

المعصية

للأبي القاسم محمد بن زيد اللبدي  
(الوفيات سنة ٤٨٥ هـ)

مطبعة المكتبة - بيروت



# المقتضب

لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد

(المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

الجزء الثالث

محقق

محمد عبد الخالق عزيمة

الأستاذ بجامعة الأزهر









# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣  
١

## هذا باب

### (أَنَّ) المفتوحة وتَصَرَّفُهَا

اعلم أنها إذا كانت مع الفعل مصدرًا جاز تقديمها وتأخيرها ، ووقعت في كلِّ موضع تقع فيه الأسماء إلاَّ أَنْ معناها - إذا وقعت على فعلٍ مُستقبل - أنها تنصبه ، وذلك الفعل لما لم يقع ، ولا يكون للحال . وذلك قولك : أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ ، ويسرني أَنْ تقوم يا فتى ، وأكره أَنْ تذهب إلى زيد . فهذا هكذا .

وإن وقعت على فعلٍ ماضٍ كانت مصدرًا لما مضى . تقول : سرني أَنْ قمت ، وساءني أَنْ كلِّمك زيد وأنت غضبانٌ ، على : أَنْ كلِّمت (١) زيدا ، أى : لهذه العلة (٢) .

\*\*\*

واعلم أنها إذا وقعت بعدها الأفعال المُستقبلة ، وكانت بينها وبينها (لا) ، فإنَّ عملها على حاله (٣) . تقول : أَجِبْ أَلَّا / تذهب يا فتى ، وأكره أَلَّا تُكلِّم زيدا . والمعنى : أكره تَرَكَك كلامَ زيد .

فإن أردت بها الثقيلة لم يَجْزُ أَنْ يليها الفعل إلاَّ أَنْ تَأْتِي بعوضٍ مما حذف من المضمرة والتثقيل . ونحن ذاكرو ذلك إن شاء الله .

وذلك قولك - إذا أردت الثقيلة - : قد علمت أَنْ لا تقوم ، تريد : أَنْك لاتقوم . ف(ألا) عوضٌ . وهى - إذا أردت الخفيفة - غيرُ فاصلة بين (أَنَّ) والفعل .

(١) المناسب : كلمك زيد .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٨ ، والجزء الثانى ص ٦ ، ٣٠ .

(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣١ .

٣  
٢



فأما السين وسوف فلا يكون ( أن ) قبلهما إلا على التثقيب والإضمار؛ لأنهما ليستا كـ ( لا ) ،  
ألا ترى أنك تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل  
قائم وقاعد في الإعراب ، وإن كان الأول منفيًا . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعا ولا بطلا .  
ولا تقع السين وسوف هذا الموقع ؛ فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن سوف  
يقومون . لا يكون إلا على ذلك ( ١ ) .

\*\*\*

وللثقبلة أفعالٌ ، وللخفيفة أفعالٌ سواها ، وذلك مذكور على إثر هذا الباب إن شاء الله .  
فإن أردت الثقبلة مع الفعل الماضي - دخل من العوض ( قَدْ ) ، فقلت : قد علمت أن قَدْ  
ذهب زيد ، أي : أنه قد ذهب زيد .

$\frac{3}{3}$

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢ .

## هذا باب

الأفعال [ التي ] لا تكون ( أن ) معها إلا ثقيلة

والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن ( أن ) لا تكون بعده إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،  
وذلك قولك : قد علمت أن زيدا منطلق ، فإن خففت فعلى إرادة التثقيب والإضمار . تقول :  
قد علمت أن سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ  
مِنْكُمْ مَرْضَى ) (١) ؛ لأنه شيء قد استقر .

ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أن يقوم زيد ؛ لأن ( أن ) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت ؛  
نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان  
من الرجاء والخوف فهذا مجازه .

\* \* \*

٣  
٤

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن (٢)

فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك ، كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :  
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .

فإذا أدخلت على المحذوفة العوض قلت : حسبت أن سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت  
أن لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى .  
وهذه الآية تقرأ على وجهين : ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ) و ( أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ) (٣) ، فانتصب  
ما بعد ( لا ) وهي عوض ؛ كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد ( ظننت ) بغير عوض . وذلك

(١) المزمل : ٢٠

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٥٥ غيث النفع ص ٨٦ شرح

الشاطبية ص ١٩٠



قوله عز وجل : ( تَنْظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ) (١) ، لأن معناها معنى ما لم يستقر . وكذلك : ( إن ظننا أن يُقيِّمنا حُدُودَ اللَّهِ ) (٢)

وزعم سيبويه / أنه يجوز : خِفْتُ أَنْ لَا تَقُومُ يَا فَتَى ، إذا خاف شيئا كالمستقرِّ عنده ، وهذا بعيد (٣)

وأجاز أن تقول : ما أعلمُ إلا أن تقومَ ، إذا لم يُرِدْ عِلْمًا واقعا ، وكان هذا القولُ جاريا على باب الإشارة ؛ أى : أرى من الرأى ؛ وهذا فى البُعد كالذى ذكرنا قبله (٤) وجُملةُ الباب تدورُ على ما شرحت لك من التبيين والتوقع .

فأما قول الله عز وجل : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ) (٥) فإنَّ الوجهُ فيه الرفعُ ، والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولا ؛ لأنه عِلْمٌ واقع . والوجهُ فى قول الشاعر :

أَفْنَى عَرَائِكِهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا      أَنْ لَا تَذُوقُ مَعَ الشُّكَايِمِ عُوْدَا (٦)

الرفعُ ؛ لأنه يريد : إنَّ الذى أفنى عرائكها هذا . فهذا على المنهاج الذى ذكرت لك .

(١) القيامة : ٢٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « ولذلك ضعف أرجو أنك تفعل ، واطمع أنك فاعل ، ولو قال رجل : أخشى أن لا تفعل يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن جاز ، وليس وجه الكلام » .

ويشهد لسيبويه قول أبى محجن :

وَلَا تَدْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي      أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وتقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تأتبه إذا لم ترد أن تخبر أنك علمت شيئا كأننا البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى - من الرأى - أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياما قد ثبت كأننا ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكانه قال : لو قمت ، فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن سيقومون » .

(٥) طه : ٨٩ قرأ أبو حيوة بنصب يرجع وهى من الشواذ . شواذ ابن خالويه ص ٨٩ والبحر ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التخديد : هزال ونقص اللحم . والعرائك : جمع عريكة وهى السنم ، والقوة والشدة .

والبيت لجريز فى وصف خيل هزلت وروايته فى الديوان ص ١٧١ وفى اللسان مادة

( خدد ) :

أَجْرَى قَلَانِدَهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا      أَنْ لَا يَذُقْنَ مَعَ الشُّكَايِمِ عُوْدَا

ولا يظهر لى وجه اختيار المبرد الرفع فى البيت ولو نصب الفعل لكانت (أن) خفيفة

ناصبة والمصدر المؤول فاعل لأحد الفعلين المتنازعين والتقدير : عدم الذوق .

## هذا باب

$\frac{3}{6}$

ما لحِقْتَهُ / (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان

في الدعاء وما جرى مجراه

تقول : أما إن غفر الله لك ، وإن شئت : أما أن ، على ما فسرت لك في (أما) أنها تقع للتنبية ، وتقع في معنى قولك : حقاً ؛ فالتقدير : أما إنه ، وأما أنه غفر الله لك (١) فإن قلت : فكيف جاز الإضمار والحذف بغير عَوْض ؟ فإنما ذلك لأنك لاتصل إلى (قَدْ) ؛ لأنك داعٍ ، ولست مُخْبِراً ؛ ألا ترى أن الإضمار قد دخل في المكسورة لهذا المعنى ، ولا يدخل فيها في شيء من الكلام .

وتقول في المستقبل على هذا المنهاج : أما أن يغفر الله لك ، تريد : أما أنه ، وإن شئت : أما إن يغفر الله لك ؛ لأنك لو أدخلت السين أو سوف لتغير المعنى ، وكنت مُخْبِراً ، ولو أدخلت (لا) لا نقلب المعنى ، وصرت داعياً عليه ؛ فلذلك جاز بغير عَوْض .

$\frac{3}{7}$  ولما كانت المكسورة / تُحذف بتثقيلها مع الضمير في هذا الموضع ليُوصَلَ إلى هذا المعنى ، ولا يقع ذلك فيها في شيء من الكلام غَيْرَ هذا الموضع - كانت المفتوحة أُولَى (٢) ؛ لأن الضمير فيها مع العَوْض .

فأما قولك : قد علمت أن زيد منطلق فمعناه : أنه زيد منطلق ، ولا تحتاج إلى عَوْض ، كما قال الشاعر :

في فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا      أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٣)

(١) عرض لفتح همزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك ( والخامسة ان غضب «بفتح الضاد وضم الباء» الله عليها ) فكانه قال : انه غضب اللهعليها . لا تخفها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم .. » .  
(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) المخففة في هذه المواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٣ .



وإنَّمَا امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عَوْض ؛ لَأَنَّ الفعل لم يكن لِيَقَعَ بعدها لو ثَقُلَتْ ،  
وَأُعْمِلَتْ كما يكون الاسم . فلم يكونوا لِيَجْمَعُوا عليها الحَذْفَ بغير عَوْض ، وأن يوقَعُوا بعدها  
ما لانقَع عليه لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمَلْتُ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الفعل ، ولا يقع فِعْلٌ على فِعْلٍ .

---

= و ( هالك ) خبر مقدم ، و ( كل ) مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر ( ان المخففة )  
والمصدر المؤول سد مسد مفعولى ( علموا ) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة ( قد علموا ) .  
يريد أنهم كالسيوف فى المضاء والعزم أو فى صباحة الوجوه تهرق كالسيوف ، وخص  
سيوف الهند لحسن صقاتها .  
ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، وأراد به الفقير .  
وينتعل : يلبس النعل وأراد به الغنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم  
وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم .  
والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيلُ

وقال السيرافى : المصراع « أن هالك كل من يحفى ، وينتعل » مصنوع ، والثابت  
المروى : أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد فى كلتا الروايتين واحد لانه فى  
اضمار الهاء فى ( أن ) .

وقل ابن المستوفى : والذي ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروه  
ليقع الاسم بعد ( أن ) المخففة مرفوعا وحكمه ان يقع بعد أن المثقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ  
تغير الحكم .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والعينى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ وأمالى الشجرى  
ج ٢ ص ٢ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية  
بعد ( أن ) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد ان المخففة جاء فى قوله تعالى :  
( وآخر دعوانهم ان الحمد لله ) وفى قوله : ( وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ) وفى آيات  
أخرى .

## هذا باب

النونيين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

٣ / إعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل  
٨ الذى يؤكد ليقع . وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم .  
فأما القسم فأحدهما فيه واجبة لامحالة .  
وأما ما ضارعه فانت فيه مخير .

وذلك قولك في القسم : والله لأقومن ، وحق زيد لأمضين ، فيلحق النون إما خفيفة وإما  
ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذاك . وقد شرحنا ذلك في باب القسم (٢) : لم كانت فيه واجبة؟  
وأما الثقيلة فكقوله عز وجل : ( لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ ) .  
وأما الخفيفة فعلى (٣) قراءة من قرأ : ( وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ ) (٤) ، وكقوله : ( كَلَّا لَئِنْ  
لَمْ يَنْتَه لَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ) (٥) ، وقال الشاعر :

\* وفى ذمتي لئن فعلت ليفعلا (٦) \*

- (١) كذا في الأصل والأنسب : مواقعها .
- (٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢٣ .
- (٣) في الأصل : فقوله فعلى قراءة .
- (٤) يوسف : ٣٢ وتشديد نون « ليكونن » قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه في العشرة  
( انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦ ) .
- العلق : ١٥ - وقرئ في الشواذ بالنون الشديدة ( شواذ ابن خالويه ص ١٧٦ ) .
- (٦) صدره كما في سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

\* تُساورُ سواراً إلى المجدِّ والعُلا \*

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، وتغالبه في المفاخرة .  
( فى ذمتى ) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .  
والبيت لليلى الاخيلية من قصيدة فى هجاء النابغة الجعدي وقد كانت بينها وبين سوار  
ابن أوفى القشيري مودة وهجاؤها للنابغة الجعدي مشهور وانظر العينى ج ١ ص ٥٦٩ -  
٥٧٠ .



فمن مواضعها (١): الأَمْرُ ، والنهي ؛ لأنَّهُمَا غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :  
 اضرب ، ولا تضرب ، فإذا أتيت بها قلت / : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت ثقلت  
 النون ، وإن شئت خففتها . وهي - إذا خففت - مؤكدة ، وإذا ثقلت فهي أشد توكيدا ،  
 لأن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : ( وَلَا تَقُولنَّ  
 لِيْشَىءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ) (٣) ، وقال : ( وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ) (٤) ، وقال :  
 ( فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) (٥) .

وقال الشاعر في الخفيفة :

فإيَّاك والميتات لا تقربنَّها      ولا تأخذن سهما حديدا لتفصدا (٦)

- (١) كذا في الأصل ، والأنسب (مواضعهما) .  
 (٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ « فأما الامر والنهي فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت  
 لم تدخل ، لأنه ليس فيهما ما في ذا » .  
 (٣) الكهف : ٢٣ .  
 (٤) يونس : ٨٩ .  
 (٥) البقرة : ١٣٢ .  
 (٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فإيَّاك والميتات لا تقربنَّها      ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

ورويته في ديوان الأعشى ص ١٣٧ :

فإيَّاك والميتات لا تقربنَّها      ولا تأخذن سهما حديدا لتفصدا  
 وذا النصب المنسوب لاتنسكنه      ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الأعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى في  
 شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفعل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فان  
 كان ذلك متققا عليه كان قول الأعشى ضرورة شعرية أو تكون في الكلام (أما) مقدرة كما قالوا  
 في قوله تعالى ( وربك فكبر ) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والعينى ج ٤ ص ٣٤٠ - ٣٤١  
 ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفي الروض الانف ج ١ ص ٢٣٧ « وقوله : والله فاعبدا ،  
 وقف على النون الخفيفة بالألف . وقد قيل في مثل هذا : انه لم يرد النون الخفيفة وانما خاطب  
 الواحد بخطاب الاثنين .. » .

• فَأَنْزَلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) •

والطلب يَجْرَى مجرَى الأمر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .  
ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربن زيدا . ودل يقوون  
زيد يا فتي .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢) .

٣  
١٠

ومن مواضعها : الجزاء إذا لِحِقَتْ ( ما ) زائدة فى حرف الجزاء ؛ لأنها تكون / كاللام التى  
تلتحق فى القسم فى قولك : لأفعلن (٣) ، وذلك قولك : إِمَّا تَأْتِينِي آتَكَ ، ومثى ما تقعدنَّ أقعدنَّ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب  
ابن مالك ، وقال الاعلم : او لعبد الله بن رواحة .

وفى صحيح البخارى ( غزوة خيبر ج ٥ ص ١٣٠-١٣١ ) : « خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر ( عامر بن الاكوع )  
يا عامر ، الا تسبنا من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لأهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا  
فاغفر فداء لك ما اتقينا وثبت الأقدام إن لاقينا  
وَأَلْقَيْنُ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الافعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف  
الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى اذا استفهمت . وهى أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال  
الامر والنهى ، فان شئت اقحمت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الامر والنهى .»

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعهما: حروف الجزاء اذا وقعت بينها وبين الفعل  
( ما ) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا ( ما ) باللام التى فى لتفعلن لما وقع التوكيد قبل الفعل الزموا  
النون آخره ، كما الزموا هذه اللام ، وان شئت لم تقم النون ، كما أنك ان شئت لم تجيء بها .  
فأما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبهوا ( ما ) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى  
جاءت لاثبات النون . فمن ذلك قولك : اما تأتيني آتكَ ، وأيهم ما يقولن ذلك تجزه ، وتصديق ذلك  
قوله عز وجل ( واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ) وقال عز وجل ( فاما ترين من البشر  
أحدا ) .»

\*\*\*

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافق لسيبويه فى أن التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف  
معه وردد تعليله ويتضح ذلك أيضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٣ ص ١٥٦ -  
= ١٥٧

فمن ذلك قول الله عز وجل : ( فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ) ، وقال : ( وَإِنَّمَا تُعْرَضُونَ عَنْهُمْ ) .  
 فإن كان الجزاء بغير ( ما ) قُبِحَ دخولها فيه ، لأنه خَبَرٌ يجب آخره بوجوب أوله . وإنما  
 يجوز دخولها الجزاء بغير ( ما ) في الشعر للضرورة ، كما يجوز ذلك في الخبر (١) .

فمن ذلك قوله :

مَنْ تَقَفَّضَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبِي أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَأْفِي (٢)

« ولكن ( ما ) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة في ( ان ) التي هي للجزاء كما تزداد في  
 سائر الكلام ، نحو : أين تكن أكن ، وإنما تكن أكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتى  
 آتك ، فتقول : أن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تدغم النون في الميم ، لاجتماعهما في الفنة ،  
 كما قال امرؤ القيس :

فَأَمَّا تَرِينِي لَا أُغْمِضُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبَّ فَأَنْهَسَا

وفي القرآن ( فاما ترين من البشر أحدا ) وقال ( وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك

ترجوها ) .

فقوله في الكامل : وأما تأتني آتك وكذلك في المقتضب ص ٢٩ من هذا الجزء  
 واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد ( اما ) صريح في أنه لا يرى وجوب  
 توكيد المضارع بعد ( ان ) المدغمة في ( ما ) الزائدة .  
 ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها  
 مخير الا ما وقع منها في المستقبل في القسم »  
 وقوله في الجزء الثاني ص ٣٣٣ : ( هذا باب ما يقسم عليه من الافعال وما بال النون  
 في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها الا في هذا الموضع الذي اذكره لك فانه لا يجوز  
 حذفها . . ) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لان الافعال أنت في ادخال النون عليها مخير

وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وقال في ص ٢٣٥ ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان الى المبرد انه يرى وجوب  
 توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي  
 ( اما ) الشرطية نحو : ( فاما نذهب بك ) ( واما ينزغناك ) ولم يقع في القرآن الا مؤكدا بالنون ،  
 ومن ثم قال المبرد والزجاج : انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ

ولكثر حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام . وكذلك نسب

اليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . ( فاما ترين ) مريم : ٣٦ ، ( وأما تعرضن ) :  
 الاسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ « وقد تدخل النون بغير ( ما ) في الجزاء ، وذلك قليل

في الشعر شبهوه بالنهاي حين كان مجزوما غير واجب . . وهذا لا يجوز الا في اضطرار » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط في الضرورة لان أداة

الشرط ليس معها ( ما ) .



فهذا يجوز ، كما قال في الخير :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ (١)

ومن أمثال العرب : « بعين ما أرينك (٢) » و « بألم ما تحنننه (٣) » . فإنما أدخل النون من أجل ( ما ) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

يقال ثقفت الرجل في الحرب : أدركته ، وثقفته : ظفرت به ، وثقفته : أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وآتب : راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى اهله سالما .

ودوى من تثقفن منا بالتاء ، من يثقفوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعيني ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على توكيد المضارع للضرورة ثم قال « وزعم يونس : انهم يقولون : ربما تقولن ذاك وكثر ما تقولن ذلك .. » .

أوفيت على الشيء : أشرفت عليه ، و ( فى ) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل ، وقال ابن الاعرابى : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسعون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبة او شرفا فى رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقله وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات ..

وجملة ( ترفعن ثوبى شمالات ) حال من تاء أوفيت ، او صفة لعلم والعايد محذوف أى فيه .

وتشير هذه الجملة الى أن قميصه لا يلصق بجلده لخمسه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسى فى الايضاح على وقوع الماضى بعد ( رب ) المكفوفة بما فقال : رب موضوعه للاخبار عما مضى وهذا موضع التكرير به أولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الايضاح : يحتمل بقاء ( رب ) على معناها من التقليل ، لان جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله الى أن يتبدل فى الطلائع لكنه قد يطرا على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغاني : ترفع اثوابى شمالات .

والبيت لجذيمة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها او انقطعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، فكان ربيثة لهم ، ولم يكل ذلك الى احد اخذا بالحزم .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والمفنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ واملأى الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٣ ص ٢٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى مجمع الامثال للميدانى ج ١ ص ١٠٠ « أى اعمل كائى أنظر اليك . يضرب فى الحث على ترك البطء .

و ( ما ) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون فى الفعل » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « وانما كان ترك النون فى هذا أجود لان ( ما ) و ( رب )

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد وليست كالتى فى (بالم ما تختننه) ، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد .

وفى مجمع الامثال ج ١ ص ١٠٧ « بالم ما تختنن ، أى : لا يكون الختان الا بالم ومعناه : أنه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة ويروى بالم ما تختننه . وهذه على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت النون فى الروايتين لدخول ( ما ) » .

## هذا باب

### الوقوف على النونين :

الخفيفة والثقيلة

٣  
١١  
إعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبنية على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقت هاء لبيان الحركة . كما تقول :  
ارمهُ ، واغزُهُ . واخشَهُ . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم . اغزُ . اخشُ ، فقلت : اضربنْ ، وارمينْ . وقولنْ . فهذا أمرُ الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف ، وذلك قولك : اضربنْ زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربنْ زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ؛ كما قال : ( لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ) .

فإذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك تقول في الأسماء في النصب : رأيت زيدا ، فتبدل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيدٌ . وفي الخفض : مررت بزيدا ، فلا يكون الوقف كالوصل .

٣  
١٢  
وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربنْ زيدا . / فإن وقفت قلت : اضربوا ، واضربنْ زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، لم وقفت جعلت مكانها ألفا ، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفه حين وقفت ، وذلك لان النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما ان التنوين ساكن ، وهى علامة توكيد ، كما ان التنوين علامة المتكمن ، فلما كانت كذلك اجريت مجراها في الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « وإذا وقفت عند النون الخفيفة في نون مرتفع لحبيبت . رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريد الخفيفة - اضربنْ . على تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى (١) : وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت :  
لتضربون ، وتقول : هل تضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير  
ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن  
النون تُحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يُحرك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فتقول - إذا أردت النون الخفيفة - :  
اضرب الرجل . حذف النون لالتقاء الساكنين . فهذا أمرها . وإنما حذفت وخالفت التنوين ؛  
لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ؛ لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ،  
إلّا ما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تُسمى التنوين  
لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذف النون .

٣  
١٣

(١) هكذا بالاصل .



## هذا باب

### تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة . والثقيلة

إِعلم أَنَّ الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبةً أو مجزومةً - فَإِنَّهَا تُبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أَنَّها والنون كشيءٍ واحد ، فبُنيت مع النون بناءً خمسةَ عشرَ . ولم تُسكَّن لعلتين :

إحداهما : أَنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان . الأولى منهما ساكنة ، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلة الأخرى : أَنَّك حرَّكتها ؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضمُّ إليه غيره . فيُجعلان شيئاً واحداً ؛ نحو : بَيْتَ بَيْتَ ، وخمسةَ عشرَ .

وإنما اختاروا الفتحة ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الحركاتِ (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربنَّ زيدا ؟ والله لتضربنَّ زيدا . فالفعالان مرفوعان .

وتقول في الموقوف ، والمجزوم : اضربنَّ زيدا ، ولا تضربنَّ عمرا . وإِما تغزونَّ زيدا أغزده . كما / قال عزَّ وجلَّ : ( وَإِما تُعْرِضنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ ) (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوما ، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أسكنت للجزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الأولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة . لم يكسروا ، فيلتبس المذكر بالمؤنث . ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك . واكرمن زيدا ، وأما تكرمته اكرمه .

وإذا كان فعل الواحد مرفوعا ، ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذلك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر تعليل ذلك أيضا فى امالى الشجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثاً فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون (١) كما ذكرت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الاثنین مرفوعاً ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنین ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الالف ، لسكون النون ، لان الالف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو اذہبتہا لم يعلم انك تريد الاثنین ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الالف ، ولا يجوز حذف الالف فيلتبس بالواحد .

وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك اقولك : لتفعلن ذاك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا . واعلم أن الخفيفة والثقيلة اذا جاءت بعد علامة أضمار تسقط . . .

وكذلك قولك للمرأة : اضربن زيدا ، واكرمن عمرا ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن زيدا ولتكرمن عمرا . . .

ومن ذلك قولهم للجميع : اضربن زيدا ، واكرمن عمرا ، ولتكرمن بشرا . . . »

\*\*\*

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :

قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في تضربوننى وثلاث نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القول في هذا انهم بنوا الفعل ( في الاصل الاسم ) المذكور مع النون على الفتح فقطلوا : هل تخشين زيدا ، واضربن زيدا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفتح في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول ابي عثمان »

\*\*\*

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : « اقول سيبويه : انهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من اجل أن تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان .

وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان اذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقلت من موضع الى سواه ، فاذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى في طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى . . . والراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذي قدمناه لبنى الكلام عليه .

ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء : اضربن ، وأدخلت الالف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التي للتوكيد .

وليس قولنا : انهم يستثقلون التضعيف . . . انهم لا يقدرّون على التكلم به ، فيكون ما عارض به الراد من قولهم : اننى ويضربوننى ، ولكن الاستثقال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، وقد يدعون في مواضع لا يجيزونه البتة رعى مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فمما ألزموه الادغام كراهية التضعيف قولهم في الفعل : رد وما أشبهه ، ولا يقولون : ردد الا أن يسكن الحرف الآخر .

=

لك . تقول للمرأة : هل تضربين زيدا ؟ ولا تضربين عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ، ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربي .

= ومما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل .

ولم يكن تحملهم للثقل في مثل هذا لما ذهبوا اليه في الاسم والفعل بمبطل ثقله ، ولا بمانع لنا أن نعتل به في رد فنقول : انهم ادغموه استثقالا للتضعيف ، كما ان قولهم : اننى ، ويضربوننى لا يجب ان يكون مانعا لنا من ان نقول : انهم استثقلوا اجتماع النونات في موضع آخر من الكلام ، اذ ليس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .

والنون التي تدخل للتوكيد - فهي وان كانت زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كناية المفعول في قولك : اننى ، ويضربوننى ، لانك قد تأتى بالظاهر كقولك : ان زيدا فاعل ، وبكناية ليست فيها نون كقولك : انه ، وانها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد تلزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع ما يبني من الفعل ، ويغير له آخره ، ويصير كأحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه اولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم ( اتحاجونى ) فاذا حذفوا هذه النون استثقلا مع ما وصفنا من انها لا تلزم ، وليست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد اولى] لتغييرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي اتى بها للاستثقال بالنونات علة قاطعة على اصل متفق عليه تشهد فطرة الانسان ( في الاصل : اللسان ) بضعته ، والعلة التي اتى بها المازنى خليقة حسنة غير ناقضة للاخرى .

وقد يكون للمسألة علتان ، وعلل ، وليس ما كان خليقا من العلل لانه اشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن انه مرادهم ، اذ لم يوجد اقرب منه ، ولا اشبه مثل ما قامت الدلالة على انه مقصدها وارادتها .

واذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما عامت علمته من الاستدلال رجعنا الى باب الاستحسان .

وانما آثر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لانه طريق يتبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتشبيهه لانه عدم الدلالة ، فاحتاج الى المماثلة ، والمقارنة .

والمعنى الذي حكاه عن المازنى انه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل تفعلن ، وضارع هذا المنصوب اذا قلت : لن يفعل ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل تفعلن فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة في حذف النون هي احسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك انه زعم في الرسالة التي صدر بها كتابه ان العرب فعلت بلام ( يفعل ) كما فعلت بلام ( فعل ) في البناء على السكون في قولك : فعلن ، ويفعلن وعلى الفتحة في قولك : فعل ، ويفعلن . فاذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعها الفعل الماضى - وجب حذف النون في التثنية والجمع ، لانها انما تدخل الاعراب ، فاذا ثبت في واحدها زال الاعراب من تثنيته ومن جمعه ، كما لم يدخلوا النون في ضربا ، وضربوا وفر قولهم في الامر : اضربا ، واضربوا ، لان فعل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع بيت فيه الفعل ، فانك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للائنين والجماعة . فحذفُ النون نظير الفتحة في الواحد ،  
 وذهبت الياء في قولك : اضربن زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا  
 قلت : اضربن زيدا ، وهل تخرجن إلى زيد ؟ . فهذا نظير ما ذكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحركتا ؛ لأنه إنما  
 تحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ؛ لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حرفي لين  
 كالآلف . ألا ترى أنك تقول : ارم الرجل ، وارموا الرجل ، فتحذف لالتقاء الساكنين .  
 /وتقول : اخشوا الرجل ، واخشى الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنهما بمنزلة الحروف  
 التي هي غير معتلة (١) . ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحة لالتقاء الساكنين ، لخرج  
 اللفظ إلى لفظ الواحد المذكر ، وذهبت علامة التأنيث وعلامة الجمع ، فكنت تقول : اخش  
 الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشون الرجل ، وللمرأة : اخشين زيدا . وكل ما جرى مما قبله  
 مفتوح فهذه سبيله (٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما اتى به الراد ، لانه شبه هو المبنى بالمعرب  
 وهذا انما حمل المبنى على المبنى ، فحملة على نظيره أولى » .  
 انظر الانتصار ص ٢٨٥-٢٨٠ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :  
 اذا اجتمع ساكنان والاول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .  
 واذا اجتمع ساكنان والاول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .  
 وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مجانسة : الالف لا تكون الا حرف  
 مد ، والواو تكون حرف مد اذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : اذا وقعت ساكنة  
 بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشى  
 الله ، واخشين .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فاذا جاءت بعد علامة مضمرة تتحرك للالف الخفيفة  
 او للالف واللام حركت لها ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون اذا جاءت الالف الخفيفة او  
 الالف واللام ، لان علة حركتها هنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة لتقاء الساكنين وذلك  
 قولك : ارضون زيدا ، تريد الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وارضين زيدا ، فصار  
 التحريك هو التحريك الذي يكون اذا جاءت الالف واللام او الالف الخفيفة » .



## هذا باب

### فعل الاثنيين والجماعة من النساء

في النون الثقيلة وامتناعهما من النون الخفيفة

إعلم أنك إذا أمرت الاثنيين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربانَّ زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنيين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربانَّ زيدا ، وجميع ما تصرفت فيه ، فهذا سبيلها في الاثنيين . قال الله عز وجل : ( وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ) (١) .

\* \* \*

فإذا أوقعتها في جمع النساء قلت : / (٢) اضربانَّ زيدا . زدت ألفا ؛ لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهن ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذلك ، فتجعلها بين المهزوتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لتضربانَّ زيدا . وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ؛ لأنها أشبهت ألف الاثنيين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية . فلا تحذف ؛ لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنيين والواحد .  
وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ؛ لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنيين وفعل جمع النساء .

فاذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنيين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لاتفعلان ذلك ( ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ) وتقول : افعلان ذلك ، وهل تفعلان ذلك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهب في فعل الجميع ، وإنما ثبت الألف ههنا في كلامهم . . . ثم أخذ يبين امتناع الخفيفة وعلّة ذلك . . . الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفحتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناهما الى موضعهما هنا . وانظر كيف استقام الكلام ، وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدهما أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « واذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الاناث قلت : اضربان ، وهل تضربان ، ولتضربان ، فانما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا ان يفصلوا لالتقائها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية ان يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة ههنا ، لأنها بعد الف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنيين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لانها حرفان : الاول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون أين . . . » .

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجىء بها ، وأحرك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنَّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جئت بها زائدة ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع . وإن نركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنَّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنَّ الفعل يُبَيِّنُ معها على الفتح .

١  
٢٧٤

وإنما حُذفت النون في التثنية والجمع وفعل المرأة - إذا خوطبت - لأنَّها كالفتح في الواحد ؛ ألا ترى أنك تقول للمرأة : هل تضربين زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربين زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب (١) يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربنان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مُدْغَمًا والأول حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا (٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، وإنما ينبغي على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحذف النون ؛ لأنَّها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أوَّل الباب ، ثمَّ تحذف الألف التي في اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنَّها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لفظ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة واللفظ الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

٣  
١٦

(١) وفي سيبويه أيضا ج ٢ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربنان زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم . ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم ، لأنها تصير الفسا فإذا اجتمعت الفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم أن يقولوا : اضرب الرجل ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهب ، فينبغي لهم أن يذهبوا لذا ، ثم تذهب الألف ، كما تذهب الألف وأنت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا ، ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا ، فقد جعلوها بمنزلتها في اضربان زيدا ، فينبغي لهم أن يجروا عليها هناك ما يجري عليها في الواحد » .

(٢) انظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

## هذا باب

ملا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : ( صه ) و ( مه ) ، و ( إيه ) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ،  
( وإيها ) يا فتى ، إذا كفته ، و ( وبها ) يا فتى : إذا أغريته . وكذلك ( عليك ) زيدا ، و ( دونك )  
زيدا ، و ( وراءك أوسع لك ) ( ١ ) ، و ( عندك ) يا فتى : إذا حذرت شيئا بقربه .  
فكل هذه لا تدخلها نون ؛ لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

\* \* \*

ومن ذلك ( هلم ) في لغة أهل الحجاز ؛ / لأنهم يقولون : هلم للواحد ، وللثنين ، والجماعة  
على لفظ واحد .

وأما على مذهب بنى تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هلم ، وللثنين : هلمما ،  
وللجماعة : هلموا ، وللجماعة النسوة : هلمن ، وللواحدة : هلمى ؛ وإنما هي ( لم ) لحقتها الهاء ؛  
فعلى هذا تقول : هلمن يا رجال ، وهلمن يا امرأة ، وهلمنن يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر  
الأفعال ( ٢ ) .

( ١ ) هو مثل فى مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « أى : تأخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال  
فى ضده ( أمامك ) ، أى : تقدم » .

( ٢ ) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة » .  
وذلك الحروف التى للامر والنهى وليست بفعل وذلك نحو ( ايه ) و ( صه ) و ( مه )  
وأشباهاها و ( هلم ) فى لغة الحجاز كذلك ، إلا أنهم جعلوها للواحد والثنين والجميع والذكر  
والانثى .

وزعم أنها ( لم ) لحقتها هاء للتنبيه فى اللغتين .  
وقد تدخل الخفيفة والثقيلة فى لغة بنى تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى  
وارددن ، كما تقول : هلم وهلمى وهلمن . . . » .

## هذا باب

### حروف التضعيف في الأفعال والمعتلة

من ذوات الياء والواو في النونين

اعلم أنك تُلْزِمُهُنَّ في النونين ما تُلْزَمُ الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول :  
رُدَّنَّ يا زيدُ ، ولا تقول : ارْدُدَّنَّ على قول من قال : ( ارْدُدُّ ) ؛ لأنَّ الدال الثانية تَلْزِمُها الحركة  
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : اِلقَيْنَ زيدا ، وهل تَغْزُونَ / عمرا ، وارْمِينَّ خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم  
سائر الأفعال (١) .

٣  
١٨

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ « باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو  
التي الواو والياء لاماتهن .

اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها اذا حذفنا في الجزم ، ثم الحقت  
الخفيفة او الثقيلة اخرجتها ، كما تخرجها اذا جئت بالالف للائنين ، لان الحرف يبنى عليها ،  
كما يبنى على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،  
واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة او الثقيلة حركتها ،  
كما تحركها لالف الاثنيين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لادعون ،  
ولأرضين ، ولأرمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تدعون ... » .

## هذا باب

### (أَمَّا) و (إِمَّا)

أَمَّا المفتوحة فإنَّ فيها معنى المجازاة . وذلك قولك : أَمَّا زيدٌ فله درهم ، وأَمَّا زيدٌ فأعطيه درهما . فالتقدير : مهما يكن من شيء فأعطي . زيدا درهما ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء<sup>(١)</sup> . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

ألا ترى أنك تقول : أَمَّا زيدا فاضرب ؛ فإنَّ قَدَمْتَ الفِعْلَ لم يجز ؛ لأنَّ ( أَمَّا ) في معنى : مهما يكن من شيء ؛ فهذا لا يتصل به فِعْلٌ ، وإنما حدُّ الفِعْلِ أن يكون بعد الفاء . ولكنك تقدم الاسم ؛ ليسدَّ مسدَّ المحذوف الذي هذا معناه . ويعمل فيه ما بعده .

وجُمْلَةُ هذا الباب : أنَّ الكلام بعد ( أَمَّا ) على حالته قبل أن تدخل إلَّا أنه لا بُدَّ من الفاء ؛ لأنَّها جواب الجزاء ؛ ألا تراه قال - عزَّ وجلَّ - ( وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ <sup>(٢)</sup> ) / كقولك : تَمُودُ هَدَيْنَاهُمْ .

ومن رأى أن يقول : زيدا ضربته نصب بهذا <sup>(٣)</sup> فقال : أَمَّا زيدا <sup>(٤)</sup> فاضربه . وقال : ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ) <sup>(٥)</sup> فعلى هذا فقس هذا الباب .

\* \* \*

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمناطق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم ( وأما تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة » .

وقراءة نصب تَمُودُ من الشواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والاتحاف ص ٣٨١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : ( وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل ) يفيد أنه مع النحويين فى عدم جواز نحو: أما زيدا فانى ضارب، وقد نسب الشجرى الجواز إليه قال فى أماليه ج ٢ ص ٣٤٩ : « وان قلت : أما زيدا فانى ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين إلا أبا العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ٦٨ « اقال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندى بخطه » .

(٥) الضحى : ٩



وَأَمَّا (إِمَّا) المكسورة فإنها تكون في موضع (أَوْ) ، وذلك قولك : ضربت إمَّا زيدا ، وإمَّا عمرا ؛ لأنَّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّعَاءَةَ) (١) وقال : ( إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ) (٢) .

فإذا ذكرت (إِمَّا) فلا بُدَّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فأنت مُخَيَّرٌ : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها . تقول : أمَّا زيد فقائم ، وأمَّا قوله : ( أَمَّا مَنْ اسْتغْنَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزُكِّي . وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْشَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ) (٣) فإنَّ الكلام مُسْتغْنٍ من قِبَلِ التكرير ، ولو قلت : ضربت إمَّا زيدا ، وسكتُ - لم يجز ؛ لأنَّ المعنى : هذا أو هذا ؛ ألا ترى أنَّ ما بعد (إِمَّا) لا يكون كلاما مُسْتغْنِيَا .

وزعم الخليل أنَّ الفَصْلَ بين (إِمَّا) / و (أَوْ) أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وأنت مُتَيَقِّنٌ عند السامع ، ثمَّ حدث الشكُّ بأو (٤) .

فإذا قلت : ضربت إمَّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكِّ ، وزعم أنَّ (إِمَّا) هذه إنَّما هي (إِنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حذفُ (ما) منها إلاَّ أن يضطرَّ إلى ذلك شاعر ، فإن اضطرَّ جاز الحذفُ ؛ لأنَّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، قال :  
لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبْنَاهَا      فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرًا (٥)

(١) مريم : ٧٥

(٢) الانسان : ٣

(٣) عبس : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن المبدل أيضا قولك : قد مررت برجل أو امرأة انما ابتدا بيقين ، ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه ، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافق المبرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نقده لكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَّتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ      وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال أبو علي في الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبيرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من أن تكون (ان) للجزاء أو غيرها ، فلو كانت للجزاء والحقت الفاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك أن تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلا على إمام .

فأما في المجازاة إذا قلت : إن تأتني آتكَ ، وإن تقم أقم - فإنك إن شئت زدت (ما) ، كما تزيدها في سائر حروف الجزاء ؛ نحو : أينما تكن أكن ، ومتى ما تأتني آتكَ ؛ لأنها : إن تأتني آتكَ ، ومتى تقم أقم . فتقول على هذا - إن شئت - : إماماً تأتني آتكَ ، وإماماً تقم أقم معك . وقد نضى تفسير هذا في باب الجزاء (١) .

---

= لا ترى أنك لو قلت : أنت ظالم إن فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت الفاء فقلت أنت ظالم فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جواباً ، ولا يجزىء ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء .

البيت الريد بر الصمة من قصيدة يخاطب فيها امرأته ويرثي معاوية أخا الخنساء والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وقوله فاكذبها بياء المخاطبة .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعيني ج ٤

ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

## / هذا باب

### مُد ، ومنذ

أما (مُد) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ، ومخفوضا على معنى .  
فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غيرَ أَنَّها لا تقع إلا في الابتداء لقلَّة تمكُّنها  
وَأَنَّها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آتِه مُدُّ يومان ، وأنا أعرفه مُدُّ ثلاثون سنة ، وكَلَّمْتِك  
مُدُّ خمسة أَيَّام . والمعنى - إذا قلت : لم آتِه مُدُّ يومان - : أَنَّك قلت : لم أَرِه ، ثمَّ خَبَّرْتِ  
بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنَّك قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بيني وبين رؤيته هذا المقدار ، فكلُّ موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .  
وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى ( في ) ونحوها ؛ فيكون حرف خفض  
وذلك قولك : أنت عندي مُدُّ اليوم ، ومُدُّ الليلة ، وأنا أراك مُدُّ اليومِ يا فتى ، لأنَّ المعنى  
في اليوم وفي الليلة . وليس المعنى أَنَّ بيني وبين رؤيتك مسافةً ، وكذلك : رأيت زيدا مُدُّيومِ  
الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُدُّ سنةً تتكلم في حاجة زيد ؛ لأنَّك تريد أنا في حال رؤيتك مذ  
سنة (١) فإن أردت : رأيتك مذ سنة . أي : غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت ؛ لأنَّك  
قلت : رأيتك ، ثمَّ قلت : بيني وبين ذلك سنة . فالمعنى : أَنَّك رأيتَه ، ثمَّ غَبَرْتِ سنةً لا تراه .  
وإذا قال : أنا أراك مُدُّ سنةً ، فإنَّما المعنى أَنَّك في حال رؤية لم تَنقُصِ وَأَنَّ أولها مُدُّ سنة ؛  
فلذلك قلت : أراك ؛ لأنَّك تُخَبِّرِ عن حال لم تنقطع . فهذا شَرُطُ ( مذ ) وتفسيرها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ومذ عام أول  
فقال : أول ههنا صفة ... » .

وقال في ج ٢ ص ٣٠٨ « وأما مذ فتكو ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت  
( من ) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم  
الجمعة إلى اليوم ومذ غدوة إلى الساعة ، وما لقيته منذ اليوم إلى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم  
أول غايتك ، فأجريت في بابها ، كما جرت من حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا ، وتقول :  
ما رأيتَه منذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد  
منتهى » .

فإن قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُذ يوم الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إن النفي إنما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبت الروية ، وجعلتها الحد الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتصل به معناه .

\* \* \*

فأما (مُنذُ) فمعناها - جررت بها أو رفعت - واحد (١) . وبابها الجر ، لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة ( مِنْ ) في سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنذُ يوم الجمعة ، أى : هذا ابتداء الغاية ؛ كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فإن رفعت فعلى أنك جعلت (مُنذُ) اسما ، وذهبت إلى أنها (مُذ) في الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة ( مِنْ ) في الأيام .

فأما (مُذ) فدل على أنها اسم : أنها محذوفة مِنْ (مُنذُ) (٢) التي هي اسم ؛ لأن الحذف لا يكون في الحروف ؛ إنما يكون في الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وأما (منذ) فضمت : لأنها للغاية .. » .

وقال في ج ١ ص ٤٦٠ « ومما يضاف الى الفعل أيضا قولك : ما رأيت منى منذ كان عدى ومنذ جاءنى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ باب ما ذهبت عينه « فمن ذلك ( مذ ) يدل على أن العين ذهبت منه قولهم : منذ ، فان حقرته قلت : منيد » .

وفى الانصاف مسألة فى اعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٣٣-٢٣٩

## هذا باب

### التبيين والتمييز

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد<sup>(١)</sup> وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتي مُبينًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندي عشرون درهما ، وثلاثون ثوبا .  
لما قلت : عندي عشرون ، وثلاثون - ذكرت عددا مُبهما يقع على كلِّ معدود ، فلما قلت درهما  
عرفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلُّ على / سائر ، ولم يجز أن تذكر جمعا ؛  
لأنَّ الذي قبله قد تبين أنه جمع ، وأنه مقدارٌ منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنَّه إذا كان معروفا كان مخصوصا ،  
وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه .

فأما النصب فإنما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة<sup>(٢)</sup> ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون  
زيدا . ولولا النون لأضفت فقلت : هولاء ضاربوزيد ؛ كما تقول : هذه عشرو زيد ، إلا أنَّ  
الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضاف كما تُضاف الأسماء ، فإذا منعت النون

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك أنك أردت أن تقول : لى مثله من العبيد ، ولى  
ملؤه من العسل ، وما فى السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه  
مى عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الاسماء المضاف اليها المجرورة بمنزلة التنوين ،  
ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله ، كما  
انتصب الدرهم بالعشرين لان ( مثل ) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لانه قد منع  
الاضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل أن المجرور بدل من التنوين .. » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع الامنونا عاملا فى نكرة وانما وقع  
منونا ، لانه فصل فيه بين العاامل والمعمول فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا وذلك  
قولك: هو خير منك أبا، وهو أحسن منك وجهها، ولا يكون المعمول الا من سببه ، وان شئت قلت :  
هو خير عملا . أنت تنوى منك .. ولا يعمل الا فى نكرة » .

الإضافة عملت هذه الأسماء فيما بعدها بما فيها من معنى الفعل (١). وكان المنصوب مفعولا صحیحا؛ لأنها أسماء الفاعلين في الحقيقة وفيها كنايةهم. فإذا قلت: عشرون رجلا فإنما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيهاً بذلك: كما أن قولك: إن زيدا منطلق. ولعل زيدا أخوك مُشَبَّهٌ بالفعل في اللفظ. ولا يكون منه (فعل). ولا (يفعل) ولا شيء من أمثلة الفعل. وكما أن (كان) في وزن الفعل وتصرفه. وليست فعلا على الحقيقة (٢). تقول: ضرب زيد عمرا. فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو. فإذا قلت: كان زيد أخاك لم تخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئا. ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر.

والتشبيه يكون للفظ. وللتصرف. والمعنى.

فأما المعنى فتشبيهاك (ما) بليس. و(ليس) ففعل و(ما) حرف. والمعنى واحد.

فهذا سبيل كل ما كانت النون فيه عاملة من التبيين.

فإن قلت: هل يجوز عندي عشرو رجل؟

فإن ذلك غير جائز؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت: عشرو زيد. فلو أدخلت

التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قَصْدُكَ إلى تعريف النوع بتعريفك إيَّاه صاحب العشرين. ولم يكن إلى النصب سبيل؛ لأنه في باب الإضافة. كقولك: ثوب زيد. ودرهم عبد الله. والتبيين في بابه من النصب وإثبات النون؛ فامتنع من إدخاله في غير بابه مخافة اللبس.

\*\*\*

ومما ينصب قولك: هذا أفضلهم رجلا. وأقرب الناس عبدا. وذلك أنك كنت تقول في

المصادر: أعجبنى ضرب زيد عمرا. فتضيف إلى زيد المصدر؛ لأنه فعله. فتشغل الإضافة بالفعل. فتنصب عمرا؛ لأنه مفعول. ولولا أنك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه؛ كما أنك لو لم تنون في قولك: ضاربون زيدا لجل (زيد) محل التنوين. وانخفض بالإضافة.

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك: ثلاثون عبدا. وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له؛ كما كان ترك النون لازما للثلاثة إلى العشرة؛ وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء، والزموها وجها واحدا؛ لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل؛ ولا التي شبت بها؛ فلم تقو تلك القوة؛ ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا؛ ولا يكون فيه الالف واللام لما ذكرت لك ».

(٢) سيأتي في ص ٨٠، ١٦٩ من الاصل.



فلما كان عشرون رجلا بمنزلة ضاربيين زيدا - كان قولك : لي مثله رجلا ، وأنت أفرههم عبدا بمنزلة : أعجبنى ضربُ زيد عمرا ، وشتمك خالدا .

وكما امتنعتَ من أن تقول : عشرو درهمٍ للفصل بين التفسير والميلك إذا قلت : عشرو زيد - امتنعتَ في قولك : أنت أفرههم عبدا من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت أفرههم عبدا فإنما عنيتَ مالكَ العبد .

وإذا قلت : أنت أفرهُ عبد في الناس فإنما عنيتَ العبد نفسه ، إلا أنك إذا قلت : أنت أفره العبيد فقد قدمته عليهم في الجملة .

وإذا قلت : أفرهُ عبد في الناس ، فإنما معناه : أنت أفرهُ من كلِّ عبد إذا أفردوا عبدا عبدا ، كما تقول : هذا خير اثنين / في الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

ويجوز أن تقول - وهو حسن جدا - : أنت أفره الناس عبيدا ، (١) وأجود الناس دورا . ولا يجوز عندي عشرون دراهم يا فتى .

والفصلُ بينهما : أنك إذا قلت : ( عشرون ) ، فقد أتيت على العدد ، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناس عبدا - جاز أن تعني عبدا واحدا ، فمن ثمَّ حسن ، واختير - إذا أردت الجماعة - أن تقول : عبيدا . قال الله عزَّ وجلَّ : ( قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ) (٢) . وقد يجوز أن تقول : أفرهُ الناس عبدا فتعني جماعة العبيد نحو التمييز . والجمع أبينُ إذا كان الأول غير مخطور العدد .

\* \* \*

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « ولا يعمل الا في نكرة ، كما انه لا يكون الا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهها واحدا ، وتقول في الجمع خير منك اعمالا » .

وقال في ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل في الناس ، وافره عبد فيهم ، لان الفاره هو العبد ، ولم تلق افره ولا خيرا على غيره ، ثم تختص شيئا فالعنى مختلف .. وتقول : هو أشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين فالمرور ههنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو احسن منه وجهها ، ولا يكون الا نكرة ، كما لم يكن ثم الا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدا والاثنان كذلك انما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، وان شئت لم تجعله الاول فقلت : هو اكثر الناس مالا » .

(٢) الكهف : ١٠٣ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٣ .

ومن التمييز ويثعه رجلا ، والله دره فارسا ، وحسبك به شجاها (١) ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكراً منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل . والله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز : عشرون من / درهم . ولا هو أفرهم من عبد ؛ لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : ( وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ) (٢) على هذا ؛ كما تقول : من جاءني من طويل أعطيته ، ومن جاءني من قصير منعته ؛ لأنك قدمت ذكره بقولك : ( من )

\*\*\*

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وافراده فقال في البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون مرافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه في الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خبرا ، وان كان مخالفا : فاما أن يكون مفرد المدلول أو مختلفه . ان كان مفرد المدلول لزم افراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان اصلا واما ، وجاء الأذكىاء وعيا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف مجاله . وان كان مختلف المدلول : فاما أن يلبس افراده لو افرده أو لا يلبس . فان البس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أى كرم آباء الزيدون ، ولو قلت كرم الزيدون ابا لأوهم ان اباهم واحد موصوف بالكرم . وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والافراد أولى كقوله ( فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ) اذ معلوم ان لكل نفسا وانهن لسن مشتركات فى نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز انفسا واعينا . . » .

وانظر ايضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصبان ج ٢ ص ٨٣ .

(١) فى سينويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .

وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل ( من ) ههنا : كدخولها فى (كم) توكيدا .

وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الاول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا انك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، واهممت من اى امور الرجل تعجب ؟ واى الانواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا - فقد اقتصت ولم تبهم . وبينت فى اى نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفى البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « و (ما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فعل الاستقرار ، اى وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر ( فمن الله ) . . وأجاز الفراء والحوفى ان تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها . . . » .

وأعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه ؛ لتصرف الفعل . فقلت : تَفَقَّاتُ  
شَحْمًا ، وَتَصَبَّيْتُ عِرْقًا ، فَإِنْ شئتَ قَدَّمتُ ، فقلت : شَحْمًا تَفَقَّاتُ ، وَعِرْقًا تَصَبَّيْتُ .  
وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ؛ لأنه يراه كقولك : عشرون درهما . وهذا أفرههم عبدا ، وليس  
هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنَّ ( عشرين درهما ) إنما عمل في الدرهم ما لم يُؤخَذ من الفعل .  
ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قائما ، ولا يُجيز : قائما هذا زيد ؛ لأنَّ العامل غير فعل .  
وتقول : ركبنا جاء زيد ؛ لأنَّ العامل فعل ؛ فذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا .  
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما انفذ الى مفعول ، ولم يقو اقوة غيره  
مما مد تعدى الى مفعول ؛ وذلك قولك : امتلأت ماء . وتفقات شحما . ولا تقول : امتلأته ولا تفقاته  
ولا يعمل في غيره من المعارف ؛ ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه  
في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى  
مفعول ؛ وإنما هو بمنزلة الانفعال ؛ وإنما أصله : امتلأت من الماء ؛ وتفقات من الشحم » .  
(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :

« زعم أنه لا يقول : شحما تفقات ، ولا عرقا تصببت . . وأنه لا يجيء التقديم في شيء  
من التمييز البتة ؛ وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلا ، وإنما الحال عنده وعند  
غيره بمنزلة التمييز ؛ فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، والا ترك  
قوله في الحال .

وأبو عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، وجاء في الشعر تصديق هذا  
القياس وهو قوله :

تهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

\*\*\*

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهاها ؛ لأن بعضها  
جاء على غير معناه ؛ وذلك أن اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لأنك إذا قلت : زيد  
حسن وجهها فالحسن في المعنى للوجه ، وكذلك تصبب عرقا . إنما التصبب في المعنى للعرق ،  
فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ؛ وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع  
سيبويه من أجازة ذلك في الشعر . فيكون هذا البيت حجة عليه ؛ بل ليس يوجد كثيرا في  
الشعر .

وأما قوله : ترك قياسه في الحال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحال مشبهة  
للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون إلا تكرة ، كما أن التمييز لا يكون إلا تكرة ،  
والا فالحال مخالف للتمييز في معان كثيرة « ثم ذكر واحدا منها فقال :

وقال الشاعر . فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

/ أَتَهَجَّرُ لَيْلَىَ الْفِرَاقِ حَبِيبَهَا      وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ (١)

\* \* \*

واعلم أن من التمييز ما يكون خفضا . ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

= « أحدها : ما ذكرناه في أن معناها على لفظها . والفعل العامل فيها لفاعله لا لها . وليس هو في التمييز كذلك ، فعمل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فجاز تقدمها ، ولو كان الفعل المتمدى إلى التمييز يجرى مجرى الأفعال التي تعمل في الحال والمفعولين في القوة والتصرف لحساز أن تقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات . كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في الباب الآخر فنقول : هو وجهها حسن ، وهو عرقا تصيب ، إذ كنا نقول : هو زيدا ضارب وهو مسرعا راكب » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

في تفسير المسائل المشككة ص ١٦ : « فأما قولك : تفقات شحما ، وتصيبت عرقا . فإن هذا وإن كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقة فعل يفعل . وسيفعل فإنه غير متصرف في معناه ، إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز . فلا يجوز تقديمه عليه . لا نقول : عرقا تصيبت . ولا شحما تفقات ، لما بينا من أنه منقول عن فاعله المذكور معه إلى غيره ، وأصله : تفقا شحما ، وتصيب عرقا ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني وأنشد :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها

وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية . ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .

فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد تفصيلاه في كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤ « فأما ما أسدده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول

المخبل [ السعدى ] :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها      وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقابه برواية الزجاجي وأسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم . . . » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا - الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر العيني ج ٣ ص ٢٤٥-٢٣٩ والأنسباد ج ٢ ص ٢٤٢-٢٤٣ وشرح الكافية لرضي

ج ١ ص ٢٠٤ وابن عيش ج ٢ ص ٧٣ والفارقي ص ١٦ .

كل رجل جاءني فله درهم ، فهذا شائع في الرجال . ولكن معناه : كل الرجال إذا كانوا رجلا رجلا ، كقولك : كل اثنين أتياني فلهما درهمان

ومن ذلك قوله : مائة درهم . وألف درهم . وإنما معناه معنى عشرين درهما ، ولكنك أضفت إلى المميز ؛ لأن التنوين غير لازم ، والنون في عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد بضم تفسير هذا في باب العدد (١)

فأما قولك : زيد الحسن وجهها (٢) ، والكريم أبا . فإنه خارج في التقدير من باب الضارب زيدا ؛ لأنك تقول : هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن ، وكذلك : هو حسن الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلا النصب ؛ لأن التنوين مانع ، وقد ذكرنا هذا في باب (٣) ؛ فلذلك لم / نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

فأما قولك : أنت أفره عبد في الناس - فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم .

ولا يضاف ( أفعل ) إلى شيء إلا وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم .

ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنه ليس منهم ، وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب إذا عنيت ثوبا ، وهذا خير منك ثوبا إذا عنيت رجلا ، وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ؛ لأن ( من ) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة . فهذا وجهه ذا .

ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهها مني ، ولا أفره عبدا - كان جيذا . فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت : هذا أحسن وجهه رأيت . إنما تعني الوجوه إذا ميزت وجهها وجهها . فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

(١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « فاما التكرة فلا يكون فيها الا الحسن وجهها تكون

الالف واللام بدلا من التنوين . . » .

وانظر تعليق السيرافي .

(٣) ذكره ص ٤٧٤ من الجزء الرابع .

## هذا باب

### التثنية على استقصائها

صحيحها . ومُعْتَلِّها

أما ما كان صحيحا فإنك إذا أردت تثنيتها سلمت بناءه . وزدت ألفا ونونا في الرفع .  
وباء ونونا في الخفض . ودخل النصب على الخفض ؛ كما ذكرت لك في أول الكتاب (١) .  
وذلك قولك في الرفع : زيدان . وعمران . وجعفران . وعطشانان . وعنكبوتان .

\*\*\*

فإن كان الاسم ممدودا وكان مُنْصَرِفًا . وهمزته أصليّة - فهو على هذا .  
تقول في تثنية قُراء : قُرَاءان ، وفي تثنية خَطَّاء : خَطَّاءان ، وفي الخفض والنصب : خَطَّائين .  
وزيدين . وعمرين ، وقُرَّائين .

وقد يكون قراوان على بُعْد ؛ لعلّة أذكرها إن شاء الله .  
وإن كان ممدودا مُنْصَرِفًا وهمزته بدلٌ من ياء أو واو . فكذلك .  
تقول : رداءان ، وكساءان ، وغطاءان . والقَلْبُ إلى الواو في هذا يجوز . وليس بجيد .  
وهو أَحْسَنُ منه فيما كانت همزته أصلا . وذلك قولك : كساوان ، وغطاوان .  
وإن كان الممدود إنما مدّته للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو ، نحو قولك : حمروان .  
وخنفساوان ، وصحراوان ، ورأيت خنفساوين . وصحراوين (٢) .

\*\*\*

(١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .  
اعلم ان كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع  
وبالباء والنون في النصب والجر بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو  
قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الاجود الاكثر .  
فان كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فانك اذا تثنيتها ابدلت  
واوا ، كما تفعل ذلك في خنفساوى ، وكذلك اذا جمعته بالتاء .  
واعلم ان ناسا كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء  
حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زاندا ، كما كان آخر حمراء زاندا ، وحيث مدت  
كما مدت حمراء .  
وقال ناس : كساوان وغطاوان . . »

وإن كان المثنى مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت  
تواو . وإن كان من الياء أظهرت الياء : وذلك قولك في تثنية قفأ : قَفَوَان . وعصا : عصوان .  
ورأيت قفَوَيْن . وعصوين .

وأما ما كان من الياء فقولك في رحي : رَحِيَان . وحصى : حَمِيَان .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ أَلْفَ التثنية تَلْحَقُ الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء  
التثنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ فلو حذفت لذهبت  
اللام . فحرَّكت . فرددت كلَّ حِينٍ إلى أصله ؛ كما كنت فاعلا ذلك إذا ثنيت الفاعل في  
الفعل ، وذلك قولك : غزا الرجل . ودعا . ثمَّ تقول : غَزُوا . ودعوا ؛ لأنَّك لو حذفت لالتقاء  
الساكنين لبقِيَ الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى : وقضى ؛ فإذا ثنيت قلت : رميا . وقضيا .

فكذلك هذا المقصور في التثنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تثنيته بالياء من أى أصل كان ، وقد مضى  
تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق .

نقول : مَلْهِيَان . ومُعْزِيَان . وحُبَارِيَان . وَحَبَنَطِيَان ؛ كما تقول في الفعل : أغزيا ،  
وغازيا . وراميا . واستغزيا . واستحيا . ونحوه ؛ فعلى هذا مجرى جميع المقصور .

واعلم أنَّ التثنية لا تُخطئ الواحد . فإذا قيل لك : ثنّه - وجب عليك أن تأتي بالواحد ،  
ثمَّ تزيد في الرفع ألفا ونونا . وفي الخفض والنصب ياءً ونونا .

فأما قولهم : جاء يَنْفُضُ مِذْرُوبَهُ (٢) ؛ فإنما ظهرت فيه الواو ؛ لأنه لا يُفرد له واحد .

وكذلك : عقلته بِثِنَائِيْنِ (٣) . ولو كان يُفرد له واحد لكان : عقلته بِثِنَائِيْنِ ؛ لأنَّ  
الواحد ثناء فاعلم ، وكنت تقول : مِذْرِيَان ؛ كما تقول : مَلْهِيَان . ولكنه بمنزلة قولك : الشقاوة .  
والعباية . بنيت على هذا التأنيث . وصارت الهاء حرف الإعراب ؛ فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن تثنية المقصور في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ وسيعيده مرة ثالثة  
في هذا الجزء ص ٧٠ . كما سيكرر حديث تثنية الممدود .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١ والجزء الثاني ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثاني ص ١٦٤ وانظر سبويه ج ٢ ص ٩٤-٩٥ . ٣٨٣ .



ولو بنيته على التذكير لم يكن إلا صلاة : وعبادة : كما تقول : امرأة غزاة ؛ لأنك  
جئت إلى غزاء / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأنته على تذكيره . ولو كنت بنيتَه على  
التأنيث لكانت الهاء مظهره للياء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصيان<sup>(١)</sup>) فإنما بنوه على قولهم : خُصِي فاعلم . ومن ثنى على قولهم : خُصية  
لم يقل إلا : خُصيتان .

وكذلك يقولون : ألية وألى في معنى . فمن قال : ألية قال : أليتان . ومن قال : ألى  
قال : أليان . قال الراجز :

« تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ <sup>(٢)</sup> »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ : « وأما من قال : صلاة وعبادة فإنه لم يجيء بالواحد على  
الصلاة والعبادة ، كما أنه إذا قال : خصيان لم يشنه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو أراد  
ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه . والعبادة والعباءة : ضرب من  
الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(٢) قبله كما في الاقتضاب ص ٣٩٣ والجو اليفى ص ٣٠٠ :

كَأَنَّما عَجِيَّةٌ بنُ كَعْبٍ ضَعِيْنَةٌ واقْفَةٌ في رُكْبٍ

وصفه بان كفه عظيم رخو فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن .  
وهذا الرجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزانة ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

## هذا باب

### الإمالة

وهو أن تنحو بالالف نحو الياء ، ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه  
إعلم أن كل ألف زائدة أو أصلية فنصبها جائز .

وليس كل ألف تُمال لعلّة إلا نحن ذكروها إن شاء الله .

فمما يُمال ما كان ألفه زائدة في فاعل ، وذلك نحو قولك : / رجل عابد ، وعالم ، وسالم ، فإنّما  
أملت الألف ، للكسرة اللازمة لما بعدها ، وهو موضع العين من فاعل ، وإن نصبت في كل هذا  
فجيدٌ بالغ على الأصل (١) وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء ، نحو قولك : عباد ، وجبال ، وجبال . كل هذا إمالته  
جائزة . فأمّا عيال فالإمالة له ألزم ؛ لأنّ مع الكسرة ياء .

فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم . والنصب فيه جائز .  
وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب (٢) .

\*\*\*

واعلم أنّه ما كان من فعلٍ فإمالة ألفه جائزة حسنة ، وذلك نحو : صار بمكان كذا ، وباع  
زيد مالا ، فإنّما أملت ؛ لتدلّ على أنّ أصل العين الكسر ؛ لأنّه من بعث . وصرت . والعين  
أصلها الكسر وألفها / منقلبة من واو (٣) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ « فالألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك :  
عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعدافر وهابيل ، وانما أمالوها ، للكسرة التى بعدها . أرادوا أن  
يقربوها منها ، كما قربوا فى الإدغام الصاد من الزاى حين قالوا : صدر فجعاوهسا بين الزاى  
والصاد .. » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما تُمال الفه قولهم : كيال وبياع ، وسمعنا بعض من  
يوثق بعربيته يقول : كيال كما ترى ، فيميسل ، وانما فعلوا هذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة  
الكسرة التى تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف .. »

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثل بنحو : خاف وهاب ، لأن ألف صار وباع منقلبة عن باء ،  
ومينهما مفتوحة فى الفعل الماضى .

إلا أنه فيما كانت ألفه مُنقلبةً من ياءٍ أحسنُ . فأمَّا الواو فهو فيها جيّد ، وليس كحُسنه في الياء ؛ لأنَّ فيه عِلَّتَيْن ، وإتّما في ذوات الواو عِلَّةٌ واحدة ، وهو أنه من (فَعَلَ) ، وذلك قولك : خاف زيد كذا ، ومات زيد في قول من قال : مِتَّ على وزن خِيفت . ومن قال : مِتَّ (١) لم تجز الإمامة في قوله . وقد قرأ القراء : ( ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي ) (٢) .

\* \* \*

واعلم أنَّ الألف إذا كانت منقلبة من ياءٍ في اسمٍ أو فعلٍ ، فإمالتها حسنةٌ ، وأحسنُ ذلك أن تكون في موضع اللام . وسنفسرُ لمَ ذلك إن شاء الله ؟ وذلك قولك : رمى ، وسعى ، وقضى ؛ وذلك لأنَّ الألف هي التي يُوقف عليها . والإمالة أبينُ ، وهي التي تنتقل على الثلاثة . فتكون رابعة ، وخامسة ، وأكثر . فإذا كانت كذلك رجعت ذوات الواو إلى الياء ؛ نحو : مغزيان . وملهيان . وقولك في الفعل : أغزيتَ (٣) وقد فسرنا هذا في بابهِ (٤) / مُستقصى . فلما كانت الياء أمكن كانت الإمامة أثبتت .

\* \* \*

(١) في مات لفتان : مات يموت من باب نصر ينصر ، وهذه يقال فيها : مت ، وامتنا (بضم الميم) مثل قال يقول .  
واللغة الثانية : مات يمات من باب فرح يفرح وهذه يقال فيها : مت ، وامتنا ( بكسر الميم ) كخاف يخاف .  
وجاءت هذه اللغة في قول الشاعر :

بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبِنَاتِ عَيْشِي . وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وقد قرىء في السبع باللغتين في قواه تعالى :

« ياليتني مِتُّ » . « أنذا ما مِتُّ » . « أو مِتُّم » . « أنذا مِتُّنا »

وهذه الآيات على التوالي : مريم : ٢٣ ، مريم : ٦٦ ، آل عمران : ١٥٧ ، المؤمنون : ٨٢ .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما يميلون الفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين إذا كان أول فعلت مكسورا ، نحووا نحو الكسرة ، كما نحووا نحو الياء فيما كانت الفه في موضع الياء ، وهي لفظة لبعض أهل الحجاز ، فاما العامة فلا يميلون ، ولا يميلون ما كانت الواو فيه عينا الا ما كان منكسر الاول ، وذلك : خاف وطاب وهاب ، وبلغنا عن ابن ابي اسحاق انه سمع كثير عزة يقول : صار بمكان كذا وكذا ، وقراها بعضهم خاف ، ولا يميلون بنات الواو اذا كانت الواو عينا الا ما كان على فعلت مكسور الاول ليس غيره . . » .  
ذلك لمن خاف مقامي . ابراهيم : ١٤ . والامالة سبعية ، الاتحاف ص ٢٧١ .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠ « ومما يميلون الفه كل شيء من بنات الياء والواو كانت عينه مفتوحة . اما ما كان من بنات الياء فتمال الفه ، لانها في موضع ياء وبدل منها فنحوها نحوها . . .  
واما بنات الواو فامالوا الفها ، لغلبة الياء على هذه اللام ، لان هذه اللام التي هي واو اذا جاوزت ثلاثة احرف قلبت ياء والياء لا تقلب على هذه الصفة واوا ، فأميلت ، لتمكن الياء في بنات الواو . . » .

(٤) الجزء الاول ص ١٣٦ .

فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف فإن الإمالة فيه قبيحة ؛ نحو : دعا ، وغزا ، وعدا (١) وقد يجوز على بُعد ؛ لأن هذه الألف هي التي تمال في أغزى ، ونحوه .

فأما الأسماء فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف ؛ لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال ؛ لأن الأفعال تكون على فعل ، وأفعل ، ونحوه ، والأسماء لا تنصرف . وذلك قولك : قفا ، وعصا . لا يكون فيهما ، ولا في باهما إمالة ؛ لأنهما من الواو . ولكن رحي ، وحصي ، ونوى هذا كله تصلح إمالته .

ولا تصلح الإمالة فيما ألفه في موضع العين إذا كانت واوا ، نحو : قال ، وطال ، وجال ؛ لأنها من واو ، وليست بفعل كخفت ؛ لأنك تقول : قلت ، وطُلت ، وجُلت .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠، ٢٦٦ .

## هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

٣  
٣٨

/ إعلم أن ما كانت ألفه من ذلك طرفاً فالإمالة فيه جائزة . وهي التي نخترنا : وذلك أنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تكون ألفه منقلبة من ياء ؛ نحو : مرْمَى . ومسْعَى ؛ لأنه من سعيت . ورميت . وملئى . ومغزى من غزوت ولهوت . فإنها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء في قولك : ملهيان . ومغزيان . وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد . وقد فسّرنا لم ذلك في التصريف في باب أغزيت . واستغزيت (١) ؛

أو تكون الألف زائدة للتأنيث . فحق الزوائد أن تُحمَلَ على الأصول . فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائد أولى ؛ وذلك قولك في حُبلى : حُبليان . وحُبليات . وكذلك سَكْرَى وشكاعى (٢) ونحره . فأما الملاحمة فنحو : حَبْنَطَى . وأرْطَى . ومغزى تقول : أرطيان . ومغزيان . وحَبْنَطِيان . فكلُّ هذا يرجع إلى الياء . فكذلك فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك ؛ اسما كان أو فعلاً .

(١) الجزء الاول ص ١٣٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ « وما يميلون الفه كل اسم كانت في آخره الف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى انك لو قلت في معزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجرى واحدا من الحرفين الا من بنات الياء ؛ فكذلك كل شيء كان مثلهما مما يصير في ثنية أو فعل ياء ، فلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو ابدت صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ؛ وناس كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى ومعزى « .

الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

الحروف التي تمنع الإمالة

وهي حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والخاء، والغين..

وذلك أنّها حروف اتّصلت من اللسان بالحنك الأعلى، وإنّما معنَى الإمالة: أن تقربّ الحرف ممّا يشاكله من كسرة أو ياء.

فإن كان الذي يُشاكل الحرف غير ذلك ملّت بالحرف إليه، فهذه الحروف منفتحة المخرج؛ فلذلك وجب الفتح.

تقول: هذا عابِد، وعالِم، وعانِد. فإذا جاءت هذه الحروف عينات ولا مات في (فَاعِل) منعت الإمالة (١) لما فيها، فقلت: هذا ناقِد، ولم يجرز ناقد من أجل القاف، وكذلك ضابط، وضابط.

فإن كانت هذه الحروف في موضع الفاءات من فاعِل منعت الإمالة لقربها، وهي بعد الألف أمْنَع؛ لأنّها يتصعّد المتكلم بعد الانحدار.

وذلك قولك: هذا قاسِم، وصالح، وطالِع، ولا تجوز الإمالة في شيء من ذلك.

فإن كان الحرف المُستعلي بينه وبين الألف / حرف، والمستعلي متقدّم مكسور- فإنّ الإمالة

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما يمنع من الامالة .. فالحروف التي تمنعها الامالة هذه السبعة: الضاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء، اذا كان حرف منها قبل الالف والالف تليه، وذلك قولك: اقاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضامن وظالم، وانما منعت هذه الحروف الامالة، لانها حروف مستعالية الى الحنك الاعلى، والالف اذا خرجت من موضوعها استعلت الى الحنك الاعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعالية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلما كانت الحروف مستعالية، وكانت الالف تستعلي، وقربت من الالف كان العمل من وجه واحد اخف عليهم .. »

حسنة (١) . وذلك قولك : صِفاف ، وقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي ، والنَّصْبُ ما هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنُ لما ذكرت لك ، وحسُنَ النَّصْبُ من أجل المستعلي . ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقَاب ، وحِقَاف ، وكذلك رِصاص فيمن كسر الراء ، لا يكون إلا النَّصْبُ فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك . مسالِخ ، وصناديق (٢) .

فإن قلت : فما قبل المستعلي مكسورٌ ، فهلاً كان هذا بمنزلة قِفاف وصِفاف (٣) ؟  
فمن أجل أنَّ المستعلي إنما انحدرت عنه ، وأنت هاهنا لو كسرت كنت مُصْعِداً إليه .

\* \* \*

واعلم أنَّك تقول : مررت بمال لك . ومررت بباب لك ، وليس بالحسن ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من / واوين . من : مؤلت ، وبؤيت ، وليست الحركة بلازمة . إنما تُحذف في الخفض في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كعين ( فاعِل ) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ لصلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من ياء ؛ لأنَّه من العيب ، ومن قولك : نَيْبٌ في الأمر ، وناب وأنياب ، والنَّصْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ . أولى وليس في اللفظ . كسرة ، وإنما صلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء في المعنى .

فجُملة الباب : أنه كلُّ ما كان في الياء ، أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له ألزم ، إلا أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : " فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الألف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف ، لانهم يضمون السنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون السنتهم ، فالانحدر أخف عليهم من الأصعاد " .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد الألف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومنافخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومباليغ » . المسلاخ : النخلة ينتشر بسرهما وهو أخضر .

(٣) القفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الأرض . الحقاف : جمع حقف ، ما اهج من الرمل . الصفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين في حلبة .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعريبتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت في ( رميت ) شبهت بها ، وشبهوها في باب ومال بالألف التي تكون بدلا من واو غزوت ، نشبت الواو الياء في العين ، كما تعتها في اللام . . » .



## هذا باب

### الراء في الإمالة

إعلم أن الراء مكررة في اللسان . ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة : فكانتها حرفان . فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارم . وعارف . فكانت الإمالة هاهنا ألزم منها في عابد : ونحوه .

فإن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية . وبعد الألف الراء المكسورة - حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه ؛ من أجل الراء : وذلك قولك : هذا قارب ، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادر<sup>(١)</sup> يا فتى . وترك الإمالة أحسن : لقرب المستعلية من الألف : وتراخي الراء عنها . ويُشَدُّ هذا البيت على الإمالة : والنصب أحسن لما ذكرت لك وهو :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادرٍ بمنهم جَوْنِ الربابِ سَكُوبِ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء . والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيدنا إيضاحا .. فلم يميلوا ، لانهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك بقويت على نصب الألفات .. وإذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تعمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعالل ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعاللا ، فقلبت هنا فنصبت .

وأما في الجر فتميل الألف : كان أول الحرف مكسورا أو مقترحا أو مضموما ، لأنها كأنها حرفان مكسوران .. » .

وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « واعلم ان الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مررت بقادر ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى .. وقال قوم ترضى عربيتهم : مررت بقادر قبل للراء حيث كانت مكسورة .. » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الألف من قادر وان كان قبلها الحرف المستعلى وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة .

واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من ( أن ) وسيأتي قريبا في المقتضب شاهدا على ذلك أيضا كما استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ .

المنهمر : السائل . الجون : الأسود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه . السكوب : المنصب .

والبيت منسوب في سيبويه الى هذبة بن الخشرم ونسبه الشيخ المرصفي الى سماعة ابن أشول النعماني .

ولهذبة قصيدة على هذا الروي في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة البحرى ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .

وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الألف حرف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير إمالة الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافر يا فتى - فالإمالة حسنة . وليس كحُسْنِهَا فِي الكافرين ؛ لِأَنَّ الكسر فِي الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و(الكافر) لا ياء فيه ، وليست الكسرة بلازمة للراء إِلَّا فِي الخفض ، وهى / فِي الجماعة تلزم فِي الخفض والنصب والوقف والإدراج . ولا تكون فِي الكافر فِي الوقف (١) .

فإن قلت : جاءنى الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فأمَّا الإمالة فمن جهة كسرة الفاء .

وَأَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّ الراءَ بعدها كحرفين مضمومين ، وكذلك هى فِي النَّصْبِ إِذَا قلت : رأيت الكافر يا فتى .

ولو قلت : فلان باسِطُ يده ، أو ناعق يا فتى - لم تصلح الإمالة من أَجْلِ المستعْلِينَ ؛ لِأَنَّ الراءَ - وَإِنْ كان قَبْلُهَا التكرير - لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قراب سيفك لصلحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لِأَنَّهَا فِي الحقيقة فِي وزن حرف .

\* \* \*

واعلم أَنَّ بنى تميم يختارون فيما كان على وزن (فعال) (٢) من المؤنث إِذَا سَمِيَ بِهِ أَن يكون بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذام ، ومررت بحذام يا فتى ، ورأيت حذام . وأهل الحجاز يقولون : هذه حذام ، ومررت بحذام . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

فإِذَا كان اسم من هذه الأسماء / فِي آخره الراء اختارت بنو تميم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا الألف ؛ لِأَنَّ إِجْناحَهَا أَخَفُّ عَلَيْهِمْ ، ولا سبيلَ إِلَيْهِ إِلَّا أَن يكسروا الراء . فيقولون : هذه

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافر ، وهى المنابر . لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية، لأنها من موضع اللام وقريبه من الياء . . . وأما قوم آخرون فنصبوا الألف فى الرفع والنصب، وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم يمنع فى القاف وأخواتها ، وأمالوا فى الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء ، وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء . . . » .

(٢) سيأتى حديث (فعال) مفصلا فى هذا الجزء فنرجى التعليق عليه الآن .

حَضَارٍ فاعلم ، وطلعت حَضَارٍ - ( والوزن ) ( ١ ) ، ومررت بِسَفَارٍ يافقي . ويُنسُدون هذا البيت للفرزدق :

مَنى ماترذ يوماً سَفَارٍ تَجِدُهَا أَدْيِهِمْ يَرْمِي المُسْتَجِيرَ المَعُورًا (٢)

ومنهم من يَمْضِي على لَغْتِهِ في الرَّاءِ ؛ كما يَفْعَلُ في غيرها . قال الشاعر :

ومرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنُوءَ وَبَارٍ (٣)

والقوافي مرفوعة .

\* \* \*

وَمَا تُمَالُ أَلْفُهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا فَتَحَةً وَفِي ذَلِكَ الحَرْفِ يَاءٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَعِمَ اللهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتَ زَيْنًا ، فَالإِمَالَةُ فِي هَذَا حَسَنَةٌ فِي الوَقْفِ مِنْ أَجْلِ الياءِ (٤) .

فَأَمَّا إِذَا وَصَلَتْ فَلَا إِمَالَةَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الألفَ تَذْهَبُ ، وَيَصِيرُ مَكَانُهَا التَّنْوِينُ . وَلَوْ قُلْتَ : هَذَا عِمْرَانٌ لَكَانَتْ الإِمَالَةُ حَسَنَةً مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ العَيْنِ (٥) .

(١) هكذا بالأصل وهي زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الإبل .  
(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة وهو لبني مازن بن مالك .  
أديهم : تصغير ادهم وهو ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجير : الذي يطلب الماء . التعوير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالمعور الذي لا يسقى .  
استشهد بالبيت البر حسام في المغنى ج ١ ص ٩٠ على أن ( يوما ) ظرف لتردد ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجدد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي ( تردد - وسفار ) ، ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم افتترانه بحرف الشرط .

والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .

وروى في المغنى : متى تردن وانظر الدماميني ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطي ص ٩٩ .  
ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان ( عور - سفر ) .  
(٣) نرجى الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا ، فامالوا للياء حيث قربت من الالف ، ولهذا قالوا : بينى وبينها » .

وقال في ص ٢٦٣ : « ومن قال : رأيت يدا ، اقال : رأيت زينا ( بكسر الزاي ) . فقوله : ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة في قولك : رأيت عنبا » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ « وقالوا : النفران حيث كسرت أول الحرف ، وكانت الالف بعد ما هو من نفس الحرف ، فشبها بما يبني على الكلمة نحو الف حبل ، وقالوا : عمران ، ولم يقولوا : برقان جمع برق ولا حمقان ، لأنها من الحروف المستعملة » .

فإن كان مكانَ الراءِ حرفٌ من المستعلية / لم تصلحُ الإمامة ؛ لأنَّ المستعلى أقربُ إلى الألفِ  
وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملتُ من أجل كسرة [اللام] (١) صلح . ويزيده حُسنا  
عِلْمُكَ بِأَنَّ النونَ مكسورة في الوصل . فإن قلت : مُضَلَّحان . أو مُكْرَمَان - لم تحسن الإمامة ؛  
لأنَّه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حُسنت وهي بعيدة ؛ لأنَّ النون لا تلزمها الحركة في الوقف ؛  
كما أنك لو قلت : رأيت عنباً لم تكن إِمالة ؛ لأنه لا كسرة ولا ياء .

وتقول : نعوذ بالله من النار ، للتكرير الذي في الراءِ ؛ لأنَّ الحركة تلحق في الوصل .

فإن قلت : وُعِدَ الكافرون النارَ ، أو قلت : أحرقتَه النارُ - لم تكن إِمالةٌ لما ذكرت لك (٢) .  
فأما قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمامة ؛ لأنه لاشيء يُوجبها ، ثم قالوا في الاسم  
الحجاج فإنما أمالوا للفصل بين المعرفة والنكرة ، والاسم والنعته ؛ لأنَّ الإمامة أكثرُ ، وليس  
بالحَسَن . النَّصْبُ أَحْسَنُ وَأَقْيَسُ (٣) .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون الكافرون ، ورايت الكافرين . . واما قوم آخرون فنصبوا الالف في الرفع والنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس . . وذلك الحجاج اذا كان اسما لرجل ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحملوه على الأكثر ، لان الإمامة أكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل الف حجاج اذا كان صفة يجرونه على القياس . . » .

## هذا باب

مايُمال / وَيُنْصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

غير المتمكنة ، والحروفِ

٣

٤٦

إِعلم أَنَّهُم قالوا : ذا عبد الله ، وهذا عبدُ الله (١) ، وقالوا في التهجِّي : باءٌ ، وتاءٌ ، وراءٌ ؛  
ليبدلوا على أَنَّها أسماء (٢) .

فلو أُلزِمَت النَّبِصُ لا لتبست بالحروف ؛ لأنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإمالة .  
فإن قلت : فهلَّا فعلوا ذلك في ( ما ) التي هي اسم لمضارعتها للحروف (٣) ؛ لأنَّها لا تكون  
اسماً إلاً بصلة ، إلاً في الاستفهام أو الجزاء ، فهي في هذين مضارعة للحروف التي هي للاستفهام  
والجزاء .

فأمَّا في النني فهي حرف وليس باسم ، وكذلك هي زائدة في قولك ( فَبِمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ) (٤)  
ونحوه .

فأمَّا (إِما) ، و(حتَّى) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء - فإنَّ الإمالة فيه خطأ (٥) .  
ولكن (متى) تُمال ؛ لأنَّها اسم ، وإنَّما هي من أسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إلاً عن وقت (٦)

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذها املت الالف .. » .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : باوتنا في حروف المعجم ، لانها أسماء ما يلفظ  
به ، وليس فيها ما في قد ولا ، وانما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر » .  
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : ( ما ) فلم يميلوا ، لأنها لم تمكن تمكن ( ذا ) ،  
ولانها لم تتم اسماً الا بصلة مع انها لم تمكن تمكن المبهمة فرقوا بين المبهمين اذ كان ذا  
حالهما » .

(٤) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا ( لا ) فلم يميلوا لما لم يكن اسماً » . وقال أيضاً :  
« ومما لا يميلون الفه ( حتى ) و ( أمّا ) و ( الا ) فرقوا بينها وبين الفات الأسماء ، نحو : حبلى  
وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلاً أو امرأة جازت فيها الإمالة » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون ( انى ) ، لأن ( انى ) تكون مثل ( أين )  
و ( أين ) كخلفك ، وانما هو اسم صار ظرفاً ، فقرب من عطشى » .

فَأَمَّا (عَسَى) فِيمَا لَتَتْهَا جَيِّدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، وَأَلْفَهَا مَنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . تَقُولُ : عَسَيْتَ ؛ كَمَا تَقُولُ : رَمَى وَرَمَيْتَ .

فَأَمَّا (عَلَى) ، وَ(إِلَى) فَلَا تَصْلُحُ إِمَالَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ (عَلَى) مِنْ عَلَوْتِ . وَهِيَ اسْمٌ . يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : جِئْتُ مِنْ عَلَيْهِ ، أَيْ : مِنْ فَوْقِهِ .

قال الشاعر :

رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا (١) / غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا

وقال الآخر :

غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ (٢)

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسمية (على) بدليل دخول حرف الجر عليها وصريح كلام سيبويه يدل على أن استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور إلى أن استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال أبو حيان : ومن قال : ان (على) لا تكون الا اسما - يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمية بدخول من عليها - فقول انها معربة اذ ذلك ، وقيل : مبنية .  
غدت من عليه : قال القالي : غدا بمعنى صار ، اى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .

وعن أبى حاتم انه قال للاصمعى كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول : بكر الى المشية ولا بكر هناك .

الخمس : ظمء من اظمائها وهو ان ترد الماء ، ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة ايام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة ايام انما هذا للابل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول أبى حاتم ، ولاجل هذا كانت رواية : ( بعد ما تم ظمؤها ) احسن ، وأصح معنى ، والظمء بالكسر ، ما بين الشربين والوردين .

تلضل : اى يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش .

القيض : قشر البيضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينها وبين قشرها الأعلى ، ويقال له الفرقىء أيضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .

يريد ان القطاة اقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، واراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتعود اليه بسرعة ، لأنها كانت تحتضنه .

= روى البيت ببيداء مجهل فى سيبويه والمقتضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والاختصاص ص ٤٢٨ .

وروى بزيزاء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح ادب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ .

وقال الجواليقى : ومن روى بزيزاء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا ان يجعل اسم بقعة بعينها ، ولو روى بزيزاء مجهل مضافا لكان جائزا . .

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٣٩ : زيزاء الهمزة لللاحاق ، ولفة هذيل بفتح الزاى كالقلقال . ومن روى زيزاء اضافة الى مجهل وقد حذف الموصوف اى مكان مجهل . وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث ص ١٣٤ : همزة زيزاء لللاحاق .

وفى الخزانة : اجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على ان تكون الفها للتانيث ، واحتجوا بقوله تعالى ( تخرج من طور سيناء ) بكسر السين واقال البصريون منع الصرف على هذه القراءة للعلمية والتانيث . . .

والبيت من قضيدة طويلة لمزاحم العقيلي فى وصف قطاة .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣-٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٦ والكامل ج ٦ ص ٢٤٤-٢٤٧ والسيوطى ص ١٤٥-١٤٦ والاختصاص ص ٤٢٨ واللسان ( علا ، صل ) ومعجم القاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ .

## هذا باب

### كم

إعلم أن (كَمْ) اسم يقع على العدد، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما (١) فَمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُنَوَّنٍ . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك ؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أنك إذا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أفي موضع كذا أو في موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج ؟ فإنما معناه : أوقت كذا أم وقت كذا ؟ إلا أنه يجوز لك في (كَمْ) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف (٢) فتقول : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جارية ؟ وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنه جعل عوضا لما مُنِعْتَهُ من التمكن .

وأما (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إلا أن يضطرَّ شاعر ؛ كما قال حين اضطرَّ :

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « أعلم أن (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهي تكون في الموضعين اسما . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى من : كم لك درهما ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها اقبح ، ولكنها جازت في ( كم ) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من التمكن في الكلام ، لأنها لا تكون الا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اتانى ، ولا تقول : اتانى كم رجل ، ولو قال : اتاك ثلاثون اليوم درهما كان اقبيحا في الكلام . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يُدَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيدًا

الكميل : الكامل . العجول من الإبل : الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة ، وقيل : الناقة التي ألفت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين . ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =



في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفرائش رقادى (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره . فكان التقدير : كم دانقا درهم لك ،  
وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ؛ كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنما المعنى : كم غلاما  
غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ؛ لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة .  
فإذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت :  
أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأن ما أظهرت دليل على ما حذفته (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ ؛ لأن التقدير : بكم منا ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟  
وتقول : على كم جذعا بيتك مبنى ؟ إذا جعلت ( على كم ) ظرفا لمبنى رفعت البيت بالابتداء ،  
وجعلت ( المبنى ) خبرا عنه ، وجعلت ( على كم ) ظرفا لمبنى . فهذا على قول من قال : في الدار  
زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل ( في الدار ) خبرا - قال : على كم جذعا بيتك  
مبنيا ؟ / إذا نصب مبنيا جعل ( على كم ) ظرفا للبيت ؛ لأنه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا  
بيتك ؟ لاكتفى ؛ كما أنه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلا الرفع في مأخوذ ؛ كما تقول : بعبد الله زيد  
مأخوذ ؛ لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر .

والبصريون يُجيزون على قُبْح : على كم جذع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على ( كم )  
من حروف الخفض دليلا على ( من ) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه وميره الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا  
على الاخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، أو صاحت حمامة - رقت  
نفسى ، فذكرتك . وخبر ( أنى ) جملة يذكرك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، ( الخزانة ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والعينى ج ٤  
ص ٤٨٩-٤٩١ والسيوطى ٣٠٧ ) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة - ولم اقف على قائله .  
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣ « فاذا قلت : كم جريبا ارضك ؟ فأرضك مرتفعة بكم ،  
لانها مبتدأة ، والارض مبنية عايتها ، وانتصب الجريب ، لانه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ  
ولا وصف ، فكانت قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وان شئت اقلت : كم غلمان لك ، فتجمل  
( غلمان ) فى موضع خبر ( كم ) وتجعل لك صفة لهم » .

رجل (١)؛ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .  
وليس إضمار ( مِنْ ) مع حروف الخفض بحسن ولا قوياً ، وإنما إجازته على بُعد (٢) .  
وما ذكرت لك حجة من أجزائه . فهذه ( كَمْ ) التي تكون للاستفهام .

\* \* \*

فأما ( كَمْ ) التي تقع خبراً فمعناها : معنى ( رُبُّ ) إلا أنها اسم ، و ( رب ) حرفٌ وذلك قولك : كم رجلٍ قد رأيتَه أفضلَ من زيد . إن جعلت ( قد رأيتَه ) الخبر ، وإن جعلت ( قد رأيتَه ) من نعت الرجل قلت : أفضلُ من زيد / رفعت ( أفضل ) ؛ لأنك جعلت ( أفضل ) خبراً عن ( كم ) ؛ لأن ( كم ) اسم مبتدأ .

فأما ( رُبُّ ) إذا قلت : رُبُّ رجلٍ أفضلُ منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنها حرف خفض و ( كم ) لا تكون إلا اسماً (٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيت - فهي مفعولة (٤) ، وكذلك لو قلت : كم رجلٍ قد رأيتَه لكانت مرفوعة ؛ لأنها ابتداء ؛ لثُعُلبِكَ الفِعْلَ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم رجلٍ قد ذهبت فلم أره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وسألته عن : على كم جذع بيتك مبنى ، فقال : القياس النضب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فانهم أرادوا معنى ( من ) ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت ( على ) عوضاً منها ، ومثل ذلك آله لا أفعل . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضم لان المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح . . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن ( كم ) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير ممنون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فانجر الدرهم ، لان التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى ( رب ) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب . . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلا تارك أقوى من كم اترك رجلا ، و ( كم ) ههنا فاعلة ، وكم رجلا ضربت أقوى من كم ضربت رجلا و ( كم ) ههنا مفعولة . »

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحى ، لان الفاعل لا يتقدم على فعله عندهما ( فكم ) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوى .

واعلم أن هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كم عممة فعلى معنى : رب عممة .

وإذا قلت : كم عممة ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كم عممة أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كم يوما عممة لك وخالَةٌ قد حلبت

عَلَيَّ عِشَارِي ، وكم مرة ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : كم عممة فلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة ؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع ، وكذلك ما كان في معنى (رب) ؛ لأنك

٣  
٥١

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من الجزء الأول : فى ص ٢٥٣ ذكره لاعراب البيت بعده وفى ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز ( كم ) الخبرية تشبيها بالاستفهامية .

وتوجيه الاعراب على الروايات الثلاث كما يأتى :

(١) نصب عممة وخالَةٌ على أن ( كم ) خبرية على لغة من ينصب تمييز ( كم ) الخبرية

كما ذكر سيبويه .

والبرد يرى أن (كم) استفهامية فى البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقى ، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرنى عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشارى ، فقد ذهب عنى عددها . و ( كم ) مبتدأ خبرها جملة ( قد حلبت ) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كم .

(ب) جر عممة وخالَةٌ على أن ( كم ) خبرية ، وهى مبتدأ خبرها جملة ( قد حلبت ) كما

ذكرنا فى رواية النصب .

(ج) رفع عممة وخالَةٌ على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق او ظرف .

والظاهر أنها خبرية . وأجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن كم خبرية وينصب حلبة على أن كم استفهامية ويقدر كذلك كم مرة بالجر والنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ فى الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان أن لجرير عمات

وخالات أجيرات ممتنات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عممة واحدة وخالَةٌ واحدة حلبتا عليه عشاره فى

أوقات كثيرة .

وفى النقائض ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل فى القدم قليل

وفى الخزانة : قال ابن الأعرابى : الأفع : الذى يمشى على ظهور أقدامه والعشار : جمع عشاء ،

الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما

يقال : باع القاضى عليه داره ، يريد : خدمتنى على كره منى ، لأننى لم اكن راضيا بذلك لخستهن

ولوهمن ، وحذف صفة عممة وهى فدعاء لذكرها فى صفة خالَةٌ .

إذا قلت : رُبُّ رجلٍ رأيتَه لم تَعْنِ واحداً ، وإذا قلت : كم رجلاً عندك ؟ فإنَّما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك؟ فإنَّما تَعْنِي : كم دانقاً هذا الدرهم الذى أسألك عنه؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدُهُ بعينه ؛ لأنَّه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاءنى صاحبك؟ إنَّما تريد : كم مرَّةً جاءنى صاحبك .

\* \* \*

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والى فى معنى (رُب) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد ؟ .

فإن فى هذا قولين : (١)

أحدهما : أنَّ التى للخبر لَمَّا ضارعت (رُب) فى معناها اختير فيها تَرَكُ التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد (رُب) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

---

= والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق فى هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٤٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعينى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسيوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .  
(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .  
ونستطيع أن نتعرف القول الثانى مما ذكره الانبارى وغيره فقد ذكروا أن (كم) الخبرية حملت على (رب) فجر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفرداً منصوباً .  
فى اسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوباً وفى الخبر مجروراً ؟ .

قيل : للفرق بينهما ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفى الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلذلك كان ما بعدها فى الاستفهام منصوباً .

وأما فى الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجروراً فى الخبر ، لانها تقيضة (رب) .

وفى كتاب سيبويه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن يعش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ؛ كما أن المضاف إليه إنما خُصَّ بالخفض ؛ لأنه على / معنى اللام ، .

ألا ترى أن قولك : هذا غلامٌ زيدٍ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون منونة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلا أن الأجود ما ذكرنا ؛ ليكون بينها وبين المستفهم بها فصل (١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيءٍ اختير التنوين (٢) ؛ لأنَّ الخافض لا يعمل فيما فصل منه ، والناصبُ والرافعُ يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يومَ الجمعة رجلا قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقيته ، ويُختار النصب في قوله :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أُحْتَمِلُ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ، كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه ( رب ) إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين ( كم ) وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فأحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه . . » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب تمييز ( كم ) الخبرية للفصل بينهما ، وأجاز في ( فضلا ) الرفع على الفاعلية ، فتكون ( كم ) ظرفا على هذا فقال :  
« وان شاء رفع ، فجعل ( كم ) المرار التي ناله فيها الفضل فالترفع ( الفضل ) بنالني ، كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و ( كم ) مفعول فيها وهي المرار التي أتاه فيها ، وليس زيد من المرار » .

(ومنهم) : متعلق بنالني . (وعلى عدم) : حال من الياء في نالني ، والعدم بمعنى الفقر والاحتياج .

( إذ لا أكاد ) : إذ ظرف لنالني ، وجملة (احتمل) في محل نصب خبر كاد .  
أي ، لم يكن لي حمولة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في الفرس والبغل والحمار . فمعنى ( احتمل ) : أتخذ حمولة ، وقال الاعلم : يروى : أجتمل بالجميم المعجمة ، أي أجمع العظام لأخرج ودكها، وأنعلل به .

الاعتار: مصدر اقتر الرجل : إذا افتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفي ، قال ابن الحاجب في أماليه : لا يصح تعلق ( من الاقتار ) بأحتمل لفساد المعنى ، إذا الاحتمال لم يكن من أجل اقتار ، فيخصصه بالنفي ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد الى شيء يصح أن يكون معللا بمثل ذلك ، ثم ينفيه مخصصا له كقولك : ما جئتك طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في البر ، فينفي المجيء المقيد بعله الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنها على كل حال منوثة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) .  
وهذا بعيد؛ لأنَّ الخافض لا يُضمر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه موكدًا (١).  
ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في ( كم ) في الخبر .  
وذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا      وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (٢)

له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . أما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليلا لكلفتك ، فإنه لا يصح أن يكون ( للتخفيف ) علة للتكليف ، وإنما علل به نفى التكليف من أجل غرض التخفيف وسر ذلك هو أنه إذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبتا في نفسه ، ثم يتعلق النفي به ، وإذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتفى مطلقا ، إذ لم ينفعه الا مقيدا . ومن أجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار بأحتمل ، ويمتنع أيضا تعلقه بأكاد إذ لا يتصور تعليل مقارنة الاحتمال بالاقتار، لأنه عكس المعنى على ما تقدم في احتمل ، فوجب أن يكون متعلقا بالنفي إذ هو المسبب في المعنى ، لأن المعنى : انتفت مقارنة الاحتمال من أجل الاقتار . . .

والبيت للقطامي من قصيدة مدح في صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعيني ج ٤ ص ٤٩٤ .  
(١) انظر الجزء الثاني ص ٣٣٦ ، ٣٤٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأعمام : الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في مقرف : فالرفع على أن يجعل ( كم ) ظرفا ، ويكون لتكثير المزار ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا .

والنصب على التمييز ، لقبح الفصل بينه وبين ( كم ) في الجر .  
وأما الجر فعلى أنه اجاز الفصل بين ( كم ) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع ( كم ) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير : كثير من المقرفين نال العلا بجوده .  
وقال الأنباري في الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :  
( كم وجود مقرف نال العلا ) فالكلام عليه من وجهين :  
احدهما : ان الرواية الصحيحة : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله .  
نال العلا .

والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذا ، فلا يكون فيه حجة » .  
المقرف : النذل اللئيم الأب . يريد قد يرفع اللئيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب ببخله .  
بجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جره  
وجملة ( بخله قد وضعه ) خبر لكم المقدرة .

والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغاني لأنس بن زنيم ونسبها غيره لعبد الله بن كريب ورويت لأبي الاسود الدؤلي ( الخزانة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعيني ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤ ) .

/ وقال الآخر :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جِدَ نَفَاعِ (١)

والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٌ كَوِيٌّ وَيَاسِرٌ فَتِيَةٌ سَمَحٌ هَضُومٌ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض ؛ كما تقول : إنَّ اليومَ زيدا منطلقٌ . ولو كان مكانَ ( اليوم ) ما تعمل فيه ( إنَّ ) لم يقع إلى جانبها إلا معمولا فيه . ولولا أنَّ هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفعُ ، وتوقع ( كَمْ ) على مرار من الدهر ، فتكون ( كم ) ظرفا منصوبا ؛ لأنَّ ( كَمْ ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كلِّ معدود .

وتقول : كم رجلا جاءك ؟ فإِنَّمَا تَسْأَلُ بِهَا عَنْ عَدَدِ الرِّجَالِ .

وتقول : كم يوما لقيت زيدا ؟ فتُنصِبُهَا ؛ لِأَنَّهَا واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكذا كلُّ مُبْنِهِمْ .

ولو قلت : كم يوما لقيت فيه زيدا ؟ لكانت ( كم ) في موضع رفع ، كأنك قلت : أعشرون

يوما لقيت فيها زيدا ؟ إِلَّا أَنَّ ( كَمْ ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ اسْتِفْهَامٌ . / فِي أَنَّهَا اسْمٌ وَأَنَّهَا [الْحَرْفُ] (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر ( سيد ) مع الفصل للضرورة .

الدسيعة : العطية ويقال هي الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور ( في بنى ) خبر لكم . وضخم وماجد ونناع صفات مجرورة .

والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني الى الفرزدق وليس في

ديوانه ( الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١ ) .

(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على انفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة

سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فان القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بين كم وتمييزها ، وانما تمييزها محذوف تقديره : مرة ونحوها .

الكمى : الشجاع ومعنى فاتنى : أفقدنيه الموت ورزئت به .

والياسر : الداخل في الميسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذى يهضم ماله للصديق

والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد

دخله الخرم ( حذف أول الوند المجموع ) ومعه العصب ( تسكين الخامس ) واذا دخل الخرم

مع العصب في مفاعلتن سمي قصما ، وتحول الصيغة الى مفعولن ( انظر حاشية الدمهورى

الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣ ) والبيت من الوافر ، ولم ينسب الى قائل فى

سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافى .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أين) ، و(متى) ، و(كيف) وإن كانت المعاني مختلفة ؛ لأنَّ (مَنْ) إنما هي لما يعقل خاصَّةً حيث وقعت : من خبر ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة .  
و(ما) لذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أين) للمكان ، و(متى) للزمان ، و(كيف) للحال ، و(كم) للعدد ، فهي داخلة على جميع هذا إذا سألت عن عددٍ نوعٍ منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ وكم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

---

(١) عرض سيبويه لبيان أعراب كم في أنها تكون ظرفا و غير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢ . ليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها أو ظرفا أو مصدرا ، و خبر كان أو مفعولا ثانيا .



## هذا باب

### مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

تقول : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة ؛ لأنها تميز ، و ( ستة ) خبر ( كم ) ، و ( ثلاثان ) بدل من ( كم ) ( ١ ) .

فالتقدير : أى شئ من العدد ستة إلا ثلاثان ؟ .

ولو قلت : كم لك درهم ؟ وأنت تريد : كم دانقا درهم ؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا ، ولم ترد به إلا واحدا .

ولو قلت : كم لك درهما ؟ لكان ( لك ) خبرا ، وكان الدرهم في موضع جماعة / ، لأنك تريد : كم من درهم لك ؟

٣  
٥٥

( ١ ) فى الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٧ : ذكر ما افترق فيه ( كم ) الاستفهامية و ( كم ) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتى :

« ( الا ) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حدة اعراب ( كم ) من رفع او نصب أو جر ، لانه بدل منها ، لان الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من ( الا ) معنى التحقير والتقليل ، نحو : كم عطاؤك الا الفسان ، وكم أعطيتنى الا الفين ، وبكم أخذت ثوبك الا درهم ، وكم مالك درهما الا عشرون ، ولا يجوز أن يكون ما بعد ( الا ) بدلا من خبر ( كم ) ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من ( كم ) ، لابهامها ، لارادة ايضاحها بالبدل ، ولا فادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفى كقولك : هل الدنيا الاشئ فان ، أى : ما الدنيا .

وأما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب ، لانه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل فى الموجب فيقال : كم غلمان جاءونى الا زيدا . »

البسيط : لضياء الدين بن العلي قال عنه السيوطى فى الاشباه ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس فى عدة مجلدات وقال فى فهرس بغية الوعاة : لم أقف له على ترجمة . وعرف به أبو حيان فى البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧ فقال : وقال بعض أصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن على الأشبيلي ويعرف بابن العلي وكان ممن أقام باليمن وصنف بها . وصرح ابن عقيل باسمه فى مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ وأخطأ الشمنى فى قوله : صاحب البسيط هو ابن أبى الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢ .

وتقول : كم دنانيرٌ عندك؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة ؛ كما لا تقول : إلا عشرون  
لدرهما . ولا يجوز عشرون دراهم (١) .

فإن ذكرت ( كم ) التي تقع في الخبر جاز أن تقول : كم غلمانٍ قد رأيت . وكم أثواب  
قد لبست ؛ لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد . ولأنها مضارعة ( رُب ) وهما يقعان على  
الجماعة ، ووقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها ( رُب ) . وتشبه من العدد مائة درهم ،  
وألف درهم .

\* \* \*

واعلم أن ( كم ) لا بد لها من الخبر . لأنها اسم فهي مخالفة لرُب في هذا . موافقة لها  
في المعنى (٢) . تقول : كم رجلٍ قد رأيت أفضل منك . و ( رُب ) إنما تُضيف بها إلى ما وقعت  
عليه ما بعده ؛ نحو : رُب رجلٍ في الدار . و رُب رجلٍ قد كَلَّمته . فهذا معناها .

\* \* \*

ولو قلت : كم رجلٍ قد أتاني لا رجلٌ ، ولا رجلان - كان جيِّداً . لأنك تعطف على ( كم ) (٣)  
ولا يجوز مثل هذا في باب ( رُب ) ؛ لأنها حرف . فأما قوله :

(١) تصحيح السيرافي .

وفى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ ، ولم يعجز يونس والخليل : كم غلمانا لك . لأنك لا تقول :  
عشرون نيابا لك الا على وجه لك مائة بيضا . و عليك راقود خلا ، فان اردت هذا المعنى قلت :  
كم لك غلمانا ، ويقبح ان تقول : كم غلمانا بك .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ « واعلم ان ( كم ) فى الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه ( رُب ) ،  
لان المعنى واحد ، الا ان ( كم ) اسم و ( رُب ) غير اسم بمنزلة ( من ) ، والدليل عليه : ان العرب  
تقول : كم رجل افضل منك . تجمله خبر ( كم ) اخبر ناد يونس عن ابي عمرو .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ « وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان ، وكم عبد لك لا عبد  
ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه ( كم ) لا على ما عمل فيه ( كم ) كأنك قلت : لا رجل  
أتاني ولا رجلان ، ولا عبد لك ولا عبدان وذلك لان ( كم ) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد  
المنكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب . وهذا جائز فى التى  
تقع فى الخبر . فأما التى تقع فى الاستفهام فلا يجوز فيها الا ما جاز فى العشرين » .

وفى الاشهاد والنظائر عن البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ « وان الخبرية يعطف عليها بلا فيقال :  
كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهما ، لان المعنى كثير من المال  
وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه ، ولا يجوز فى الاستفهامية : كم درهما عندك  
لا ثلاثة ولا أربعة ، لان ( لا ) لا يعطف بها الا بعد موجب لانها تنفى عن الثانى ما ثبت للأول ،  
ولم يثبت شىء فى الاستفهام » .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ . وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ (١)

/ فعلى إضمار ( هو ) . لا يكون إلا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم . وأكثرهم يُنشده :

وبعض قتل عار

فأما قوله : كم من رجل قد رأيته ؟ فتدخل ( من ) وأنت لا تقول : عشرون من رجل ؛ فإنما ذلك لأن ( كم ) استفهام . والاستفهام يدخل فيما وقع عليه ( من ) توكيدا وإعلاما أنه واحد في معنى الجميع ، وذلك : هل أتاك من أحد ؟ كما تقول في المنقّى : ما أتاني من رجل . ولو قلت : ما أتاني رجل ، وهل أتاني رجل - لجاز أن تعني واحدا ؛ والدليل على ذلك وقوع المعرفة في هذا الموضع ؛ نحو : ما أتاني زيد . وهل أتاك زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهما : إنما هو عشرون من الدراهم ؛ لأن ( عشرون ) وما أشبهه اسم عدد .

فإذا قلت : هذا العدد . فمعناه : من ذا النوع .

فلما قلت : درهما . جئت بواحد يدل على النوع . لاستغنائك عن ذكر العدد . فلما اجتمع في ( كم ) الاستفهام وأنها تقع سؤالاً عن واحد ؛ كما تقع سؤالاً عن جمع . ولا تخصّ عددا دون عدد لإبهامها . ولأنها لو خصت لم تكن استفهاما ؛ لأنها كانت تكون معلومة عند السائل - دخلت ( من ) على الأصل . ودخلت في التي هي خبر ؛ لأنها في العدد / والإبهام كهذه (٢) .

(١) نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : ( ورب قتل عار ) على إضمار هو عار . وأنشدني المازني : ( وبعض قتل عار ) وهو الوجه . استدلل الأخفش والكوفيون على اسمية ( رب ) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار . والجمهور على أن ( رب ) حرف جر شبيه بالزائد و ( قتل ) المجرور في موضع رفع مبتدأ و ( عار ) خبر محذوف أي : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف . ومن جعل رب حرف جر زائدا لا يتعلق بشيء قال : قتل مبتدأ وعار خبره وما في رب من معنى التكرير هو المخصص لابتدائية قتل .

والبيت من أبيات لثابت بن قظنة رثى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ( الخزانة ج ٤ ص ٢٠١ السيوطي ص ٣٣ ) . والبيسان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والأغاني ج ١ ص ٢٧٩ ) ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٣٧ وفي الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في ( رب ) ص ٤٩٧ - ٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩١ « وتدخل ( من ) في مميزيهما ؛ أما في الخبرية فكثير نحو ( وكم من ملك في السموات - وكم من قرية ) وذلك لوافقته جرا للمميز المضاف إليه ( كم ) .

واعلم أن كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن ( من ) لا تدخله إذا كان مفردا ، لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع ؛ وذلك قولك : عشرون درهما . ومائة درهم . وكل رجل جاعف فله درهم ، وهو خير منك عبدا ، وأقره منك دابة ، وعندى مئة قدح عسلا . وعلى التمرة مثلها زبدا . إلا أن تقول : عشرون من الدراهم . وهو خير منك من العلمان . وعليها مثلها من الزبد . فإن كان فيها ذكر الأول دخلت ( من ) في المخصوص فقلت : ويحه رجلا . ويحه من رجل : والله دره فارسا ، ومن فارس ، وحسبك به رجلا . ومن رجل ( ١ ) . ولا يكون هذا في المضمرة الذي يُقَدَّم على شريطة التفسير : لأنه مجمل . نحو : ربه رجلا فد رأيت ، ونعم رجلا عبدا لله ، وقد مضى بابها مفسرا ( ٢ ) .

= واما مميز ( كم ) الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته ؟ . ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى ( سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ) قال ابو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول ( من ) على تمييز ( كم ) الاستفهامية والخبرية سواء وليهاام فصل عنها ، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر في النحو » . واجاز الزمخشري ان تكون ( كم ) في الآية خبرية او استفهامية ، ورد عليه ابو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لان جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، لانه يصير المعنى : سل بني اسرائيل وما ذكر المسئول عنه ، ثم قال : كثيرا من الايات آتيناهم ، فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله ، لان جملة ( كم آتيناهم ) صار خبرا صرفا لا يتعلق به ( سل ) وانت ترى معنى الكلام ومصيب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون الا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية الى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لسل ٠٠ « وكم استفهامية عند العكبرى ايضا ج ١ ص ٥١ وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ والشمى ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ . واقال ابو حيان في البحر ج ٤ ص ٢٦٤ : « ولم يأت تمييز ( كم ) الخبرية في القرآن الا مجرورا بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه ان ( من ) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلى هذا .

( ١ ) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .

وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا وما اشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل ( من ) هاهنا لدخولها فى ( كم ) توكيدا .. » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .

( ٢ ) تقدم فى باب نعم وبئس ، الجزء الثانى ص ١٤٤ .

\*\*\*

لم يتكلم المبرد عن ( كاي ) هنا وتحدث عنها فى الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن ( كذا ) ايضا .

## هذا باب

### الأفعال التي تُسمى أفعالَ المقاربة

وهي مُختلفة المذاهب والتقدير، مُجمعة في المقاربة

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل: وقد تكون إيجابا، ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله.

اعلم (أزه) لا بد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعلٌ إلا وله فاعل. وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربتة. والمصدر اسم الفعل (١). وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق؛ وعسيت أن أقوم، أي: دنوت من ذلك. وقاربته بالنية (٢). (وأن أقوم) في معنى القيام.

(١). يريد من الفعل الحدث، وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه.

(٢). في سيبويه ج ١ ص ٧٧ «وتقول: عست أن تفعل، ف (أن) ههنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذلك، وبمنزلة دنوت أن تفعل».

قول المبرد هنا وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربتة. كقولك: عسى زيد أن ينطلق. وقوله: لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٧٨ «فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر، كما أنه ههنا خبر...».

فقد اتفقا في الإعراب وفي تفسير المعنى أيضا.

وابن هشام والسيوطي ينسبان إلى المبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو: عسى زيد أن يقوم - مفعول به.

ويقول ابن هشام في موضع آخر: مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا.

في المغنى ج ١ ص ٢٦-٢٧ «واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم: فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل على المفعولية وأن معنى عسيت أن تفعل: قاربت أن تفعل، ونقل عن المبرد، وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب. نقله ابن مالك عن سيبويه وأن المعنى دنوت من أن تفعل. أو قاربت أن تفعل».

وفي المغنى ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ «وتستعمل على أوجه: أحدها: أن يقال: عسى زيد أن يقوم. واختلف في إعرابه على أقوال:

أحدها: وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم....

والقول الثاني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد».

ولا تقل : عسيت القيام<sup>(١)</sup> ، وإنما ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه يخص وقتنا من وقت ، (وأن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ؛ فمن ثم لم يقع القيام بعدها . ووقع المستقبل . قال الله عز وجل : ( فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ )<sup>(٢)</sup> وقال : ( فَعَسَى أَوْلَاكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ )<sup>(٣)</sup>

ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنه دال عليه<sup>(٤)</sup> . فمن ذلك قوله :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْتَهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ<sup>(٥)</sup>

= وفي الهمع ج ١ ص ١٣٠ « فافعال هذا الباب تعمل عمل كان . فترفع المبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر خبرا لها .. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . اما المقرون بها فزعم الكوفيون انه بذل من الاول . . . وزعم المبرد انه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة » .

\* \* \*

والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل ( كان ) واخواتها ، فالرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الافعال بقارب أو دنا انما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا فقد عبر بذلك في باب كان أيضا . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول .

كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعملك . استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » .

(٢) المائة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب » . وانظر ص ٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الآخر :

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

رَأْمًا قَوْلِهِمْ فِي المَثَلِ : ( عَسَى الغَوِيرُ أَبُوْسًا ) (٢) فَإِنَّمَا كان التَّقْدِيرُ : عَسَى الغَوِيرُ أَنْ يَكُونُ أَبُوْسًا ؛ لِأَنَّ ( عَسَى ) إِنَّمَا خَبَرَهَا الفِعْلُ مع (أَنْ) أَوْ الفِعْلُ / مَجْرَدًا : وَلكِنْ أَمَّا وَضْعُ القَائِلِ الاسمَ فِي مَوْضِعِ الفِعْلِ كان حَقُّه النِّصْبُ ؛ لِأَنَّ ( عَسَى ) فِعْلٌ : وَاسْمُهَا فاعِلُهَا : وَخَبَرُهَا مفعولُهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : كان زَيْدٌ يَنْطَلِقُ . فمَوْضِعُهُ نِصْبٌ . فَإِنْ قُلْتَ : مَنْطَلِقًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا نِصْبًا . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ . وَعَسَى أَنْ يَقُومَ أَبُوْكَ . وَعَسَى أَنْ تَقُومَ جِوَارِيكَ فَمَقُولُكَ : ( أَنْ يَقُومَ ) رَفْعٌ ؛ لِأَنَّهُ فاعِلٌ عَسَى (٣) . فَعَسَى فِعْلٌ وَمَجازُها ما ذَكَرْتَ لَكَ .

٣  
٥٩

\*\*\*

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .  
الكرب : الهم ، وروى أمسييت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون انما يرونه بالضم ، والفتح أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .  
واسم يكون : مستتر والخبر جملة ( ورائه فرج ) ، ويصح أن يكون فرج فاعلا للظرف  
الواقع خبرا ، كما يجوز أن يجعل ( يكون ) فعلا تاما والجملة حاله .  
ولا يجوز أن يكون ( فرج ) اسم يكون ، لأن فاعل الفعل الواقع خبرا لافعال المقاربة لا يكون الا ضميرا راجعا لاسمها .  
والبيت من قصيدة لهديبة بن خشرم قالها في الحبس .  
انظر الخزانة ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأمالي القالي ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعيني ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطي ص ١٥٢ .  
وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عسى) من (أن) ليس مقصورا على الضرورة ، وانما يجوز في النثر على قلة . وجعله الاعلم من الضرورة .  
وفي الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عسى الاجود فيها أن تستعمل بان ويجوز طرح ( ان ) وليس بالوجه الجيد » .

(٢) هذا المثل مما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .  
وفي مجمع الامثال ج ٢ ص ١٧ « الغوير : تصغير غار ، والأبوس : جمع بؤس وهو الشدة واصل هذا المثل ، فيما يقال ، من قول الزباء - حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالفوير على طريقه - : عسى الغوير أبوسا ، أي لعل الشر ياتيكم من قبل الغار . . . » .

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .  
وقال الأصمعي : أصله : أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم ، أو اتاهم فيه عدو ، فقتلهم .  
فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر . . . . .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .  
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى أن تفعل ، وعسى محمولة عليها ( ان ) كما تقول : دنا أن يفعلوا . . . »

فَأَمَّا قَوْلُ سَبِيوِيَّةٍ : إِنَّهَا تَفْعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ ( لَعَلَّ ) مَعَ الْمُضْمَرِ فَتَقُولُ . عَسَاكَ  
وَعَسَانِي - فَهُوَ غَلَطٌ . مِنْهُ : لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمُضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ .  
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى إِنَاكَ يَا أَبَتِي عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ ( ١ )

= وكيونه عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى .  
وعسيا ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين . فمن قال ذلك كانت (ان) فيهن بمنزلتها في  
عسيت في أنها منصوبة « .

\*\*\*

من هذا يتبين أن المبرد اقتصر على القول بأن عسى تامه ولو جعلت نافسه كان الاسم  
المرفوع بعلم الفعل اسما لها وفاعل الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع .  
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٢ واندماميني على المغنى ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن عسى هنا محمولة على لعل فالضمير بعدها  
منصوب . واستشهد به في ج ٢ ص ٢٩٩ فقال : سبغاهم يقولون : يا أبنا علك أو عساكن .

قال أبو علي : وجه ذلك : أن عسى لما كانت في المعنى بمنزلة ( لعل ) ولعل وعسى طمع  
واشفاق ، فتقاربا - أجرى ( عسى ) مجرى ( لعل ) إذ كانت غير متصرفه . كما أن ( لعل ) كذلك ،  
فوافقتها في العمل حيث أشبهتها في المعنى والامتناع من التصرف . فان قلت : إذا صارت  
بمنزلتها لهذا الشبه فما المرفوع بها ؟ وهي إذا صارت بمنزلة لعل تقتضى مرفوعا لامحالة ، لأنه  
لا يكون المنصوب في هذا النحو بلا مرفوع ؟

قيل : أن ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف ، ولم يمتنع أن تحذفه وإن كان الفاعل  
لا يحذف ، لأنها إذا أشبهت ( لعل ) جاز أن تحذف ، كما جاز حذف خبر هذه الحروف من  
حيث كان الكلام في الأصل الابتداء والخبر .

في يا أبنا جمع بين عوضين ، فإن التاء عوض من ياء المتكلم ، واما جاز الألف دون ياء  
المتكلم ، لأن التاء عوض من ياء المتكلم ، فيمتنع الجمع بين العوض والم عوض عنه بخلاف الألف ،  
فإن غايته أن يذكر عوضان وهو غير ممتنع .

أنى بمعنى قرب . الانى بكسر الهمزة والقصر : الوقت . أى . حان رحيلك الى من  
تلمس منه شيئا تنفقه علينا .

والأكثر على أن الرجز لرؤيه بن العجاج وذكر في ديوانه ص ١٨١ على أنه مما نسب  
اليه . وبعده :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فَعَلَيْكَ ذَاكَ

انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ . والخصائص ج ٢ ص ٩٦ ، والسيوطي ص ١٥١ .  
وشواهد الشافية ص ٢٤٣ والعيني ج ٤ ص ٢٥٢ . ورمالي الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،  
وشروح سقط الزند ص ٧١٤ .  
في كل هذه المراجع ( يا أبنا ) بالألف .



وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَخَالَفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أن (٢) المفعول مُقَدَّم . والفاعل مضمَر . كأنه قال : عساک الخیرُ أو الشرُّ ، وكذلك : عسانی الحديث . ولكنه حذف : لعلم المخاطب به . وجعل الخبر اسماً (٣) على قولهم : ( عسی الغویرُ / أبؤسا ) .

\* \* \*

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عسای . وخبر لعل محذوف . والتقدير : إذا نازعتني نفسي في حماها على ما هو أصلح لها أقول لها : طاوعيني لعل أجسد المراد والظفر ، أو قلت لها : لعلی أفعول هذا الذي تدعونني إليه .  
والبيت لعمران بن حطان الخارجي - ( الخزامة ج ٢ ص ١٣٥-١٤١ . العيني ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٢ ص ٢٥ ) .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جوب (أما) .

(٣) الذي يبدو لي أن للمبرد رأياً واحداً في نحو عساک ، وعسانی . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر .

وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه إلا معنى الاضمار . لأنه لا يجوز حذف الفاعل . ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب .  
قال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .

وقال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث « ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .  
وقال في ص ٦٧ من المطبوع : لا يكون فعل إلا وله فاعل .

وقال في الجزء الرابع ص ٢٨٧ « ولم يجر حذف الفاعل . إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .  
وجعل ابن يعيش والرضي للمبرد قولين في هذه المسألة :

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والمياء في عساک وعسانی في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمَر فيها مرفوع ، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر منه اسماً غير فعل كقولهم : عسى الغوير أبؤسا .  
وحكى عنه أيضاً أنه قدم الخبر ، لأنه فعل ، وحذف الفاعل . لعلم المخاطب . كما قالوا : ليس إلا » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « ونقل عن المبرد وجهان في نحو : يا ابتسا علك أو عساكا : أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمَر فيها مرفوع .  
وثاني الوجهين المنقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل ، فاتصل به ، كما في ضربك زيد . والاسم أما محذوف كما في قوله : يا ابتسا علك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس إلا .  
وأما المذكور كما في قولك : عساک أن تفعل . »

أقول : إن أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الأول . والظاهر أنه قصد الحذف الصريح . فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل .

وكذلك قول الأَخْفَش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفعِ في (لولاى) ، فليس هذا القول بشيء (١) . ولا قوله : أنا كَأَنْت ، ولا أنت كَأَنَا - بشيء ، ولا يجوز هذا ، إِنَّمَا يَتَّفِقُ ضميرُ النصب . وضميرُ الخفضِ كاستوائيهما في التثنية والجمع . وفي حَمَلِ المخفضِ الذى لايجرى على لفظِ النصب ؛ مثل قولك : مررت بَعُمَرَ . استوى فيه الخفض . والنصب وأدخلت الخفضَ على النصب . كما أدخلت النصبَ على الخفضِ . فهذان مُتَوَاحِيَان . والرفعُ بائنُ منهما .

وَأَمَّا (لولا) فنذكر أمرها في بابها (٢) إِنْ شَاءَ اللهُ .

\* \* \*

ومن هذه الحروف (لعل) تقول : لعلَّ زيدا يقوم . و(لعل) حرف جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل كَأَنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه (٣) .  
وأصلُه (عل) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلَّ زيدا يأتينا بخير . وعلَّ عمرًا يزورنا - فَإِنَّمَا مجازُ هذا الكلامِ من القائل . أذَّه لا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ هذا كذا .  
والخبر يكون اسماً ؛ لَأَنَّهَا بمنزلة (إِنَّ) . ويكون فِعْلاً . وظرفاً ؛ كما يكون في (إِنَّ) تقول : لعلَّ زيدا صديق لك . وعلَّ زيدا في الدار . وعلَّ زيدا إِنْ أْتَيْتَهُ أعطاك .

(١) في الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ « أما قوله : لولاك فان سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء . فيقال : لولاك فمأ الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ »

وضمير النصب كضمير الخفض فتقول : انك تقول لنفسك : لولاى ولو كانت منصوبه لكانت النون قبل الياء كقولك : رمانى وأعطانى ، قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاى طِيحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَاهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فيقال له : انضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفاً ؟ وان كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو ان وما كان معها فى الباب ؟

ورغم الأَخْفَشِ سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟

قال أبو العباس : وإننى أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنتمم لكننا مؤمنين » .

ومن خالفنا يزعم أن الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده « .  
(٢) تكلم عنها فى باب يلى هذا .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عقد فى الانصاف مسألة لخلاف البصريين والكوفيين فى الام) لعل الأولى ص ١٣٥ -

١٣٩ ، وقد رجح مذهب الكوفيين فى أصالة اللام .

إذا ذكرت الفعل فهو بعير (أن) أحسن ؛ لأنه خبر ابتداء ؛ وقال الله عز وجل / : ( لعل الله  
يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ) (١) وقال : ( فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ) (٢) .

فإن قال قائل في الشعر : لعل زيدا أن يقوم - جاز (٣) ؛ لأن المصدر يدل على الفعل ، فمجاز  
المصدر ما هنا كمجاز الفعل في باب (عسى) . قال الشاعر :

لعلك يوماً أن تلم ملامةً عليك من اللأئي يدعنك أجدعا (٤)

\* \* \*

ومن هذه الحروف (كاد) . وهي للمقاربة ، وهي فعل . تقول : ( كاد العروس يكون  
أميراً ) (٥) ، و ( كاد النعام يطير ) (٦) .

(١) الطلاق : ١

(٢) طه : ٤٤ .

(٣) جعل المبرد هنا اقتراح خبر لعل بأن انما يكون في الشعر .

وقال في الكامل ان تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقتران غير الجيد ، قال في ج ٢  
ص ٢٤٢ « وكذا الماضي منه ( أوشك ) ووقعت بأن وهو أجود وبغير ( أن ) ، كما كان ذلك في  
( لعل ) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل ( لعل الساعة تكون قريباً ) ،  
و ( لعله يتذكر أو يخشى ) ، و ( لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) وقال متمم بن نويرة :

لعلك يوماً أن تلم ملامةً عليك من اللأئي يدعنك أجدعا  
وفي المفصل للزمخشري ج ٢ ص ١٩٦ وقد جاء في الشعر :

لعلك يوماً أن تلم ملامةً

قياساً على عسى »

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٨٧ وفيه بعد من حيث ان ( لعل ) داخلة على المبتدأ والخبر  
، الخبر اذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى والاسم ههنا جثة ، لانه ضمير المخاطب ، وأن  
الفعل حدث ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه ، وإنما ساغ ههنا ، لأنها بمعنى عسى ، اذ كان  
معناها الطمع والاشفاق ، فلذلك جاز دخول ( أن ) في خبرها .  
وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز في الشعر أيضاً لعل أن أفعل بمنزلة عسيت ان  
أفعل . »

وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢٢٢ « ويقترن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى .  
وبحرف التنفيس قليلاً . »

(٦٤) قال التبريزي : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا أرجوك ، لان تلم  
بك ملامة .

والبيت لمتمم بن نويرة من قصيدة رثى بها أخاه وهي في المفضليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ ،  
وفي شرحها لابن الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥  
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل ج ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب في شروح سقط  
الزند ص ٥٥٧ الى عنترة وليس في ديوانه .

(٥) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكاً » .

العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضاً ويراد ههنا الرجل ، أى : كاد يكون ملكاً  
لعزبه في نفسه وأهله .

(٦) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الشيء مما يتوقع  
منه ، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤١

فَأَمَّا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ( إِذَا أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا ) (١) فمعناه - والله أعلم - : لم يرها . ولم يكذب ، أى : لم يذُنْ من رؤيتها . وكذلك : ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ) (٢) . فلا تذكر خبرها إِلَّا فِعْلًا (٣) ، لأنها لمقاربة الفِعْلِ في ذاته . . .

فهى بمنزلة قواك : جَعَلَ يَقُول . وَأَخَذَ يَقُول ، وَكَرَبَ يَقُول . إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ ، فَإِنْ اضْطَرَّ جَازَ لَهُ فِيهَا مَا جَازَ فِي ( لَعَلَّ ) . قال الشاعر :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَيْلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفي كاد في المعنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجسّس الس ثعلب ص ١٧٠ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، وأما ( كاد ) فانهم لا يذكرون فيها ( أن ) وكذلك : كرب يفعل ، ومعناها واحد . . .

وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبههوه بعسى « .

وأجاز الرضي اقتران خبر كاد بأن . . . شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .

وقال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ بعهد أن ذكر جملة أحاديث اقترن فيها خبر كاد بأن : « والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن ولذلك ثم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن « . . .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفي الاقتضاب لابن السيد ص ٣٩٦ « هذا البيت يروى لرؤبة بن المعجاج ولم أجده في ديوان شعره « . . . يصف منزلا بلوى حتى كاد لا يتبين له أثر ويقال مصح الشيء يمصح ، إذا ذهب وانظر الجواليقي ص ٣٠٤ . وقبله :

« رَبْعٌ عَمَّا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْمَحَى »

قال ابن يعيش قبله :

« رَبْعٌ عَمَاءُ الدَّهْرِ طُولًا فَامَّحَى »

وهو في ديوانه ص ١٧٢ على انه مما نسب اليه ، ولرؤبة أرجوزة اخرى على هذا الروى ، ديوانه ص ٣٣ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٣٤ :

وَقُلْتُ نَصْحًا مِنْ أَخٍ تَنْصَحًا قَدْ كَادَ يَحْثَى قَلْبَهُ أَنْ يَقْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى ربع ، و ( من ) تعليلية متعلقة بكاد لا يمصح . لانه صلاة أن .

والبلوى : مصدر بلى المنزل : اذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح الشيء مصوحا : ذهب وانقطع . وهو فعل لازم فى الغالب .

الخزانة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - العينى ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن يعيش ج ٧ ص ١٢١ والكامل ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

## هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناءً عنه

وهو باب (لولا)

٣  
٦٧

اعلم أنَّ الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء ، وخبره محذوف لما يدلُّ عليه . وذلك قولك : لولا عبدُ الله لأكرمته . ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير لولا عبدُ الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمته .

فقولك : (لأكرمته) ، خبرٌ معلقٌ بحديث (لولا) (١) .

و (لولا) حرفٌ يُوجب امتناع الفعل لو قوع اسم (٢) .

تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا ، إنما هو لشيء لم يكن من

أجل ما قبله .

و (لولا) إنما هي (لو) و (لا) ، جعلتا شيئاً واحداً ، وأوقعتا على هذا المعنى (٣) .

فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى : فصار الشيء في (لو) يجب لو قوع

ما قبله . وذلك قولك : لو جاءني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم في ما بنى على الابتداء » .

وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما ( لكان كذا وكذا ) فحديث معلق بحديث (لولا) وأما عبد الله فإنه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبنى عليه الذي في الاضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام ، كما حذف الكلام من أمالا » .

وفي الانصاف مسألة الخلاف في رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : النفي ، فلما ركبهما بطل معنيهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واختصت بالاسم » .

ف (لولا) في الأصل لانفع إلا على اسم . و (لو) لانفع إلا على فعل<sup>(١)</sup> . فإن قدمت الاسم نبيل الفعل فيها كان على فعل مُضْمَر . وذلك كقولهِ عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِرَ رَحْمَةِ رَبِّي) (٢) . إنما (أنتم) رفع بفعل يفسره ما بعده . وكذلك .

٣  
٦٣

/ فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِيسَمًا (٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي)<sup>(٤)</sup> إنما أراد : لو لطمتنى ذات سوارٍ .  
والصحيح من روايتهم : (لو غير ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة (لولا) ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى أن ، نحو : لو أنك ذاهب ، ولولا تبدأ بعدها الأسماء .  
و (لو) بمنزلة لولا وان لم يجر فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو أنه ذهب لفعلت وقال عز وجل ( لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ) » وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما ( لو ) فلما كان سيقع لوقوع غيره » . وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .  
(٢) الاسراء : ١٠٠

(٣) استشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور العرينين : أول الانف . الميسم : اسم الآلة التي يوسم بها .  
يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للانف .

والبيت للمتلمس من قصيدة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومختارات ابن السجري ج ١ ص ٢٨ والخزانة ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشاف ص ٢٨٥ .  
(٤) رواه في كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمنى ، ثم قال : أى لو لطمنى رجل . . . وحدثني المازني قال : سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمنى ، ويقول النحويون لطمتنى . . .

ورواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤ . لو ذات سوار لطمتنى . . .  
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سوار لطمتنى . ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتنى . والمعنى لو ظلمنى من كان كفاء لهان على ، ولكن ظلمنى من هو دونى ، وقيل : أراد لو لطمتنى حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولأن العرب قلما تلبس الاماء السوار . . . »

وفي الامير على المغنى ج ١ ص ٢١٢ « أصله لحاتم الطائي . اسر في حى من العرب . فقالت له امرأه رب المنزل : افسد ناقة ، وكان من عادة العرب اكل دم الفصاد في المجاعة . فنحرها ، وقال : هذا فصدى . فاطمته جارية فقال ذلك . . . » .  
وانظر مقدمة ديوان حاتم ص ٢٦ . ومجمع الأمثال .

لَوْ غَيْرَكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَنَى الْعَوَامِ (١)

(فغيركم) يختار فيها النصب؛ لأنَّ سببها في موضع نصب . وقولهم: لو أنك جئت

لأكرمتك، (٢) وقد مرَّ تفسيره في باب (إنَّ) و(أنَّ) .

٥

---

(١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١: « فنصب بفعل مضمرة يفسره ما بعده ، لانه للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل ، نحو : الاستفهام والامر والنهي » .

ورواه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السسيطوى ص ٢٢٥ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .

وفي عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمرة يفسره قوله : علق الزبير والنصب في ( غير ) أشبهه ، على اضمار فعل أيضا » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى أن نحسو نو أنك ذاهب ، » .

وانظر شرح الكافية نلرضى ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٢ وعبث الوليد ص ١٩٨ ، والمغنى ج ١ ص ٢١٣ والكامل ج ٣ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد في باب ان وان عن فتح الهمزة . وانظر الجزء الثاني ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .

## هذا باب

### المقصور والممدود

فأما المقصور فكلُّ واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١) . وذلك ؛ نحو : مغزى ؛ لأنه (مَفْعَل) . فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ؛ كما تقول : غزاً ، ورعى فتقلب (الواو) والياء ألفا . ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إلا والفتح قبلاً إذا كانت في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأصل وقبلها فتحة لم تنقلب . وذلك ؛ نحو : قول ، وبيع ، ولا تنقلب ألفا ؛ لأجل سكونها .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من الممدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان آخره متحركاً قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : مُعْطَى ، ومُغزَى ؛ لأنه مَفْعَل . فهو بمنزلة مُخْرَج ومُكْرَم . وكذلك : مُسْتَعْطَى . ومُسْتَعزَى ؛ لأنه بمنزلة مُسْتَخْرَج (٢) . فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك .

\* \* \*

ومن المقصور أن ترى الفِعْل على (فِعْل يَنْفَعَل) . والفاعل على فِعْلٍ ، وذلك قولك : فِرَق يَفْرِق فِرَقاً ، وحذِر يحذِر حذراً . وبيطِر يبيطِر بيطراً وهو بَطِيرٌ ، وحذِرٌ .

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه في المقصور والممدود لابن ولاد ص ٤ ، ١٢١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واؤه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الالف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرها بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشتري ، وأشسباه ذلك ، لأن معطى مفعول ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذلك على أنه منقوص ، وكذلك مشتري إنما هو مفتعل ، وهو مثل معترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة الكاف ، ومثل هذا مغزى ومتهى إنما هو مفعول ، وإنما هما بمنزلة مخرج ، ، ، » .



ونظير هذا من المعتل : هوى يهوى هوى ؛ لأن المصدر يقع على فعل ؛ ألا ترى أنك تقول :  
الفرق ، والحذر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يهوى وهو هوى ، وطوى يطوى وهو طوى (١) .  
وما كان مصدرا لفعل يفعل الذى الاسم منه أفعل أو فعلان - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أفعل) فهو أعمى / ؛ لأنك تقول : عمى الرجل فهو أعمى . والعشى ؛  
لأنك تقول : عشى الرجل وهو أعشى ؛ وكذلك القنا من قنا الأنف . لأن الرجل أقنى (٢) .  
وأما (فعالان) فنحو الصدى . والطوى ؛ لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان . وطوى  
فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عطشان ، والمصدر هو العطش ، وظمى فهو ظمآن والمصدر  
الظمأ ؛ وعله فهو علهان . والمصدر العله (٣)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومما تعلم انه منقوص ان ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه  
فعل ؛ فاذا كان الشيء كذلك عرفت ان مصدره منقوص ؛ لانه فعل . يدلك على ذلك نظائره من  
غير المعتل ؛ وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل  
يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر  
من ان اذكره لك .

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل واذا كان فعل فهو واو أو ياء وقعت بعد فتحة  
وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هوى ، ورديت تردى ردى وهو ردى ، وصديت  
تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطش . ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى .  
وكريت تكرى كرى وهو كرى وهو الكرى وهو النعاس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غو وهو  
الغوى » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « ومما تعلم انه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل  
يفعل ؛ وكان الاسم منه على (أفعل) ، لان ذلك فى غير بنات الياء والواو انما يجيء على مثال  
فعل وذلك قولك للأحول : به حول . وللأعور : به عور . وللأدرر : به درر . وللأشتر : به شتر .  
وللأقرع : به قرع ، وللأصلع : به صلح ؛ وهذا أكثر من ان أحصيه لك .  
فهذا يدل على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص . لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به  
عشى ، وللأعمى : به عمى . وللأقنى : به قنى . فهذا يدل على أنه منقوص . . . » .  
القنا : احدياب الأنف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأة قنواء ( من المقصور والممدود  
لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨ ) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « واذا كان فعل يفعل والاسم (فعالان) فهو أيضا منقوص ،  
ألا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فعلا وذلك قولك للعطشان : عطش يعطش عطشا وهو  
عطشان ، وغرث يغرث غرنا وهو غرثان ، وظمى يظما ظمأ وهو ظمآن . فكذلك مصدر نظير ذا  
من بنات الياء والواو ؛ لانه فعل ؛ كما أن ذا فعل حيث كان فعلا له فعل ، وكان فعل يفعل ،  
وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغرى  
غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء .  
عله : خبت نفسا .

ونظير الأول: عور فهو أعور، والمصدر العور. وكذلك الحول، والشترا (١)، والصلع، ونحو ذلك.

\* \* \*

ومن المقصور كل اسم جمعه (أفعال) مما أوله مفتوح، أو مضوم. أو مكسور وذلك نحو قولك: أفقاء. وأرجاء يا فتى؛ لأنَّ الجمع إذا كان على (أفعال) وجب أن يكون واحده من المفتوح على فعل؛ نحو: جمل، وأجمال وقتب وأقتاب، وصنم وأصنام.

فإن كان مكسورا فنحو قولك في معي: أمعاء؛ لأنه بمنزلة صلع وأضلاع. وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء معي (٢) مقصور.

فأما (ندى) فهو فعل؛ وجمعه الصحيح أنداء فاعلم؛ وعلى ذلك قال الشاعر:

/ إذا سَقَطَ الأنداء صِينَتْ، وأتَعَرَّتْ حَبِيرًا ولم تُدرَجْ عليها المعاوز (٣)

فأما قول مرة بن محكان:

في ليلة من جمادى ذات أندية ما يبصر الكاب من ظلماتها الطنبا (٤)

(١) الشتر: انقلاب في جفن العين الأسفل. وهو مصدر فعله من باب فرح.

(٢) عقد ابن ولاد في كتابه المقصور والمدود بابا للمقصور القياسي عنون له بقوله: باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منقوص ص ١٢٤-١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذي ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه.

(٣) ذكره في الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال: المعاوز: الثياب التي يتبذل فيها الرجل، وهي دون الثياب التي يتجمل بها واحدها: معوز.

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ «ندى جمعه على القياس أنداء كما قال الشماخ ٠٠»

وفي المخصص ج ٤ ص ٦٧ ثوب حبير: موشى وأنشد ٠٠ البيت.

قال أبو علي: وهو من التجبير.

والبيت من زائفة الشماخ المشهورة في صفة قوس. يريد: أن هذه القوس تغطى بالثياب النفيسة إذا سقطت الأنداء خوفا عليها أن تفسد أوتارها. الديوان ص ٤٣-٥٣، وهو في معجم مقاييس اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤، وشروح سقط الزند ص ٤١٩، ص ١٥١٤.

(٤) في الخصائص ج ٣ ص ٥٢-٥٣ «ويدلك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان ٠٠ البيت فتكسيهم ندى على أندية يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فعمال فصار لذلك ندى وأندية كفداء وأغدية ٠٠»

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم : هو جمع على غير واحد ، مجازُهُ مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو : ملاح ، ومذاكير ، وليالي ؛ لأنَّ ليلةً : فعلةٌ ، ولا تجمع على ليالي ، ولمحة وذكر لا يُجمَعان على مفاعل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إنّما أراد جمع نَدِيٍّ ، أي : نَدِيُّ القوم الذي يُقيمون فيه ، فيُضيفون ويفخرون ؛ كما قال الشاعر :

يَوْمَانِ يَوْمٌ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٌ وَيَوْمٌ سَبْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبٌ (١)  
فإنَّما تَسْدُلُ على المقصور بنظائره .

\* \* \*

== وقال في ص ٢٣٧ « واجاز أبو الحسن أن يكون كسر ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفي المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أندية أن تكون جمعاً لمدود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم في جبل : جبال وفي جبل جمال ثم جمع الجمع على أفعله .. » .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل : أنه جمع الجمع كأنه جمع ندى على نداء مثل جبل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعلة وهذا بعيد في القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و ( فعال ) من ابنية الجمع الكثير ، وقد قيل هو جمع ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. وأقرب من ذلك أنه في معنى الرذاذ والرشاش وهما يجمعان على أفعلة » .

وقال البغدادي في شواهد الشافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا يشبه معنى البيت قد يمنع ويكون معناه في ليلة من ليالي الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لأطعام الفقراء .. »

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى وأندية فهذا شاذ » .

قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر في زمن جمود الماء ، ثم انتقل بالأهله ، وبقي الاسم عليه وإن كان في الصيف والقيظ .

وقال ابن الأنباري : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .  
الطنب : الحبل الذي تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرّة بن محكان في الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها في الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الأول في قصيدة هبيرة بن أبي وهب يوم أحد .

انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص ١٩١٢ ، وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعينى ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح انقضاء السبع لابن الأنباري ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوماً في المجالس خطيباً ، ويوم سير الى الأعداء .

== والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

ومن المقصور ما كان جَمْعًا لِفُعْلَةٍ أو فِعْلَةٍ ؛ نحو : رُقِيَةٌ ورُقَى . وَلِحِيَّةٌ وَلِحَى ، ورِشْوَةٌ ورُشِي ، ومُدِّيَةٌ ومُدَّى . وقد قالوا : مِدِيَّةٌ ومِدَى ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ من غير المَعْتَلِّ : كِسْرَةٌ وكِسْرٌ ، وقِطْعَةٌ وقِطْعٌ ، وظُلْمَةٌ وظُلْمٌ . فَإِنَّمَا تَسْتَدَلُّ على المقصور بهذا وما أَشْبَهَهُ (١) .

\* \* \*

ومن المقصور كلُّ ما كان مَوْثَنًا لِفَعْلَانٍ ؛ نحو: غضبان / ، وعطشان ، وسكران ؛ لِأَنَّ مَوْثَنَهُ سَكْرَى ، وَغَضَبَى ، وَعَطَشَى (٢) .

\* \* \*

ومنه ما كان جَمْعًا لِفُعْلَى ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُصْبَا والقُصَى .

\* \* \*

ومنه ما كان مَوْثَنًا في (أَفْعَل) الذي معه مِنْ كَذَا ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ على مثال (فُعَلَى) . وذلك

= والأندية : الألفية ، والندی والنادى : المجلس .  
وتأويب : صفة سير ، وهو السرعة في السير والامعان فيه . وقيل أوب : وصل الليل بالنهار مع الامعان .  
والبيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة في المفضليات ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفي شرحها للأبباري ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفي رغبة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد الشافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .  
(١) في المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعا لفعلة بكسر الفاء أو لفعلة بضمها فهو منقوص ، كقولك : عروة وعرى ، ونظيره من غير المعتل ظلمة وظلم . وفرية وفري ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .  
فان كانت فعلة المكسورة الفاء من ذوات الواو فانك تضم في الجمع فتقول : كسوة وكسى ورشوة ورشى وربما كسر أوله في الجمع فيقال : كسى ورشى يجعل الجمع مكسور الاول ، كما كان الواحد .

فأما (فعلة) اذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فانك تجريها في الجمع على مجراها في الواحد ، فان كان مكسور الاول كسرت الاول في الجمع ، وان كان مضموماً ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبية وزبى .

والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الاعرف ، وقد حكى الضم في هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يقاس على ذلك .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعة واحدها فعلة ( بكسر الهمزة ) أو فعلة ( بضم الفاء ) فهي مقصورة ، نحو : عروة وعرى ، وفرية وفري » .

(٢) في المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ « ومما يعلم أنه مقصور أن ترى المؤنث على ( فعلى ) والمذكر على ( فعلان ) كقولك : غضبان وغضبى وعطشان وعطشى ووسنان ووسنى » .

قولك : هذا الأكبر . وهذه الكبرى . والأصغر والصغرى . والأول والأولى : لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك

\* \* \*

ومن المقصور ما لا يقال له : قَصِرَ لكذا ؛ كما لا يقال : إِنَّمَا سُمِّيتَ قَدَمٌ لكذا ، وقَدال لكذا (١) . ولكنك تستدلُّ على قَصْرِهِ بما هو على خِلافِهِ بنحو ما ذكرناه .

\* \* \*

فأما الممدود فإنه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتأنيث فتبدلُ الثانيةُ همزةً ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ من حذفٍ أو تحريكٍ ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، فالحذف لو وقع ها هنا لعاد الممدود مقصوراً ، فحرك لما ذكرت لك (٢) .

فأما ما كان غير مؤنث ، فهمزته أصلية أو منقلبة / من ياءٍ أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بنيت على (فَعَالٍ) ؛ نحو : شَرَّابٌ ، وَقَتَالٌ ، وَخَسَانٌ ، وَكِرَامٌ ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصلية ؛ نحو : سَقَاءٌ ، وَغَزَاءٌ [يا فتى (٣)] ؛ لأنه من سقيت وغزوت . وقولك : قُرَّاءٌ يا فتى ؛ لأنه من قرأت ، فهذا كهذا (٤)

\* \* \*

ومما يُعَلِّمُ منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأفعلت ؛ لأنها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أَخْطَأْتُ إِخْطَاءً ، وَأَقْرَأْتُهُ إِقْرَاءً . هذا مما همزته أصلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدرى أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فاذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدم لكذا ، ولا قالوا : جمل لكذا ، فذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورحى ورجا البئر وأشباه ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقَدال إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « واعلم أن ألف حمراء وأخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حبل وسكري إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة ، وصار الممدود مقصوراً ، ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تقدر في الألف إذا حركتها على غير ذلك . »

(٣) تصحيح السيراني .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ « وأما الممدود فكل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد ألف » .

وانظر تعريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو : أعطيته إعطاء ، وأغزيتته إغزاء (١) .

\* \* \*

وكذلك كلُّ ما كان مصدرا لاستفعلت ؛ نحو : استقصيت استقصاء ، واستدئيت استدناءً  
لأنه بمنزلة الاستخراج ، والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدرا لقولك : انفعل ، وافتعل (٣) ؛ لأنه يأتي بمنزلة الانطلاق والاعتدار ؛  
لأنَّ ما قبل اللام ألفٌ زائدة ؛ نحو : اختفى اختفاءً ، وانقضى انقضاءً . وكلُّ ما لم نسّمه فقسه  
على نظيره من الصحيح .

\* \* \*

وكلُّ جمع من هذا الباب على (أفعلّة) فواحدُه ممدود (٤) . نحو : رداء وأردية . وكساء / وأكسية ،  
وإناء وآنية ، ووعاء وأوعية ؛ لأنَّ نظيره حمار وأحمرّة ، وقبّال وأقبيلة (٥) .

\* \* \*

ومن الممدود ما كان جمعا لفعلّة من ذوات الواو والياء ؛ وذلك نحو : فروة وفراء . ومن  
قال : جرّوة قال : جراء فاعلم ، وكذلك كوة (٦) وكواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء ، لأن أعطيت : أفعلت ، كما أنك إذا أردت  
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من أن تجيء بعد الف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس  
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأشياء يعلم انها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن  
استسقيت : استفعلت مثل استخرجت ، فاذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه  
بعد ألف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فانت تستدل على الممدود ،  
كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومثل ذلك الاشتراء ، لأن اشتريت : افتعلت بمنزلة  
احتقرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الراء لا بد لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت  
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يعرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثال  
أفلة فواحد ممدود أبدا ، نحو أفنية فواحدتها : فناء ، وأرشية ، فواحدتها : رشاء » .

(٥) في اللسان : قبّال النعل بالكسر : زمامها وقيل : هو مثل الزمام الذي يكون في الاصبع  
الوسطى والتي تليها ، وانظر اللسان أيضا في (شسع) .

(٦) الكورة - بالفتح ويضم - : الخرق في الحائط . والجرّوة : الصغير من كل شيء .

فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقُرَى فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ قُرَى (فُعِلَ) وَلَيْسَ عَلَى فَعْلَةٍ وَفِعَالٍ ؛ لِأَنَّ (فِعَالًا) فِي فَعْلَةٍ هُوَ الْبَابُ ؛ نَحْوُ : صَخْفَةٌ وَصِخْفٌ ؛ وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ (١) .

\* \* \*

وَمِنَ الْمَمْدُودِ كُلُّ مَصْدَرٍ مَضْمُومٍ الْأَوَّلِ فِي مَعْنَى الصَّوْتِ . فَمِنْ ذَلِكَ الدُّعَاءُ ، وَالْعَوَاءُ ، وَالرُّغَاءُ . هَذَا مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ النَّبَاحُ ، وَالصُّرَاخُ ، وَالشُّحَاخُ .  
فَأَمَّا الْبُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ . فَمِنْ مَدِّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصْرِهِ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْحُزْنِ (٢) .

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَرَكَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّقَازِ ، وَالنَّفَاضِ (٣) وَقَدْ لَمَّا تَجَدَّ الْمَصْدَرُ مَضْمُومٍ الْأَوَّلِ مَقْصُورًا ؛ لِأَنَّ (فُعِلًا) قَدْ لَمَّا يَقَعُ فِي الْمَصَادِرِ (٤) .

\* \* \*

(١) فِي الْمَقْصُورِ لِابْنِ وَوَلَادِ ص ١٣٤ - ١٣٥ « وَمَا كَانَ جَمْعًا لِفَعْلَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَسَاءِ وَالْوَاوِ فَهُوَ مَمْدُودٌ ، كَقَوْلِكَ : رَكُوتٌ وَرَكَاءٌ ، وَقَشُوتٌ وَقَشَاءٌ ، وَشَكُوتٌ وَشِكَاءٌ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : صَخْفَةٌ وَصِخْفٌ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ إِلَّا أَنَّهُمْ جَمَعُوا الْكُوتَ كُوتًا ، فَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : كُوتٌ بِالضَّمِّ ، فَكَانَ الْقَصْرُ إِنَّمَا آتَى عَلَى هَذِهِ الْمَلْعَةِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قُوَّةٍ وَقَوَى . فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَقُرَى فَهُوَ شَاذٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ » .

(٢) فِي سَبِيئِيهِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَمِمَّا تَعْلَمُ أَنَّهُ مَمْدُودٌ : أَنَّ تَجَدُّ الْمَصْدَرِ مَضْمُومٍ الْأَوَّلِ يَكُونُ لِلصَّوْتِ ، نَحْوُ : الْعَوَاءِ وَالِدُّعَاءِ وَالزَّقَاءِ ، وَكَذَلِكَ نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ نَحْوُ : الصُّرَاخِ وَالنَّبَاحِ وَالْبَغَامِ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْبُكَاءُ ، قَالَ الْخَلِيلُ : الَّذِينَ قَصَرُوهُ جَعَلُوهُ كَالْحُزْنِ » .  
فِي الْمَقْصُودِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ وَوَلَادِ ص ١٣٣ : « فَأَمَّا الْبُكَاءُ فَيَمُدُّ وَيُقْصَرُ ، فَمِنْ مَدِّ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ ، وَمِنْ قَصْرِهِ جَعَلَهُ كَالْحُزْنِ . هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ . وَقَالَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ :

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا      وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فَقَصَرَ الْأَوَّلُ ، وَمَدَّ الثَّانِي لَمَّا قَرَنَهُ بِالْعَوِيلِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الصَّوْتِ » .  
الرُّغَاءُ : صَوْتُ الْبَعِيرِ وَالشُّجَاخُ : صَوْتُ الْبَغْلِ .

(٣) مِثْلُ النَّظِيرِ وَلَمْ يَمِثْلِ الْمَمْدُودِ ، وَفِي سَبِيئِيهِ ج ٢ ص ١٦٣ : « وَيَكُونُ الْعِلَاجُ كَذَلِكَ نَحْوَ النَّزَاءِ ، وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ الْقِمَاصُ » .

وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « وَيَكُونُ فِعَالٌ أَيْضًا لِلْعِلَاجِ ، فَمِمَّا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلًا فَهُوَ مَمْدُودٌ ، نَحْوُ : النَّزَاءِ وَالْقِيَاءِ وَالْهَرَاءِ . وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ : الْقِمَاصُ وَالنَّفَاضُ » وَانظُرْ فِيهِ ص ١٠٩ - ١١٠ فِي مَقَائِمِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

النَّقَازُ كَقِرَابٍ : دَاءٌ لِلْمَاشِيَةِ شَبِيهِهِ بِالطَّاعُونَ تَنْقِزُ مِنْهُ حَتَّى تَمُوتَ .  
النَّفَاضُ : مَا سَقَطَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا نَفِضَ .

(٤) فِي سَبِيئِيهِ ج ٢ ص ١٦٣ « وَقَدْ لَمَّا يَكُونُ مَا ضَمَّ أَوَّلَهُ مِنَ الْمَصْدَرِ مَنْقُوصًا ، لِأَنَّ (فِعَالًا) لَا تَكَادُ تَرَاهُ مَصْدَرًا مِنْ غَيْرِ بَنَاتِ الْيَسَاءِ وَالْوَاوِ » .  
وَفِي الْمَخْصَصِ ج ١٥ ص ١٠٨ : « بَلْ لِأَعْرَفٍ غَيْرِ الْهَدْيِ وَالسَّرِيِّ وَالْبُكَاءِ الْمَقْصُورِ » .

واعلم أن من الممدود مالا يُقال له : مُدٌّ لكذا ؛ كما لا تقول : / وقع حمار لكذا إلا أنك تستدلُّ بالنظائر (١) .

\* \* \*

واعلم أن كلَّ ممدود تُثنيهِ وكان منصرفاً - فإن إقرار الهمزة فيه أجود ، نحو : كساءان ، ورداءان ، وقد يجوز أن تُبدل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ، ورداوان ، وليس بالجيد .  
فإن قلت : قرأوان فهو أقبح ؛ لأنَّ الهمزة أصل ، وليست مُنقلبة من ياء أو واو . وهذا جائز .

فإن كان مُلحَقاً كان أحسن ، على أن الهمزة أجود . وذلك : علباوان ، وجرِّباوان ؛ لأنَّ الهمزة مُلحقة ، وليست بأصل ، ولا منقلبة من شيء من الأصل .  
وكذلك النسبُ : من قال : كساءان قال : كسائي ، ومن قال : كساوان قال : كساوي .  
فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو ؛ نحو : حمران ، وحمراوي (٢) .

\* \* \*

والمقصود إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قَفَوَان .  
فإن كان من ذوات الياء قلت : رحيان ، فرُدَّت الياء .

فإن زاد على الثلاثة شيئاً - منصرفاً كان أو غير منصرف - لم تقل في تثنيته إلا بالياء ؛  
نحو : حُبليان ، ومغزيان ، وحُباريان . وكذلك الجمع بالتاء نحو : حُباريات ، وحُبليات (٣) .  
فأمَّا في النسب فما كان منه على ثلاثة انقلبت / ألفه واوا من أيِّ البابين كان ؛ نحو : رحوي ؛  
وقَفوي . فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة (٤) إن شاء الله .

ونذكر بعد هذا مجازاً وقوع الممدود والمقصود ، ليُعلم ما سبيل المدِّ والقصر فيهما إن شاء الله ؟ .  
أمَّا المقصود فإنما هو على أحد أمرين :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول : جراب وجراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف ، نحو : السماء والرشاء والالاء والمقلاء .

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦ ، ١٣٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .



إِذَا كَانَ يَكُونُ اسْمًا أَلْفُهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلْهَى ، وَمَرْمَى ، وَمُسْتَعْطَى ، فَهَذَا كَلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوَهُ أَلْفًا لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَإِذَا أُنْ تَكُونُ أَلْفُهُ زَائِدَةً لِإِلْحَاقِ أَوْ تَأْنِيثِ :

فَالِإِلْحَاقِ ؛ نَحْوُ : حَنْبُطَى ، وَعَفْرُنَى ، وَأَرْطَى .

وَالتَّأْنِيثِ نَحْوُ : حُبْلَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرْقَرَى . فَهَذِهِ صَيَغٌ وَقَعَتْ كَمَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يُقَالُ لَهَا مَقْصُورَةٌ وَلَا مَمْدُودَةٌ .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا : فَنَحْوِ جَمَلٍ . وَمِثْلَ مَعْزَى ، وَمَلْهَى ، مَخْرَجٍ ، وَمَدْخَلٍ .

وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَنْبُطَى فَلَا مَهْ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَنْبُطَى مَلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحَنْفَلٍ ،

وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ فَعْلَى ، / فَأَلْفُهُ مَلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ ؛ فَالْفَاتُ هَذَا الضَّرْبِ أَصْلِيَّةٌ ، وَتِلْكَ مَلْحَقَةٌ بِهَا (١) .

٣  
٧٢

\* \* \*

وَأَمَّا الْمَمْدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ . وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مَبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلِإِلْحَاقِ .

فَأَمَّا سَقَاءٌ وَعَزَاءٌ . فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقَتَالٍ .

وَأَمَّا الْمُلْحَقَةُ فَنَحْوُ : حِرْبَاءٍ . وَعِلْبَاءٍ . وَفِعْلَاءٍ - فَاعِلِمٌ - تُلْحَقُ بِسَرْدَاحٍ . وَشِمَالٍ .

وَفِعْلَاءٌ تُلْحَقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءٍ فَاعِلِمٌ فَيَمُنُ أَسْكُنُ الْوَاوِ . وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فُسْطَاطٍ (٢) .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَّأْنِيثِ فَنَحْوُ : حَمْرَاءٍ ، وَصَفْرَاءٍ . وَخُنْفُسَاءٍ .

إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

(١) تقدم لنا حديث الإلحاق في الجزء الأول من ٢٠٤-٢٠٥ .

وقرقري : أرض باليمامة ( البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ ) . والعفرنى : الشديد .

(٢) تقدم حديث الإلحاق في الألف الممدودة وسيعيده أيضا في الجزء الرابع ، وذكره أيضا

في كتابه المذكر والمؤنت الورقة ٨ فقال :

" كل ما كان من هذا الوزن مكسور أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا ، وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا . فالمضموم الأول نحو قولك قوباء وخشاء فاعلم فهذا ملحق بقسطاس وقرطاس من الثلاثة ، وما كان مكسور الأول نحو علماء وأخواته فملحق بسرحان وسرداح . والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء " .  
وشمال كعلباء ، وحرباء ملحق بسرداح لان اللام الثانية زائدة . وحبنطى وجحنفل ملحقان بسفرجل .

## هذا باب

### الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون ( الألف واللام <sup>(١)</sup> )

إعلم أنّ هذا الباب عبرة لكلّ كلام . وهو خبر . والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .  
فإذا قلت : قام زيد / . فقول لك : أخبر عن (زيد) . فإنّما يقول لك : ابن من قام فاعلاً .  
والحقه الألف واللام على معنى الذى . واجعل زيدا خبرا عنه . وضع المضمير موضعه الذى كان  
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ . فتجعل الألف واللام فى معنى الذى . وصلتهما  
على معنى صلة الذى . وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام . وذلك الضمير فاعلٌ : لأنك  
وضعت مؤضع زيد فى الفعل ، و (زيد) خبر الابتداء .  
وإن شئت قلته ب (الذى) : فقلت : الذى قام زيدٌ .  
ف (الذى) لا يمتنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة .  
وقولك : الفاعل لا يكون إلّا من فعلٍ خاصّة <sup>(٢)</sup> .

(١) أطال المبرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل  
هذه الاطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه  
للكافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املال  
لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البغدادي فى  
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٢ « لا تخبر بالألف واللام الا عن اسم فى الجملة  
الفعلية خاصة . . . ويشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبئس  
وعسى وليس ، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول . . .

ويجب ألا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه  
كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام » .

وانظر ايضا حاشية يس على الألفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والهمع ج ٢ ص ١٤٦ .

وأقول قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالألف واللام - لم يجز ، لأنك لم تذكر  
مبدأ .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ،  
تردعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في  
في : وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

إن قال لك : أخبر عن (الدار) (أ) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها  
لأنها فالجاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار ؛ لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ،  
نحو الإخبار .

---

(١) يجوز الإخبار عن المنجور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن  
منجور منذ ومنه وحتى ورب ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمنجور معاً ( حاشية يس ج ٢  
ص ٣٠٩ ) .

وقال الرضي ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمنجور ، إذ لا يضر .

## هذا باب

### الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك ، وقتل عبدُ الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل فى قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفى (ضرب) اسم عبدُ الله فاعل ؛ كما كان ذلك فى قولك : ضرب عبدُ الله ، وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة ، و(عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول ، قلت ، الضارِبُ عبدُ الله أخوك . ف(الهاء) ضميرُ الأخ ، وهى مفعول كما كان مفعولا و (عبدُ الله) فاعل كما كان فى المسألة ، و (أخوك) خبرُ الابتداء ، وهو الألف واللام فى الحقيقة ؛ لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبرُ الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه فى الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك فى الدار ، فقيل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا أخاك فيها الدارُ .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدارُ . وقولك : (فيها) هو قولك : (فى الدار) فى المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقيل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك محالاً ؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا نكرة ، والمضمر لا يكون إلا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فأضماره لابد منه ؛ فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلّية ، والمضمر لا يكون نعنا ؛ لأنَّه لا يكون تحلّية (١) .

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلا نكرة .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ « كالمضاف دون المضاف إليه اذ المضمر لا يضاف ، وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونه » .

ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُستعمل اسما ؛ لأنَّ الرفع لا يدخلها ، وخبرُ الابتداء لا يكون  
إِلَّا رفعا .

ولا يُخبر عن الأفعال . ولا عن الحروف (٢) التي تقع لمعانٍ ؛ لأنها لا يكون لها ضمير .  
فكلُّ ما كان ممَّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلة فيه . وكلُّ اسمٍ سوى ذلك فمخبرٌ عنه .  
ولا يُخبر عن ( كيف ) ، و ( أين ) . وما أشبهه ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ؛  
لأنَّها للاستفهام (٣) .  
ولا يُخبر عن أحدٍ وأخواته (٣) .

---

(١) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ « وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد إلى  
الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف ، إذ لا تضمير هذه  
الأشياء » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه يخرج  
كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن ..  
ويخرج كل اسمٍ فيه معنى الشرط والاستفهام ، كمن وما وأيهم وكذاكم الخبرية وكأين  
لتصدرهما » .

(٣) وفي شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسمٍ يلزمه النفي ، نحو : لا أحد ، ولا عريب ... »  
وقد جمعها وشرحها البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

## هذا باب

### الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فتمال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيدا إياه درهم . فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه ؛ لئلا يدخل الكلام لبس وإن لم يكن ذلك في الدرهم . ولكن قد يتمع في موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجه أن تتقدم الذي أخذ ، وقد يجوز : المعطية أن زيدا درهم ؛ لأن هذا لا يلبس ؛ لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لبس ، فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك : قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

\* \* \*

واعلم أن الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه . فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا . أو صلة - لم يكن بُدَّ من إظهار الفاعل ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد أضربه ، وعمرو تضربه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلة الى مفعولين : فان شئت اقتضرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني ، كما تعدى الأول وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما ٠٠٠ » .

(٢) في أمالي الشجري ج ١ ص ٣١٤ : « اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خبرا أو وصفا لزمك ابراز ضمير المتكلم والمخاطب وانغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفعل ، لأن ما في أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على المتكلمين والمخاطبين والفائين وما يتصل =

فإن وضعت في موضع (تضربه) (ضاربه) - قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ؛  
لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى خبرا على غير نفسه .

فلذلك لما قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخ \* عن نفسك - قلت : المعطى زيدا  
درهما أنا ، فلم تظهر بعد المعطى مضمرا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه .  
وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطى أنا درهما زيد ؛ لأنَّ /  
الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطى أنا زيدا  
إياه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفعل ، فلم تحتج إلى  
المضمرة المنفصلة . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيد .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم  
موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهم .

٣  
٧٨

---

= بأواخر الافعال الماضية من الضمائر الموضوعه لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك في  
المضارع - اذا عنيت نفسك أو مخاطبا - : زيد اكرمه ، وجعفر تكاتبه . وفي الماضي : زيد اكرمته  
وجعفر كاتبته .

ألا ترى أن هذا كلام غير مقتدر الى ابراز الضمير الذي هو أنا وأنت . . . ولو قلت : زيد  
مكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل ( مكرمه ) و(مكاتبه ) على ما دل عليه اكرمه وتكاتبه واکرمته  
وكتاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت . . .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١  
ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والاشباه ج ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ،  
ج ٢ ص ١٩٨ .

## هذا باب

### الفعل المتعدى إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، وخجلت بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهن .  
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني . فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .  
/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .  
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .  
فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر ب(الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .

فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :

الذي ظننته زيدا أخوك ؛ لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننت

أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضعا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس

لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر

أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول ،

التعام الذي تضيف إليه ما استقر له عنده . . . »



عن المعنى : نحو : ضرب زيداً عمرو : لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول . فإن كان المفعول الثاني مما يصح موضعه / إن قدمته فتقديمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت في الدار زيدا . وعلست . خدُفك زيدا .

فإن قال : أخبر عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدارَ .  
وبالذی (الذي) تقول : التي ظننت فيها زيدا الدارَ .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خدُفك .

وإن كان المفعول الثاني فعلا . نحو : ظننتُ زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك  
وكذلك إن كان من الظروف التي لا تحلُّ محلَّ الأسماء .

## هذا باب

### الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهنّ

إِعلم أنّ هذا الباب إنّما معناه : الابتداء والخبر ، وإنّما دخلت ( كان ) ؛ لتخبر أنّ ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .  
وإنّما صُرِّفَتِ الأفعال لقوّتهنّ ، وأنّك تقول فيهنّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهنّ جميع أمثلة الفعل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبّرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد؛ كما كنت تقول في ضرب .

فإن أخبرت عن (الأخ) فإنّ بعض النحويّين لا يُجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إنّما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ؛ فكما لا يجوز أنّ تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ؛ كذلك لا يجوز أن تخبر عمّا وُضِعَ موضِعَه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ؛ لأنّك إذا قلت : زيد منطلق - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا .

---

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الأصل .  
(٢) فى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصل جوازه ، لأنه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأشمونى ج ٣ ص ٩٩ .  
وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جوازه فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .  
وقال فى ص ١٤٨ : « والأصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل : يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ؛ لأنَّ معنى : ( ظننت زيدا أخاك ) إنما هو :  
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : ( إنَّ زيدا أخوك ) إنما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا  
وكذا .

فمن زعم أنَّه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألاَّ يُجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان  
يُخبر عن هذا أجمَع ، ويمتنع لعلَّة موجودة في هذا - فقد ناقض .  
فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك .  
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيد أخوك - فحسن ، والأول أجود ؛ لما قد ذكرته لك في باب ( كان ) ( ١ )  
من أنَّ الذي يقع بعدها ابتداءً وخبر . فإذا قال : الكائن ، فوصل الضمير بـ ( كان ) - فقد ذهب  
في اللفظ . ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأول ؛ لأنَّ له اللفظ . والمعنى ،  
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنَّه      أخوها غَدَتْه أمُّه بلبانِها (٢)

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ      لا نرى فيه عَرِيبا  
ليس إِيَّايَ وإيَّاء      كَ ولا نَحْشَى رَقِيبا (٣)

( ١ ) عقد لكان بابا في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما عقد بابا في ص ٩٦ من هذا الجزء .  
( ٢ ) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن ( كان ) تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في  
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .  
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان  
إذا مضى إليها يتناول شيئا من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الخمرَ يَشْرِبْها الغَواةُ فإنَّني      رأيتُ أخاها مُعْنِيا بمكانِها

يريد : نبذ الزبيب .

واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبان أمه .  
انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعيني ج ١ ص ١ ص ٣١٠ - ٣١٢ ، وتفسير  
المسائل لمشكلة للفارقي ص ٧٠ .

( ٣ ) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٣٨١ على اتیان الضمير بعد ليس منفصلا ، لوقوعه  
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لأنه فعل وان لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت : كان زيد ضاربا عمرا ، فقليل : خبر عن (ضارب) وحده - لم يجز (١) ؛ لأنه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبر عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرو .

٣  
٨٣

فإن قيل : خبر عن (ضارب عمرا) (٢) قلت : الكائن زيد ضاربُ عمرا ، ولك / أن تقول : إياه ضارب عمرا فتقول : الكائن زيد إياه ضاربُ عمرا .

فإن قلت ذلك بـ (الذي) قلت : الذي كان زيد إياه ضاربُ عمرا .

فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضاربُ عمرا ، وتحذف الهاء أطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إياه - فإن (إياه) لا يجوز حذفها ؛ لأن المتصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و (إياه) منفصلة فلا تحذف ؛ لأن هذا لا يشبه ذلك .

---

= وقال الفارقي في كتابه ص ٧٠ : « وقد روى في (شهر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندي أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تفصينا هذا في كتابنا : تفسير أبيات كتاب سيبويه » .

ويقول البغدادي في الخزانة : ولم يظهر لي وجه النصب .

وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزاين أو على تقدير أن الخبر محذوف .  
نرى : من رؤية العين .

عريب : من الالفاظ الملازمة للنفي ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . واياي : خبرها بتقدير مضاف أي : ليس عريب غيري وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه في النصب .

وجملة (لا نخشى رقيبا) معطوفة على جملة (لانرى فيه) الواقعة خبرا ثانيا والرابط محذوف أي فيه .

ويجوز أن تكون جملة ( لا نرى ) صفة اشهر .

تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر .

ونسب الأعلام الشعر لعمر بن أبي ربيعة ونسبه صاحب الاغانى الى العرجي .

\*\*

وقد ذكر البيتان في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة في ديوان العرجي ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف في الترتيب وفي بعض الالفاظ ورواية البيت الثاني في ديوان العرجي هكذا :

غير أسماء وجُمَلٍ ثم لا نخشى رقيبا

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ « وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر » .

(٢) في التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مررتُ زيد ؛ لأنَّ الضمير قد فصلته بالباء .

\* \* \*

فأما (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنها ليس فيها (يفعل) ، ولا يُبنى منها (فاعِل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلا قائما . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذى ليس منطلقا زيد . وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إياه منطلق . وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلا قائما - قلت : الذى ليس إلا قائما زيد .

٣  
٨٤

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلا إياه قائم (١) .

\* \* \*

وكلُّ شئٍ ليس فيه فعلٌ فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيد . وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيد هو أخوك . وتقول : إن زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إنَّه منطلق زيد . فإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : الذى إنَّ زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار . تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيد . وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيد فيها الدار . وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه زيد] فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد [٢] إياه حسن وجهه . فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجوز ذلك ؛ وذلك لأنَّه يضع فى / موضع (وجهه) ضميرا . فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شئٌ فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شئٌ .

٣  
٨٥

(١) فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفى ، كليس وما زال وأخواتها .

(٢) ما بين المعقوفين تصحيح السيرافى .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجز للعلّة التي ذكرت لك ،  
وبيّن هذا أنك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من  
جهتين :

إحداهما : أن (هو) للأب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أرد (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء

في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصح الكلام .

واعتبر هذا بوحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبيًا ، فإن صلح جاز الإخبار عنه .

وإن امتنع لم يجز ؛ ألا ترى أنك لو قلت : كان زيد حسنا / عمرو . وكذلك : كان زيد عمرو

منطلق - لم يجز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنك لو قلت : كان زيد

عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى

الذي ؛ لأنه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكل ما كان من هذا

فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب<sup>(١)</sup> ، وسنفرد باباً لمسائله بعد فراغنا منه

إن شاء الله .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٤-٤٥: « وكذا كل ضمير مستحق غيره . . . كالضمير

في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،

فلو قلت : انذى زيد ضربته هو : فإن بقى الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز ، لانا

قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول ، وأيضا تبقى الصلة خالية من عائد

الى الموصول وقولك : ( هو ) فى الاخير ليس فى الصلة بل هو خبر للموصول ، وان جعلناه

عائدا الى الذى بقى خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدأ وقولك : (هو) فى الاخير ليس

فى حيز خبر زيد . . . وأن استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر ، وان رجع الى ذلك المبتدأ ،

وذلك كما فى نحو : زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن أى ضمير شئت منهما .

وقال الاندلسى : لا يجوز ذلك . . . » .

وانظر الفارقى ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

## هذا باب

### الإخبار عن الظروف والمصادر

فأما الظروف فهي : أسماء الزمان والامكنة .

وأما المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إعلم أن كل ظرف متمكن فالإخبار عنه جائز ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيد خلفك) - :  
أخبر عن (خلف) قلت : الذي زيد فيه خلفك ، فترفعه ؛ لأنه اسم ، / وقد خرج من أن يكون  
ظرفا . وإذما يكون ظرفا إذا تضمن شيئا ؛ نحو : زيد خلفك ؛ لأن المعنى : زيد مستقر في هذا  
الموضع ، و (الخلف) مفعول فيه .

فإن قلت : خلفك واسع - لم يكن ظرفا ، ورفعت ؛ لأنك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيوم الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يوم الجمعة مبارك - أخبرت عن اليوم ؛ كما تخبر عن سائر الأسماء ؛ لأنه ليس  
بظرف . فهو كقولك : زيد حسن ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وأمامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالشعر والشجرة والعمرة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الأولى بالشئ كقوله تعالى ( ماواكم النار هي مولاكم )  
أى : أولى بكم .

والضمير في (فعدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : ( فعدت ) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمه مقدر على الألف ، لأنها مضافة الى الظاهر .

وجملة ( تحسب أنه ) خبرها ، والعائد الى المبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة

للفظ ( كلا ) .

وجملة لمبتدأ وخبره ( كلا الفرجين تحسب أنه ) خبر ( غدا ) ، لأنها من أخوات صمان

أو حالية على أن ( غدا ) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن السجري : « (خافيا) رفع على البدل من (كلا) والتقدير : فعدت وخلفها وأمامها

تحسب أنه يلي المخافة .

فكلُّ ظرفٍ يُستعملُ اسماً فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه ؛ لأنه لا يرتفع .

وكلُّ ما خبّرت عنه فلا بُدُّ من رفعه ؛ لأنه خبر ابتداء .

فمن ذلك ( عند ) ، لو قلت : زيد عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك ( عندك ) لم يجز ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول : الذي زيد فيه عندك ؛ فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعاً أبداً .

وكذلك ذات مرة ، وسوى ، وسواء ، وبُعِيدَاتِ بَيْنَ ، / وسَحَرَ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ سِحْرَ يَوْمِكَ (١) وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكلُّ ما نصبته نَصَبَ الظروف لم تُخبّر عنه ؛ لأنَّ ناصبه قائم ، وإنَّما تُخبّر عنه إذا حوّلته إلى الأسماء .

\* \* \*

وكذلك المصادر . كلُّ ما تنصب منها نَصَبَ المصدر لم تُخبّر عنه (٣) فإنَّ نصبته نَصَبَ الأسماء ، فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

== وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجائز .

وبعض النحويين أبدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأنَّ البديل يقدر إيقاعه في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأنَّ الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في إيقاع الحساب على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبيد ، وانظر شرح المعلقات للزوزنى ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الأنباري ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزي ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبيد ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح المفضليات للأنباري ص ٦٩ ، وامالي الشجري ج ١ ص ١١٠ ، ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسيعيد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٥ : ( ويخرج أيضاً كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة ، نحو : عند وسسوى وذات مرة وبعيدات بين كذا سحر وعشاء ومساء معينات . » وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذي سرت فيه يوم الجمعة الا أن يكون الظرف متوسماً فيه . . . »

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتي في الجزء الرابع .  
وتقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، الحديث عن سوى ، سواء ، وبعيدات بين .  
وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) في الفارقي ص ١٨ : « فان قال قائل : نهل كل مصدر حاله فهذه في صحة الإخبار عنه . »

قيل : ليس المصادر واحدة في ذلك . بل هي ثلاثة أقسام :



بزيد سيرا . ليس في قولك (سيرا) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تنعته ، أو تصيره معرفة ، أو تفرده ، أو تثنى فتقول : سرت بزيد سيرا شديدا ، أو سيرة واحدة ، أو سيرتين ، أو السير الذي تعلم . فإذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف .  
وتقول : سير بزيد سير شديد ، وسير بزيد سير تان .

فإن قلت : سير بزيد سيرا فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ؛ لأنه توكيد ، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله - عز وجل - : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لما نعت .

فإذا أخبرت عن (الصور) / قلت : المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور .

وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .

وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقام الفاعل .

فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسير بزيد فرسخ .

فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسير به فرسخ زيد .

وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصب الظروف ، ولم تقمه مقام الفاعل لم يجز

الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

= منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبحه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .  
وقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت العراك ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه . . .

وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :

الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، ووياه رجلا . المازني يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له . . .

والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازني يجيزه على قبح ، لكثرتة على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق . . .

والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : إنما أنت ضربا ، وإنما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازني يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرتة على هذا الوجه .

وأبو بكر يرى أنه بلفظه بدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالته .

والذي عندي في ذلك أن الصواب مذهب أبي بكر . . .

وانظر الرضي ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ زاهم ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقه : ١٣ .

كُلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السَّعة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأنَّ ناصبه معه ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : سير بزید سیرا ، فجعلت قولك (بزید) تماما فإِنما هو على قولك : يسرون سيرا .

وإنما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزید یومان ، ووُلِدَ له سِتُون عاما . فالمعنى : ولد لزید الولد سِتین عاما ، وسیر به فی یومین ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتَّساع ، وحقیقة اللغة غیر ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) (١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتَنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى      وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمِ (٢)

وقال :

\* فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَى هَمِّي (٣) \*

وقد استقصينا هذا فى بابہ (٤) ، وإنما نذكر منه شيئا للإخبار . فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتساع قال : اليوم سِرْتُهُ ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :  
ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا      قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٥)

(١) سبأ : ٣٣ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على الإخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى :  
وما المطى بنائم فى الليل .

أم غيلان : هى بنت جرير . السرى : سير الليل .  
والمطى : اسم جمع مطيه وهى الراحلة التى يركب ظهرها ، أى يمتطى .  
والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجيب بها الفرزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ .  
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ .

(٣) الرجز لرؤبة من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر  
الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ . وبعده : وقد تجلى كرب المحتم .

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد فى الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الاصل .

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به  
اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيسلان ، والنوافل : الغنائم .  
النهال : المرتوية بالدم ، واصل النهل اول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب .  
ويوم مجرور برب المحذوفة ، وقليل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل .

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

\* \* \*

فإن قيل : سير يزيد فرسخان يومين فأنت مخير (١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت :

فرسخين يومين .

والاختيار : أن تُقيم أحدهما مُقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظروف قلت : سير

بزيد / فرسخان يومين .

فإن أُخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران بزيد يومين فرسخان (٢) .

وقال الشجرى في أماليه ج ١ ص ٦ : وإنما جاز حذف الجار من ضمير الظرف ، كما جاز حذفه من مظهره إذ كنت تقول : قمت في اليوم ، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ، واليوم قمته .

نسبه سيبريه الى رجل من بنى عامر .

وانظر المغنى ج ٢ ص ٢٠٨ وشواهد الكشف ص ٢٢٢-٢٢٣ والكامل ج ١ ص ١٣٩ والتبريزي ج ٤ ص ١٣٢ والفارقي ص ٧٣ ، وروى في الكامل بنصب (يوما) .

(١) هذه هي المسألة التي استطرد إليها الفارقي فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا تقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضوع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير ما ذكرت فيه . . . ثم قال :

ففي هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجها . .

ففي الأصل سبعة أوجه : منها ستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (بزيد) في موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله في موضعه مفعولا

بحرف الجر في تقدير النصب . ولك أيضا في فرسخين الرفع والنصب .

ولك في يومين أيضا الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من

فاعل واحد .

هذا حكم الأصل في المسألة .

فإن أُخبرت عن أسماء المسألة فمنه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (بزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن معه حرفا ، والحرف

لا يخبر عنه .

(٢) في الفارقي ص ٧٣ : « فإن أُخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير يزيد فيهما

يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفا . وأنت إذا أُخبرت عن الظرف لم يكن بد من

أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وإنما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، إذ كان بلفظه وصيغته يدل على ظرفيه . فمتى

عدمت صورته ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على ظرفية - وجب أن تجيء بحرف يدل

على أنه ظرف . فإن جعلته مفعولا على السعة جاز أن تحذف حينئذ حرف الجر ، لأنه قد بطل .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفاً قلت : المسير بزيد فيهما فرسخان يومان (١) .  
 وإن جعلتهما اسمين على السَّعة قلت : المسيرُ هما بزيد فرسخان يومان .  
 فإن جعلت الإخبار عن الذي ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزيد يومين  
 فرسخان .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفاً قلت : اللذان سير بزيد فيهما فرسخان يومان  
 وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان سيرهما بزيد فرسخان يومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .  
 وتقول في الألف واللام : المسيران - إذا أخبرت عن الفرسخين - لأنَّ الفعل لهما ، وهو  
 مردود إلى الألف واللام .

وفي اليومين تُوحَّد ؛ لأنَّ الألف واللام لهما . والفِعْلُ للفرسخين . وأفردته لظهور فاعله  
 بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمُ أبواهما  
 أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل ؛ لظهور فاعله بعده .

٣  
٩٢

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفعولات ، وليس كونه  
 مفعولاً على السعة مما يخرجُه عن معنى الظرف ، ويقبله إلى حقيقة المفعول ، وليس ذلك إلا على  
 السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سيرهما بزيد يومين فرسخان .  
 فرسخان : خبر اللذان . و ( هما ) ضمير لهما يعود إلى اللذين ، وعلى هذا وجه  
 قول الشاعر :

ويومٍ شهدناه سُلَيْماً وعامِراً  
 قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

أراد : شهدنا فيه ، ولكنه جعله مفعولاً على السعة ، فحذف حرف الجر ، واضمره  
 كاضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سير بزيد يومين فرسخان .  
 تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذي ضربت زيد . تريد ضربته . . فان نقلته  
 إلى الألف واللام جاز فيه الوجهان الأولان بلا خلاف .  
 فأما الحذف مع الألف واللام فإنه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازهُ قوم  
 وليس بالجد . . .

واللفظ بذلك إذا أخبرت عن الفرسخين بالألف واللام على أنه ظرف . تقول : المسير  
 بزيد فيهما يومين فرسخان . . . «

(١) في الفارقي ص ٧٣ « فان أخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب في الفرسخين،  
 واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما إذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره وإعادته  
 فصار ذلك أربعة عشر وجهاً : عشرة منها جائزة على حسن باجماع . ووجهان على خلاف  
 من أجل حذف الضمير مع الألف واللام . ووجهان ممتنعان وهما الإخبار عن ( بزيد ) » .

فإن قَدِّمَتِ الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران بزید یومین (١)  
وإن قَدِّمَتِ الیومین قلت : الیومان المسیر بزید فیهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن  
جعلتهما مفعولین قلت : المسیرُهما بزید فرسخان (٢) .

فإن قَدِّمَتِ الفرسخین ، والیومین ، وجعلت الیومین مفعولین قلت الفرسخان الیومان  
المسیراهما بزیدهما (٣) . بجعل ( الفرسخین ) ابتداءً ، و ( الیومان ) ابتداءً ثانياً ، و ( المسیراهما )

---

(١) فی الفارقی ص ٧٣ - ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما ظرفان قلت :  
الفرسخان اللذان سير بزید فیهما یومین .  
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد في فرسخين .  
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :  
الفرسخان اللذان سير بزید فیهما یومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو  
سهلان الخبر .

فان قدمته ( الفرسخين ) على انه مفعول على السعة قلت :  
الفرسخان اللذان سيرهما بزید یومین .  
إذا جعلت اللذان خبرا .  
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما بزید یومین طویلان .  
جعلت ( طویلان ) خبر الفرسخين .  
فان حذف الضمير من الصلة على قولك : الذي ضربت زيد قلت :  
الفرسخان اللذان سير بزید یومین طویلان .  
ترید : سيرهما ، وحذف على ما بينا أولا .  
فان قدمتهما والخبر عنهما بالالف واللام دون انذى قلت :  
الفرسخان المسير بزید فیهما یومین طویلان .  
هذا على أنهما مفعولان على السعة ،

وعلى أنهما ظرفان قامت : الفرسخان المسير هما بزید یومین طویلان ، ولك الحذف على  
مذهب من يحذف ، وهو قبيح لما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .  
وانما ذكرت ( طویلان ) ، لأن المسير وصف ، ولو جعلته خبرا لم تحتج الى ذكر  
( طویلان ) « . »

(٢) فی الفارقی ص ٧٤ : « وان قدمت الیومین على سير ، وقد اخرجت ( الفرسخان ) اوجب  
فيه مثل ما وجب في تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .  
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهها » .

(٣) فی الفارقی ص ٧٤ « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك ( اللذان )  
للیومین أيضا :

الفرسخان الیومان اللذان سيرهما بزید ایاهما .  
هذا إذا جعلت ( اللذان ) خبر الیومین . فان جعلتهما صفة قلت :  
الفرسخان الیومان اللذان سيرهما بزید ایاهما شديداً ، فان حاولت حذف الضمير من  
صلة الذى على حد قولهم : الذى ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما البتة .

ابتداءً ثالثاً ؛ لأنَّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبراً عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنَّهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت (١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرها خبرُ اليومين ، واليومان وما بعدهما خبرُ الفرسخين .

---

= أما الأول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذى دون ما عاد الى غيره .  
وأما حذف الضمير الثانى وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلانه منفصل . . . ،  
(١) فى الفارقى ص ٧٤ « فان قدمتهما جميعا ظرفين والذنان لليومين قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزید فيهما فيهما .

وتفسيره : أن تجعل ( اللذان ) خبر اليومين ، لأنهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة فى موضع خبر الفرسخين .  
فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :  
الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان .

فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدأ ، وشديدان خبرهما ، والجملة خبر الفرسخان .

وعائد (اللذين) فى المسألتين جميعا فيهما الأخير الذى هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الأول ، وهو متصل بصفة المبتدأ » .  
وقال فى ص ٧٥ فان جعلت ( اللذين ) للفرسخين ، وقدمتهما وهما ظرفان على ترتيب الفعل فى المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزید فيهما فيهما هما .

لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبراً لقولك : ( اللذان ) ويكون ( اللذان ) مبتدأ ثالثاً و(هما) خبره وعائده فيهما الأول ، لأنه ضمير الفرسخين والذنان للفرسخين .  
وانما لزم ذكرهما ، لأن اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن يجرى المفرد خبراً على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير ( هما ) لهذا المعنى خبراً له ، ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثانى .

واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : ( هما ) ، ولذلك لا يجوز أن يقع ( شديدان ) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لأنه يبقى بلا عائد . . .  
فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزید اياهما هما .

ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجوه كلها هو ضمير الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزید اياهما هما » .

وهكذا أخذ الفارقى يستعرض جميع الصور التى ذكرها وهى (١٦٦) صورة .

ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تأملت في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجارية الضارباها هما / والتقدير : اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضاربها هما ؛ لأنك أردت : التي ضربها الرجلان . ف(التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفِعْلَ جرى على غير من هو له . فعلى هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

\* \* \*

وتقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد . وإن أخبرت عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛ لأنك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت : زيدُ صاحبه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أباه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه صاحبه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيدُ صاحبه عمرو أو زيد «عمرو» أبوه صلح فاعتبر هذا بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .

## هذا باب

### الإخبار عن البدل

٣  
٩٤

وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً (١) يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلاً منه ، فتقول : المرأُ به أنا رجل «زيد» ، فتجعله بدلاً ؛ كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنما تُبدل منه في موضعه ، فتقول : المرأُ أنا برجلٍ به زيدٌ . تردّ الباء ؛ لأنّ ضمير المخفوض لا ينفصل ، وردّها فيما يجوز انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى - : ( قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ) (٢) ، فوقع البدلُ بردّ حرف الجرّ . وقال الله - عزّ وجلّ في موضع آخر : ( وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) (٣) . فجاء البدلُ بلا حرف ؛ لأنّه ينفصل . فهكذا طريق البدل !

فإن قلت : رأيت رجلاً زيدا ، فخبرت عن (زيد) قلت : الرائي أنا رجلاً إياه زيدٌ ، على هذا القول ، وعلى القول الأوّل : الرائي أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأجرُ البدل .

٣  
٩٥

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيزوا الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .  
قال : لأن البدل مبین كالصفه ، فلا يفرد من المبدل منه ، وايضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاءني زيد أبوك ان أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل .  
وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .  
فالأول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذي مررت به رجل زيد .  
والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه : الذي مررت به زيد رجل .  
ومخبرا عن البدل : الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار ، لأن المجرور لا ينفصل له ، ويجوز أن يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .  
والمجسوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال ، فأجازوه الأخفش اذ الضمير نفس ما بعده .

ومنعه الزیادی ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول ، وانظر الهمع ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الأعراف : ٧٥

(٣) آل عمران : ٩٧



## هذا باب

### الإخبار في باب الفعلين

#### المعطوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت ، وضربني زيد . إذا أعملت الآخر فاللفظ. مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في بابه (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا . قال الله عز وجل : ( وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ) (٢) ، وقال : ( وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ) (٣) .

فالفعلان فارغان في اللفظ . مُعْمَلان في المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) ثم يمض حديث التنازع ، وانما سياقنا في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الأحزاب : ٣٥

(٣) الأحزاب : ٢٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : ( والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات ) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على حذف خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج اليه لا يتم الكلام الا به ، وجاز هذا الحذف ، لان خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : نحن راضون وأنت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الاعلام الى قيس بن الخطيم وكذلك فعل العينى ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروى في ديوانه ص ٥٣-٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهى في الأصمعيات ص ٢٢٦ - ٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد . وذكر البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٠ قصيدة لعمر بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

٣  
٩٦

فإذا أعملت الأوّل قلت : ضربت / وضربني زيدا . فإن قدّمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر: ضربني ، وضربت زيدا قدّمت الفِعْل مضمراً فيه الفاعِل ؛ لأنَّ الفِعْل لا يخلو من من فاعل ، والذي بعده تفسير له . وهو من المضمّر المتقدّم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يغني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما . إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأوّل قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما . وأعطانيه .

وإعمال الأوّل في المسألة الأولى : ضربني : وضربته زيد . تريد : ضربني زيد . وضربته . وتقول : ظنّني ، وظننت زيدا منطلقا إيّاه . لا يكون إلّا ذلك ؛ لأنّ (ظننت) إذا تعدّى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدُّ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجر أن تقول : إيّاه قبل أن تعطف ؛ لأنّك لا تضمّر المفعول قبل ذكره . وإنّما أضمّرت الفاعل قبل فعله اضطرارا ؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمّ وضعت (إيّاه) موخرا لما تقدّم ما يُردُّ الضمير إليه . وهو قوالك : / منطلق .

٣  
٩٧

فإن أعملت الأوّل ، وقدّمت (ظننت) - قلت : ظننت وظنّنيه زيدا منطلقا . أردت : ظننت زيدا منطلقا ، وظنّنيه ، وإن شئت وظنّني إيّاه .

وتقول : ظننت ، وظنّاني منطلقا أخويك منطلقين ، على إعمال الأوّل . والتقدير : ظننت أخويك منطلقين ، وظنّاني منطلقا ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظننت وظنّني أخواك منطلقا . أعملت الآخر : والأوّل فارغٌ في اللفظ . وهو في المعنى مُعْمَلٌ لدلالة ما بعده عليه .

وإنّما يجب إذا تعدّى الظنّ إلى المفعول الأوّل أن يتّصل بالثاني ؛ لأنّ الأوّل والثاني في محلّ الابتداء ، وخبره . فالأوّل مذكور ليردّ إليه ما استقرّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من أيرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمي في شرح أبيات الجمل وتبهما العيني والعباسي في شرح أبيات النخلين ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثم أوردوا فيها البيت الشاهد . . . » وانظر الأغاني ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتعليق معاهد التنصيص ، والمذكور والمؤنن لابن الأنباري ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبئس ص ١٤٥ .

ألا يرى أن مواءك طننت زيدا مطلقا إنما وقع الشك في الاطلاق . والتقدير . ويد منعاق  
في ظني . وقد مضى هذا مفسرا في أول الكتاب (١) . وإنما ذكرنا /ها هنا منه شيئا ليصل به  
الإخبار عنه إن شاء الله .

إذا قال القائل : ضربت وضربني زيدا . يريد : ضربت زيدا وضربني - فإن الإخبار عن التاء  
في قول جميع النحويين . إلا أن أبا عثمان المازني يقول في هذا الباب قولاً لم يقله قبله أحد . وقوله  
صحيحٌ يتبينه من سمعه . ويعلم أن ما كان اصطلاحاً -

يقول النحويون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا - الضارب زيدا  
والضاربه هو أنا ؛ لأنَّ التقدير : ضربت زيدا . وضربني . فلما قلت : الضاربُ زيدا - كانت  
الألف واللام لك . والفعل لك . فجرى الفعل صلةً لنفسه . فلم يُحتجْ إلى إظهار ما بعده .  
وقلت : والضاربه هو ؛ لأنَّ الألف واللام لك . والفعل لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له .  
فأظهرت الفاعل .

---

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أول الكتاب .  
(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧ : قال في التسهيل : وان كانت الجملة ذات  
تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصل الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه .  
فان كان ذلك ، أي : وجد الامر ان قدم المتنازع فيه معمولا لاول المتنازعين وان كان قبل  
معمولا للثاني .

قال الدماميني : فتقول في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد :  
الضارب زيدا والضاربه هو أنا . قدمت زيدا ، وجعلته معمولا للاول ، لانه كان يطلبسه  
منصوباً . وأضمرت في الوصف الاول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ، ليصح أن يكون  
عائداً على (أل) مستتراً لجريان الوصف على من هو له ، لان (أل) نفس (أنا) وفاعل  
الضرب في المعنى (أنا) ، ثم جئت بموصول ثان ، لان (أل) لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن  
تعطف وصفاً على وصف هو صلة (أل) ، وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب ، لتعود على (أل) ،  
وفصلت ضمير الفاعل ، فقلت : ( هو ) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه ، لأن (أل) نفس  
(أنا) والذي فعل الضرب الثاني زيد . ثم قال في التسهيل : وهذا اولى من مراعاة الترتيب بجعل  
خبر أول الموصولين غير خبر الثاني .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « وتقول في ضربني وضربت زيدا عند اعمال  
الثاني مخبراً عن الياء والتاء بالذي : الذي ضربه وضرب زيدا أنا ... »  
وتقول بالألف واللام : الضاربه هو ، وضرب زيدا أنا . أبرزت هو لجري الصفة على  
عمر صاحبها والتنازع باق .

وعلى مذهب الأخفش : الضاربه هو والضارب زيدا أنا ،  
والاولى أن يقال : الضاربه زيد ، لان الاضمار قبل الذكر إنما جاز في الأصل ، لكونه من  
باب التنازع .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت الصاربه أنا . والصاربي زيد (١) أظهرت نفسك ؛ لأنَّ الفِعْلَ لك . والألف واللام لزيد .

$\frac{3}{99}$

فإن قلت : ضربت وضربني زيد . فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيداً ، والصاربه هو أنا . فذكرت زيدا مع الفعل الأوّل ولم يكن / الفِعْلُ من قبل الإخبار عنه متعلّياً في اللفظ . فجعلته بمنزلته في المسألة الأولى .

نإن أخبرت عن (يد) فإن بين النحويين فيه اختلافا :

يقول قوم : الضاربه أنا ، والصاربي زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعلّ ، ولا بُدَّ أن نعدّيه في الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام . وإلا لم يكن في صلة الذي ما يرجع إليه .

وقال آخرون : تقول : الضاربُ أنا . والصاربي زيدٌ . فلا تذكر في الضارب شيئا . فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذي شيء .

فيقولون : نريدها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف في أن حذفها من صلة الألف واللام ريءٌ جدا ، وإن كان يحذف من الذي فقد آل إلى القول الأوّل ، إلا أنّهم حذفوا ما إثباته أجود .

$\frac{3}{100}$

فإنما كان حذفها جيّدا في الذي إذا قلت : الذي ضربت زيد . والذي ضرب عبدُ الله زيدٌ . لأنَّ (الذي) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء إما واحدا ، فلم يجز حذف (الذي) وهو الموصول والمقصود . ولا حذفُ الفِعْلِ وهو الصلة . ولا حذفُ لفاعل ؛ إذ كان الفِعْلُ لا يكون إلا منه . فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنَّ الفِعْلَ قد يخلو منه وهو في النيّة ، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام في معنى (الذي) . وليس محلّهما محلّه ؛ لأنّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل . إلا أنّ ضاربا وما أشبهه في معنى الفعل . فصارتا في معنى ما يوصل

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذي قلت : الذي ضربني وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع إذ لا تنازع في ضمير متصل .

وبالألف واللام : الضاربي وضربته زيد .

وعند الاحفش : الضاربي والصاربه أنا زيد بابرز ( أنا ) لجرى ضمّاره على غير من

هو له .

بالفعل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتها ،  
إِلَّا أَنْ إِثْبَاتَهَا أَجُودُ ، وليس محلُّها في الصلة كمحلِّها في الفعل ؛ لِأَنَّ الموصول لأبَدُّ من أَنْ يكون  
في صلته ما يرجع إليه ، والفعل المطلق يُستغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلةً : كالحال  
والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته. زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تُخْلِلْ بالكلام ؛  
لِأَنَّكَ بحذفه مُستغنى ؛ أَلَا ترى أَنَّكَ تقول : قام زيد ، فلولا الفاعلُ لم يَسْتَغْنِ الفِعْلُ ، ولولا  
الفِعْلُ لم يكن للاسم وَخَدَه معنى إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ في مكان الفعل بخبر .

فإذا قلت : ضرب عبدُ الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبدُ الله ، فعرفتني أَنَّهُ قد كان  
منه ضَرْبٌ ، فصار بمنزلة : قام عبدُ الله ، إِلَّا أَنَّكَ تعلم أَنَّ الضَرْبَ قد تعدَّى إلى مضروب ، وَأَنَّ  
قولك : (قام) لم يتعدَّ فاعله ، فإن قلت : ضرب عبدُ الله زيدا - أعلمتني مَنْ ذلك المفعولُ ؟ ، وقد  
علمت أَنَّ ذلك الضَرْبَ لأبَدُّ من أَنْ يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت  
المكان ، فإن قلت : (يومَ الجمعة) بيّنتَ الوقت ، وقد علمت أَنَّ لك حالا ، وللمفعول حالا .  
فإن قلت : (قائما) عرّفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبّنت عن حالك أو حاله .  
وقد علمت أَنَّ ذلك الضَرْبَ إمَّا أَنْ يكون كثيرا وإمَّا قليلا ، وإمَّا شديدا ، وإمَّا يسيرا .

فإن قلت : ضَرْبًا شديدا ، أو بيّنت / فقلت : عشرين ضَرْبَةً - زدت في الفائدة .  
فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضَرْبُ . فكلُّ هذا زيادةٌ  
في الفوائد ، وإن حذف استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك .  
ولو قلت : وعمرو حاضر - لزدت في الفائدة كنعو ما ذكرنا .

(١) قال الفارسي ص ٦ : « وانما ضعفه ( الحذف ) مع الالف واللام وقواه مع الذي باجماع  
أن ( الذي ) لما طال الكلام فيه باجماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن  
حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، اذ لا يجوز حذف الفعل ، لان به تتم الصلة ولا حذف  
الفاعل لان به يصح الفعل ، ولا حذف الموصول لان الغرض في اجتنابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل  
المعنى الذي دعا الى الاتيان به ، فلم يبق الا المفعول فحذف .  
وليس كذلك الالف واللام ، لأنه لم تجتمع فيها هذه الأسباب من الثقل ، فيوجب تخفيفها ،  
فلم يجز الحذف .

هذا مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى - أيده الله - واليه أذهب وعليه أكثر  
أصحابنا من المتقدمين .  
ورجه من أجازته : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذي ، وكان  
المعنى في الالف واللام وفي الذي واحدا - شبهها بالذي ، فحذف ضمير المفعول من صلتها ،  
كما يحذفه من صلة الذي » .

وسنأتى على مسائل من هذا الباب على ما أصله النحويون . ثم نخبر عن فساد الباب في قولهم ، وصحة مذهب أبي عثمان المازني إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما . وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما . والمعطيه هو إياه أنا<sup>(١)</sup> . تريد : الذى أعطى زيدا درهما . والذى أعطاه زيد إياه أنا .

فقولك ( والمعطيه ) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأول ؛ لأنه مبنى من ( أعطيت ) فالألف واللام لك . والفعل لك .

٣  
١٠٣

ولو أخبرت بـ ( الذى ) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنك / تجعل الفعلين في صلته ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذى أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إياه أنا ؛ فلم تحتج إلى ( هو ) ؛ لأنك ذكرت الفعل ، وإنما تحتج إليه في اسم الفاعل ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد أضربه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت مريضه ( ضاربه ) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأن الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلا أن يجرى على صاحبه . فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى ( هو ) ؛ لأنه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التي ذكرنا عن ( زيد )<sup>(٢)</sup> قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذى : الذى أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في الصورتين .

وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .

وأما المازني فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأول نحو : المعطى زيدا

درهما والمعطيه هو اياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول برد مفعوليه ، وفي الثانى باقامة الضميرين

مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن ( زيد ) قلت :

الذى أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .

والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بابرار عائد اللام .

وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى اياه درهما زيد . ويجوز

المعطى أنا مراعاة للأصل . فان رددنا مفعولى الأول كما هو مذهب المازني قلنا :

المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى اياه زيد .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن ( الدرهم ) فلإن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه .  
والمعطى هو إياه درهم<sup>(١)</sup> .

والنحويون يُجيزون : المعطيه أنا زيدا . والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يتبين لعلم  
السامع بأنه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقع في مثل هذه المسألة : ( أعطيت / زيدا عمرا ) فيكون  
( عمرو ) المدفوع . فإن قدمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا  
وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرر الشيء في موضعه ؛ ليزول اللبس . وإنما يجوز التقديم  
والتأخير فيما لا يُشكل . تقول : ضرب زيد عمرا . وضرب زيدا عمرو : لأن الإعراب مُبين .  
فإن قلت : ضرب هذا هذا . أو ضربت الحُبلى الحُبلى - لم يكن الفاعل إلا المتقدم .

وإنما قلت في الإخبار عن ( الدرهم ) : المعطى أنا زيدا إياه ؛ والمعطى هو إياه درهم : فأظهرت  
ضميرك . وضمير زيد ؛ لأن الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كل ما أخبرت عنه فالألف واللام له ؛ لأنه خبر . والابتداء شيء هو هو . والفعل  
لك . فجرى على غير نفسه . فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ؛ لأنهما معطوفتان  
على الابتداء ؛ ليكون خبراً عنهما جميعاً ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضميره ؛ إذ جرى على  
غير نفسه . وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك  
عبد الله .

فإن أخبرت بـ ( الذى ) لم تحتج إلى إعادتها مرتين ؛ لأن الأفعال يُعطف بعضها على بعض  
في صلة الذى .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذى أعطى وأعطاه إياه زيدا درهماً أنا<sup>(٢)</sup> . جئت بالفعل  
في الصلة ؛ كما كان قبل الإخبار عنه . يعنى من التقديم والتأخير .

(١) في شرح الكافية جـ ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن الدرهم قلت :

الذى أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير إذ لا موجب للفصل وباللام :  
المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الأخفش : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .

والمعطيسه أو المعطى إياه زيد درهم كضربك وضربى إياك .

والمازنى يرد المحذوف . نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى إياه هو درهم .

(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت . الذي أعطيتك درهما . وأعطانيه زيد هذا الأحسن أن تقدم الدرهم . لأنه لا بُدَّ من تقديم ضمير زيد . لأنك إذا قدمت على الضمير المتصل لم يحز أن تأتي بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كنت عن عمرو قلت : ضربه زيد . ولم نقل : ضرب زيد إياه .  
فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيتك زيدا . وأعطانيه درهم . وإن شئت قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهم<sup>(١)</sup> . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يليس . وفيما لا يليس .  
وتقول : كسوت . وكسواني إياهما أخويك جبتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسي أخويك جبتين . والكاسية هما إياهما أنا . والمسألة كالمسألة الأولى . إلا أنك أفردت الفعل في الكاسي . لأن الألف واللام لك . والفعل للأخوين . فهو فعلٌ متقدم . وأظهرت (هما) . لأنه اسم الفاعلين . ولهذا ذكرنا هذه المسألة .  
فإن قلت : أعطيت وأعطاني أخواك درهمين . وكسوت وكساني زيد جبة . فأعملت الأخير في هذه المسألة . إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطي . والمعطية أخواك درهمين أنا .  
فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول في حذف الضمير وإثباته . إذ كان من حذف يقدر فيه تقدير من أثبتته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيانى إياه أخواك . فيصيران في الإخبار في إعمال الثاني في منزلتهما في إعمال الأول . فهذا الذي أخبرتك به من قول النحويين وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطية أنا أخويك . والمعطيانى إياه درهم . وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

• • •

وتقول في باب المفعولين اللذين لا يجوز الافتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب ظننت وعلمت . كقولك في هذين المفعولين في إعمال الأول والثاني . وذلك نحو ظننت . وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ زيد ذ / قال . والظانُّ هو إياه أن (٢) . فلا بُدَّ من (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لك . والفعل له

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى في ص ١١٧ . ١١٨ .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن التاء أو الياء بالذي : الذي ظن وظنه زيد أخاك أنا »



فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانيُّه زيدٌ<sup>(١)</sup> ، وإن شئت قلت :  
والظانيُّ إياه .

فإن أخبرت عن (ذی المال) قلت<sup>(٢)</sup> : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظانيُّ هو إياه ذو المال ؛  
فيظهر ضميرك ؛ لأنَّ الفِعل لك ، والألف واللام الأولى لذی المال ، والألف واللام الثانية لذی  
المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمَر . تقول :  
هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوهُ . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك :  
(صاحبه) و(مالكه) صلح<sup>(٣)</sup> . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانيُّ  
هو إياه المال .

وباللام : الظانُّ وظنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولي الأول ، كما كان في الأصل .

وعند الاخفش : الظانُّ والظانه زيدا أخاك أنا .

والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظانُّ زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .

فالمتصل ضمير اللام ، والمنفصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على  
غير صاحبها .

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن زيد قلت : الذي ظننت وظنني أخاك  
زيد ، والظانه أنا أخاك وظنني اياه أو ظننيهِ زيد نحو خاتكته ، وختك اياه .

أظهرت ضمير المفعول في الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف . . . وأظهرت ثاني مفعولي  
الظانه لأن أفعال القلوب يجب في الأغلب بذكر أحد مفعوليها ذكر الآخر ، وأبرزت ( أنا ) لجرى  
الصفة على غير صاحبها .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيهِ أو الظاني اياه زيد .

(٢) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وان أخبرت عن ( أخاك ) قلت :

الذي ظننت وظننيهِ زيد أو ظنني اياه أخوك .

والظانُّ أنا زيدا اياه وظننيهِ أو ظنني اياه أخوك .

وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ثاني المفعولين

يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الاخفش : الظانُّ أنا زيدا اياه ، والظانيُّ هو اياه أخوك أو الظانيهِ هو أخوك . . .

وأبراز الضمير في الظانيهِ هو والظاني هو اياه ، لكون الصفة للآلف واللام التي هي الأخ  
والضمير لزيد ، وزيد وان كان الأخ من حيث المعنى تكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب .

(٣) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن

المضاف اليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لان المضمَر لا يدل على أكثر من واحد .

وقال الرضي ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف اليه اذ المضمَر لا يضاف . »

فإن أعملت الثاني فقلت : ظننت ، وظننت زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت :  
الظان ، والظانه زيد منطلقا أنا .

$\frac{3}{108}$

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانه أنا / منطلقا . والظانني إيّاه زيد . فلم تحتجج إلى (هو) ؛  
لأن الألف واللام الذاتية والفعل لزيد .

فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظان أنا زيدا إيّاه ، والظانني هو إيّاه منطلق . فهذا  
على المنهاج الذي ذكرنا في باب أعطيت .

فإن قدّمت فقلت : ظننت ، وظننت زيدا منطلقا إيّاه ، على إعمال الأخير - خالف باب أعطيت ؛  
وذلك أنك تقول : أعطاني . وأعطاني زيد درهما ، فلم تعدد بضمير الدرهم . وفي قولك : ظننت ،  
وظننت زيدا منطلقا - لا بد من إيّاه ؛ وذلك لأنك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول  
الثاني فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ؛ لأن الشك إنما هو في المفعول الثاني ؛ لأن الثاني خبر  
الأول ، ولا يكون أبدا إلا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطرا في قولك : ظننت قبل ذكره ؛ لأنه  
لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يضمّر المفعول قبل ذكره مضطرا في قولك : ظننت ؛ لأنه مستغنى عنه ،  
فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهرا حتى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثم قلنا في باب الظن  
والشك / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

$\frac{3}{109}$

وكذلك : علمت ، وعلمني زيد أخاك . فإن قلت : علمني وعلمت ، فلا بد من (إيّاه) .  
تقول : علمني ، وعلمت زيدا أخاك إيّاه . فهذا باب واحد .

\* \* \*

وكذلك الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون في الأفعال ما يتعدى إلى أكثر  
من ذلك إلا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنه في الأفعال كلها  
ما يتعدى منها وما لم يتعد على طريقة واحدة .

\* \* \*

والفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس : فلما : أعلمه ذلك  
غيره صار مفعولا بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأن تقول : علم زيد أن عمرا خيرا  
الناس ، وأعلم الله زيدا أن عمرا خيرا الناس .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الظريف ، إذا أردت برأيت معنى علمت ، لارؤية العين .  
فإن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبدُ الله عمرا / زيدا خيّرَ الناس .

وكذلك نبأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأنَّ المعنى يُبطل العبارة عنه ؛ لأنَّ  
المفعولين ابتداءً وخبر ، والمفعول الأوّل كان فاعلا ، فالزّمه ذلك الفعلَ غيرُهُ ، وصار كقوالك :  
دخل زيد في الدار ، وأدخلته إيّاها أنا .

فإذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدًا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدًا  
أخاك زيد .

وإن أخبرت عن ( عمرو ) لم يجز عندي إلّا أن تقول : المعلمُ زيدا إيّاه خالدًا أخاك عمرو .  
فإن أخبرت عن ( خالد ) قلت : المعلم زيد عمرا إيّاه أخاك خالدٌ . فإن أخبرت عن ( الأخ )  
قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدًا إيّاه أخوك . فإن لم تفعل هذا ، وقامت : المعلمه في بعض هؤلاء  
المفعولين - التيسير الكلام ، إلّا أن يكون الذي تقول فيه ( المعلمه ) المفعول الأوّل .

فإن كان كذاك جاز ، وإلّا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريّين في المفعولات كلّها ،  
وليس قولهم في هذا شيئا .

فإن أخبرت بـ ( الذي ) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدًا خيّرَ الناس قامت - إذا أخبرت عن  
الفاعل - : الذي أعلم خالدًا عمرا خيّرَ الناس زيد .

وإن أخبرت عن ( عمرو ) في قول من وصل الضمير قامت : الذي أعلم زيدا خالدًا خيّرَ  
الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ، فحذفت الهاء لطول الاسم ؛ كقولك : الذي ضربتُ  
زيدُ ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إيّاه خالدًا خيّرَ الناس عمرو ، ولا يجوز الحذف  
على هذا ؛ لأنَّ الحذف يصلحُ في صلة ( الذي ) إذا وصلتْها بالمفعول الذي لا ينفصل بنفسه ،  
فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في اشهباب : اشهباب ، وفي مبيت : مبيت .  
وكذلك صيرورة ، وقيدودة . إنّما أضلُّ هذه المصادر (١) : ( فيعلول ) ، فالزّمت التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦-١٢٧ ، ٢٢١ .

وإذا انحصل المضمر تمّ بنفسه ، فلم يجز حذفه ؛ ألا ترى أنك تقول : الذى ضربت زيد ،  
ولا تقول : الذى مررت / زيد ؛ لانفصال الكناية فى الثانى .

ولو قلت : الذى ضربت إياه زيدٌ . لم يجز حذف ( إياه ) لانفصاله . فعلى هذا يجرى  
ما ذكرنا .

• • •

ثمّ نعود إلى تكثير المسائل فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر فى قول النحويين  
المتقدمين . فإذا انقضى أخبرنا بفساده ؛ وبالصواب الذى رآه أبو عثمان وأخبر عنه ،  
ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربنى وضربت زيدا أضمرت الفاعل فى ضربنى مضطراً قبل ذكره ؛ لأنه  
لا يخلو فعل من فاعل . فأخبرت عن ( زيد ) على قول النحويين قلت (١) : الضارب والضاربه  
أنا زيدٌ ؛ ليكون الفعل غير متعديّ : كما كان فى الفعل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول . وهو أنت أيّها المتكلم قلت : الضاربه هو . والضارب زيدا أنا .  
فخرج من هذا الشرط ؛ لأنك عدت الضارب . ولم يكن متعدياً فى الفعل ؛ ألا ترى أنك  
إذا قلت : ضربت . وضربنى زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضاربُ زيدا . والضاربه  
هو أنا . فتعدى ( ضربت ) فى الإخبار ولم يكن متعدياً فى الفعل ؛ فهذا الذى ذكرت لك من  
أنّ النحويين جرّوا فيه على الاصطلاح . وإنّما / الابتداء والخبر كالفعل والفاعل . فحقّ الكلام  
أنا يؤدّى فى الإخبار كما كان قبلاً ؛ فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فقيّل لك : أخبر عن ( زيد ) قلت : القائم زيد .

وإذا قيل لك : أخبر عن ( الدار ) فى قولك : زيد فى الدار - قلت : التى زيد فيها الدارُ ،  
فجهلت ضمير كلِّ شىءٍ تخبر عنه فى موضعه . وجعلته خيراً .

وتقول فى قول النحويين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت (٢)  
المعطى والمعطيه زيدٌ درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيدٌ ، وإن شئت والمعطى إياه ،  
فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنك عدّيت (أعطيت) ، ولم يكن متعدّيا في الأصل .  
فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) - :  
المعطى ، والمعطية أنا درهما زيد .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطى  
زيدا إياه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

\* \* \*

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما  
قلت في هذا ، لا فضلَ بينهما إلا أنك في ذلك إذا عدّيت إلى واحد فلا بُدَّ أن تعدّى إلى آخر .  
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ منطلقا ، والظانُّ أنا إياه زيد (١) .  
وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ هو منطلقا ، والظانُّ زيدا إياه أنا .  
وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التي جرت في قولهم - قلت : الظانُّ هو إياه ،  
والظانُّ أنا زيدا إياه منطلقٌ . فهكذا مجرى هذا في كلامهم .

\* \* \*

وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال ممّا يتعدّى  
إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعدّى إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأوّل :  
أعلمت وأعلمنى إياه إياه زيدا عمرا خيرا الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيه إياه زيدا عمرا  
خييرا الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمنى زيد عمرا خيرا الناس .  
/ وإن أخبرت على إعمال الأوّل عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خيرا الناس والمعلمه ،  
هو إياه إياه أنا ؛ فإظهرت (هو) ؛ لأنّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

(١) أنظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ " وتقول فى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا متطلقا  
مخبرا عن التاء أو الياء بالذى :

الذى أعلم وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

وعند الأختار : المعلم والمعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خيراً الناس ، والمعلمى هو إياه إياه زيد ، وإن شئت قلت : والمعلميه هو إياه زيد (١) . كل ذلك حسن ، لأنَّ المفعول الأول في موضعه .  
فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلم أنا زيدا إياه خيراً الناس والمعلمى هو إياه عمرو (٢) ؛ فأظهرت (أنا) و (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لعمرو ، والفعل الأول لك ، والثانى لزيد . فلما جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إياه والمعلمى هو إياه إياه خير (٣)

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وان أخبرت عن زيد بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

وباللام : المعلمه أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الأول .

وعند سيبويه : المعلمه أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه اياه زيد .

وعند الأخفش : المعلمه أنا والمعلمى عمرا منطلقا زيد .

إذا اقتصر على أول المفاعيل . وان لم يقتصر :

فالمعلمه أنا عمرا منطلقا والمعلمى اياه اياه زيد .

فاياه الأول لعمرو والثانى لمنطلقا .

ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربى اياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وان أخبرت عن عمرو بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .

وباللام : المعلم أنا زيدا اياه منطلقا وأعلمنيه اياه زيد عمرو .

أبرزت أنا لجرى الصفه على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأن عائد اللام

لا يحذف على الأصح ، وجعلته منقسلا ، إذ لو قدمته ، ووصفه بالمعلم فقلت : المعلمه أنا

لا لتلبس بالمفعول . . . وانما ذكرت منطلقا . لأن ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث .

قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الاول أعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالأول .

ولقائل أن يقول : اذا ذكرت فى هذا البسبب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول

والثانى أحد الباقيين ، لان ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى ، فيتعين أن المفعولين هما الثانى

والثالث .

بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الأول ، ليتبين من أول الامر أن الضمير ليس المفعول

الأول .

وتقول على مذهب الأخفش :

المعلم أنا زيدا اياه منطلقا والمعلم هو اياه اياه عمرو .

فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو الفسائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق .

(٣) قال الرضى أيضا : « وان أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى زيد . = = = رأاه منطلقا .

الناس : وإن شئت قلت ( المعلميه ) إلا أن الثاني من المصوبات إياه ، وهو صحير خير الناس .  
 لا يقع كل واحد من هذه المفعولات في موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التيس ولم يبين موضعه :  
 ألا ترى أن قولك : أعلمت زيدا أن ( زيدا ) هو الذي عرفته . فإذا قلت / ( عمرا خير الناس ) .  
 فإنما عرفته أن عمرا خير الناس .

ولو قدّمت لصار المعنى : أن خير الناس المعروف بذلك هو عمرو . وكان ذلك معلوما .  
 و صار ( عمرو ) الفائدة : ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا . أن ( عمرا ) المدفوع ( وزيدا )  
 هو المدفوع إليه . فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها .

وإن أعلمت الآخر على قول النحويين قلت : أعلمت . وأعلمني زيد عمرا خير الناس ،  
 فخبّرت عن نفسك قلت : المعلمُ والمعلمُ زيد عمرا خير الناس أنا . فقلت ( المعلم ) فلم تعدّه  
 كما كان في الفعل .

فإن أخبرت عن ( زيد ) قلت على قولهم : المعلمُ أنا عمرا خير الناس . والمعلمُ إياه  
 إياه زيد ، وإن شئت : والمعلميه إياه زيد : فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفيما  
 ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

والمعلم أنا زيد عمرا إياه وأعلمني إياه منطلق .  
 أبرزت ( أنا ) لجرى الصفة على غير صاحبها . وفصلت الضمير العائد إلى اللام . أعني  
 إياه الذي بعد عمرا ، لئلا ينتبس لو اتصل بالفعول الأول . وذكرت الثاني أعني عمرا لذكر  
 الثالث : أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور . ويجوز : أعلمنيه إياه .  
 وعند الأخفش : المعلم أنا زيد عمرا إياه . والمعلم هو إياه منطلق أو المعلميه إياه هو .  
 وإنما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها . . .

(١) عقد ابن السجري في أمالية ج ٢ ص ٢٠٩ محله لقوله :

المعلم والمعلمه زيد خير الناس إياه أنا .

وانظر الإشباه والنظائر أيضا ج ٣ ص ٧٢ .

## هذا باب

### الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

٣  
١١٧

إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد . فأعملت الآخر فإن الإخبار / عنك أن تقول (١) : الضارب أنا . والضاربي زيد . فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره (فيكون الخبر هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأنَّ نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضاربي زيد متعديا ؛ كما كان في الفعل . ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا فإنه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربت زيدا . فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير . فأخبرت عن زيد قلت : الضاربي هو ، والضاربه أنا زيد . جعلت (الضاربي) مبتدأ وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني . وجعلت الخبر (هو) ؛ لأنك احتجت إلى أن يكون مضمرا على شريطة التفسير ؛ كما كان في الفعل .

٣  
١١٨

ومما يصحح هذا الباب : أنه ليس شيء يمتنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول النحويين ؛ لأدرك لو قلت : ظناني منطلقا . وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمرة في قولك : (ظناني) لم يجز ؛ لأنك كنت تقول في / التقدير : الظاناني منطلقا ، والظانُّ أنا أخويك منطلقين هما . فلا يقع في قولك : والظانُّ أنا أخويك منطلقين شيء يرجع إلى الألف واللام فيبطل ؛ لأنه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظاناني منطلقا هما . فتجعل الخبر (هما) وهو مضمرة . ثم تقول : والظانُّ أخويك منطلقين أنا . فتعطف الجملة على الجملة . وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه . وسنذكر من المسائل ما يوضح صحة هذا المذهب ويبطل ما سواه إن شاء الله .

(١) انظر ص ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨



وفي قول النحويين أنك إذا نت : ضربت ، وضربني زيد ... فإن الإخبار عن (التاء) في ضربت ، وعن الياء في ضربني واحد ؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضاربُ ، والضاربهُ زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شيء واحد - فإنما ذلك في المعنى . فأما اللفظ . والموضع فمخالفان له .

وفي قول أبي عثمان إن أخبرت عن (التاء) قلت : الضارب أنا والضاربهُ زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، / و(أنا) خبره ، ولا تُعده ؛ كما لم يكن في الفعل متعدياً ، وتأتي بالفعل ، والفاعل في الإخبار وهو : والضاربهُ زيد ؛ لأنَّ الكلام إنما كان : ضربت وضربني زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدى متعدياً ، والممتنع ممتنعاً .

٣  
١١٩

فإن أخبرت عن (الياء) في ضربني قلت : الضارب أنا ، والضاربهُ زيد أنا ؛ كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك في قولك : ضربني زيد : الضاربهُ زيد أنا (١) ، لأنَّ قولك : وضربني زيد هو هذا الذي وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتماله على كل اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأسماء ؛ لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظنني أخواك منطلقاً - فالتقدير في المعنى : أن يكون ظنني بهما كظننهما بي .

فإن أخبرت في قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظانُّ أنا ، والظانُّان منطلقاً أخواك كان محالاً ؛ لأنَّ تولك : (الظانُّ أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنَّهما الخبر ، وليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون في الذي ؛ لأنَّهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر في أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظناني منطلقاً أخواك فيصير الضمير في ظناني يرجع إلى اللذين .

٣  
١٢٠

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضاربه هو أنا والضارب زيداً أنا .

والأولى أن يقال : الضاربه زيد أنا .

وفي الإخبار عن التاء : الضاربه هو - مبتدأ وخبر - والضارب زيداً أنا . والأولى : والضاربهُ زيد . »

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان (١) وهي : ظننت ، وظننتي أخواك منطاً أن تقول-  
إذا أخبرت عن نفسك- : الظانُّ أنا ، والظانُّان منطلقاً أخواك ، فيصير الألف واللام في (الظانُّ)  
لك ، وتجعل (أنا) خبر الابتداء ؛ كما كان في المسألة فاعلاً ، ولا تُبدَّه ؛ لأنَّه كان هناك  
غير مُتعدِّ ، ثمَّ تعطف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .  
فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تجده مستقيماً إن شاء الله .

---

(١) قال الرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظننتي زيد أخاك مخبراً عن التساء أو  
الياء ٠٠ باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

بحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .

• وعند الاخفش : الظان والظاننه زيد أخاك أنا .

• والمأزني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظان زيدا أخاك أنا والظاننه هو إياه أنا .

فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على

غير صاحبها .

## هذا باب

من الذى والتى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثروا فى ذلك

٣  
١٢١

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك ، فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ، فكأنك قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أنّ (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضّحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتى آتاه ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداءً ، وخبراً (١) .

(١) فى شرح الكافي للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدره بالذى ، لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا . أما قوله :

وَنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيرونه : من نفر الشم الذين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظي كأنه قال : من نفر اللائى اللائى . فان تغايروا نحو الذى من فعل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجيء فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة رياضه للمتعلمين وتدريباً لهم .

وفى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « قد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : ( فاستغاثه الذى من شيعته ) « بفتح ميم من » .

تقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك ( الذى ) ابتداءً ، والثانى مبتدأً فى صلته ، وقولك ( فى داره ) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى . والمخفوض يرجع إلى الأوّل و ( زيد ) خبر الذى / الثانى . و ( أخوك ) خبر الذى الأوّل : لأنّ الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأوّل (١) . فهذا مجرى هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله . ( فالذى ) ابتداءً . و ( التى ) ابتداءً فى صلة التى . و ( اللذان ) ابتداءً فى صلة التى . وقولك ( ضربا ) جاريتها صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقراً زيد بن على : ( والذين من قبلكم ) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشككة ، ووجهها على اشكالها أن يقال : أفصح الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيداً .»

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين : زعموا أنك اذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكداً له ، لم يحتج الموصول الثانى الى صلة نحو قوله :

من النفر اللائى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللائى ، ولا صلة للذين ، لأنه انما أتى به للتوكيد . قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل ، لان القياس اذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، واذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره اليه ولا يعيدونه وحده الا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأوّل .

تقديره : من النفر اللائى هم الذين اذا . . . . . وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره . فعلى هذا تتخرج قراءة زيد . . . . .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الاحوص :

إن الشبابَ وعيشنا اللذ الذى كنا به زمناً نُسِرُّ ونُجْدُلُ

انظر مذهب الاغانى ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : ( فى داره ) صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف و ( عمرو ) خبر الذى الاخير و ( الذى ) الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرور فى داره . و ( زيد ) خبر الذى الاول كأنك قلته : الذى ساكن داره عمرو زيد » .

\*\*\*

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والتوجيه وكلام الرضى هنا انما أخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جاريتهما ترجع إلى التي ، و (أخواك) خبر اللذين فتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهما أخواك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحبها أخته .

زيد - كان جيّدا بالغا .

تجعل ( الذي ) مبتدأ ، و ( التي ابتداءً في صلة الذي ، و ( اللذان ) ابتداءً في صلة التي ، و ( الذين ) ابتداءً في صلة الذين ، و ( التي ) ابتداءً في صلة الذين ، وقولك ( في الدار ) صلة التي و ( جاريتهم ) خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين . وقد تمت صلتهم ؛ لأنّ ( التي ) وصلتها ابتداءً . و ( جاريتهم ) خبر ذلك الابتداءً . فقد / تمت صلة الذين ، وقولك ( منطلقون إليهما ) خبر ( الذين ) . فقد تمت صلة الذين ( صاحبها ) خبر ( الذين ) فقد تمت صلة ( التي ) الأولى . و ( أخته ) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و ( زيد ) خبر الذي فقد صحّ الكلام .

٣  
١٢٣

(١) في الرضى أيضا . . . وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن .

تبتدىء بالموصول الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغنائه بما في حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته .

فنقول : ( أبواهما قاعدان ) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التي ، والعائد إلى التي من صلته الضمير المجرور في لديها . فالتى مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره .

والجملة أعنى التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجروزة في عنده .

والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن .

وهكذا العمل ان زادت الموصولات . . . .

ويريد المراد بقوله : فتمت صلة الذي أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع

مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندي صلة الذي .

## هذا باب

### الإضافة

وهو باب النسب

إعلم أنّك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياءً شديدة؛ ولم تُخفّفها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم<sup>(١)</sup>. وذلك قولك: هذا رجل قَيْسِيٌّ، وبِكْرِيٌّ، وكذلك كلُّ ما نسبته إليه.

\* \* \*

واعلم أنّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبلَ آخره . وكانت الياء ساكنة . فحذفها جائز؛ لأنّها حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك.

وسيبيويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه<sup>(٢)</sup>. وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْمٍ: سُلَيْمِيٌّ، وإلى ثَقَيْفٍ: ثَقَفِيٌّ، وإلى قُرَيْشٍ: قُرَيْشِيٌّ.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « باب الإضافة وهو باب النسب . اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءى الإضافة .  
فإن أضفته إلى بلد ، فجعلته من أهله ألحقت ياءى الإضافة . . . »

\* \* \*

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة في حشو الشعر من اللحن ، وقد احن أبا نواس في ذلك وقال : إنما يجوز ذلك في القوافى .

انظر الموشح ص ٢٦٧ ، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس .  
فمن المعدول الذي هو على غير القياس قولهم في هذيل : هذلي ، وفي فقيم كنانة : فقيمي وفي مليح خزاعة : ملحي ، وفي ثقيف : ثقفى . . . »

\* \* \*

وفي الخصائص ج ١ ص ١١٦ « وأما ما هو أكثر من باب شئني ، ولا يجوز القياس عليه ، لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم في ثقيف : ثقفى . وفي قريش : قرشى . وفي سليم : سلمى .

فهذا - وإن كان أكثر من شئني - فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس ، فلا يجوز على هذا في سعيد : سعدى ولا في كريم : كرمى . . . »

وإثباتها كقولك في نُمَيْرٍ : نُمَيْرِيٌّ ، وقُشَيْرٍ : قُشَيْرِيٌّ / ، وعَقِيلٍ : عَقِيلِيٌّ ، وتَمِيمٍ : تَمِيمِيٌّ .  
فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجهُ حذفُ الياء ؛ لما يدخل الهاء من الحذفِ  
والتغيير . وذلك قولك في ربيعة : رَبْعِيٌّ ، وفي حنيفة : حَنْفِيٌّ ، وفي جذيمة : جَدْمِيٌّ ، وفي ضُبَيْعَةَ :  
ضُبْعِيٌّ<sup>(١)</sup> .

فأما قولهم في الخُرَيْبَةِ : خُرَيْبِيٌّ ، وفي السَّلِيْقَةِ : سَلِيْقِيٌّ<sup>(٢)</sup> فهذا بمنزلة الذي يُبْلَغُ به  
الأصلُ ؛ نحو : لِحِحَتِ<sup>(٣)</sup> عَيْنِهِ ، و (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)<sup>(٤)</sup> . والوجه ما ذكرت لك .  
فإن كانت الياء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حَمِيرٍ : حَمِيرِيٌّ ، وفي عَثِيرٍ : عَثِيرِيٌّ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس .  
وذلك قولك في ربيعة : رباعي ، وفي حنيفة : حنفي ، وفي جذيمة : جدمي ، وفي جهينة :  
جهني ، وفي قتيبة : قتيبي . . .  
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى  
الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان من  
كلامهم أن يحذف لامر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم . . . »  
جذيمة : بفتح الجيم ، ضميمه : بضم الضاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خريبي وقالوا : سلقى للرجل يكون من  
أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولستُ بنحويٍّ يلدوكُ لسانه  
ولكنُ سلقِيٌّ أقولُ فأعربُ

شواهد الشافية ص ١١٢

(٣) لحت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .

## هذا باب

النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة

واعلم أنه لا بُدَّ من حذف إحدى الياءين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة . والتي تحذفها المتحركة ؛ لأنها لو بقيت للزمها القلب والتغيير .

فأمَّا القلب فلانفتاح ما قبلها . وأمَّا التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة . فلو شئت لأسكنت . وذلك قولك في النسب / إلى أُسَيْدٍ : أُسَيْدِي . وإلى هَيْئٍ : هَيْئِي . وإلى مَيْتٍ : مَيْتِي . لا يكون إلا ذلك (١) . وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استثقالا للإدغام في حروف اللين ، فلما تواتت الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف .

فأمَّا التخفيف الأول فهو قولك في مَيْتٍ : مَيْتٍ ، وكذلك في سَيْدٍ : سَيْدٍ . وفي هَيْئٍ : هَيْئٍ ، ولَيْئٍ : لَيْئٍ .

ويلزم التخفيف بابَ صيرورة . وقَيْدُودَةٍ ، وكَيْنُونَةٍ ، لكثرة العدد . ولولا التخفيف لكان كَيْنُونَةٌ ، وصَيْرُورَةٌ ؛ لأنها فيعلولة .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون فعلولة ؟

قيل له : لو كانت فعلولة لخالفت ؛ لأنَّ هذا البناء لا يكون إلا مضمومَ الأول . وكنت تقول : كَوْنُونَةٌ ، وقَوْدُودَةٌ ؛ لأنها من القوود . والكَوْنُ ؛ ألا ترى أنَّ (مَيْتٍ) لو كان (فَعْل) لكان مَوْتٌ ؛ لأنه من الواو ، ولكنه محذوف من فيعل . فهذا أمرٌ واضح (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الاضافة الى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة احدهما في الأخرى .

وذلك نحو : أسيد وحمير ولييد : فاذا اضفت الى شيء من هذا تركت الياء الساكنة ، وحذفت المتحركة ، لتقارب الياءات مع الكسرة التي في آخر الياء والتي في آخر الاسم . فلما كثرت الياءات وتقاربت وتواتت الكسرات التي في الياء والذال استثقلود فحذفوا . وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم ، لانهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد ، لكراهيتهم هذه المتحركات ، فلم يكونوا ليغفروا من الثقل الى شيء هو في النقل مثله .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٣٢ ، وأسرار العربية ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) تقدم شرح ذلك في الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ ، والجزء الثاني ص ١٢٦ - ١٢٧ ، ٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١ .



## هذا باب

### ما كان على ثلاثة أحرف

مما آخره حرف لين

٣  
١٢٦

/ اعلم أن ما كان من ذلك على فَعَلٍ فَإِنَّ الألف مُبَدَلَةٌ من يائه أو واوه . وذلك قولك : رَحًا ، وقفًا ، وعصًا .

واعلم أن النسب إلى ما كان من الياء كالنَّسَبِ إلى ما كان من الواو . وذلك أنك تَقَلِّبُ هذه الألفَ واوا مِنْ أُمَّ البابين كانت . تقول في قَفَا : قَفَوِي ، وفي عَصَا : عَصَوِي ، وكذلك حَصَى . ورحَى . تقول : حَصَوِي . ورحَوِي .

وإنما قَلِّبْتَ الألفَ المنقلبة من الياء واوا ؛ لكراديتك اجتماع الياءات والكسرات<sup>(١)</sup> ، فصار اللفظُ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحدا .

\* \* \*

وكذلك إن كان على فَعِلٍ ؛ نحو : عَمٍ ، وشَقِي . ذهبتَ به في النسب إلى (فَعَلٍ) فقلت : عَمَوِي . وشَقَوِي . وفي النسب إلى الشجِي : شَجَوِي ؛ فإنما فعلت ذلك كراهيةً لاجتماع الياءات والكسرات . وأنت في غير المعتلِّ كنت تفعل ذلك كراهيةً لتوالي الكسرتين والياءين . فهذا ما هنا أَوْجَبَ (٢) .

\* \* \*

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الاضافة الى كل شيء من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن اذا كان على ثلاثة أحرف ، وكان منقوصا للفتحة التي قبل اللام . تقول في هدى : هدوي ، وفي رجل اسمه حصي : حصوي ، وفي رجل اسمه رحي : رحوي ، فانما منعهم من الياء اذا كانت مبدلة استثقالا لظهارها أنهم لم يكونوا ليظروها الى ما يستخفون انما كانوا يظرونها الى توالي الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبا من أميي ، فلم يكونوا ليردوا الياء الى ما يستثقلون ، اذا كانت معتلة مبدلة فرارا مما يستثقلون . . » . وانظر أسرار العربية ص ٣٧٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « واذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورا فان الاضافة الى ذلك الاسم تصيره كالضاف اليه في البسبب الذي فوّه . وذلك فولهم في عم : عموي ، وفي رد : ردوي ، وقالوا كلهم في انشجي : شجوي . »

فَأَمَّا غَيْرُ الْمُعْتَلِّ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي النَّجْرِ : نَجْرِي ، وَفِي شَقِيرَةٍ : شَقِيرِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ سَوَّيْتَ بَيْنَ (فَعَلٍ) ، / وَ (فَعَلٍ) . فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْكُسْرَةِ ضَمَّةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَالَ مَا تَكْرَهُ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ فِي سَمُرَةٍ : سَمُرِي لَا غَيْرُ (١) .

• • •

فَإِنْ كَانَ عَلَى (فَعَلٍ) وَ (فِعْلٍ) جَرَى مَجْرَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ كَمَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ : هَذَا ظَبْيِي . وَدَلُو ، وَنَحْيِي ، وَجَرُو فَاعْلَمِ . عَلَى هَذَا يَجْرِي جَمِيعُ هَذَا . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ قُلْتَ : ظَبْيِي ، وَنَحْيِي ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَحِقَتْ شَيْئًا مِنْهُ الْهَاءُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ تُعَاقِبُ هَاءَ التَّأْنِيثِ (٢) . فَكُلُّ مَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَالْهَاءُ مُلْغَاةٌ مِنْهُ . فَكَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ هَاءً .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وَإِلَى حَمْدَةَ : حَمْدِي . فَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ فِي النِّسْبِ إِلَى ظَبْيَةٍ : ظَبْيِي فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . إِنَّمَا الْقَوْلُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ (٣) .

\* \* \*

= وذلك لأنهم رأوا ( فعل ) بمنزلة ( فعل ) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياء بن ومع توالى الحركات . . .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وان أضفت الى ( فعل ) لم تغيره ، لانها انما عـ كسرة واحدة . كلهم يقولون : سمرى » .

(٢) عرض في كتابه المذكر والمؤنث لمشابهة ياء النسبة لهاء التأنيث فقال : « الهاء كياء النسب . تقول : بطة وبسط وتمر وتمر ، وشعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع الا الهاء ، وكذلك تقول : زنجي وزنج وسندي وسند ، ورومي وروم ، ويهودي ويهود . فلا يكون بين الجمع والواحد الا الياء المشددة . وكذلك التصغير ، انما تصغر ما قبل الياء ثم تأتي بها في اي وزن كان . وكذلك تفعل بالهاء . . » الورقة ١٣٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ « باب الاضافة لى كل اسم كان آخره ياء ، وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا .

وذلك نحو : ظبي ورمى وغزو ونحو . تقول : ظبي ورمي وغزوى ونحو ، ولا تغير الياء والواو في هذا الباب ، لانه حرف جرى مجرى غير المعتل . تقول : غزى فلا تغير الواو، كما تغير فى غد ، وكذلك الاضافة الى نحى والى العرى . فاذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فان فيه اختلافا .

فمن الناس من يقول فى رمية : رمي . وفى ظبية : ظبي . وفى دمية : دمي . وفى فتية : فتية ، وهو القياس من قبل أنك تقول : رمى ونحى ، فتجرى مجرى ما لا يعتل ، نحو : درع وترس ومتن ، فلا يخالف هذا النحو . كأنك أضفت الى شيء وليس فيه ياء . . . وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول فى ظبية : ظبي ، ولا ينبغى أن يكون فى القياس

الا هذا . . .

فإن كانت الياء شديدة أصليّة فإنّ النسب على ضربين :

الأحسن في النسب إلى حيّة : حيويّ . تحرك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنّها إذا

كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإن تركت على حالها جاز ، وفيه قبّح ؛ لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حييّ .

ومن قال : حيويّ قال في النسب إلى لية - وهو المصدر من لويت - : لوويّ ؛ لأنها لووية

في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مُثَقَّلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب

إلى بُخَيّ : بُخَيّ فاعلم . وإلى بخاتيّ : بخاتيّ فتصرف (٢) ؛ لأنّ الياء الظاهرة ياء النسب .

فإنما وجب حذف هاتين الياءين ليأني الإضافة ؛ لأنّ ياءى الإضافة تُعاقب هاء التانيث .

فتقول في النسب إلى طلحة : طلحيّ . وإلى حنظلة : حنظليّ .

وإنما عاقبتها ؛ لأنه يُؤتى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه . فإنّهما يحلّان محلاً واحداً .

ألا ترى أنّك تقول تمرة ، وتمر ، وبرّة وبرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء .

وأما يونس فكان يقول في طبية : طبويّ وفي دمية : دمويّ ، وفي فتية : فتويّ . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعله . . هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وسألته عن الإضافة إلى حية ، فقال : حيوي كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة : حيوي ، وحركت الياء ، لأنه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنة .

فإن أضفت إلى لية قلت : لووي ، لأنك احتجت إلى تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى أن تحرك ياء حية ، قلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردّها إذا حركتها في الصغير .

ومن قال : أميي قال : حيي ، وكان أبو عمرو يقول : حيي وليي وليسة من لويت يده لية . وانظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في حذيرة إذا قلت : حذار .

وفي اللسان : جمل بختي وناقبة بختية : وهي جمال طوال الاعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتي غير مصروف .

وتقون على هذا : زَنْجِيٌّ وَزَنْجٌ وَرُومِيٌّ ، وَرُومٌ . فلا يكون بينهما إلا الياء المشددة ؛  
فلذلك حَلَّتْنا محلًّا واحداً .

فلما كانت الهاء تُحذف لياء النسب / كان حذفُ الياء لها أوجباً ؛ لأنَّك لو أقررتها كنت  
تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء . فعلى هذا فأجبر هذا الباب (١) .

$\frac{3}{129}$

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

## هذا باب

الإضافة إلى الاسم الذى يكون آخره

ياء مُشَدَّدةً ، والأخيرة لامُ الفعل

اعلم أنك إذا نسبت إلى شيء من ذلك فإن الوجه أن تحذف من الاسم الياء الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفاً ، ثم انقلبت واوا ليأتى النسبة ؛ كما تجب في لامات الفعل .

فمن ذلك قولك في عدى : عدوى ؛ لأنك لما حذفت الياء التي تزيد في ( فعيل ) صارت ( عد ) . فاعلم على وزن عم ، فذهبت بفعل إلى فعل لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، نقلت : عدوى ؛ كما قلت : عموى .

وبأن ذلك النسب إلى أمية . تقول : أموى . تحذف ياء التصغير ، فيصير كأنك نسبت واوا مشددة .

وكذلك قصي . تقول في النسب إليه : قصوى .

فعل . ذكرت لك فأجر هذا الباب (١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « باب الإضافة إلى فعيل أو فعيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن .

وذلك قولك في عدى : عدوى . وفى غنى : غنوى . وفى قصي : قصوى . وفى أمية : أموى . وذلك أنهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفت الزائد فانما تبقى التي تصير ألفاً . كأنه أضاف إلى فعل أو فعل .  
ويعم بعض من ناسا من العرب يقولون : أسبي ، فلا يغيرون . » .

## هذا باب

### النسب إلى المضاف من الأسماء

إعلم أنَّ الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفاً بالثاني ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلام زيد ، فيد نسبته إلى شيءٍ من هذا فالوجهُ أنَّ تنسب إلى الثاني ؛ لأنَّ الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي<sup>(١)</sup> ، وفي غلام زيد<sup>(٢)</sup> : زَيْدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أنَّ يكون المضاف وقع علماً ، والمضاف إليه من مخافة ، فالبيان ،

النسبُ إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عَيْدِي ، وكذلك إنَّ نسبت إلى رجل من

عبد الدار : عَيْدِي ، وكذلك إنَّ نسبت إلى أبي عبد الله بن عبد المطلب : عَيْدِي .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فأما ما يحذف منه الأول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زُبَيْرِي وكراعي . تجعل ياء الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة ، فهو أبين وأشهر إذ كان به صار معرفة . . .

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك بابن كراع غير أنه لا يكون غالباً حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالباً . و أبو فلان عند العرب كابن فلان .

ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكرى ، كما قالوا في ابن دجاج : دجاجي ، فوقفوا الكنية عندهم موقع ابن فلان » .

(٢) في شرح أشباهه للرضي ج ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب إلى المركب الإضافي إلا مع العلمية كابن الزبير وامرئ القيس » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يعرف بالمضاف إليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزيد ، وصار الأول بمنزلة لو كان علماً مفرداً ، لأن المجرور لم يصر الاسم الأول به معرفة ، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة إذا سميت بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الأسماء علامات كزيد وعمرو ، فإذا أضفت قلت : عَيْدِي وامرئِي وامرئِي . وكذلك سداً راجعاً إليه .

وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافى فقال : أما الضامير فكما ذكرت سداً . أو أنهم قالوا : منافى مخافة الالتباس ، ولو فصل ذلك بما جعل أسماً من تبيين جاز لكراعي .

وانظر نسب عبد الله بن دارم في جمهرة الأنساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد تشتقُّ العربُ من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد)  
في أسمائهم مضافا . فيقولون في النسب إلى عبد القيس : عَبْقَسِيٌّ ، وإلى عبد الدر : عَبْدَرِيٌّ ،  
وإلى عبد شمس : عَبْشِييٌّ<sup>(١)</sup> . والوَجْهُ ما ذكرت لك أولا . وإنما فُعِلَ هذا لعلَّ اللبس .

$\frac{3}{131}$

---

(١) في سيبويه ج٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلون للنسب في الاضافة اسما بمنزلة جعفر  
ويجعلون فيه من حروف الاول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليعرف ، كما قالوا :  
السبط فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا . . فمن ذلك عبشمي وعبدري ، وليس  
هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوي وزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوي ونحو  
علوي ليس بقياس » .

## هذا باب

### الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

إِعلم أنّك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإنَّما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبِكَ : بَعْلِي ، وإلى حَضْرَمَوْت : حَضْرِي ، وإلى رَامَ هُرْمَزَ : رامي<sup>(١)</sup> .  
وقد يجوز أن نشقَّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ؛ كما فعلت ذلك في الإضافة .  
والوجهُ ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِي<sup>(٢)</sup> ؛ كما قلت .  
[في عبد شمس ، وعبد الدار]<sup>(٣)</sup> : عَبْشَمِي ، وَعَبْدَرِي .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، فجعلا اسما واحدا .

كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة حضرموت .

ومن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يضيف ، فإذا أضفت قلت : معدى وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في انقائه أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حضرمي ، كما قالوا : عبدرى ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف » .

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥ .  
والمخصص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافيه ج ٢ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .



## هذا باب

### ما يقع في النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي [طويل الجُمَّة] (١) : جُمَانِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَانِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَانِي ؛ فَإِنَّمَا زِدْتَ مَا أَخْبَرْتَكَ بِهِ مِنَ الْمَعْنَى فَإِنْ نَسَبْتَ رَجُلًا إِلَى رَقَبَةٍ ، أَوْ شَعْرٍ ، أَوْ جُمَّةٍ / قُلْتَ : جُمِّي ، وَشَعْرِي ، وَرَقَبِي ، لِأَنَّكَ تَزِيدُ فِيهِ مَا تَزِيدُ فِي النَّسَبِ إِلَى زَيْدٍ . وَعَمْرُو (٢) .

٣  
١٣٢

\* \* \*

(١) تصحيح السيرافي .

والجمه : مجتمع شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « باب ما يصير إذا كان عاماً في الإضافة على غير طريقة » فمن ذلك قولهم في انطويل الجمه : جماني . وفي الطويل النحية : لحياني . وفي الغليظ الرقبة : رقباني .

فان سميت برقبة أو جمه أو لحية قلت : رقبى ولحيى وجمى ولحوى ، وذلك أن المعنى قد تحول انما أردت حيث قلت جماني : الطويل الجمه . وحيث قلت لحياني : الطويل اللحية . فلما لم تعن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى .  
وقال في ص ٧٠ : « فهذا كبحراني واشباهه . . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن : روحاني . . » .

\* \* \*

وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفاً منها :

- رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
- سبلاني : ضخم السبلة ج ١ ص ٦٥ .
- رجل شعشعاني : طويل خفيف اللحم مشبه بالخمير المشعشة ج ٢ ص ٧٠ .
- رجل كلماني : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
- رجل منظراني : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبراني ج ٤ ص ٨٠ .
- كساء منبججاني : منسوب إلى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
- وسيف سندراني منسوب إلى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أنَّ أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للنس مرة ، وللاستثقال أخرى . وللعلاقة أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو البابُ .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زبينة : زباني<sup>(١)</sup> .

وإنما الوجه زبني ؛ كقولك في حنيفة : حنفي ، وفي ربيعة : ربعي . ولكنهم أبدلوا الألف من الياء ؛ كما قالوا في بقى : بقا ، وفي رضى : رضا<sup>(٢)</sup> . والبذل كثير في الكلام ، وهو مشروح في باب التصريف .

\*\*\*

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام ، واليمن : يمان يا فتى ، وشام يا فتى ، فجعلوا الألف بدلا من إحدى الياءين . والوجه يمني ، وشامي .

ومن قال : يمانى فهو كالنسب إلى منسوب ، وليس بالوجه .

وقالوا في النسب إلى تهامة : تهامى فاعلم ، ومن أراد العوض غير ، ففتح التاء ، وجعل تهامة على وزن يمان فتقديره : تهَم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تهام فاعلم . ففتحة التاء تُبين لك أنَّ الاسم قد / غير عن حدّه<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي زبينة زباني » . زبينه : قبيله ( الاشتقاق ص ٢٠٣ )

(٢) هي لغة طيء تقلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءى الاضافة قولك فى الشام : شام ، وفى تهامة : تهام ، ومن كسر التاء قال : تهامى . وفى اليمن : يمان .

وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب إحدى الياءين .

فقلت : أرايت تهامة . أليس فيها الألف ؟ فقال : انهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فعليا أو فعليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف كأنهم بنوه تهامى أو تهامى . فكان الذين قالوا : تهام هذا البناء كان عندهم في الأصل ، وفتحتهم التاء في تهامة حيث قالوا : تهام يدل على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تهامى ويمانى وشامى فهذا كبحرانى مما غير بنائه في الاضافة . وان شئت قلت : يمانى .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شامى .

وفي الضعفاء ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ « فان قلت : فان في تزائه أنا فلم ذهبته الى ان الالف في تهام عوض من إحدى الياءين للاضافة ؟ .

قيل : قال الخليل في هذا : انهم كأنهم نسبوه الى فعل أو فعل وكانهم فكوا صيغة تهامة ، فساروا الى تهام أو تهام ، ثم أضفوا الياء فقالوا : تهام .

وكلُّ شيءٍ سَمِيَتْه باسم من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلا على القياس (١) .

ألا ترى أنك تقول : تَقِيَّةٌ ، وتُكَاةٌ فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئا اسما لحذفت التاء ورُدَّت الواو ؛ لأنها الأصل .

فالبَدَل يقع لمعانٍ في أشياء تُرَدُّ إلى أصولها . فهذا ما ذكرت لك .

وقد قالوا في النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، فالكسر من أجل الياء ، والوَجْهُ : بَصْرِيٌّ ، ولو سَمِيَتْ شيئا البَصْرَةُ فنسبت إليه لم تقل إلا : بَصْرِيٌّ وهو أجود القولين في النسب قبل التسمية (٢) .

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دُهْرِيٌّ ؛ ليفصلوا بينه وبين مَنْ يرجو الدهرَ ، ويُضاهيه . والقياس : دَهْرِيٌّ (٣) في جميعها . فكلُّ ما كان على نحوِّ ما ذكرت لك فالتسمية ترده إلى القياس .

وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا ، وهما : الشام واليمن . وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا . أتشدنا أبو علي . قال أنشد أحمد بن يحيى :

أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرْقًا بِالتَّهَمِ يَا لَكَ بَرْقًا مَنْ يَشُقُّهُ لَا يَنْمُ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين « . وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانة ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الأنف ج ١ ص ١١٦ والكامل ج ٨ ص ٩ . (١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ « وجميع هذا اذا صار اسما في غير هذا الموضع ، فأضفت اليه جرى على القياس . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي البصرة بصرى » . وفي شرح الشافية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ « وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لأن البصرة في اللغة حجارة بيض ، وبها سميت البصرة . والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب .

وقيل : كسر الباء في النسب اتباعا لكسر الراء . ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس « . (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي الدهر دهري » وقال في ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم في القديم السن دهري » .

في المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهري - بضم الدال - : قديم وبفتحها لا يؤمن بالآخرة . من الجين » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢ .

## هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

١٣٤

/ أما ما كانت ألفه أصلا ، أو مُلْحَقَةً بِالْأَصْلِ مَنْصَرَفَةً فِي النُّكْرَةِ فَإِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ . وَالْحَدُّ إِثْبَاتُ الْأَلْفِ ، وَقَلْبُهَا وَاوَا ؛ لِتَحْرُكِ الَّذِي يَلْزِمُهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النِّسْبِ إِلَى مَلْهَى : مَلْهَوَى ، وَإِلَى مِعْزَى : مِعْزَوَى ، وَإِلَى أَرْطَى : أَرْطَوَى (١) .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أَجُودُهَا ، وَأَحَقُّهَا بِالِاخْتِيَارِ ، وَأَكْثَرُهَا ، وَأَصَحُّهَا . وَأَشْكَلُهَا لِمَنْهَاجِ الْقِيَاسِ حَذْفُ الْأَلْفِ . فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى حُبَلَى : حُبَلَى ، وَإِلَى دُنْيَا : دُنْيَى ، وَكَذَلِكَ بُشْرَى ، وَسُكْرَى ، وَدِفْلَى (٢) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَيَجُوزُ أَنْ تُلْحِقَ وَاوَا زَائِدَةً ، لِأَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا تُخْرِجُهُ إِلَى عِلْمَةِ التَّنْأِيثِ الْإِلَازِمَةِ لَهُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : دُنْيَاوَى ، وَدِفْلَاوَى حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ حَمْرَاوَى . وَصَحْرَاوَى . فَهَذَا مَذْهَبٌ وَلَيْسَ عَلَى الْحَدِّ ، وَلَكِنَّكَ وَكَدَّتْهُ ؛ لِتَحَقُّقِ مَنْهَاجِ التَّنْأِيثِ . وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ : أَنَّ تَقَلُّبَ الْأَلْفِ وَاوَا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ رَابِعَةً ، فَقَدْ صَارَتْ فِي الْمَوْزَنِ بِمَنْزِلَةِ مَا الْأَلْفُ

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٧٧ « بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ اسْمٍ آخَرَ أَلْفٌ مَبْدَلَةٌ مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ .

وَذَلِكَ نَحْوُ مَلْهَى وَمَرْمَى وَأَعَشَى وَأَعْمَى وَأَعْيَا . فَهَذَا يَجْرِي مَجْرَى مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَكَانَ آخِرُهُ أَلْفًا مَبْدَلَةً مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، نَحْوُ : حَصَى وَرَحَى .

وَسَأَلْتُ يُونُسَ عَنِ مِعْزَى وَذَفْرَى فِيمَنْ نُونُ فَقَالَ : هُمَا بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ . . .

وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي أَعْيَا : أَعْيَوَى . . .

قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ فِي مَلْهَى : مَلْهَى لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا . . .

وَالْحَذْفُ فِي مِعْزَى أَجُودٌ إِذَا جَاءَ فِي مَلْهَى ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ . . .

(٢) الدفلى : شجر مر أخضر وقيل نبت وان نون كانت ألفه للانحاف بدرهم، وان لم ينون كانت ألفه للتأنيث كالف ذكرى ( انظر اللسان ) .

من أضده . نقول : حُبْلَوِيٌّ ، ودِفْلَوِيٌّ . فمن قال هذا فشبهه بمَلْهِيٍّ / وَمِعْزِيٍّ أجاز في النسب إلى ما الألف فيه ، أصلية الحذف يُشبهها بالألف التانيث ؛ كما شبه الألف به . تقول : مَلْهِيٌّ ، وَمِعْزِيٌّ في النسب إلى مَلْهِيٍّ ، وَمِعْزِيٍّ . وهو أَرْدَأُ الأَقَاوِيل (١) ؛ لأنَّ الفضل ما هنا لازم ؛ إذ كان أحد الألفين أصلاً ، والآخر زائداً .

\*\*\*

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلا الحذف منصرفه كانت أو غير منصرفه . وذلك نحو : مُرَامِيٍّ ، وَحُبَارِيٍّ ، وَشُكَاعِيٍّ . تقول : مُرَامِيٍّ ، وَحُبَارِيٍّ . وذلك لأنها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتانيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية ، فلما زاد العدد لم يكن إلا الحذف ، وكلما ازداد كثرة كان الحذف آخرى (٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة لم يكن إلا الحذف ، ولم تكن الألف إلا للتانيث . وذلك نحو : جَمَزِيٍّ . لا يكون فيها مثل لُغَةٍ من قال : حُبْلَوِيٌّ ؛ لأنَّ الحركة أخرجته

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ألفا زائدة لا تنون وكان على أربعة أحرف .

وذلك نحو : حبلى ودفلى ، فأحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودفلى ، لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف .  
وتألو في سلى : سلى .

ومنهم من يقول : دفلاوى فيفرق بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف ، فيجعله كآخر ما لا يكون آخره الا زائدا غير ممنون نحو : حمراوى وضهياوى .  
فقالوا في دهنا : دهناوى . وقالوا في دنيا : دنياوى .  
وان شئت قلت : دنيبى على قولهم : سلى .

ومنهم من يقول : حبلاوى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف . . . «  
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ « باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف .

تقول في حبارى : حبارى وفي جمادى : جمادى وفي قرقرى : قرقرى .  
وكذلك كل اسم كان آخره ألفا ، وكان على خمسة أحرف .  
وسألت يونس عن مرامى فقال : مرامى جعلها بمنزلة الزيادة .  
وتال : ولو قلت : مراموى لقلت : حباروى ، كما أجازوا في حبلى : حبلاوى ، واو قلت ذا لتأت في مقلاوى : مقلاوى . وهذا لا يقوله أحد . . .

وانما أئزمو ما كان على خمسة أحرف فصاعدا الحذف ، لأنه حين كان رابعا في الاسم بزنة من ألفه منه كان الحذف فيه جيدا ، وراز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر الصد كان الحذف لازما ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا في المنزلة الأولى ، واذا ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم . . . «

الحبارى : طائر يقع على الذكر والانثى على شكل الاوزة .  
الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك ؛ كما أخرجت قَدما عن أن تنصرف / اسمَ امرأة ؛ كما تنصرفُ هند ، ودعد ؛ لأنها زادت عليها حركة (١) .

\*\*\*

فإن كان الاسم ممدودا لم يُحذف منه شيء ، وانقلبت المدة واوا لأنها حرف حَيُّ فلا يحذف ، ولأنها للتأنيث تنقلب : ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك في حمراء : حمراوى ، وفي خنفساء : خنفساوى<sup>(٢)</sup> .

فإن كان مُنصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك في النسب إلى قرأء : قُرأئى . فالهمزة أصلٌ ، وفي رداء : ردائى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك .

وكذلك الملحقة نحو : علباء ، وحرباء ، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف : نحو : علباوى . وحرباوى . فهو في هذا الحيز أصلح ؛ لأن الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا في رداء ، وكساء وهو فيهما أجود منه في قرأء لأن الهمزة في رداء ، وكساء منقلبة وهو فيه أبعد أن تقول : قرأوى<sup>(٣)</sup> .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزاوى ولكن جمزى ؛ لأنها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لثتتابع الحركات .  
ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قدما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناق ،  
وقال فى ص ٧٩ : ( وسترى للمتحرك قوة ليست للساكن فى مواضع كثيرة ،  
جمزى : سريع العدو .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليلا .

فالإضافة اليه ألا يحذف منه شيء ، وتبديل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلته وذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاء بروكاوى » .

وقال فى ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف كثر عدده أو قل فإنه لا يحذف وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى . . . » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧٦ « واعلم أنك اذاضفت الى ممدود منصرف فان القياس والوجه ان تقرأه على حاله ، لان الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولان الهمزة تجرى على وجوه العربية غير معتلة مبدلة ،

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .  
وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالابدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو أو ياء ، وقد يجوز اذا كان أصلا الهمز مثل قرأء ونحوه » .

وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، وهنهم من يقول : حرائى لا يحذف الهمزة » .

علباء : عصب العنق . حرباء : دوية . القراء : الناسك المتعبد .

## هذا باب

### النسب إلى الجماعة

إعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب/ على واحدها . وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض : فرَضِيٌّ ؛ لأنك رددته إلى فَرِيضَةٍ ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : حَنَفِيٌّ . فهذا هو البابُ في النسب إليها .

٣  
١٣٧

والنَّسَبُ إلى مساجد : مَسْجِدِيٌّ ، وإلى أَكْلُبٍ : كَلْبِيٌّ .

وإنما فُجِلَ ذلك ؛ لِئُفْصَلَ بينها وهي جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسما لشيءٍ واحد<sup>(١)</sup> ؛ لأنها إذا سُمِّيَ واحدٌ بشيءٍ منها كان النسبُ على اللفظ . لأنه قد صار واحدا . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : كِلَابِيٌّ .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبَابِيٌّ .

وتقول : رجل مَعَاْفِرِيٌّ (ومعافر بن مرٍّ أخو تميم) <sup>(٢)</sup> .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الاضافة الى الجمع .

اعلم أنك اذا أضفت الى جمع أبدا فانك توقع الاضافة الى واحده الذي كسر عليه ، ليفرق بينه اذا كان اسما لشيء واحد وبينه اذا لم ترد به الا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي وقبليه للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم في أبناء فارس : بنوي . وقالوا في الرباب : ربي : وانما الرباب جماع واحده ربه ، فنسب الى الواحد وهو كالطوائف .

وكذلك لو أضفت الى المساجد قلت : مسجدي . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « واذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الاضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الاضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنمار : أنماري : لأن أنمارا اسم رجل وقالوا في كلاب : كلابي .

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغير المتحركة ، لأنك لا تريد أن توقع الاضافة على الواحد .

وسألته عن قولهم : مدائني ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ،

ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء : أبناوي . كأنهم جعلوه اسم الحى والحى كالبلد . »

وتقول في النسب إلى أكلب من خثعم (١) : أكلبي ، وكذلك هذا أجمع .

ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائني ؛ لأنها اسم لبلد واحد .

وتقول في رجل من أبناء سعد . أبناوي ؛ لأنه قد صار اسماً لهم ، ولو قلت أبنائي كان جيداً ؛

كما تقول : كسائي وكساوي .

فإن نسبت إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن علي حiale . ثم تجمعهم / قلت :  
١٣٨ ابني وبنوي . أي ذلك قلته فصواب ؛ لأنه النسب إلى (ابن) .

---

= وقالوا في الضباب - إذا كان اسم رجل - : ضبابي . وفي معافر : معافري ، وهو فيما يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الأنصار : انصاري « . وانظر الكامل ج ٨ ص ٣ - ٤ .

وفي اللباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافري بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراء عـهـذه النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد « .

وفي اصلاح المنطق ص ١٦٣ : « وتقول : هذا ثوب معافري وهو منسوب إلى معافر حتى من اليمن ، ولا تقل : معافري - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(١) انظر جمهرة الانساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .



## هذا باب

### النَّسَبُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ

إِعلم أَنَّهُ ما كان من الأسماء على حرفين فإن رُدَّ الحرفُ الثالثُ إليه في الجَمْعِ بالتاء . أو التثنية فالنَّسَبُ تَرُدُّهُ . لا يكون إلا ذلك . وذلك قولك في النَّسَبِ إلى أُختٍ : أَخَوِي ؛ لقولك : أَخَوَاتُ ، وإلى سَنَةٍ : سَنَوِيٌّ فيمن قال : سَنَوَاتُ . ومن قال : سَاهَتُ ، وسُنَيْهَةٌ في التَّحْتِيرِ قال : سَنَيْهِ . وفي النَّسَبِ إلى أَبٍ : وَأَخٌ : أَبَوِي ، وَأَخَوِي ؛ لقولك : أَبَوَانُ . وَأَخَوَانُ . وكذلك هذا الجَمْعُ لا يكون غيرُ ما ذَكَرْتَ نك .

وإن لم تَرُدَّ الحرفُ الثالثُ في تثنية ، ولا جمع بالتاء فأنَّت في النَّسَبِ مُخَيَّرٌ : إن شئت رددته ، وإن شئت لم تَرُدِّهِ (١) . وذلك قولك في النَّسَبِ إلى دَمٍ : دَمِي ، ودَمَوِيٌّ ، وفي النَّسَبِ إلى يَدٍ : يَدِي ، وَيَدَوِيٌّ في قول سيبويه ، . فأما الأَخْفَشُ فيقول : يَدِي ، وَيَدَيِّي ، ويقول : أَصْلُ (يَدٍ) فَعَلٌ ، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أَصْلِهِ . فهذا قولُهُ في كُلِّ هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الاضافة الى بنات الحرفين »

اعلم أن كل اسم على حرفين ذهب لأمه ، ولم يرد في تثنيتها إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء كان أصله فعل أو فعل أو فعل فانك فيه بالخيار : ان شئت تركته على بنائه قبل ان تضيف اليه ، وان شئت غيرته ، فرددت اليه ما حذف منه ٠٠ »

وقال في ص ٨٠ ( باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين الا الرد )

وذلك قولك في أب : أبوي وفي أخ : أخوي وفي حم : حموي .

ولا يجوز الا اذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتها إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الاضافة أن تخرج الأصل ، اذ كانت تعوي على الرد فيما لا يخرج لأمه في تثنيتها ولا في جمعه بالتاء ، فان رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد .

واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ٠٠ ويقول هنوان ٠٠ »

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٣ « فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية أيضا وهو أب وأخ وحم وهن لا غير » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

وسيبويه وأصحابه يقولون: رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجهد الاسم؛ فلا يُحذف ما كان يلزمه قبل الرد<sup>(١)</sup>.

وسيبويه يزعم أن (دما) (فعل) في الأصل، وهذا خطأ؛ لأنك تقول: دمي يذمي فهو دم. فمصدر هذا لا يكون إلا (فعل)؛ كما تقول: فرق يفرق، والمصدر الفرق، والاسم فرقا، وكذلك الحذر، والبطر، وجميع هذا الباب.

ومن الدليل أنه (فعل) أن الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل) (٢) قال:

\* جَرَى الدَمِيَانِ بِالْحَبِيرِ اليَقِينِ (٣) \*

فأما (يد) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك؛ لأنَّ جمعها أيدٍ (وأفعل) إنما هو جمع (فعل)؛ نحو: أكلب، وأفلس، وأفرخ.

و(غد) (فعل)؛ لأنَّ أصله غدو (٤).

وحقُّ هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط. إلا أن تثبت الحركة؛ لأنَّ الحركة زيادة؛ فلا تثبت إلا بحجة؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الردَّ ردَّ على الإسكان فقال:

\* إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا (٥) \*

وقال الشاعر:

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلُّوها وغدوا بلاع (٦)

/ وإنما كانت الإضافة رادة ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم ترده تثنية ولا جمع؛

(١) في أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦: « وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف، وفتحت الدال، وأبدلت من الياء واوا، فقلت: يدري. هذا قول الخليل وسيبويه في النسب إلى هذا الضرب.»

وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول: يدبي. وفي غد: غدوى وفي حر: حرعى. والخليل وسيبويه يقولان: غدوى وحرعى.»

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثاني ص ٢٣٨-٢٣٩

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٩

لأنَّ الإضافة أَرْدُ ؛ وذلك أَنَّها مُغَيَّرَةٌ أواخرَ الأسماء لا محالة ؛ لأنَّ الإعراب عليها يَقَعُ ، ولأنَّه يلزمها الحذف من قولك : أُسَيْدِي ، وَأَمَوِيَّ ، وَحَنَفِيَّ ، ونحو ذلك .

والتغيير في مثل بَصْرِي وما ذكرنا يَدُلُّ على ما بعده ؛ فلذلك كنت راداً في الإضافة ما يرجع في تشنية أو جَمْع بالتاء لا محالة ، ومخيراً فيما لم يرجع في تشنية ولا جَمْع .

\* \* \*

واعلم أَنَّ كَلَّ ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا بد من الرد ؛ لأنَّك لَمَّا حذفت ما ليس منه لزمك أن تردَّ ما هو منه ؛ إذ كنت قد ترد في ما لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنَّه له في الحقيقة . وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابني إذا أتت اللفظ . فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت : بنوي (١) .

ولا تقول في أخت إلا أَخَوِي ؛ لأنَّ التاء تُحذف كما تُحذف الهاء في النسب ؛ لأنَّها تلك في الحقيقة . وذلك قولك في طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وفي عَمْرَةَ : عَمْرِي ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أَخَوِي ، وكذلك بنت : بنوي (٢) ؛ لأنَّ التاء تذهب .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨١ « باب الإضافة الى ما في الزوائد من بنات الحرفين .

فان شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف ،

وان شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له في الأصل .

وذلك ابن واسم واست وائنان وائنان وابنة .

فاذا تركته على حاله قلت : اسمي واستي وابني وائني في اثنين وائنتين .

وحدثنا يونس أن ابا عمرو كان يقوله . وان شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ، ورددته

الى أصله ، فقلت سموي وسنوي وستهي . . . » .

وقال في ص ٨٢ « سألت الخليل عن الإضافة الى ابنم فقال : ان شئت حذفت الزوائد

فقلت : بنوي . كأنك أضفت الى ابن ، وان شئت تركته على حاله ، فقلت : ابني ، كما قلت :

ابني واستي .

واعلم أنك اذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لانه عوض وانما هي معاينة . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وأما ( بنت ) فانك تقول : بنوي من قبل أن هذه التاء التي

للتأنيث لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لانهم شبهوها بهاء التأنيث ،

فلما حذفوا ، وكانت زيادة في الاسم كتاء سنبتة وتاء عفريت ، ولم تكن مضمومة الى الاسم كالهاء ،

بدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزله ابن ، فان قلت : بني جائز . . . »

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيَّ قال في مؤنثه : بَنَوِيَّ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنَّسب إلى مذكَّره . تقول في النَّسب إلى ضارب : ضاربي ،

وكذلك هو إلى ضاربة .

---

وقال في ص ٨١ « وإذا أضفت إلى أخت ، قلت : أخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس  
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ وأما يونس فيقول : اختي وليس بقياس » .

## هذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه

مَوْضِعُ الْفَاءِ

وذلك قولك : عدة ، وزنة ؛ لأنّ الأصل كان وِعدة ، ووِزنة ؛ لأنّه من وعدت ، ووزنت ، وكذلك رثة من قولك : ورثته رثة ، وجدة .

وكلّ مصدر على (فِعْلَةٌ) ممّا فاؤه واو فهذه سبيله ، وقد مضى القول في حذف هذه الواو في موضعه (١) فإذا نسبت إلى شيء منه لم تُغَيَّرْ ؛ لبعده من ياء النسب . تقول : عدِيّ ، وزِنِيّ (٢) . فإن نسبت إلى شيء فلا بدّ من الردّ ؛ لأنّه على حرفين أحدهما حرف لين ، ولا تكون الأسماء على ذلك . فإنّما صلح قبل النسب من أجل هاء التانيث . فإذا نسبت إليه حذفت الهاء . وكان سيبرية يقول في النسب إليه : وشويّ على أصله ؛ لأنّه إذا ردّ لم يغيّر الحرف عن حركته . هذا مذهبه ، ومذهب الخليل على ما تقدّم من قولنا حيث ذكرنا (يدا) وقوله فيها : / يدويّ فيمن ردّ ، وغدويّ في غد فيمن ردّ .

٣  
١٤٢

وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إليها : وشيبيّ ؛ لأنّه يقول : إذا رددت ما ذهب

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ ، والجزء الثاني ص ١٢٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « باب الاضافة الى ما ذهب فاؤه من بنات الحرفين » وذلك عدة وزنة .

فإذا أضفت قلت : عدي وزني ، ولا ترده الاضافة الى اصله ، لبعدها من ياء الاضافة لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت عن التغيير ، لوقوع الياء عليها ، ولا تقول : عدوي فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف . . .

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ، كما نقول في النسب إلى ظبي : ظَبْيِي (١).  
وقد مضى ذِكْرُ القولين في موضعه (٢)

\*\*\*

واعلم أنه من ردّ في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في تشنية ولا جَمْع بالتاء نحو :  
دَمَوِي ، وَيَدَوِي فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ فِي عِدَّة ؛ لِأَنَّ الذَّاهِبَ مِنْهُ لَيْسَ مِمَّا تَغْيِرُهُ الْإِضَافَةُ .

وكذلك ما ذهب منه موضع العين فغير مردود ، نحو : (مُدُّ) لو سميت بها رجلا لم تقل :  
مُذَيِّ وَلَكِنْ مُذِيِّ فاعلم .

فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يُرَدُّ لها ما كان على حرفين إلا موضع اللام ، لأنها لا تُغَيَّرُ  
غَيْرِ اللام .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ « وتقول في الإضافة إلى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم  
تسكن الميم إذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وإنما ألحقت  
الواو ههنا ، كما ألحقتها في (عه) حين جعلتها اسما يشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على  
مثال الاسماء في كلام العرب .

وانما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يحذفوا الواو ، كما لم  
يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها . . فانما القوا الكسرة فيما كان مكسورا الفاء على  
العينات ، وحذفوا الفاء . . .

\*\*\*

قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم تسكن الشين كما  
لم تسكن الميم إذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين انما تحركت بحركة الواو ،  
وحذفت الواو ، ولم يجز أن يبتدأ بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين إلى السكون وهذا  
قول أبي الحسن الأخفش »

\*\*\*

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« وأما قوله في شية انه إذا رد الواو اليها أسكن الشين ، فتحريك الشين أولى من تحريك  
الذال في يد ، لاننا انما حركنا في يد اذا قلنا : يدوى تعويضا من حركة الاعراب التي كانت في  
الذال ، وحركة الاعراب ليست بلازمة على كل حال انما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف .  
وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم أولى ، وليس كونها في الأصل  
للاو بمنع لان يعوض منها اذا لزمت الشين وجبت لها بعلة من العلل . .  
ولما لم يكن تركنا الاعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب إلى يد لم يكن  
رد حركة الواو اليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض . .

انظر الانتصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٣٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زِيدِي ، فكسرت الدال من أجل الياء ، ولم تُقرّها على الإعراب ؛ لأنّ الإعراب في الياء ، ولا يكون في اسم إعرابان .  
فَمَا قَوْلُهُ :

هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَعَوِيَّهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامٍ (١)

فإنّما (فم) أصله : فَوْه ؛ لأنّه من تفوّهت بكذا ، وجمعه أفواه على / الأَصْل ، فإذا قلت : هذا فُو زيد ، فقد حذف موضع اللام ، واولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن تثبت في الإضافة ؛ لأنها تمنعه التنوين .

٣  
١٤٣

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنت تقول : رأيت فزيد . وهررت بفي زيد . فإن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأنّ التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول في الأفراد (فم) فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنّهما من مخرج واحد . وإنّما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأنّ الواو من الشفة . ثمّ تهوى إلى الفم ؛ لما فيها من المدّ واللين ، حتّى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تهوى في الفم حتّى تتصل بالخياشيم ؛ لما فيها من الغنة . والباء لازمة لموضعها .

فَمَا قَوْلُهُ : (فَمَوِيَّهِمَا) فَإِنَّهُ جَعَلَ الْوَاوَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ اخْفَائِهَا لِلَّيْنِ وَأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ .

فَمَنْ قَالَ (فَمَان) قَالَ فِي النَّسَبِ : فَمِيٌّ . وَفَمَوِيٌّ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٨٣ على أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره في ص ٢٠٢ .

نفثا : ألقيا على لساني ، من : نفث الله الشيء في القلب : ألقاه .

وروى في الديوان تفيلا ، وألف الاثنيين لابليس وابنه .

وأراد بالنابج هنا من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله في الكلب .

الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أي : رماه .

وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجعله الهاجى كالكلب النابج . والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائبا الى الله عز وجل مما فرط من مهاجراته الناس وقذف المحصنات ، وذم ابليس لاغوائه اياه في شبابه .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٣ ص ٣٤٦ وشواهد السمسانية ص ١١٥ ، شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافي

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا ضموي<sup>(١)</sup> .

---

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والاضافة والتثنية ، فمن ترك ( دم ) على حاله اذا أضاف ترك ( فم ) على حاله ، ومن رد الى ادم) اللام رد الى (فم) العين فجعلها مكان اللام . . .

وقالوا : فموان فانما ترد في الضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبنى الاسم، كما تثنى به الا أن الضافة أقوى على الرد .  
فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : فموي ، وان شاء قال : فمي ، ومن قال : فموان قال : فموي على كل حال . .



## هذا باب

### النسبة إلى التثنية والجمع

٣  
١٤٤

إعلم أنك إذا نسبت إلى مثنى حذفته منه الألف / والنون ، وحذفتهما لأمرين .  
أحدهما : أنهما زيدا معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء (١) .  
والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياؤها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم  
رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان .  
فإن أضفت إلى جمع مذكر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مسلمي .  
وإلى رجلين : رجلي ؛ كما ينسب إلى الواحد . وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين  
الواحد المسمى بجماعة (٢) .  
وتقول في النسب إلى مسلمات : مسلمي ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذف الألف والنون ؛  
والواو والنون ؛ وكما تحذف جاء التثنية إذا قلت في طالحة : طلحي (٣) .

(١) باب عطشان . حمراء سياني في ص ٢٩١ وانظر الى ذلك في الجزء الأول ص ٦٤ ، ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »  
وذلك قولك : مسلمان ورجلان ونحوهما . فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فأضفت  
إليه حذف الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان  
وجران ، فنذهب الياء ، لأنها حرف اعراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهما  
زيدتا معا ، ولا تثبتان الا معا وذلك قولك : رجلي ومسلمي . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الاضافة الى كل اسم لحقته التاء للجمع »  
وذلك مسلمات وتمررات ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت إليه قلت :  
مسلمي وتمرري ، وتحذف ، كما حذف التاء ، وصارت كالياء في الاضافة . . . »

## هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة

لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّابٌ ، ولصاحب العِطْر : عَطَّارٌ ، ولصاحب البَزِّ : بَزَّازٌ .

$\frac{3}{145}$

وإنّما أَضِلُّ هذا لتكرير الفِعْل كقولك / : هذا رجل ضَرَّابٌ ، ورجل قَتَّالٌ ، أى : يكثر هذا منه ، وكذلك خِيَّاطٌ ، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصَّنْف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه فِعْلٌ ؛ نحو : بَزَّازٌ ، وعَطَّارٌ

فإن كان ذا شىءٍ ، أى : صاحب شىءٍ بُنى على (فاعِل) ؛ كما بُنى الأوّل على (فَعَال) (١) ، فقلت :

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩٠ « باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعلته صاحب شىء يزاوله أو ذا شىء .

أما ما يكون صاحب شىء يعالجه فانه مما يكون ( فعلا ) وذلك قولك لصاحب الثياب : ثواب ولصاحب العاج : عواج ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جمال . ولصاحب الحمر التى يعمل عليها : حمار .

وللذى يعالج الصرف : صراف ، وذا أكثر من أن يحصى .  
وأما ما يكون ذا شىء ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى الدرع : دارع ، ولذى النبيل : نابل ، ولذى النشاب : ناشب ، ولذى التمر : تامر ، ولذى اللبن : لابن . »

\*\*\*

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :  
« وليس فى كل شىء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شععار ، ولا لصاحب الدقيق : دقاق » .

\*\*\*

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :  
« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : برار حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره » .

\*\*\*

ورد ابن ولاد المبرد بقوله :  
« قال أحمد : ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك انه رد دعوى

رجل فارس ، أئ : صأحب فرس ، ورجل دارع ، ونايل ، وناشب ، أئ : هذا آله . قال الشاعر :

وغررتنى ، وزعمت أنك لابن بالصيف تامر<sup>(١)</sup>

فأما قوله :

وليس بذى رُمح فيطعنى به وليس بذى سيف وليس بنبال<sup>(٢)</sup>

فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابل . ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

\* \* \*

بدعوى ، لأن سيبويه قال : لا يقال هذا . كأنه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يأت بحجة ، وادعى ذلك فى زمن لا ترضى لغته ، ولا يحتج بقوله ، وأنكره سيبويه فى زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه .  
فالنفس الى الدعوى الأولى أسكن ، وبها أوثق . لا سيما اذا أضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد : ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متبوع القول نسب بائع البر فيقول :  
برار ولو سمعته فى هذا الوقت لما كان سماعه حجة . .

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى عن عالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .

وقد حكى سيبويه فى هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكاه . وهذا مستعمل فى أكثر الأمصار التى شاهدناها ، وليس ذلك بحجة . . . . .

الانتصار ص ٣٥١ - ٢٥٢ .

(١) البيت للحطيئة فى هجاء الزبرقان بن بدر وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ، فحفته امرأة الزبرقان فى غيبته ، فتحول عنه الى بنى أنفا الناقه . والمعنى : أنك وعدتني بأن توسع على التمكر واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايتي ، فلم أجد ذلك كما وصفت .  
وروى أن الأصمعى صحفه فأنشد . . لا تنى بالصيف تامر .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٨٢ والاقتضاب ص ٣٧٣ وشرح أدب الكاتب للجسواليقى ص ٢٧٢ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .

واقصيدة فى ديوان الحطيئة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذى النبل، والكثير فيه نابل . يريد أنه ليس من أهل السلاح فى الحرب ، فلا أبالى وعيده .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح سقط الزند

ص ١٦٤٠ .

واعلم أن قولهم : (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) (١) ، ورجل طاعِمٌ كاسٍ (٢) . إنما هو على ذا . معناه :  
عيشة فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة .  
وكذلك هم ناصِبٌ . إنما هو : فيه نَصَبٌ .

\* \* \*

وكذلك كلُّ مؤنَّثٍ نعت بغير هاءٍ ؛ نحو : طامِثٌ (٣) . وحائِضٌ . ومُثْتَمٌ ، وطالِقٌ .  
فما كان من هذا مبنياً على فِعْلٍ فهو كقولك : ضربتُ / فهي ضاربةٌ . وجلستُ فهي جالسةٌ .  
قال الله - عزَّ وجلَّ - : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) . لأنه جاء مبنياً على  
(أرضعت) .

(١) في عيشة راضية : آيتان . الحاقة : ٢١ - الفارعة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠  
(٢) يشير الى قول الحطيئة :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا      واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

على أن الكاسي يراد منه المكسو . وفي اللسان : أن كسى تكون بمعنى اكتسى . فعلى هذا  
لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللازم .  
قال ابن بري : يقال : كسى يكسى ضد عرى يعرى . قال سعيد الشيباني :

وَأَنْ يَعْزِينَ إِنْ كَسِيَّ الْجَوَارِي      فتنبؤ العين عن كرمٍ عجافٍ

(٣) الطامث : الحائض فعله كنصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

\* \* \*

ذكر ابن سيده في المخصص كثيرا من الفاظ النسب التي جاءت على ( فاعل ) وانتي جاءت  
على ( فعال ) أذكر طرفا منها :  
أريته لمحا باصرا . المخصص ج ١ ص ١١٤ - الاقتضاب ص ١١٩ - اصلاح المنطوق  
ص ٣٦٢ .

- نسي فؤادي به فاننا . المخصص ج ٤ ص ٦٢ .
- رجل فاعل ٤ : ١١١ شاحم ٥ : ٤ . مكان عاسل ٥ : ١٤ .
- رجل لاء ولال : صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .
- قطن حليج : محلوج وصانعه الحلاج ٤ : ٧٠ .
- رجل نجاد : الذي يعالج الفرش والوسائد بحشوها ويخيطها ٤ : ٧٥ .
- لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الرؤوس ٤ : ١٤٣ .
- شحام : يبيع الشحم ٥ : ٤ . الخباز ٥ : ٦ .
- قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .
- معاز . بقار . فيال . فهاد . ٧ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .
- الكلاب : الذي يعلم الكلاب . الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .
- رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .
- السفان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فعل فعلي معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنك تريد : لها حيض ،  
ومعها طلاق . وتأويله : هى ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذکر ، فيحتاج إلى  
النّصل فليس بشئ<sup>(١)</sup> ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقاة ضامر ، وبكر ضامر .

الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .  
الخشاب : بائع الخشب . الحنط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .  
الخلال : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ١٠٦ ، ٨٦ .  
الطساس : بائع الطسوس وحرفته الطساسة ١٢ : ٢٥ .  
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، آلاء : يبيع الآلية ١٢ : ٣٦٢ .  
رجل تمار . لبان . سمان . فكاه ١٢ : ٢٦٢ .  
الطحان وحرفته الطحانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .  
(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .  
وذلك قولك : امرأة حائض ؛ وهذه طامث ، كما قالوا : ناقاة ضامر . يوصف به المؤنث  
وهو مذكر .

فانما الحائض وأشباهه فى كلامهم على أنه صفة شئ ، وانشىء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا  
شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .  
فزعم الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع  
لم يخرج على فعل ، وكأنه قال : درعى .

فانما أراد ذات حيض ، ولم يجىء على الفعل .  
وكذلك قوله : مرضع - اذا أردت ذات رضاع - ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع .  
فان أراد ذلك قال : مرضعة .

وتقول : هى حائضة غدا . لا يكون الا ذلك ؛ لأنك انما أجريتها على الفعل ، على هى  
تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل « .

وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « أما ما كان من المذكر نعتا لمؤنث فهو قولك :  
امرأة طالق ، وبكر ضامر ؛ وامرأة متهم : اذا جاءت بائنين ، وكذلك طيبة مطفل ومشدن ومتمل  
وامرأة مرضع . . . وانما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجازه النسب . . . فان كان  
شئ من هذا ائدى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن الا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله ، وذلك  
قولك : اشدنت الطيبة فهى مشدنة ، وأتلت فهى متلية ، وطلقت المرأة فهى طالقة . من ذلك  
قول الله عز وجل : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) لأنه جاء على الفعل لذكرك أرضعت  
وعلى ذلك قال الاعشى :

يا جارتي بينى فإنك طالقة كذاك أمور الناس غادر وطارقه

وقال الخليل فى قول الله تعالى : ( السماء منفطر به ) قال : هو كقولك للدجاجة : معضل .

المعضل : التى قد نشبت بيضتها فى جوفها . . . الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .

انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ٤٥٢ - ٤٥٨ ،

وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعيش ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١ والمخصص

ج ١٦ ص ١٢٠ - ١٢١

وكذلك امرأة قَتُول ، ورجل قَتُول (١) ، وامرأة مِعْطَار ، ورجل مِعْطَار فهذا على ما وصفت لك .  
فأما قولهم : بغير عاضِه (٢) ، وبغير حامِض فهو على هذا إنما معناه : أنه معتاد لأكل  
الحِمض (٣) ولأكل العِضاه . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بابه .

ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفيين أبو بكر بن الانباري في كتابه ( المذكر  
والمؤنث ) فقال :

« قال سيبويه في قولهم : امرأة حائض وطالق وطامث : هي نعوت مذكرة وصف بهن  
الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون الا لمذكر ، كقولهم : رجل نكحة ، وكان يذهب الى انه  
ذكروا هذه النعوت ، لأنها نعت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص  
حائض . . . واذا قالوا زيد نكحة ؛ فهو في معنى : زيد نسمة نكحة . هذه ترجمة محمد بن  
يزيد البصرى .

قال ابو بكر : وهذا كله عندي خطأ ، لأننا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص  
حائض ، وشيء حائض - للزمنا ان نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص  
قائم ، وجمل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .

قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء ان يقول : هذه امرأة جالس ، ولا يقول :  
هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه ان يقول : الحائض يحيض على معنى : الشخص  
يحيض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفش وغيره من البصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضاً ؛  
لأنهم ارادوا : هند ذات حيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو أردت  
هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التأنيث ؛ كما تدخلها في قائمة وقاعدة . . . وهذا القول عندي  
غلط لأنه يلزم قائله ان يقولوا : هند قائم ، وجمل امرأة جالس على معنى : هي ذات قيام  
وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان . . . ومما يدل على صحة  
قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امرأة قاعدة بالهاء ، اذا ارادوا  
الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا النعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛  
ويقولون : امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض ، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت ، لانه لا حظ  
للرجال فيه . . « وانظر ص ٤٦ - ٥٠

(١) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العِضاه من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : أعظم الشجر .

الواحد : عِضاهة ، وعِضْهة وعِضْة ، وعِضْة وينسب اليها ، فيقال : بغير عِضْهة :

للذي يرعاه ، وبغير عِضْهة ، ويقال : ناقة عِضْهة ، وعِضْهة ، ترعى العِضْهة .

(٣) الحمض : ما ملح ، وأمر من النبات وهي كفاكهة الابل .

## هذا باب

### المحذوف والمزید فيه

وتفسير ما أوجب ذلك فيهما

فمن المحذوف ما يكون حذفه قياسا ؛ لأنَّ العلةَ جارية فيه وذلك ما كان من باب وعد . ووزن ، وقد مضى قولنا في ذلك (١) .

\* \* \*

ومن ذلك / ما كان آخره ألفا أو ياءً أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُذهب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حذْفُ الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحرِّكا حذفت الحركة . وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف . وبقي ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يغزُ . ولم يخش . ولم يرمُ ؛ فإذا وصلت قلت : لم يخش يا فتى . ولم يرمُ يا فتى . ولم يغزُ يا فتى . تدعُ الحركة على ما كانت عليه ، لأنَّك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيل ؛ كما أنَّك لما حذفت الحركة من يضربُ ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيلٌ . فبقى كهيئته . فما كان من حذْف لِعلةٍ تشمله فذلك جامع لبابه (٢) .

\* \* \*

ومن المحذوف ما يُحذف استخفافا من الشيء ؛ لأنَّه لا يكون أضلا في بابه ، ويكون الحرف الذى فى آخره من الحروف التى أمرها الحذفُ ، أو مضارعا لها .

(١) الجزء الاول ص ٨٣ . ٨٨ . ٢٤١ والجزء الثانى ص ١٢٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر اذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم . لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ؛ فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو فى الرفع ساكن الآخر . تقول : هو يرمى ، ويغزو ؛ ويخشى ، .

فمن ذلك قولهم : لم أبل ، ولم يك ، ولا أذر (١) .

أما قولهم : (لم يك) فإنَّ الحَدَّ (لم يكن) وهو الوجه ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو  
لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : لم أقل ، ولم أبع .

٣  
١٤٨

فأما من قال : لم أك فإنه لما رأى/ النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بآنها ؛  
تُدغمُ فيهما ، وتُزادُ حيثُ تزدان . فتكون للصرْف ، كما تكونان للإعراب . وتُبدلُ الألفُ منهما .  
كما تُبدلُ منها في قولك : اضربا . إذا أردت النون الخفيفة . وفي قولك : رأيت زيدا . وتُحلُّ  
محلَّ الواو في قولك : بهرائي ، وصنعائي ، وتُحذفُ النونُ الخفيفة ؛ كما تُحذفُ الياءُ والواو  
لالتقاء الساكنين .

وكانت تكون الأصلَ فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد ؛ فتقول : قد كان ذلك .  
وتقول : يقوم زيد ؛ فتقول : يكونُ . فكانت العبارة دُونَ غيرها من الأفعال . فقد بانَت بعلَّة  
ليست في غيرها من أنها عبارة وترجمة ، فحذفت لسكونها استخفافا . فإن تحركت النون  
لم يَجزُ حذفها . تقول : لم يك زيد منطلقا ، ولا تقول : لم يك الرجل ؛ لأنها تتحرك هاهنا لالتقاء  
الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل (٢) .

\* \* \*

وأما (لم أبله) فإنه كثر في كلامهم . وكان الأصل في كلِّ مُطْرَح . وكان يقول في الوقف :  
لم أبال ، فيلتقي ساكنان : الألفُ . واللامُ . فحذفت الألفُ لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه  
الحروف . ولولا كثرته لم يُحذف ؛ لأنه يلتقي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨ « فمما حذف وأصله نبي الكلام غير ذلك : لم يك ولا أذر ، وأشباه  
ذلك كثيرة » .

وقال في ص ٣١٠ : « الا ترى انك تقول : لم أك ، ولا تقول : لم أق اذا أردت أقل .  
وتقول : لا أذر ، كما تقول : هذا قاض .

وتقول : لم أبل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .

فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره ،  
وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النون من مضارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المضارع مجزوما بالسكون لم يتصل به ضمير نصب .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشروح الانفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الاول ص ٢١٩



/ومنهم من يقول: لم أُبَلِّه؛ فيحذف الألف؛ لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف.

فأما قولهم:

وَيْهًا فِدَاءٌ لَكَ يَافِضَالَهُ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ (١)

فإنه حرّك اللام للالتقاء الساكنين؛ لأنه قد علم أنه لا بُدَّ من حذف، أو تحريك، فكان الباب هاهنا الحذف؛ فيقول: لا تُهَلْ، ولكن للقافية حرّك؛ لأنَّ الحدَّ لا تُهال، فتُسكَّن اللام للعزم، ثمَّ تُحذف الألف للالتقاء الساكنين. فهذا حرّك اللام من أجل القافية حركة اعتلال، وحرّكها

(١) في كتاب شرح الأبيات المشكّلة الاعراب ص ٢٣٤، ٢٣٦:

رواه: نفسى فداء لك يافضاله . . ثم قال:

« فداء مصدر فديته فداء، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام تجعل نفسى ابتداء وفداء خبره .

وأما من كسر فداء فانه أراد الأمر ( يريد اسم فعل أمر ) ، ولحق التثنيون بعد الكسر علما

على التنكير يريد: افد فداء، ولو كسر بلا تنوين لقصد المعرفة كأنه قال: افد الفداء .

أجره الرمح، يريد: اطعنه في فيه، لأن الاجراء: الطعن في الفم

تهاله: نهى وهو مجزوم بلا، وكان القياس ( تهله ) بسكون اللام للعزم، وحذف الألف

قبلها للالتقاء الساكنين، فأثبت الألف، وفتح اللام على أحد وجهين:

أما أن يكون أراد النون الخفيفة، ثم حذفها .

وأما أن يكون حرّك اللام للالتقاء الساكنين هي والألف، ولم يحذف الألف، لانه جعل

التحريك بدلا من حذفها، واستحب الفتحة اتباعا للألف، وهذا قول كثير من النحويين؛ وكلاهما جيد والوجه الأول اشبه »

وفى المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٤: « ومما يمد ويقصر، ومعناه واحد الفدى يمد

يقصر، وأوله مكسور، ومن قصره كتبه بالياء . . وقال آخر فى مده .

مهلا فداء لك يا فضاله أجرد الرمح ولا تهاله

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره » .

وأنشده أبو الفتح فى كتابه: التمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٤، ٦١ شاهدا على

بناء فداء على الكسر، وأنشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر. الهاء فى

تهاله للسكت - هالنى الأمر يهولنى هولا: أفزعنى .

وذكره اللسان فى ( هول، فدى، وبه ) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣، والاشتقاق

ص ٢٣١، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر

شرح المفضليات للانبارى ص ٥٧، ٣١٣، ٦٣٨، ٧١٦ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسالت الخليل عن قوله: فداء لك؛ فقال: بمنزلة أمس، لأنها

كثرت فى كلامهم، والجر كان أخف عليهم من الرفع، إذ أكثر استعمالهم اياه، وشبهوه بأمس،

ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان يشبهوا الشئ بالشئ وان كان ليس مثله فى جميع الأشياء »

بالفتح ؛ لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهي الألف ؛ كما تقول : عَضُّ (١) يا فتى ، وانطلقَ (٢) يا فتى فيمن أسكن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

\*\*\*

وقولهم : ( لا أذِر ) ردئ . وإنما كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياس سَبَسَبًا ، وكذلك ، ونحوهما . وقد مضى القول في هذا مفسراً في موضع الوقف (٣) .

\*\*\*

فأما ما يُزادُ في مثل قولهم : أمهات وهي في الأفراد : أمٌ ، وكذلك قولهم : يا أمّتي ، ويا أبتِ [في النداء] (٤) فإنَّ الهاء في يا أمّتي ، ويا أبتِ بدلٌ من ياء الإضافة ؛ لأنه من قال : يا أباي لا تفعل ، ويا أمّي لا تفعل ، لم يقل : يا أمّ ، ويا أب ، ولكن يقول : يا أبة لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلا من الياء ، ويلزِمُها الكسر ؛ لتدلَّ على الياء ؛ لأنَّ هاء التانيث لا تكون ساكنة ؛ لأنَّها كاسم ضمَّ إلى اسم .

فأما ( أمهات ) فالهاء زائدة ؛ لأنها من حروف الزوائد (٥) . تُزادُ لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيادت .

ولو قلت : أمات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يُستعمل ( أمهات ) في الإنس ، و( أمات ) في البهائم . فكانت زائدة للفرق ، ولو وضع كلُّ واحدة في موضع الأخرى لجاز . ولكنَّ الوجه ما ذكرت الك .

والآخر إنما يجوز في شعر . تردُّه إلى الأصل فتقول : كلُّ واحدة منهما أمٌ (٦) .

فما جاز من زيادة في هذا أو حملٍ على الأصل فهو في الآخر جائز .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبهه ( طلق ) بكتف في لغة تميم فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثاني بالفتحة . وانظر شرح الرضى للشافعية ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف في المقتضب . وفي الكلمتين الوقف بالتضعيف . (٤) تصحيح السيرافي .

(٥) انظر الجزء الأول ص ٦٠ وما نسب إلى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل ( أمات ) في الانسان مروان بن الحكم في قوله :

إذا الأمّهاتُ قَبِحْنَ الوجوهَ  
فرجّت الظلامَ بأماماتكا

شواهد الشافية ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ ، وَفَعَالِهِ عَقَارٍ مَشْنَى أُمَهَاتِ الرَّبَاعِ (١)

واعلم أَنَّ ( لا أدري ) ، و ( لم يكن ) ، و ( لم أبال ) يافتى الوجهُ ، والحدُّ والاختيار : الإتمام ؛ وإنَّما ذكرنا الحذفَ لما فيه من العلل .

فأمَّا بابُ عِدَّةِ وَزَنَةِ ، فحذفُ ذلك الحدُّ والقياسُ .

\* \* \*

والأسماءُ التي تنقص من الثلاثة لايجوز أن ينقص منها/ شيءٌ إلا ما كانت لامه ياءً أو واوا ؛ لأنَّها تعتلُّ ، أو تكون من المضاعف . فتحذفُ للاستثقال ، أو يكون خفيًّا ، فيُحذفُ لخبائه . وحرف الخفاء هو الهاء .

فأمَّا ما حُذِفَتْ منه الياءُ والواو فنحو : ( يد ) ، وأصله : يَدِي . والمحذوف ياءٌ . يَدُكَ على ذلك قولهم : يَدَيْتِ إليه يدا . وتقول في الجَمْعِ : أَيَدِي . وكذلك ( دَمٌ ) من دَمِيَتِ .

فأمَّا ما حُذِفَتْ الهاءُ منه ( فشفة ) ؛ لأنَّها من شافهت . وكذلك ( سَنَةٌ ) فيمن قال سُنِيَهةً ، وسانَهتِ ، ومن قال : سُنِيَهةً جعلَ المحذوف واوا من قولك : سَنَوَاتِ . فاعتبر هذا بهذا الضربِ . فإن قلت : ( مُذٌ ) قد حذفت النون منه (٢) ؛ فإنَّما ذلك لمضارعتها حُرُوفَ اللَّيْنِ ، وقد ذكرنا دخولها في مَدَاخِلِهِنَّ ، وبيناه تبيينا واضحا ، وذكرنا حروف الزوائد ، ومواقع زيادتهنَّ ، وبيناه تبيينا يُغْنِي عن إعادته (٣) .

(١) قوال معروف وفعاله . . عقار : الأوصاف الثلاثة بالجر على الوصفية لسيد أو فارس في البيت قلبه . وضبطت في أصل المقتضب بالرفع على قطع النعت .  
والرباع بالكسر : جمع ربيع بضم ففتح وهو ما ينتج في أول نتاج الأبل ، وخض أمهات الرباع ، لأنها أصبر الأبل .  
ومنى : أى واحدة بعد أخرى .  
والبيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة في المفضليات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها للأنباري ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .  
والخزانة ج ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافية ص ٣٠٨ .  
(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧  
(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٦ - ٦٠ وتكلم عن المحذوف من ( يد ) في الجزء الأول ص ٢٣٢ والجزء الثاني ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٣  
وعن المحذوف من دم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧ والثالث ص ١٥٣  
وعن المحذوف من ( شفة ) في الجزء الثاني ص ٢٤١  
وعن المحذوف من ( سنة ) في الجزء الثاني ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

## هذا باب

### ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

٣  
١٥٢

اعلم أنَّ حَقَّ الأسماء أن تُعَرَّب جُمعَ وتُصَرَّف . فما امتنع منها من الصَّرف فلامضارعتة الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرف إنَّما هو التنوين ، والأفعال لاتنوين فيها ولا خَفُص . فمن ثَمَّ لا يُخْتَصُّ ما لا ينصرف إلَّا أن تُضَيِّفَهُ أو تُدخِلَ عليه ألفا ولاما . فتُدْهِبَ بذلك عنه شَبَهَ الأفعال . فتردُّه إلى أصله ؛ لأنَّ الذى كان يُوجب فيه تَرْكُ الصَّرفِ قد زال (١) .  
وكلُّ ما لا يُعَرَّب من الأسماء فمضارعٌ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّه لا إعرابَ فيها .  
وسنذكر من هذه الأسماء جُملة تدلُّ على جميعها . ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأنَّنا قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٧ " وجميع ما لا ينصرف اذا ادخل عليه الألف واللام أو اضيف انجر ، لأنها أسماء ادخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وادخل فيها المجروز ، كما يدخل فى المنصرف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأمَّنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ، لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم ، .

\*\*\*

وصريح كلام المبرد هنا يفيد أن المنوع من الصرف معرب فى كل أحواله . لأنه أنسبه الفعل ، فمنع انصرف ، ولم يشبه الحرف فيبنى .  
ويشهد لذلك أيضا قوله : لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه فى حالة الجر لقباً من ألقاب الاعراب . والمبرد كما تقدم فى أول كتابه يمنع من أن تطلق ألقاب الاعراب على ألقاب البناء والعكس أيضا .

والرضى وابن يعيش ينسبان الى المبرد القول بأن ما لا ينصرف مبنى فى حالة الجر على الفتح .

فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٣٠ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح ، لخصته وذلك لأن مشابهته للمبنى أى الفعل ضعيفة . فحذف علامة الاعراب مطلقاً أى التنوين ، وبنى فى حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء فى حالة الجر ، ليكون كالفعل المشابه فى التعرى من انجر » .

وقال ابن يعيش ج ١ ص ٥٨ « على أن أبا الحسن وأبا العباس - رحمهما الله - ذهباً الى أن غير المنصرف مبنى فى حالة فتحه اذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأى سيبويه » .

فمن تلك الأسماء : « كَمْ » ، و « أَيْنَ » و « كَيْفَ » ، و « مَا » ، و « مَتَى » ، وهذا ، وهؤلاء ، وجميعُ  
المبهمة .

ومنها : الذى والذى ، ومنها : « حَيْثُ » .

واعلم أَنَّ الدليل على أَنَّ ما ذكرنا أسماء - وقوعها فى مواضع الأسماء ، وتَأْدِيَتُهَا ما يُؤَدِّيهِ سائرُ الأسماء .

\* \* \*

أَمَّا ( مَنْ ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . تقول : جاءنى مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ  
فى الدار . وضربت مَنْ عندك ، ومررت بمن أكرمك .

وموقعها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :

نكون خبراً فتكون معرفة إذا وُصِلت ، ونكرة / إذا نَعِمْتَ ، وتكون استفهاماً ، وجزاء .

وتقول فى الاستفهام : مَنْ ضربك ؟ ، كما تقول : أزيدُ ضَرْبِكَ ؟ وتقول : مَنْ ضربتَ ؟ ،  
وبمن مررتَ ؟ كما تقول فى زيد .

وكذلك الجزاء . تقول : مَنْ يَأْتِكَ تَأْتِهِ . ف « مَنْ » مرفوعة على تقدير : إن يَأْتِكَ زيدُ تَأْتِهِ ،  
وتقول : مَنْ تُعْطِ . يُكْرِمُكَ على تقدير : زيدا تَضْرِبُ ، وكذلك بمن تَمَرُّرُ أَمْرُرُ به . فهذا قد أَوْضَحَ  
لك أَنَّها اسم .

فَأَمَّا ما بُنِيَتْ من أَجْلِهِ ، ومُنِعَت الإعرابَ لمضارعه - فَإِنَّها ضارعت فى الجزاء ( إن ) التى هى  
حرف الجزاء ، وفى الاستفهام تضارع الألف و ( هَلْ ) .

فَأَمَّا فى الخَبَرِ فلا يجب أن تُعْرَب ، لِعِلَلِ منها :

وقوعها فى الاستفهام والجزاء ، ومنها أَنَّها فى الخَبَرِ لا تَمُتُّ إِلَّا بصللة فَإِنَّمَا تَمَامُها صِلَتُها ،  
والإعراب بأواخر الأسماء ( ١ ) .

\* \* \*

( ١ ) فى أسرار العربية ص ٣٠ « فاما (من) فانها بنيت ، لانها لا تخلو اما ان تكون استفهامية  
او شرطية او اسما موصولا او نكرة موصوفة .

فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .  
وان كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط

وان كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى .  
وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة ،

وتكلم المبرد عن معانى ( من ) فى الجزء الاول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثانى ص ٥٠ ،  
ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعها لحروف الاستفهام والجزاء قد وَضَحَتْ لك ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ، حُرِّكَت بالفتح للياء التي قبل أواخرها .

٣  
١٥٤

فكذلك : (حَيْثُ) / في قول من فتح . فَأَمَّا من ضَمَّ آخرها فَإِنَّمَا أَجْرَاهَا مُجْرَى الغايات ؛ إذ كانت غاية . وتفسير هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله .

وكل مبنى مُسَكَّنٌ آخِرُهُ إن ولى حرفا متحركا ؛ لَأَنَّ الحركات إِنَّمَا هي في الأَصْل للإعراب ، فَإِن سَكَّنَ ما قَبْلَ آخِرِهِ فلا بُدَّ من تحريك آخره ؛ لئلا يلتقي ساكنان . فهذه حالُ المبنيةِ إِلَّا ما ضارِع منها المُتَمَكِّنَة ، أو جُعِلَ في موضع لعلَّة بمنزلة غير المتمكنة ، وقد ذكرناه في الكتاب (١) وسنعيده في هذا الباب ، لَأَنَّهُ موضِعُهُ .

\* \* \*

ومن المبنيات (أَمْسٍ) . تقول : مضى أَمْسٍ بما فيه ، ولقيتكَ أَمْسٍ يا فتى .

وإِنَّمَا بُنِيَ ؛ لَأَنَّهُ اسم لا يَخُصُّ يوما بعينه ، وقد ضارِع الحروف .

وذلك أَنَّكَ إِذَا قلت : فعلت هذا أَمْسٍ يا فتى فَإِنَّمَا تَعْنِي اليوم الذي يلي يومك ؛ إِذَا انتقلت :

عن يومك انتقل اسم (أَمْسٍ) عن ذلك اليوم ؛ فَإِنَّمَا هي بمنزلة (مِنْ) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه . وانتقل من شئٍ إلى شئٍ ، وليس حَدُّ الأسماء إِلَّا لزوم ما وُضِعَتْ علاماتٍ عليه .

٣  
١٥٥

وحيث زيدٌ جالسٌ . فحيث انتقل زيد/ (فحيث) مُنتَقِلٌ معه . فَأَمَّا كسر آخر (أَمْسٍ) .

فلالتقاء الساكنين : الميم . والسين (٢) .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٢ ، ٣

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٣ « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع :

ذهب أَمْسٍ بما فيه ، وما رأيتَه مذ أَمْسٍ ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس .

ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع

في النصب والجر . . . »

وفي أسرار العربية ص ٣٢ « وأما (أَمْسٍ) فانما بنيت ، لأنها تضمنت معنى لام التعريف ،

لأن الأصل في أَمْسٍ : الأَمْسٍ ، فلما تضمنت معنى السلام تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبني .

وانما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وانما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل في

التحريك لالتقاء الساكنين . . . »

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشسجري ج ٢

ص ٢٦٠ .

وإنما كان الحدُّ الكسراً لما أذكره لك : وهو أنه إذا كان الساكن الذي تحركه في الفعل كسرته ؛ لأنك لو فتحتَه لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضمته لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرته عُلِمَ أنه عارض في الفعل ؛ لأنَّ الكسر ليس من إعرابه .  
 وإن كان الساكن الذي تحركه في اسم كسرته ؛ لأنك لو فتحتَه لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التبس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرته لئلا يلتبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة ؛ فلذلك كان الكسرُ اللازمَ لالتقاء الساكنين .

\* \* \*

فأما الغايات فمصرفة عن وجهها ؛ وذلك أنها مما تقديره الإضافة ؛ [لأنَّ الإضافة] (١) تعرفها وتُحتمى أوقاتها ، فإذا حذفت منها ، وتركت نياتها فيها - كانت مخالفة للباب معرفةً بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها ، وكان محلها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا .  
 فلما أزيلت عن مواضعها أُلزمت الضم . وكان ذلك دليلا على تحويلها ، وأنَّ موضعها معرفة (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « فأما ما كان غاية ، نحو : قبل وبعد وحيث ، فانهم يحركونه بانضمامه . وقد قال بعضهم حيث . شبهوه بأين .  
 ويدل على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين .  
 لا تقول : قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العتمة ، فلما كانت لا تمكن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات ، .  
 يريد سيبويه بقوله : « لا تقول : هذا قبل » : أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية لا تقع خبرا ، كما لا تقع حالا ولا صفة .

في أسرار العربية ص ٣١ « وأما قبل وبعد فانما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين الى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى ، قال الله تعالى ( الله الأمر من قبل ومن بعد ) .

وانما بنيا على حركة ، لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بنى وليس له حالة اعراب نحو من وكم .  
 وقيل : انما بنيا على حركة ، لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الأول .  
 فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ، قيل : لوجهين : أحدهما : أنه لما حذف المضاف اليه بنيا على أفوى الحركات وهي الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية لهما .  
 والوجه الثاني : انما بنوهما على الضمة ، لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الاعراب بحركة البناء .

وأنظر شرح الكافية ج ٢ ص ٩٥ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٨٨ ، امالي الشجرى ج ١ ص ٣٢٨ ، ح ٢ ص ٢٦٠

وإن كانت نكرةً أو مضافةً ، لزمها الإعراب / وذلك قولك : جئت قبلك ، وبَعْدَكَ ، ومن قبلك  
ومن بعْدِكَ . وجئت قبلاً وبعْداً . كما تقول أولاً وآخراً .

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبل وبعْد . وجئت من قبل  
ومن بعْد . قال الله عزَّ وجلَّ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) (١) وقال : (وَمِنْ قَبْلِ مَا فَرَطْتُمْ  
فِي يُوسُفَ) (٢) .

وقال في الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (٣) و(مَنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَ كُمْ عَلَيْهِمْ) (٤)  
وكذلك جئت من علو . وصب عليهم من فوق . ومن تحت يا فتى إذا أردت المعرفة .  
وكذلك من دون يا فتى .

\* \* \*

و(حيث) فيمن ضمَّ وهى اللغة الفاشية (٥) . والقراءة المختارة (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ  
لَا يَعْلَمُونَ) (٦) . فهى غاية . والذى يُعَرَّفُها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .

وإنما حقُّ هذا وبابه للظروف من الزمان . و(حيث) ظرف من المكان (٧) . ولكن ظروف الزمان  
دلائل على الأفعال . والأفعال توضِّح معانيها .

ولو أفردت (حيث) لم يصحَّ معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل . وإلى الابتداء والخبر ؛  
كما تفعل بظروف الزمان ؛ لمضارعتها ؛ ومشاركتها إياها بالإبهام ؛ فلذلك تقول : قمت حيثُ

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف : ٨٠

(٣) آل عمران : ١١

(٤) الفتح : ٢٤

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ ( وقد قال بعضهم : حيث . شبهوه بأين ،

(٦) الأعراف : ١٨٢

(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو فى المكان الذى فيه

..... وهذه الأسماء تكون ظروفًا ، .



قمت ، / وقمت حيثُ زيدٌ قائم (١) ؛ كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدٌ أميرٌ ، والغاياتُ كُلُّها بمنزلة ما ذكرناه .

\* \* \*

وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعلِ أولى ؛ لأنها إنَّما بُنِيَتْ لما مضى منه ؛ ولما لم يأتِ .  
تقول : جئتُ وذهبتُ ، فيُعْلَمُ أَنَّ هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قلتُ : سأجىءُ وسأذهبُ ،  
عُلِمَ أَنَّهُ فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنه ثابت لا يزول ، ومرئى  
مُمَيِّز : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالْفِعْلِ : إنَّما هو مُضَى اللَّيْلِ والنهار . فإذا قلتُ : هذا يومُ زيد . فمعناه :  
الذي فَعَلَ فيه ، أو عُرِفَ فيه ، أو حَدَّثَ له فيه حَدِيثٌ ، أو حَدَّثَ (٢) به .

فإذا قلتُ : هذا يومُ يخرجُ زيد ، فقد أَضَفْتَهُ إلى هذه الجملة ، فاتَّصَلَ بالفعلِ لما فيه من  
شبهه ، وأتبعه الفاعلُ ؛ لأنه لا يخلو منه . وهو معرفة ؛ لأنَّ قولك : هذا يومُ يخرجُ زيد : هذا  
يوم خروج زيد في المعنى ، و ( هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ) (٣) : هذا يومٌ مَنَعَهُمُ مِنَ النُّطْقِ . واتَّصَلَ  
بالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ؛ كما يكون ذلك في ( إذ ) .

\* \* \*

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومما يقبحُ بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده اذا  
أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : ( اذا ) و ( حيث ) » . تقول : اذا عبد الله تلقاه  
فأكرمه ، وحيث زيدا تجده فأكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح ابتداء  
الاسم بعدهما اذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد  
يجلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله  
جالس ، واجلس اذا عبد الله جلس . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « وانما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بنى لما مضى منه  
وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ،  
والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الامثلة ، فالأماكن الى الاناسي  
ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ،  
ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فييه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ،  
والأماكن لها جثه ، وانما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب » .

وفى الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها الا الى مصدر ، أو  
جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ، ويوم حليلة هو على  
حذف مضاف ، أى يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٥ .  
(٣) المرسلات : ٣٥

و (إِذْ) يقع بعدها الفِعْلُ والفاعل ، والابتداء والخبر (١) .

٣  
١٥٨

و (إِذَا) لا يقع بعدها إِلَّا الفِعْلُ . نحو : آتيتك / إذا جاء زيد . وكنت في (إِذْ) تقول :  
أتيتك إذ زيدٌ أميرٌ ، وأتيتك إذ جاء زيد .

فأما جوازُ الوَجْهين في (إِذْ) : فلأنَّ الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ؛ لأنَّهما جملتان .  
فأما امتناع الابتداء والخبر من (إِذَا) فلأنَّ (إِذَا) في معنى الجزاء . والجزاء لا يكون إِلَّا  
بالفِعْلِ .

ألا تراها تحتاج إلى الجواب ؛ كما تحتاج حروفُ الجزاء (٣) .  
تقول : إذا جاء زيد فأعطيه . وإذا جئتني أكرمتك .  
فإن قلت : أكرمتك إذا جئتني : (فأكرمتك) في موضع الجواب ؛ كما تقول في حروف  
الجزاء : أكرمتك إن جئتني .  
فكلُّ ما كان من أسماء الزمان في معنى (إِذْ) فهو مضاف إلى ما يضاف إليه (إِذْ) من الابتداء  
والخبر . والفعل والفاعل .

وما كان في معنى (إِذَا) وهو الذي لم يأتِ فلا يُضاف إِلَّا إلى الفِعْلِ إذا كان كذلك . تقول :  
جئتك يوم زيدٌ أميرٌ . وأتيتك يوم قام زيد .  
وتقول في المستقبل : أتيتك يوم يقوم زيد . ولا يجوز : يوم زيدٌ أميرٌ لما ذكرت لك (٣) .

(١) في سيبويه جـ ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « واما ( إذ ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول :  
جئت إذ عبد الله قائم ، وجئت إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها في ( فعل ) قبيحة نحو قولك : جئت إذ  
عبد الله قام . »

(٢) سيبويه يرى أن ( إذا ) الشرطية يجوز اضافتها الى الجملة الاسمية اذا كان خبر  
الابتداء بعدها جملة فعلية ؛ قال في جـ ١ ص ٥٤ :

« والرفع بعدهما ( إذا وحيث ) جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس  
حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس . »

والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في  
ذلك وقدمنا كلامه في الجزء الثاني ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) في سيبويه جـ ١ ص ٤٦٠ « باب ما يضاف الى الأفعال من الأسماء .  
يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقوم ذاك ،  
وقال الله عز وجل - ( هذا يوم لا ينطقون ) ، و ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) .  
وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسسوا بذلك في  
الدهر ، لكثرتة في كلامهم ، فلم يخرجوا الفعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف  
الوصل نحو : ابن ، وإنما أصله للفعل وتصريفه . »

وسيكسر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الأصل .

قال الله عز وجل : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) (١) . وقال : ( هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ) (٢) .

\* \* \*

فَأَمَّا ( إِذَا ) التي تقع للمفاجأة فهي التي تُسَدُّ مَسَدَ الخبر . والاسم بعدها مبتدأ / وذلك قولك : جئتكَ فإذا زيد . وكلمتكَ فإذا أخوك . وتأويلُ هذا : جئت ، ففاجأني زيد ، وكلمتكَ ، ففاجأني أخوك . وهذه تُغني عن الفاء ، وتكون جواباً للجزء ؛ نحو : إن تأتي إذا أنا أفرح على حدِّ قولك : فأنا أفرح (٣) . قال الله عز وجل : ( وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْتَظُونَ ) (٤) [ فتموله : ( إِذَا هُمْ يَنْتَظُونَ ) ] (٥) في موضع : يَنْتَظُوا .

وقوله : إن تأتي فلنك درهم في موضع إن تأتي أعطك درهما ؛ كما أن قوله عز وجل : ( سِوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ) (٦) في موضع : ( أم صمتم ) . فسن جعل ( حيث ) مضمومة - وهو أجود القولين - فإنما ألحقها بالغايات ؛ نحو : من قبل ، ومن بعد . ومن عل يا فتى ، وابدأ بهذا أول يا فتى ، ونحوه . ومن فتح فليلياء التي قبل آخره ، وأنه ظرف بمنزلة ( أين ) و ( كيف ) (٧) .

\* \* \*

(١) المائدة : ١١٩

(٢) الرسائل : ٣٥

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ « ولاذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها . تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت إذا زيد يذهب لحسن » . وقال في ص ٤٣٥ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل ( وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ها هنا في موضع قنطوا ، كما أن الجواب بالفاء في موضع الفعل » وانظر المقتضب ٥٨ : ٢ .

(٤) انروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيرافي .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ قال : « ونظير ذلك قوله ( سواء عليكم ادعوتموهم أم انتم صامتون ) بمنزلة أم صمتم » . والآية في سورة الاعراف : ١٩٣

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : « فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث فانهم يحركونه بالضمه . وقد قال بعضهم : حيث شبهوه بأين . » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا زَيْدُ وَمَا أُشْبِهَهُ فِي النِّدَاءِ . فَمَتَدَّ مَضَتْ الْعَلَّةُ فِيهِ<sup>(١)</sup> فِي مَوْضِعِهَا ، وَالْمَبْنِيَّاتُ كَثِيرَةٌ .  
وَفِيهَا ذَكَرْنَا دَلِيلَ عَلَى مَا تَرَكْنَا .

\* \* \*

$\frac{3}{160}$

وَبَابِ (حَدَامِ) ، وَتَرَكَ . وَحَلَّاقٍ . / وَبَدَادٍ . وَنَزَالٍ . قَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا يَجْرِي وَمَا يَجْرِي .

\* \* \*

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ سِوَى ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ : نَحْوُ : صَهْ ، وَمَهْ . وَإِيَّاهُ . وَإِيَّاهَا .  
وَمَهْلًا يَا فَتَى ، وَمَا أُشْبِهَ ذَلِكَ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ :

أَمَّا (صَهْ) ، وَ(مَهْ) ، وَ(قَدْ) الَّتِي بِمَعْنَى حَسْبُ ، فَهَبْنِيَّاتٌ عَلَى السَّكُونِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ  
أَوَاخِرِهَا ، وَأَنَّهَا فِي مَعْنَى (أَفْعَلُ) .

وَأَمَّا (إِيَّه) يَا فَتَى فَحَرَّكَتِ الْهَاءَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَتَرَكَ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ إِذَا  
كَانَتْ مَعْرِفَةً لَمْ تَنْوُنْ<sup>(٢)</sup> قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَفْنَا وَقَفْنَا فَمَلْنَا إِيَّهْ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَّاقِ<sup>(٣)</sup>

(١) أَشَارَ إِلَى عِلَّتِهِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣ وَسَيَتَكَلَّمُ عَنْهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٥١٣ مِنَ الْأَصْلِ  
(٢) فِي سَيَبُويَه ج ٢ ص ٥٣ : « زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ : غَاقُ غَاقُ وَعَاءُ وَحَاءُ ، فَلَا  
يَنْوِنُونَ فِيهَا وَلَا فِي أَشْبَاهِهَا أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ .. »

وَكَانَهُ قَالَ : قَالَ الْغَرَابُ هَذَا النَّحْوُ . وَنَ الَّذِينَ قَالُوا : عَاءُ وَحَاءُ وَغَاقُ جَعَلُوهَا نَكْرَةً  
وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : صَهْ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينِ أَرَادُوا النُّكْرَةَ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : سَكُوتًا .  
وَكَذَلِكَ إِيَّهْ وَوِيَّهْ وَوِيَّهَا .. »

(٣) فِي إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ ص ٢٩١ : وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ عَمَلٍ : إِيَّهْ فَإِنْ  
وَصَلْتَ قُلْتَ : إِيَّهْ حَدَّثْنَا .

وَقَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ : وَقَفْنَا فَقَلْنَا : إِيَّهْ .. فَلَمْ يَنْوُنْ وَقَدْ وَصَلَ ، لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ ، وَكَذَلِكَ  
قَالَ ثَعْلَبُ فِي مَجَالِسِهِ ص ٢٧٥

وَقَالَ ابْنُ جَنَى : « فَإِذَا نَوَّنْتَ وَقُلْتَ : إِيَّهْ فَكَانَتْ قُلْتَ : اسْتِزَادَةٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : إِيَّهْ فَكَانَتْ  
قُلْتَ : اسْتِزَادَةٌ فَصَارَ التَّنْوِينُ عِلْمَ التَّنْكِيرِ وَتَرَكَهَ عِلْمَ التَّعْرِيفِ .. وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْبَيْتَ  
عَلَى ذِي الرِّمَّةِ فَإِنَّمَا خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ » .

فِي الْمَخْصَصِ ج ١٤ ص ٨١ « وَكَانَ الْأَصْحَابُ يَخْطِئُونَ إِذَا الرِّمَّةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَيَزْعَمُونَ أَنَّ  
الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا إِيَّهْ بِالتَّنْوِينِ وَالنَّحْوِيِّونَ الْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا إِذَا الرِّمَّةَ .. »  
الْبَالُ : الشَّأْنُ وَالْحَالُ . (مَا) اسْتِفْهَامٌ أَنْكَارِيٌّ أَيُّ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا الْكَلَامُ .  
وَالدِّيَارُ الْبَلَّاقِعُ : الَّتِي ارْتَحَلَ سَكَانُهَا فَهِيَ خَالِيَةٌ .

ولو جمعه نكرة لقال : إِيه يا فتى . كما يقول : إِيهًا يا فتى : إذا أمرته بالكف . ووِيهًا : إذا أغريته (١) .

قال الشاعر :

ويها فداء لكم أمي وما ولدت حاموا على مجدكم واكفوا من اتكالا (٢)  
وكذلك قولهم : قال الغراب : غاق يا فتى ، فإن جعلته نكرة نونت ، وكذلك ما كان مثله .

---

طلب الحديث من الطلل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلّيه في استخباره مما لا يعقل ، ثم أفاف ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبار عن السواكن .

انظر الخزانة ج ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .

والبيت لدى الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .

(١) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغريته بالشيء قلت : ويها يا فلان . ومثله في مجالس ثعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لحاتم الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٩ ، ١٠٨ ويها فداؤكم أمي وما ولدت

وروى في اللسان (ويه) يها فدي لكم أمي وما ولدت

وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسألت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة أمس .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

## هذا باب

$\frac{3}{161}$

/ الاسم الذي تُلحِقُه صوتاً أعجمياً

نحو : عَمْرُويَه ، وَحَمْدُويَه ، وما أشبهه . والاختلاف في «يهات» . وذِيَّةٌ وذَيْتٌ . وكَيْةٌ  
وكَيْتٌ

إِعلم أَنَّ الاسمَ الأعجميَّ الذي يُلحَقُ الصِّدْرَ مَجْرَاهُ مَجْرَى الأصواتِ . فحَقُّهُ أَنْ يكونَ مكسوراً  
بغير تنوينٍ ما كان معرفةً .

فإن جعلته نكرة نونته على لفظه ؛ كما تفعل ذلك بالأصوات . نحو قولك : إِيه يا فتى في المعرفة .  
وإِيه . إذا أردت النكرة . وقال الغراب : غاقٍ . وغاقٍ<sup>(١)</sup> في النكرة .

وتأويلُ تَرْكِ التنوين فيه : أَنَّهُ قال الشيء الذي كنت تعرفه به ؛ والنكرة إنما هو قال صوتاً  
هذا مثاله .

فأما الصِّدْرُ فلا يكون إلا مفتوحاً ؛ كقولك : حَضْرَمُوتٌ يا فتى ، وخمسةَ عشرَ . وما يفتح  
قَبْلَ هاءِ التانيث ؛ نحو : حمدة . وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عَمْرُويَه ، وَحَمْدُويَه<sup>(٢)</sup> ؛  
كما قال الشاعر :

/ يا عَمْرُويَه انطلقَ الرفاقُ / مالك لا تبكي ولا تشناقُ<sup>(٣)</sup>

$\frac{3}{162}$

(١) غاق غاق : حكاية صوت الغراب .

(٢) في سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : « واما عمرويه فانه زعم انه اعجمي وانه ضرب من الاسماء  
الاعجمية ، والزموا آخره شيئاً لم يلزم الاعجمية ، فكما تركوا صرف الاعجمية جعلوا ذا بمنزلة  
الصوت ، لانهم قد راوه قد جمع امرين فحطوه بدرجة عن اسماعيل وأشباهه ، وجعلوه في  
النكرة بمنزلة غاق منونة مكسورة في كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حضر موت في  
انه ضم الاخر الى الاول . . وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منون  
وفي النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر ( بكسر الهاء وتنوينها ) » .

وسيعيد المبرد حديثه في الجزء الرابع .

(٣) لم أعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسّرناه أنّ العرب إذا ضمّت عربياً إلى عربيّ مما يلزمه البناء ألزمته أخفّ الحركات ، وهي الفتحة ، فقالوا : خمسة عشر يا فتى ، وهو جاري بيت بيت يا فتى ، ولقيته كئمة كئمة ، و (يا ابن أمّ لا تأخذ) (١)

وإذا بنوا أعجيباً مع ما قبله حطوه عن ذلك ، فالزموه الكسر ، وهذا يُطرد في كلامهم .

• • •

فأمّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها : في البُعد ، وهي ظَرْفٌ غير مُتمكّن ؛ لإيهامها (٢) ، ولأنّها بمنزلة الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحداً كقولك : (عَلْقَاة) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣) فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه وترك التنوين للبناء .

ومنهم من يجعلها جمعاً كبيضات فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء . والكسرة إذا أردت الجمع للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهات فقال : أما من قال : هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت : هيهاه . ومن قال : هيهات ، فهي عنده كبيضات ، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء . فإذا لم يكن هيهات ولا هيهاه علماً لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » .

وفي الخصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو علي - رحمه الله - يقول في هيهات : أنا أفتى مرة بكونها اسماً سمي به الفعل كصه ومه ، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني في الحال . وقال مرة أخرى : انها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل ، كعندك ودونك » .

وقال في ج ٣ ص ٤١ - ٤٣ « ومنها هيهات : وهي عندنا من مضاعف الفاء في ذوات الأربعة ووزنها : فعلله وأصلها هيهية ٠٠٠ ، فانقلبت اللام ألفاً ، فصارت هيهاة ، والتاء فيها للتأنيث . والوقوف عليها بالهاء وهي مفتوحة فتحة المبنيات .

ومن كسر التاء فقال : هيهات فان انتاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة في الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات . لكنها حذفت ، لأنها في آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مخالفاً لجمع المتمكن ٠٠ » ثم أخذ يذكر لغاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما - النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاق ص ٣١٨ وفيها من الشواذ قراءات كثيرة . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وابن جالويه ص ٩٧ - ٩٨ .

ومن جعلها نكرة في الجميع نوّن فقال : هيهات يا فتى . وقال / قوم : بل نوّن وهي معرفة ؛ لأنّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين . قال : والدليل على ذلك أنّ معناه في البعد كمعناه ، فلا جاز أن تنكّره وهو جمّع لجاز أن تنكّره وهو واحد . وهذا قول قوی .

ويُشاهد هذا البيت على وجهين ، قال :

ها أنذا آملُ الحياةَ وقد أدركَ عقليَ ومزليدي حُجراً

أبا امرئ القيس ، هل سمعتَ به ؟ هيهاتَ هيهاتَ طالَ ذا عُدرا (١)

بعض يفتح ، وبعض يكسر .

\* \* \*

فأما ذيتَ وذيتَ . وذية فإنما هي كناية عن الخبر ؛ كما يُكنى عن الاسم المعروف بفلان . وعن العدد بأن يقول : كذا وكذا .

ولم يُوضع على الأفراد ؛ فلذلك بُنيت . والتاء متحركة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين من حيث حرّكت آخر (أين) ، و (كيف) ، وما أشبه ذلك (٢) .

\* \* \*

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الفزاري من المعمرين ، عاش كما قيل ، أربعين وثلاثمائة سنة ، والقصيدة في كتاب المعمرين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأمالى القالي ج ٢ ص ١٨٥ ، وحماسة البحرى ص ٣٢٢ ، وأمالى الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقتضاب ص ١٠٢ والغرر باللوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمر : منقل عمر ، وذلك لغه فصيحة جاءت في القراءات السبعية في الفاظ كثيرة . (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « ومثل هيهات ذية إذا لم يكن اسما ، وذلك قولك : كان من الامر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحه الهاء ثم ، وذلك أنها ليست أسماء متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت .

فان قلت : لم لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟ .

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى أنها تبدل في الصلة تاء ، وليست زياده في الاسم ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ، لان ما قبل هاء التانيث مفتوح أبدا ، فجعلوا حررتها كحركة ما قبلها ، لقربها منها ، ولزوم الفتح ، وامتنعت أن تكون ساكنه ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لانها مثلها . . . » .



وكل اسمين أزيلا فحكُمهما إذا بُنِيَا كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً (١) ، وبيئت بيت (٢) .  
فقد تجوز فيهما الإضافة وترك / البناء للمعنى .

وذلك أن معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةً . أى : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن تقول : لقيته  
كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .

وكذلك هو جارى بيئت بيئت يا فتى ؛ لأن المعنى : بيئته إلى بيتي . فعلى ما ذكرت لك تطأح  
الإضافة . وتمتنع .

فأما ( شَغَرَ بَغَرَ ) فاسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما  
وفيما أشبههما إلا البناء (٣) . وفيما ذكرت لك من المبنيات ما يدلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة  
كفة .

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كعشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن رؤية  
كان يقول : لقيته كفة عن كفة يا فتى .  
وانما جعل هذا هكذا في الظرف والحال « .  
وفي اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك إذا استقبلته مواجهة .  
ولقيته كفه كفه وكفة كفة على الإضافة ، أى فجأة ومواجهة .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ،  
ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جارى بيت بيت فهذه أحوال « .  
وقال في ج ٢ ص ٥٣ « وأما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فان العرب  
تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول الى الآخر ، ولا يجعله  
اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد الا في الحال او الظرف « .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل آيادى سبا وبادى بدا قوله : ذهب شجر بفر ، ولا بد  
من أن يحرك آخره ، كما ألزموا التحريك الهاء في ذية ونحوها ، لشبه الهاء بالشئ الذى ضم  
الى الشئ » .

وقال في ص ٥١ « ونحو هذا في كلامهم حيص بيص مفتوحة ، لأنها ليست متمكنة « .  
فى اللسان : تفرق القوم شفر بفر ، وشذر مذر ، أى فى كل وجه .  
وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

## هذا باب

### الأسماء واختلاف مخارجها

اعلم أن الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، جبل ، وكل ما كان مثل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعرف بلاسم منه إلا أنه واحد من جنس .

ومن الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً . ومشتقاً غير نعت .

فأما النعت فمثل : الطويل . والقصير . والصغير ، والعامل ، والأحمق ، فهذه كلها نُعوتُ جارية على أفعالها : / لأن معنى الجاهل : المعروف بأنه يجهل ، والطويل : المعروف بأنه طال .

فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حلية له .

\* \* \*

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ، وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته . يقال : رجل أحنف لما في رجله ، ودين حنيف أي : مخالف لخطأ الأديان . ولو كان على الفعل فكان من تحنّف لكان الفاعل متحنّفاً .

وكذلك (مُضْر) إنما هو مشتق من قولك : مَضَرَ اللبنُ ، إذا حمض (١) .

كما أن (عيلان) من العيلة (٢) ، و (قحطان) من القحط (٣) ، وليست على أفعالها .

\* \* \*

(١) في الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه

سميت المضيرة » .

(٢) في الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعيل : إذا افتقر .

وقال قوم : بل كان عيلان فقيراً ، فكان يسأل آحاه الياس فقال له : انما انت عال

على ، فسمى عيلان .

وقال قوم : حضنه عبد أسود يقال له : عيلان » .

(٣) في الاشتقاق أيضاً ص ٣٦١ « قحطان : فعلان من قولهم : شيء قحيط ، أي شديد . »

ومن الأسماء المبهمة ، وهي التي تقع الإشارة ، ولا تخص شيئاً دون شيء ، وهي :  
هذا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

\* \* \*

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هي ألقاب مُحدثة ؛ نحو : زيد ، وعمرو .

\* \* \*

ومن الأسماء المضمرة ، وهي التي لا تكون إلا بعد ذكر ، نحو : الهاء في به ، والواو في فعلوا ،  
والألف في فعلاً .

\* \* \*

فإنكرُ الأسماء قول القائل : شيء ؛ لأنه مُبهم في الأشياء كلها . فإن قلت جسم فهو نكرة ،  
وهو أخص من شيء ؛ / كما أن حيواناً أخص من جسم ، وإنساناً أخص من حيوان ، ورجلاً  
أخص من إنسان .

٣  
١٦٦

والمعرفة : ما وُضع على شيءٍ دون ما كان مثله ، نحو : زيد وعبدالله فإن أشكلَ زيد من زيد  
فرقتُ بينهما الصفة . وقد ذكرنا هذا مُفسراً في باب المعرفة والنكرة (١) .

## هذا باب

### مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاخْتِلَافُ أَحْوَالِهَا

وهي عشرة أنحاء

فمنها : النِعْمَلُ الحَتْمِيُّ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : قَامَ زَيْدٌ ، وَجَلَسَ عَمْرُو ، وَتَكَلَّمَ خَالِدٌ . فَكُلُّ هَذَا وَمَا كَانَ مِثْلَهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ .

وَكَأَنَّ فِعْلًا تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ مُتَعَدِّ إِلَى اسْمِ الزَّمَانِ ، وَاسْمِ الْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ ، وَالْحَالِ (١) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ضَا حَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَكَ قِيَامًا حَسَنًا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ . فَكَأَنَّكَ : قَامَ زَيْدٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَحْدَثَ قِيَامًا ، وَتَعَلَّمَ أَنَّ ذَلِكَ فِيَامِضِي مِنَ الدَّهْرِ ، وَأَنَّ لِلْحَدِثِ مَكَانًا ، وَأَنَّهُ كَانَ عَلَى هَيْئَةٍ .

وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، فَجِئْتَ بِالْعِلَّةِ الَّتِي لَهَا وَقَعَ الْقِيَامُ .

وَكَأَنَّ مَا كَانَ / فِعْلُهُ عَلَى (فِعْلًا) فَغَيْرِ مُتَعَدِّ بِلَاَنَّهُ لَانْتِقَالَ الْفَاعِلِ إِلَى حَالٍ عَنْ حَالٍ ؛ فَلَا مَعْنَى

٣  
١٦٧

(١) فِي سَيَبُويَه ج ١ ص ١٥ « وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِ الْحَدِثَانِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكَرُ ، لِيَدُلَّ عَلَى الْحَدِثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : قَدْ ذَهَبَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : قَدْ كَانَ مِنْهُ ذَهَابٌ . . .

لَمَّا عَمِلَ فِي الْحَدِثِ عَمَلٌ فِي الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْنِ وَمَا يَكُونُ ضَرْبًا مِنْهُ .

فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفِصَاءُ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرِيُّ ، لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ .

وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَعَدَ شَهْرَيْنِ ، وَسَيَقَعِدُ شَهْرَيْنِ ، وَتَقُولُ : ذَهَبَتْ أَمْسٌ ، وَسَأَذْهَبُ غَدًا . . .

وَيَتَعَدَّى هَذَا الْفِعْلُ إِلَى كُلِّ مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ اسْمًا لِلْمَكَانِ وَالْإِلَى الْمَكَانِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : ذَهَبَ ، أَوْ قَعَدَ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِلْحَدِثِ مَكَانًا وَإِنْ لَمْ يَذْكَرْهُ ، كَمَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَهَابًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبَتْ الْمَذْهَبُ الْبَعِيدُ ، وَجَلَسْتَ مَجْلِسًا حَسَنًا ، وَقَعَدْتَ مَقْعَدًا كَرِيمًا ، وَقَعَدْتَ الْمَكَانَ الَّذِي رَأَيْتَ . . . » وَانظُرْ ص ١٩ مِنْهُ . وَهَذَا الْجُزْءُ ص ١١٦ .

للتعدى ؛ وذلك قولك : كرم زيد ، وشرف عبد الله . والتقدير : ما كان كريماً ولقد كرم ، وما كان شريفاً ولقد شرف . فهذا نحو من الفعل .

\* \* \*

ونحو آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة . ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائظ . ، وطال عبد الله ، وأنت تعلم أنهما لم يفعلا على الحقيقة شيئاً . فهذا ضرب .

والضرب الثاني الذي يُسميه النحويون فعل المطاوعة . وذلك قولك : كسرتك فانكسر ، وشويتك فانشوى ، وقطعتك فانقطع ، وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أردت . وانتهيت منه إلى ما أحببت ؛ لا أن له فعلاً (١) .

\* \* \*

ومن الأفعال ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء يا فتى (٢) .

فأما المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فعل البتة .

ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشتت عمرا ، وأضحكت / خالدًا . فهذا نوع آخر .

٣  
١٦٠

\* \* \*

ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جبة (٣) .

\* \* \*

ومنهما ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحسبت زيدا ذا الحفاظ . ، وخلصت عبد الله يقوم في حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة في الجزء الثاني ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول .. » ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتصر على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني .. » وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٨ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .. » وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفَضْلُ بين هذا والأوَّل أن الأوَّل فِعْلٌ حَقِيقِيٌّ يَقَعُ مَفْعُولَاهُ مُخْتَلَفَيْنِ . تقول : أعطيت زيدا ، فتخبر أنَّه كان منك عَطَاءً ، وإن شئت أن تذكره بَعْدُ ذكرته .

فأمَّا قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأنَّ الشكَّ إنَّما وقع في المفعول الثاني (١) . فالثاني خَبِرَ عن الأوَّل ، والتقدير : زيد منطلق في ظنِّي ، إلَّا أن تريد بظننت : اتَّهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدَّى إلى مفعول ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : ( لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ) (٢) إنَّما هو : لانعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : ( وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ) (٣) .

\* \* \*

٣  
١٦٩ / ومن هذه الأفعال ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين : وهو من باب الفعل المتعدَّى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفِعْل مفعولا بأنَّه كان يَعْلَمُ ، فجعل غيرَه أَعْلَمَه . فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس . ونبأ أنك عبد الله صاحب ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله (٤) .  
ومنها ما يتعدَّى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وليست أفعالا حقيقيَّة ، ولكنَّها في وزن الأفعال ، ودخلت لمعانٍ على الابتداء والخبر ؛ كما أن مفعولي ظننت إنَّما هما ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى (٥) .  
وكذلك ليس : وما زال . ومادام . فهذه ثمانية أفعال متصرفة .

\* \* \*

- (١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤ . والثالث ص ١١٣ .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل ( لانعلمونهم الله يعلمهم ) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم » والاية في الأنفال : ٦٠ .  
(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى ( ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ) وقال سبحانه ( وآخرين من دونهم لانعلمونهم الله يعلمهم ) فهي هاهنا بمنزلة عرفت . » ، وانظر ص ١٢١ منه .  
والآية الأولى في البقرة : ٦٥ .  
(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٩ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا أباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .  
وللمبرد مناقشة مع سيبويه في قوله ج ١ ص ١٧ « ونبئت زيدا ، أى عن زيد » نكتفى بالاشارة إليها .  
(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأنه وقع لمعنى ، فمتى صرف زال المعنى . وكذلك كلُّ شئٍ دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يلزم ذلك اللفظ . لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أظرف أخاك . وقد مضى تفسيره<sup>(١)</sup> في بابه وهو فعل صحيح .

\* \* \*

والعاشر : ما أُجْرِيَ مُجْرَى الفِعْلِ وليس بِفِعْلِ ، وإكْنَه يُشْبِه الفعل بلفظ . / ، أو معنى . فإمّا ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مثلاً دلّالته فد (ما) النافية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقاً ؛ لأنّ المعنى : ليس زيد منطلقاً ، وما أشبهه في اللفظ . ، ودخل على الابتداء والخبر دخولَ (كان) ، و (إنّ) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها<sup>(٢)</sup> .

٣  
١٧٠

(١) لم يتقدم ذكره ، وسينذكره في الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل .  
(٢) سيأتى بابها في الجزء الرابع ص ٤٩٩ .

## هذا باب

الصلة والموصول في مسائله

فأما أصوله فقد ذكرناها

ثقول : رأيت الذى أبوه منطلق . فـ (الذى) مرئى ، و (أبوه منطلق) صلته .

\* \* \*

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان - لم يجز ؛ لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذنين ، واللذان فى صلة الذى . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تتم الصلة .

\* \* \*

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى الدار - لم يجز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ؛ لأنه ليس فى صلة الذى ما يرجع إليه .

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صحّت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخواك عنده .

\* \* \*

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ؛ و (إليه) متصل بمنطقتين ، فكأنك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداء لا خبر له . فعلى هذا فتمس .

\* \* \*

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه - فهو غير جائز ؛ لأن قولك : (الذى قاما إليه) ابتداء لا خبر له .

وتصحیح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك<sup>(١)</sup> . فترجع الألف فى (قاما) إلى اللذين والهاء فى (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمت صلة اللذين ، وصحّ الكلام .

ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها - لم يجز ، وإن تمت الصلة ؛ لأن (التي) ابتداء

(١) عقد فيما سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنونه بقوله : (هذا باب من الذى والتى الفه النحويون فادخلوا الذى فى صلة الذى) واكثروا فى ذلك . . . » .



و(تكرمه) صلتها ، و(يضربها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذى بصلته ؛ وإنما فسد الكلام ؛ لأنك لم تأتِ بمفعول (ظننت) الثانى . فإن أتيت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صحّ الكلام .

\* \* \*

وتقول : ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذى المكرمه عبد الله (١) فتجعل (الذى) منصوبا ، وإن جعلته مرفوعا نصبت للذين .  
/وتقول : رأيت الراكب الشاتمه فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذى ركب الرجل الذى شتمه فرسك .

٣  
١٧٢

\* \* \*

وتقول : مررت بالدار الهاديه المصلح داره عبد الله .  
فقولك : (الهاديه) فى معنى التى هدمها الرجل الذى أصلح داره عبد الله .

\* \* \*

وتقول : رأيت الحامل المطعمه طعامك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذى حمل الرجل الذى أطعمه طعامك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهاء فى (المطعمه) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

\* \* \*

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيّدا . رفعت الضرب بآنه الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أن ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل . فهذا جيّد .

وإنما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أن فعل) أو يفعل . فأما إذا قلت : ضربت ضربا - فليس المصدر مما يحتاج إلى الصلة (٢) .

فإذا قلت : أعجبنى ضرب زيد عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذا قلت : ضرب زيد عمرو فمعناه : أن ضرب زيدا عمرو .

\* \* \*

(١) صلة اللذان جملة القائمان الى زيد اخوهما ، وعبد الله فاعل المكرمه

(٢) فى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٨١ «واعلم أن المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وذلك لأنه لا يصح اذن تقديره بأن والفعل ، اذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا : ضربت أن ضربت . . .»

وإذا قلت : قيامُ القائمِ إليه زيدٌ/مُعْجِبُ الشاربِ ماءهُ الأكلُ طعامَكَ - صارَ معناه : أن قامَ  
الذي قامَ إليه زيدٌ معجبٌ الذي شربَ ماءهُ الرجلُ الذي أكلَ طعامَكَ .

\*\*\*

وتقول : أعجبَ حُسْنُ حذاءِ نعلِكَ حذاءً لَهَا لا يَسُ نَعْلَ أخيك . وإن شئتِ قلت : لا يسا  
نَعْلَ أخيك .

\*\*\*

وهذه مسائلٌ يسيرةٌ صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها إن شاءَ اللهُ من مسائلٍ ضويلةٍ  
أو قصيرةٍ معبأةٍ الاستخراج .

\*\*\*

تقول : أعجبَ المدخلُ السجنَ المدخلَه الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبدَ اللهِ زياداً .

أردت : أعجبَ زياداً المدخلُ السجنَ المدخلَه الرجلَ الذي ضربَ الرجلَ الذي شتمَ الرجلَ  
الذي أكرمَ أخاه عبدَ اللهِ<sup>(١)</sup> إن شئتِ نصبتِ (عبدَ اللهِ) بأنه الأخُ فبيّنته به . وإن شئتِ جعلته  
بدلاً . وأبدلته من بعض المنصوبات<sup>(٢)</sup> التي لم تذكر أسماءها إذا كان إلى جانبه من الصلة .  
فإن فصلت بين ما في الصلة وبين ما تبدله منها لم يجز . لأنك إذا أبدلت شيئاً مما في الصلة  
أو نعت به ما في الصلة صار في الصلة<sup>(٣)</sup> . ولا تفرق بين الصلة والموصول . لأنه اسم واحد .

(١) بيان هذه المسألة وكشف اعرابها :

المدخل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسجن : مفعول به للمدخل ، و ( المدخله ) : نعت للسجن و ( الضارب ) فاعله .

والشاتم : مفعول للضارب ، والمكرم : مفعول للشاتم .

(٢) لو جعل عبد الله بدلاً من الشاتم أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل . لأن المكرم مفعول للشاتم

وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صله الشاتم ، وتقديم بعض أجزاء الصلة على بعض جائز .

(٣) في الفارقي ص ٢ « صفة ما في الصلة من الصلة » .

إذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والاب في الصلة فصفته في الصلة

أيضاً .

وكذلك العطف على ما في الصلة من الصلة إذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت :

الضارب بكراً وخالداً زيد ، فعطف بكراً وعمرو على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالداً المعطوف على

بكراً . فصارا من الصلة ، لأنك عطفتها على ما في الصلة . كأنك قلت : الضارب البكرين زيد .

والضارب الخالدين زيد .

لو قلت : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ،  
ويخاطب حالا للذى أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يجز (١) . فإن جعلت  
( يخاطب زيدا ) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ؛ لأنه كله  
فى الصلة .

\* \* \*

وتقول : سرّ ما إن زيدا يحبه من هند جاريتة . فوصلت ( ما ) وهى فى معنى الذى بإن ،  
وما عملت فيه لأنّ ( إن ) إنّما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها .  
قال الله عز وجل : ( وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ) (٢) .  
وتقول على هذا : جاءنى الذى كأن زيدا أخوه ، ورأيت الذى ليته عندنا (٣) وكذلك  
كلُّ شئٍ يكون جملة .

\* \* \*

فكذلك البدل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت  
زيدا بدلا من الاخ ، فصار من الصلة ، لأنه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا  
عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . « وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء .  
(١) نقل أبو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والبديل منه  
بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسألتنا ،  
لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبل ان تتم صلته ، فان البدل من الصلة صلة كما  
قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز أن يكون عمرا بدلا من أخاك وجملة يخاطب هى  
المفعول الثانى قاصلا خبر المبتدأ .  
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وقال الله عز وجل ( وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه  
لتنوء بالعصبة اولى القوة ) ف ( ان ) صلة ل ( ما ) « وتكسر همزة أن الواقعة فى بدء جملة  
الصلة .

الآية فى انقصص : ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدره بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟  
قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق

« قيل : ذا فيه زائدة لا موصولة . إذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر ، وهذا  
يلزمهم فى خبر المبتدأ أيضا .

فان قيل : خبر المبتدأ قد جاء ظنية كقوله تعالى ( بل انتم لا مرحبا بكم ) وزيد اضربه  
قيل : الصلة أيضا جاءت لعل مع جزئها كقوله :

وإننى لراجٍ نظرةً قبيلَ التى لعلنى - وإن شطّطت نواها - أزورها

وعسى ولعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للمنازع أن يقدره فى خبر المبتدأ ، =

تقول : الذى إن تآته يآئك زيد ، ورآيت الذى من يآته يُكرمه .

فإن قلت : رآيت الذى من يآتيه يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكأنك

قلت : رآيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلتها : يآتيه . وخبرها : يكرمه .

فأما قول الله / عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فإن (من)

٣  
١٧٥

الأولى فى معنى الذى ، ولا يكون الفعل بعدها إلا مرفوعا .

فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء ، ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيدا ؛ لأن تصييرها

على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنك تقول : الذى يآتيك فله درهم . فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز

دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمنطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

= وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ « قال أبو على فى الذكرة القصيرة : قول الفرزدق :

وانى لراج نظرة قبل التى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .

كانه قال : التى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة اذا

كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .

وقال أبو على فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون الا

خبرا ، كما أن الصفة كذلك .

فان قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بخبر نحو ما قالوه :

كتبت اليه أن قم وبأن قم .

قلت : ذلك وان جاء فى ( أن ) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لأن ( الذى ) يقتضى

الايضاح بصلته ، وليست ( أن ) كذلك ، الا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع اليها ذكر من الصلة .

وهذا وان جاء فى هذا البيت فان النحويين يجعلون لعل كليت فى آن الفاء لا تدخل على

خبرها ، فلا يجيزون : لعل الذى فى الدار فمنطلق ، كما لا يجيزون ذلك فى ليت .

فان قلت : أحمل لعل على المعنى ، لانه طمع كأنه قال : أطمع فى زيارتها .

قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى أتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء

وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى أستفهم . فهذا لا يستقيم . . .

جعل ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ٥٠ الصلة فى البيت جملة ( أزورها ) وما قبلها

اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضممار القول أو أن الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتران خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يعيش ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١) .

فقد علمت أَنَّ الأَجْرَ إِنَّمَا وَجِبَ بالإِنْفَاقِ . فإذا قلت : الذى يأتىك له درهم لم تجعل الدرهم له بالإتيان .

فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ) (٢) . فهذا لكلِّ من فعل ، ولذلك قال : (فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣  
١٧٦

\* \* \*

تقول : محبتك شهوة زيد طعامَ عبدِ الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أن أحبيت أن اشتهى زيدُ طعامَ عبدِ الله وافقت هذه المحبةَ أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت إرادتك قيامَ زيد إلى المعجبه ضربُ أخيه أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ماخِضٌ على ما كان عليه مما شرحت لك .

فالأسماءُ الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : ( أن فعلت ) ، والألف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والتى ، ومن ، وما ، وأى فى الخبر ، وألى التى فى معنى الذين .

\* \* \*

فأما ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضاربُ زيدا - فليس قول من يقول من النحويين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ ، والذى يأتينى بمنزلة عبدِ الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبدِ الله فله درهمان فقال : إنما يحسن فى الذى ، لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : ان يأتنى فله درهمان ، وان شاء قال : الذى يأتينى له درهمان ، كما تقول : عبدِ الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء ، لتكون العطفية مع وقوع الاتيان .»

ومثل ذلك ( الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ) « .

البقرة : ٢٧٤ .

(٢) الزمر : ٣٣ .

فى البحر المحيط ج ٧ ص ٤٢٨ و ( الذى ) جنس كانه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به ) . وقيل : أراد : والذين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح .»

(٣) محبتك : مبتداً خبره جملة وافقت أخاك . ( شهوة ) مفعول به لمحبه وهى مصدر اضيف الى فاعله ومفعوله قوله : طعام .

إِنَّ زَيْدًا مِنْ صِلَةِ الضَّارِبِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ ضَارِبًا فِي مَعْنَى ( يَضْرِبُ ) . يَتَقَدَّمُ زَيْدٌ فِيهِ وَيَتَأَخَّرُ (١) .  
 فتقول : هذا زيدا ضاربٌ . وزيدا عبد الله شاتمٌ .  
 فإنَّما الصِّلةُ والموصولُ كاسمٍ واحدٍ لا يتقدَّمُ بعضُه بعضًا . فهذا القولُ الصحيحُ الذي لا يجوزُ  
 في القياسِ غيره .

\* \* \*

٣  
١٧٧

واعلم أنَّ الصِّلةَ موضحةٌ للاسمِ ؛ فلذلك كانت في / هذه الأسماءِ المبهمةِ . وما شاكلها في المعنى ؛  
 ألا ترى أنَّك لو قلت : جاءني الذي . أو مررت بالذي لم يدلُّك ذلك على شيءٍ حتَّى تقول :  
 مررت بالذي قام . أو مررت بالذي من حاله [ كذا وكذا ] ، أو بالذي أبوه منطلق . فإذا قلت :  
 هذا وما أشبهه وضعت اليَدَ عليه .

فإذا قلت : أريد أن تقومَ يا فتى ، ( فتقوم ) من صلة ( أن ) حتَّى تمَّ مصدرًا ، فصار المعنى :  
 أريد قيامك . وكذلك يسرني أن تقومَ يا فتى . ( تقوم ) من صلة ( أن ) حتَّى تمَّ مصدرًا . فصار  
 المعنى : يسرني قيامك . قال الله عزَّ وجلَّ : ( وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَهِنَّ ) (٢) . ( وَأَنْ تَصُومُوا  
 خَيْرٌ لَكُمْ ) (٣) فهذا على ما وصفت لك .

وكذلك ( أن ) الثقيلة . تكون مع صلتها مصدرًا . تقول : بلغني أنَّكم منطلقون ، أي :  
 بلغني انطلاقتكم .

وكذلك ( ما ) بصلتها تكون مصدرًا . تقول : سرني ما صنعت ، أي : سرني صنيعك .

فأما قولهم : أنا مقيم ما أقمت . وجالس ما جلست - فهو هذا الذي ذكرنا من المصدر ؛  
 ألا ترى أنَّك تقول : آتيك مقدَّم الحاجِّ . وآتيتك إمرةً فلان . إنَّما تريد : وقت إمرة فلان .  
 ووقت قدوم الحاجِّ (٤) .

٣  
١٧٨

( ١ ) لا يتقدم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان اسم الفاعل محلي بال وانظر الاشباه ج. ٣  
 ص ١٩٥

( ٢ ) النور : ٦٠

( ٣ ) البقرة : ١٨٤

( ٤ ) آتيك امره فلان : مصدر ناب عن ظرف الزمان بتقدير مضاف محذوف .  
 وأما آتيك مقدم الحاج فمقدم اسم زمان فلاداعي لتقدير مضاف  
 هذا هو الراجح ، وان ذهب سيبويه والمبرد إلى تقدير المضاف .  
 وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨ ، والمقنضب ج ٢ ص ١٢٢ .

فإذا قلت : أقيم ما أقمتَ - فإنَّما تقديره : أقيم وقتَ مقامك ، ومقدارَ مقامك .

واعلم أنَّك إذا أدخلت شيئا في الصلوة - فنعته وفِعْله والبدلُ منه داخلات في الصلوة (١) .

ولو قلت : جاءني الذي ضرب عبد الله زيدا الظريفَ يومَ الجمعة قائما في داره - لكان هذا أجمعُ في صلة الذي . ويعلِّقُ بها الهاءُ التي في قولك : داره . ودخل الظريف في الصلوة ؛ لأنَّه نعت لزيد وهو في الصلوة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

نقول : رأيت المَطْعَمَةَ المَكْرَمَةَ المعطيةَ درهما عبد الله .

فهذه مسألةٌ صحيحة . وتَأْوِيلُهَا : رأيت الرجل الذي أطعمه الرجل الذي أكرمه الرجل الذي أعطاه درهما عبد الله .

فعبد الله هو المعطى . والمعطى هو المكرم . والمكرم هو المطعم .

\* \* \*

ولو قلت : طعاما طيبا عند قولك : رأيت المطعمه أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين شيء من هذا وبين صلته لم يجوز أن تفصل بين الصلوة والموصول .

\* \* \*

ولو قلت : رأيت المعطى أخاك الشاتمه . درهما زيد / لم يجوز ؛ لأنك فصلت بين زيد وبين شاتمه ، وقلت (درهما) بعد الشاتمه . ففصلت بالشاتمه بينه وبين المعطى (٢) .

٣  
١٧٩

ولكن رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمة زيد . إذا نصبت الشاتمه بالنعته للمعطى ، أو جعلت (رأيت) من رؤية القلب . فجعلت الشاتمه مفعولا ثانيا .

فإن أردت أن ترفع الشاتم لأنه المعطى لم يكن بُدُّ من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام في المعطى .

فتقول : رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمه أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام . فتصير بمنزلة قولك : رأيت الضارب زيدا أخوه ، فإنَّما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

(١) انظر الجزء الاول ص ١٣ : ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قسمناه من تداخل الكلام وتخليطه » .

ولين ترى أنت الضارب ؛ لأنَّ الضارب هو الأخ ، وإنَّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

\* \* \*

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك ، فهذا كلام جيّد ؛ لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ/ فى صلة الذى : التى مبتدأة فى صلة اللذين . وقامت إليهما صلة التى . وعنده ظرف داخل فى الصلة [ وحقُّه أن يقال : وعنده خبر التى ]<sup>(١)</sup> وقولك : أخواك خبر اللذين . فتمت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

ولو قلت : جاعنى الذى التى اللتان اللذان الذى يحبُّهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك كان جيّدا ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير . فكلّ ما زدت من هذا فهذا قياسه<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

واعلم أنّ (أنّ) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها . وكذلك (أنّ) الثقيلة ؛ لأنَّهما حرفان ، وليسا باسمين . وإنَّما يستحقُّ الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده<sup>(٣)</sup> ، والذى و(من) و(أى) أسماء ، فلا بُدَّ فى صلاتها ممَّا يرجع إليها ؛ ألا ترى أنّك تقول : جاعنى اللذان فى الدار ، فيعرف . وتقول : أيُّهم يأتيك تضربه ، وأيُّهم يأتيك فاضرب .

\* \* \*

( ١ ) تصحيح السيرافى

( ٢ ) عاد لمسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

( ٣ ) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الالف واللام وصلة أن : ان صلة (ان) لا يعود اليها

شئ من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم ، ولا يرجع اليه ضمير » .

وكذلك (ما) اذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج الى ضمير ، لأنها حرف ، وقد جعل قوم فيها

ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم .

والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول ( أن ) ولا خلاف أن ( أن ) لاتضم ،

ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى ( ما ) ، لأنها بمنزلتها فى دخولها على الفعل

وكونها فى تاويل المصدر ، .



و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) (١) / والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحا بينا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أن تأتيني خير لك ، فليس في تأتيني ذكر لأن . ولو قلت : رأيت الذى تقوم لم يجز ؛ لأنك لم تردد إلى الذى شيئا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذى تقوم إليه .  
ولو قلت : بلغنى أنك منطلق لم تردد إلى (أن) شيئا . ولو قلت : جاءنى من إنك منطلق لم يجز حتى تقول : إنك منطلق إليه أو عنده .  
فهذا أمر الحروف : وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الأخفش : وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرا فإن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبني أن قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبني أن ضربت زيدا ، وكان يقوله .  
والأخفش يقول : أعجبني ما صنعت ، أى : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبني الذى صنعته . ولا يُجيز : أعجبني ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد / خلط . فأجاز مثله . والقياس والصواب قول سيبويه (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد الا ما نقص ، وما نفع الا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا ( ما ) لم يجز الفعل بعد ( الا ) فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير ( ما ) .  
وقال فى ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : ائتنى بعد ما تفرغ ف ( ما ) وتفرغ بمنزلة انفرغ ، وتفرغ صلة ..

وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول : أتانى القوم ما عدا زيدا ، وأتونى ما خلا زيدا ف ( ما ) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له ..

ويريد سيبويه بقوله : و ( ما ) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهو حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنيعك .. »

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كل الوضوح فى انه يرى أن ( ما ) المصدرية حصر لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الأخفش ، سم رمناه بالتخليط .

والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى والسيوطى الى المبرد بأنه يرى أن ( ما ) المصدرية اسم ، كما يراه الأخفش .

فإن أردت بـ (ما) معنى الذى ، فذاك ما ليس فيه كلام ؛ لأنه البابُ والأكثرُ ، وهو الأضلُّ ،  
وإنمَّا خرُوجُها إلى المصدرِ فرَع .

---

فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الأخفش  
والرمانى والمبرد »

وفى الهمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : أما ( خلافا لقوم منهم المبرد والمازنى والسهيلي وابن  
السراج والأخفش فى قولهم : انها اسم مفتقرة الى ضمير » نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨  
فاذا قلت : ماعدا ، وما خلا لم يكن الا النصب وذاك لان ما اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما  
صنعت أى صنيعك . وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر كما قال بذلك  
سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .

## هذا باب

### ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

وليس بفِعْل ولا مَصْدَر

ولكنها أسماءٌ وُضِعَتْ لِلْفِعْلِ تَدْلُ عَلَيْهِ ، فَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ مَا كَانَتْ فِي مَوَاضِعِهَا ؛ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْنِيثُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصْرَفُ تَصْرَفَ الْفِعْلِ ؛ كَمَا لَمْ تَصْرَفْ (إِنَّ) تَصْرَفَ الْفِعْلِ ، فَأُزِمَتْ مَوْضِعًا وَاحِدًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَهْ وَمَهْ ، فَهَذَا إِنَّمَا مَعْنَاهُ : اسْكَبْتَ ، وَاسْكَبْتُ ، فَلَيْسَ بِمَتَعَدٍّ ، وَكَذَلِكَ : وَرَاءَكَ وَإِلَيْكَ ، إِذَا حَذَّرْتَهُ شَيْئًا مُقْبِلًا عَلَيْهِ ، وَأَمَرْتَهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ . فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا التَّقْبِيلِ فَهُوَ غَيْرُ مَتَعَدٍّ .

ومنها ما يَتَعَدَّى (١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إذا أغريته .

وكذلك : هَلُمَّ زيدا ، إذا أردت : هات زيدا فهذه اللغة الحجازية : / يقع (هَلُمَّ) فيها مَوْقِعَ ما ذكرنا من الحروف ، فيكون للواحد وللثنتين والجمع على لفظ واحد ، كأخواتها المتقدِّمات (٢) قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٢ • باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث .

وموضعها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور .

ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .  
أما ما يتعدى فقولك : رويد زيدا ، فانما هو اسم أروود زيدا .  
ومنها ( هلم ) زيدا ومنها قول العرب : حيهل الثريد .  
وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى إلى مأمور به ولا إلى منهى عنه فنحو قولك : مه وصه وآد وإيه وما أشبه ذلك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .  
وذلك الحروف التي للأمر والنهي ، وليست بفعل ، وذلك نحو إيه وصه ومه وأشباهاها وهلم في لغة الحجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد وللثنتين والجمع والذكر والأنثى ، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد ، ورددن ، كما تقول : هلما وهلمى وهلمن .

والهاء فضل وإنما هي ها التي للتنبية ، ولكنهم حذفوا الألف ، لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم » وانظر ص ٦٧ ؛ ج ١ ص ١٢٧ ، وهذا الجزء ص ٢٥  
(٣) الأحزاب ١٨

فأما بنو تميم فيجعلونها فعلا صحيحا . ويجعلون الهاء زائدة ، فيقولون : هَلُمَّ يا رجل ،  
واللائنين : هَلُمَّ . والجداعة : هَلِّمُوا . والنساء : هَلُمَّنَ ؛ لأنَّ المعنى : المُمَّنَ ، والهاء زائدة .

فأما قول الله عزَّ وجلَّ : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )<sup>(١)</sup> . فلم ينتصب ( كِتَابَ ) بقواه ( عليكم ) ،  
ولكن لما قال : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ) أعلم أنَّ هذا مكتوب عليهم ، فنصب ( كتابَ الله )  
للمصدر ؛ لأنَّ هذا بدلٌ من اللفظ . بالفعل ؛ إذ كان الأوَّل في معنى : كتب الله عليكم ، وكتب  
عليكم .

ونظيرُ هذا قوله : ( وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ )<sup>(٢)</sup> ؛  
لأنَّه قد أعلمك بقوله : ( وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ) أنَّ تَمَّ فعلا . فنصب ما بعده ؛ لأنَّه قد جرى  
مَجْرَى : صُنِعَ اللَّهُ .

وكذلك : ( الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ )<sup>(٣)</sup> . قال الشاعر :

#### (١) النساء : ٢٤

وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ « كتاب الله : انتصب باضمار فعل ، وهو فعل مؤكد  
لمضمون الجملة السابقة من قوله ( حرمت عليكم ) ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تحريم  
ذلك كتابا . . . »

وما ذهب اليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظروف والمجرورات  
مستدلا بهذه الآية ، اذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله ، أى : « الزموا كتاب الله لا يتم  
دليله ، لاحتماله أن يكون مصدرا مؤكدا ، ويؤكد هذا التأويل قراءة ابى حيوة ومحمد بن  
السميع اليماني : ( كتب الله عليكم ) . جعله فعلا ماضيا رافعا ما بعده . »

#### (٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « باب ما يكون المصدر فيه توكيدا  
لنفسه نصبا . »

فأما المضاف فقول الله عز وجل : ( وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ .  
صنِعَ اللَّهُ ) وقال : ( وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ .  
وَعَدَ اللَّهُ ) وقال : ( الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ) وقال تعالى ( وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ) . . لأنه لما قال : ( مر السحاب ) وقال ( أحسن كل شيء )  
علم أنه خلق ، وصنع ، ولكنه وكسد وثبت للعباد .

ولما قال : ( حرمت عليكم أمهاتكم ) حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب  
عليهم مثبت ، فقال الله ( كتاب الله ) توكيدا ، كما قال صنع الله . . .

وقد زعم قوم أن كتاب الله نصب على قوله : عليكم كتاب الله . . .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ١٩٩ « قرأ الجمهور خلقه بفتح اللام فعلا ماضيا صفة لكل  
شئ وقرأ العربيان وابن كثير بسكون اللام . »

/ ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ منه وحرف الساق طى المحمل (١)

لأنه ذكر ما يدل على أنه طيان من الطى ، فكان بدلا من قوله (طوى) ، وكذلك قوله :

إذا رأنتى سقطت أبصارها إذا رأنتى سقطت أبصارها (٢)

لأن قوله : ( إذا رأنتى ) معناه : كلما رأنتى ، فقد خبر أن ذلك دأبها ؛ فكانه قال : تدأب

دأب بكار ؛ لأنه بدل منه .

ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر ، ولكنهما يشتبهان في الدلالة - قواه عز وجل :

( وتبتل إليه تبتيلا ) على : وتبتل إليه ، ولو كان على تبتل لكان تبتلا .

وكذلك : ( والله أنبتكم من الأرض نباتا ) . لو كان على أنبت لكان إنباتا . ولكن المعنى - والله أعلم - :

أنه إذا أنبتكم نبت نباتا .

وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل أى : أحسن خلق كل شيء فالضمير فى خلقه عائد على كل .

وقيل الضمير فى خلقه عائد على الله فيكون انتصابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، كقوله ( صبغة الله ) وهو قول سيبويه أى خلقه خلقا ، ورجح على بدل الاشتمال بأن فيه اضافة المصدر الى الفاعل ، وهو أكثر من اضافته الى المفعول وبأنه ابلغ فى الامتنان . . « وانظر النشر ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة والتقدير : طوى طى المحمل .

يقول : اذا اضطجع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن ؛ فلا يصيب بطنه الأرض .

والمحمل : محمل السيف شبهه فى طى كشحه بحمالة السيف .

والبيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠

وفى ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٣ - ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ - ٦٥٤ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والعينى ج ٣ ص ٥٥٨ وسعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهى .

البكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت والمشيح من الرجال : الجاد الماضى . والمعنى : كلما رأنتى سقطت أبصارها ، وخشعت هيبه لى ، كما تفعل البكار من الابل اذا وجدت فحولها فى اعتراضها .

وقيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد . وقال الله تبارك وتعالى ( والله أنبتكم من الأرض نباتا ) لأنه اذا قال أنبته فكانه قال : قد نبت

وقال عز وجل ( وتبتل إليه تبتيلا ) لأنه اذا قال : تبتل فكانه قال : بتل .

ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وان نسب اليه غير ذلك

انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وخيّرُ الأمرِ ما استقبلتَ مِنْهُ وليسَ بأنَّ تتبَّعَهُ اتِّبَاعًا (١)  
وهذا كثيرٌ جدًا .

٣  
١٨٥

ومن الحروف التي تَجْرِي مَجْرَى الفِعْلِ ما يكون / أَشَدَّ تَمَكُّنًا من غيره ، وذلك أَنَّكَ تقول للرجل- إذا أردت تباعده- : (إليك) فيقول : (إلي). كأنك قلت : تباعد ، فقال : أتباعد . وتقول : عليّ زيدا ، فمعناه : أولني زيدا ، وتقول : عليك زيدا ، أي : خذ زيدا . (٢)  
فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعدى ، ومنها ما لا يتعدى ، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين .

\* \* \*

ومن هذه الحروف : (حيهَل) فإنَّما هي اسمان جُعِلَا اسما واحدا ، وفيه أفاويل : فأجودها : حيهَل بعُمرَ . فإذا وقفت قلت : حيهَلا ، فجعلت الألف لبيان الحركة . وجائزٌ أن تجعله نكرة فتقول : حيهَلا يا فتى ، وجائزٌ أن تُثبِت الألف ، وتجعله معرفة ، فلا تنوّن والألف زيادة ، ومعناه : قرّبه ، وتقديره في العربية : بادِرٌ بذِكْرِهِ ، وإنَّما (حَيٌّ) في معنى : (هَلُمَّ) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتباعا) وهو مصدر اتبع بعد تتبع ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟  
وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعته أواخره بالنظر .

والبيت من قصيدة للنظامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشف ص ١٦٧ ، وشرح المفضليات للأنباري ص ٣٥٢ والفاائق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ « باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافه .»

أما ما يتعدى المأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وعندك زيدا . تامره به حدثنا بذلك أبو الخطاب .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى فقولك : مكانك وبعدك إذا قلت : تأخر ، وحذرته شيئا خلفه ، وكذلك عندك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئا . . .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ « وأما حيهَل التي للأمر فمن شيتين يدلّك على ذلك : حى على الصلاة .»

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حى هل الصلاة .  
والدليل على أنهما جعلتا اسما واحدا قول الشاعر :

وهيَّجَ الحَيَّ مِنْ دَارِ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه . . . =

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قال الشاعر :

وَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ (١)

/وقال فيما أثبت فيه الألف :

بَحْيَهْلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا مُتَقَاذِفٌ (٢)

وَأَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ .

\* \* \*

ومن أسماء الفِعلِ (رُويِدَ) ولها باب تُفردُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .  
ومن المصادر ويح ، وويل ، ووَيْب ، وإِنَّمَا هِيَ إِذَا قَالَتْ : وَيْلٌ لَزِيدٍ فِي مَوْضِعٍ : قُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حيهلا ، ومن العرب من يقول : حيهل اذا وصل ،  
وقال في ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب : حيهل الثريد ، وزعم ابو الخطاب ان بعض العرب  
يقول : حيهل الصلاة فهذا اسم : اتت الصلاة ، أى : اتتوا الثريد ، واتوا الصلاة » .  
وانظر لغاتها في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جعله اسما واحدا وأعربه .  
هيج : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيج ضمير غراب البين  
وقد ذكر قبل .

ويجوز أن يكون هيج وظل متوجهين الى يوم وتنازعا فيه  
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .  
والتنادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخزازة ج ٣  
ص ٤٣ - ٤٤

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حيهلا وتركه على لفظه

الازجاء السوف . المطية : الدابة

المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضا كأن كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها الى سير آخر .  
وقيل : القذاف : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف  
الذى يرمى بعضه بعضا لسرعته .

يريد أنهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لتسرع فى سيرها وقال : أمام  
المطايا ، لأنه اذا سبقت الاولى تبعها مابعداها .

ورواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز ان يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية  
وأن يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتماده على موصوف و ( المتقاذف ) صفة لسيرها ،  
ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه  
الى النابتة الجعدى .

ونسبة ابن المستوفى لمزاحم بن الحارث العقبلى وكذلك فى اللسان ( حى ) .

انظر الخزازة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ ، ج ١٤ ص ٨٩

لزید (١) . ولكن لم يجر أن يكون منها أفعال لعلة مشروحة في التصريف (٢) .  
وكذلك أفة وتُفمة ، وإنما هي في موضع : نَتْنَا وَدَفْرَا (٣) .  
ومنها : سبحان الله ، ورِيحَانَه ، ومعَاذَ الله ، وَعَمْرُكَ اللهُ ، وَقِعْدِكَ اللهُ في النداء (٤) .

---

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : « وأما قوله سبحانه ( ويل يومئذ للمكذبين )  
و ( ويل للمطففين ) فإنه لا ينبغي أن يقول : انه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك ، واللفظ به  
قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم فكأنه : - والله أعلم - قيل لهم : ويل  
للمطففين ، ويل للمكذبين . أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ..  
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ،

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) سيأتي في ص ١٩٨ من الاصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثاني ص ٣٢٦ - ٣٢٩



## هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء  
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

المدعوى بها من غير المصادر ؛ نحو : تُرْبًا وَجَنَدًا : وما أشبه ذلك .

أَمَّا (رُوَيْدٌ) زيدا : فاسمٌ لِلنَّعْلِ (١) . وليس بمصدر ، وبُنِيَ على الفتح ؛ لَأَنَّهُ غير متصرفٍ / كما فعلت بأخواته المبنيات ، نحو : صة : ومة . ولم يُسَكَّنْ آخِرُهُ ؛ لَأَنَّ قَبْلَهُ حرفا ساكنا . واخترت له الفتح للياء التي قَبْلَهُ ؛ كما فعلت في (أين) . و (كيف) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدَى أُمَّهُمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُهُمُ مُتَمَائِنٌ (٢)

فإن قلت : أرودته كان المصدر إروادا : وتصرف تصرف جميع المصادر . فإن حذفتم الزوائد على هذه الشريطة صرفت (رُوَيْدٌ) فقالت : رُوَيْدًا يا فتى .

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ « باب متصرف رويد .  
تقول : رويدا زيدا ؛ وانما تريد : أرود زيدا . قال الهنلي :

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدَى أَسْهُمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر . يريد : أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن (رويد) في موضع الفعل .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكذب .

ويقول الأعلام في معناه : أمهلم حتى يؤوبوا إلينا بؤدهم ، ويرجعوا عما هم عليه من قطعهم وبغضهم ، فقضيتهم لنا على غير أصل ، وبغضهم إيانا لا حقيقة له .

والبيت من قصيدة للمعطل الهنلي وهي في ديوان الهذليين ج ٢ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في المخصص ج ١٤ ص ٨٩ واللسان (رود)

ورواه في (مان) برواية : متمانن وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءني الأمر وما مانت فيه مائة ؛ أي ما طلبته ولا أطلت هيباه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل وهذا معنى القدم وقد روى : متمانين بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى متيامن أي مائل إلى اليمين .

والعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الأشموني ج ٢ ص ٤٢٤

وإن نعتت به قلت : ضعه وضعا رويدا ، وتفرده وتضيفه ؛ لأنه كسائر المصادر .  
وتقول : رويدا زيد (١) ؛ كما قال الله عز وجل : ( فَضْرَبِ الرَّقَابِ ) (٢) ، ورويدا  
زيدا ؛ كما تقول : ضربا زيدا في الأمر .

فأما قولك : رويدك زيدا - فإن الكاف زائدة ، وإنما زيدت للمخاطبة ، وليست باسم (٣) ،  
وإنما هي بمنزلة قولك : النجاءك (٤) يا فتى ، وأرأيتك (٥) زيدا ما فعل ؟ ، وكقولك :

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وحدثننا من لانتهم أنه سمع من المرب من يقول : رويد  
نفسه جعله مصدرا كقوله ( ضرب الرقاب ) ، وقال في ص ١٢٤ « ويكون ( رويدا ) أيضا  
صفة كقولك : ساروا سيرا رويدا ويقولون أيضا : ساروا رويدا فيحذفون السير ، ويجعلونه  
حالا .. » .

(٢) سورة محمد : ٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٤ واعلم أن (رويدا) تلحقها الكاف ، وهي في موضع (افعل)  
وذلك قولك : رويدك زيدا ، ورويدكم زيدا .

وهذه الكاف التي لحقت إنما لحقت ، لتبين المخاطب المخصوص ، لأن ( رويدا ) تقع للواحد  
والجمع والذكر والأنثى ، فانما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى ، وانما  
حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره .

فلحاق الكاف كقولك : يافلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : أنت تفعل  
إذا كان مقبلا عليك بوجهه ، منصتا لك ، فتركت يافلان حين قلت : أنت تفعل استغناء باقباله  
عليه .

وقد تقول أيضا : رويدك لمن يخاف أن يلتبس بسواه توكيدا ، كما تقول للمقبل عليك ،  
المنصت لك : أنت تفعل ذاك يا فلان توكيدا .. »

(٤) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٤ « وكقولهم : النجاءك فهذه الكاف لم تجيء علما للمأمورين  
والمنهيين المضميرين ، ولو كانت علما للمضميرين لكان خطأ ، لأن المضميرين هاهنا فاعلون ، وعلامة  
المضميرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا ، وانما جاءت هذه الكاف توكيدا وتخصيصا ، ولو  
كانت اسما لكان النجاءك محالا ، لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام ؛ وينبغي لمن زعم  
أنهن أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم » .

وفى اللسان : وقالوا : النجاءك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ولا موضع لها من  
الاعراب لأن الألف واللام معاقبة للاضافة .

وفى ابن يعيش ج ٣ ص ٩٢ « نحو قولهم : النجاءك الكاف حرف لمجرد الخطاب ، ولا يجوز  
أن يكون اسما ، لأنه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب ، وليس له موضع من الاعراب ،  
لأنه لو كان له موضع من الاعراب لم يخل أما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .  
لا يجوز أن يكون مرفوعا ، لأنه لا رافع هناك ، ولا يجوز أن يكون منصوبا لعدم الناصب أيضا ،  
ولا يجوز أن يكون مخفوضا ، لأن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف الا في باب الحسن الوجه ،  
وليس ذلك منه » وقال في ص ١٣٤ هو بمعنى انج وانظر ج ٨ ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ج ٢  
ص ٢٦٢

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب : رأيتك فلانا ما  
حاله ؟ فالتا علامة المضمير المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيا كاستغنائك =

أَبْصِرْكَ (١) زيدا . إِنَّمَا الْكَافُ زَائِدَةٌ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَ النَّجَاءُكَ مُحَالًا ، لِأَنَّكَ لِاتُّصِيفَ  
الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله عَزَّ وَجَلَّ : ( أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَنَا عَلَى ) (٢) قد أَوْضَحَ  
لك أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ .

ولو كانت في رُوَيْدِكَ علامةً للفاعلين لكان خَطَأً إِذَا قُلْتَ : ( رُوَيْدُكُمْ ) ، لِأَنَّ عِلْمَةَ الْفَاعِلِينَ  
الواو ؛ كَقَوْلِكَ : أَرُوْدُوا .

• • •

واعلم أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَا كَانَ مِنْهَا مَصْدَرًا ، أَوْ مَوْضُوعًا مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ - فَإِنَّ فِيهِ الْفَاعِلَ مُضْمَرًا ؛  
لِأَنَّهُ كَالْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ . تَقُولُ : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، وَعَلَيْكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ .  
فَإِنَّ حَذْفَ التَّوَكِيدِ قُبْحٌ ، وَإِعْرَابُهُ الرَّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : قُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ  
كَانَ خَطَأً عَلَى قُبْحٍ حَتَّى تَقُولَ : قُمْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَ( فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ) (٣) ،  
وَ( اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ) (٤) .

فِي ظَالِ الْكَلَامِ حُسْنَ حَذْفِ التَّوَكِيدِ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا  
وَلَا آبَاءُنَا ) (٥) وَقَدْ مَضَى هَذَا مُنْتَسِرًا فِي مَوْضِعِهِ (٦) .

وَكَذَلِكَ مَا نَعْتَهُ (٧) بِالنَّفْسِ فِي الْمَرْفُوعِ . إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى تَوْكِيدٍ فَإِنَّ لِمِ تُوَكَّدَ جَازٍ عَلَى قُبْحٍ .  
وَهُوَ تَمْرُكٌ : قُمْ أَنْتَ نَمْسُكُ . فَإِنَّ قُلْتَ : قُمْ نَفْسُكَ جَازٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رُوَيْدَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حِينَ كَانَ الْمَخَاطَبُ مَقْبَلًا عَلَيْكَ عَنْ قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ ، وَلِحَاقِ الْكَافِ كَقَوْلِكَ : يَا زَيْدُ لِمَنْ لَوْ لَمْ تَقُلْ  
لَهُ : يَا زَيْدُ اسْتَفْنِيَتْ ، فَانَمَا جَاءَتْ الْكَافُ فِي أَرَأَيْتَ وَالنِّدَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَوْكِيدًا . وَمَا يَجِيءُ  
فِي الْكَلَامِ تَوْكِيدًا لَوْ طَرَحَ كَانَ مُسْتَفْنَى عَنْهُ كَثِيرٌ ،

(١) فِي ابْنِ يَعْيشَ ج ٣ ص ١٣٤ « وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : أَنْظِرْكَ زَيْدًا الْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ ، لِأَنَّ  
هَذَا الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِ الْمَأْمُورِ الْمُتَّصِلِ . وَقَالَ فِي ج ٨ ص ١٢٦ وَمِثْلُهُ : أَنْظِرْكَ زَيْدًا ،  
لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : أَضْرِبْكَ زَيْدًا » .

وَفِي الشُّمْنِيِّ عَلَى الْمَغْنِيِّ ج ٢ ص ١٥ وَقَدْ تَلَحَّقَ الْفَاعِلُ أُخْرَى شَذُوذًا كَقَوْلِكَ : أَبْصِرْكَ زَيْدًا  
وَلَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَنَعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ .

وَفِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٣١ وَقَدْ تَلَحَّقَ الْكَافُ الْحَرْفِيَّةَ بِبِلَى وَأَبْصَرَ وَأَنْظَرَ وَكَلَا وَلَيْسَ  
وَنَعْمَ وَبِئْسَ (٢) الْإِسْرَاءُ : ٦٢ .

بَسَطَ الْقَوْلَ فِي أَرَأَيْتَكَ . أَرَأَيْتُمْ أَبُو حَيَّانَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ،  
ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وَأَنْظَرَ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلْمَرْضِيِّ ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ وَمَجَالِسَ ثَعْلَبِ ص ٢٥٩ - ٢٦٠  
وَسَيَعِيدَ الْمَبْرَدِ حَدِيثَ الْكَافِ الْحَرْفِيَّةِ مَرَّةً أُخْرَى فِي هَذَا الْجُزْءِ .

(٣) الْمَائِدَةُ : ٢٤ (٤) الْبَقَرَةُ : ٣٥ (٥) الْأَنْعَامُ : ١٤٨

(٦) لَمْ يَتَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ وَسَيَذْكَرُهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٤٣٤

(٧) فِي سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ١٢٥ « وَتَقُولُ فِيمَا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْاسْمِ الْمَضْمَرِ فِي النِّيَّةِ =

زيدا ، وعليك أنت نفسك زيدا ، ودونك أنت نفسك زيدا ، والحذف جازئ قبيح إذا قلت :  
رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ زَيْدَا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ففي (عليك) اسمان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والآخر :  
هذه الكافُ المخموضة . تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجعل قولك ( أجمعون ) للفاعل .  
وتجعل قولك : ( أنفسكم ) للكاف .

وإن شئت أجرىتهما جميعا على الكاف فخنضته ، وإن شئت أكدته . ورفعتهما لما ذكرت  
لك من قبْح مَجْرَى النفس في المرفوع إلا بتوكيد . وإن شئت رفعت بغير توكيد على قبْح (١)  
وإن قلت : رُوَيْدَ نَفْسِكَ ، أو رُوَيْدِكَ - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيدا . كما قال الله  
عَزَّ وَجَلَّ : ( عَلَيكُمْ أَنْفُسُكُمْ ) (٢) .

= وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .  
أما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبد الله ، لأن  
المضمر في النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذي تبيت علامته في الفعل .  
فإن قلت : رويدكم فعبد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبْح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله  
كان فيه قبْح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك في القرآن ( فاذهب أنت  
وربك فقاتلا ) و ( اسكن أنت وزوجك ) .  
وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . كأنك قلت : افعلوا أنتم وأنفسكم .  
فإن قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبْح ، لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها  
قبْح ، فإذا قلت : أنتم أنفسكم حسن الكلام .  
وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن . . .  
والمبرد هنا أطلق على التوكيد نعتا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفي مواضع من كتابه .  
أنظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ « واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء  
المفردة في العطف والصفات وفيما قبْح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهى في  
هذا الباب مضمران في النية ، ولا يجوز أن تقول رويده زيدا . . .  
وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير المجرور الذي  
ذكرته للمخاطبه . . .

ويدلك على أنك إذا قلت : عليك فقد اضمرت فاعلا في النية ، وإنما الكاف للمخاطبه  
قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكأنه قال له : أنت زيدا . ألا ترى أن للمأمور اسمين ، اسما  
للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر في النية . . .  
فإذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما  
لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك . . .

## هذا باب

### إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

اعلم أن (إِيَّاكَ) اسم المكنى عنه في النصب ؛ كما أن (أنت) اسمه في الرفع ؛ وهما منفصلان .  
لا تقول : إِيَّاكَ إذا قَدَرْتَ على الكاف في رأيتك وأخواتها ؛ نحو : ضربته ، وضربني . وكذلك  
(أنت) لا تقع / مَوْقِعَ النَّاءِ وأخواتها في ضربت وضربنا ، وزيد قام يا فتى ، فيقع الضمير  
في النية ، وقد مضى القول في هذا (١) .

٣  
١٩٠

فلما كانت (إِيَّاكَ) لا تقع إلا اسما لمنصوب كانت بدلا من الفعل ، دالة عليه ، ولم تقع  
هذه الهيئة إلا في الأمر ؛ لأنَّ الأمر كله لا يكون إلا بفعل . وذلك قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ يَا فَتَى  
وإنما التأويلُ : اتَّقِ نَفْسَكَ وَالْأَسَدَ . و (إِيَّاكَ) منصوب بالفعل ؛ لأنه والأَمَدُ مُتَّقِيَانِ . وكذلك :  
إِيَّاكَ وَالصَّبِيَّ ، وإِيَّاكَ وَمَكْرُوهَ عَبْدِ اللَّهِ (٢) ، وإن أَكَّدْتَ رفعت إن شئت ، فقالت : إِيَّاكَ أَزَيْتَ  
وزيدٌ ؛ لأنَّ مع (إِيَّاكَ) ضميراً ، وهو الضمير الذي في الفعل الذي نصبها .

ألا ترى أن معنى (إِيَّاكَ) إنما هو : احذِرْ ، واتَّقِ ، ونحو ذلك ، وإن شئت قلت : إِيَّاكَ  
أنت وزيدا ، فجعلت (أنت) توكيدا لذلك المضمَر ، فإن قلت : إِيَّاكَ وزيدٌ فهو قبيح وهو  
على قُبْحِهِ جائزٌ كجَرَّازِهِ فِي قَمِّ زَيْدٍ (٣) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦١ ، وهذا الجزء ص ١١٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ ، ومن ذلك أيضا قولك : اياك والأسد ، وياى والشر .  
كانه قال : اياك فاتقين والأسد .

وكانه قال : اياى لاتقين والشر . فاياك متقى ، والأسد والشر متقيان فكلاهما مفعول  
ومفعول منه « .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ ، باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمَر  
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمَر في النية .

وذلك قولك : اياك أنت نفسك أن تفعل ، واياك نفسك أن تفعل ، فان عنيت الفاعل  
المضمَر في النية قلت : اياك أنت نفسك .

كانك قلت : اياك نح أنت نفسك ، وحملته على الاسم المضمَر في نح .

فان قلت : اياك نفسك . تريد الاسم المضمَر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ،  
ويدلك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول : أنت ، فمن ثم كان

النصب أحسن ، لانك اذا وصفت بنفسك المضمَر المنصوب بغير أنت جار

والبيت يستوى فيه الوجهان ؛ لأنه فيه توكيد وهو قوله :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبَدَ الْمَسِيحَ أَنْ تَقْرَبًا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

٢  
١٩١

ولا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زَيْدًا ؛ كما لا يجوز أن تقول : زَيْدًا اضْرِبْ عَمْرًا/حَتَّى تَقُولَ (وعمرًا) .  
وأما قوله : إِيَّاكَ أَنْ تَقْرَبَ الْأَسَدَ فَجَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُحَذَفُ مَعَهَا اللَّامُ لِطَوْلِهَا بِالصَّلَةِ .  
تقول : أَكْرَمْتِكَ أَنْ اجْتَرَّ مَوْدَةَ زَيْدٍ . فالمعنى : إِيَّاكَ احْذَرِ مِنْ أَجْلِ كَذَا ، فهذا جائز ، وإن  
أدخلت الواو فجيدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وصلتها مصدر .

فَأَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبَ) فلا يجزى في الكلام ؛ كما لا يجوز : إِيَّاكَ زَيْدًا (٢) .

فإن اضطرَّ شاعرٌ جاز ؛ لأنه يُشَبِّهُهُ لِلضَّرُورَةِ بِقَوْلِهِ : «أَنْ تَقْرَبًا» . وعلى هذا :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الثَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٣)

فأضمر بعد قوله : إِيَّاكَ فِعْلًا آخَرَ عَلَى كَلَامَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِيَّاكَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَزْجُرُهُ ،  
فَأَضْمَرَ فِعْلًا . يريد : اتَّقِ الْمِرَاءَ يَا فَتَى .

• • •

= تقول : رأيتك نفسك ، ولا تقول : انطلقت نفسك .

وإذا عطفت قلت : اياك وزيدا والاسد .

فان حملت الثمانى على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لانك لو قلت : اذهب وزيد

كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد .

فان قلت : اياك أنت وزيد فأنت بالخيار : ان شئت حملته على المنصوب ، وان شئت على

المضمر المرفوع . . . . .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على اياك فقد أنشده

بنصب المعطوف .

البيت لجريير يخاطب الفرزدق لميله مع الاخلل ، فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على

الملة لميلك الى النصرارى ومداخلتك لهم .

وفى ديوان جريير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ - ١٢٢ وليس فيها الشاهد

ويظهر أنه سقط منها . ورواية سيبويه : اياك أيضا ، فيكون قد دخله الخرم .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ « و اعلم أنه لا يجوز أن تقول : اياك زيدا ؛ كما أنه

لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار .

وكذلك أن تفعل إذا أردت اياك والفعل .

فاذا قلت : اياك أن تفعل تريد : اياك أعظ مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل جاز ،

لانك لا تريد أن تضمه الى الاسم الاول كأنك قلت : اياك نوح لمكان كذا وكذا .

ولو قلت : اياك الاسد تريد من الاسد لم يجز ، كما جاز فى أن « .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤١ « زعموا أن ابن أبى اسحق أجاز هذا البيت فى شعر :

اياك اياك المراء . . . . . كأنه قال : اياك ، ثم أضمر بعد « اياك » فعلا آخر فقال : اتق المراء .

• والفَضْلُ بين المصدر نحو: الضرب والقتل: وبين (أن يضرب)، و(أن يقتل) في المعنى-  
أن الضرب اسم للفِعْل يقع على أحواله الثلاثة: الماضي، والموجود، والمنتظر. وقولك: أن  
تفعل لا يكون إلا لما يأتي (١). فإن قلت: أن فعلت، فلا يكون إلا للماضي ولا يقع للحال البتة.  
وقراءة من قرأ: (وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) (٢) معناه: المضى.

وإن قرأ: (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه: متى كان ذا؛ لأنها / (إن) التي للجزاء  
والحذف مع (أن) وصلتها مُسْتَعْمَلٌ في الكلام لما ذكرت لك من أنها علة لوقوع الشيء.  
فعلى هذا يكون. وهذا بيّن واضح.

وأما قول الله عز وجل: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ  
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣).

المراء: مصدر ماريته مارة ومراء، أي: جادلته.  
ويقال: ماريته أيضا: إذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقائل، ولا يكون المراء  
اعتراضا بخلاف الجدل فإنه يكون ابتداء واعتراضا.  
ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشي.  
ورأى المبرد في اعراب البيت صريح في أن المراء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين،  
كما يراه سيبويه.

والبغدادى فى الخزانة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه، قال: «وسيبويه  
يقدر فيه: اتق المراء، كما يقدر فعلا آخر ينصب اياك».

وعند المبرد المراء بتقدير أن تمارى كما تقول: اياك أن تمارى، أى: مخافة أن تمارى».

(١) عقد السيوطى فى الأشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ج ٢ ص  
١٩٤ - ١٩٨. ومما ذكره من الفروق:

أن المصدر المؤول لا ينعت، ولا يقع مؤكدا، ولا ينوب عن ظرف الزمان.

(٢) الأحزاب: ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاتحاف  
ص ٣٥٦ وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ «وعن الحسن ان بفتح الهمزة بدل اشتغال  
من امرأة أو على حذف لام العلة».

(٣) البقرة: ٢٨٢. القراءتان بفتح همزة أن وكسرها من السبعة.

انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاتحاف  
ص ١٦٦ وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ «وأما (أن تضل) بفتح الهمزة فهو فى موضع  
المفعول من أجله، أى: لأن تضل على تنزيل السبب وهو الضلال منزلة المسبب عنه وهو  
الاذكار، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما، فهو كلام محمول على  
المعنى، أى: لأن تذكر احدهما الآخري ان ضلت، ونظيره: اعددت الخشبة ان يميل  
الحائط فادعاه، وأعددت السلاح ان يطرق العدو، فادفعه.

ليس اعداد الخشبة لأجل الميل انما اعدادها لادعام الحائط اذا مال، ولا يجوز ان يكون  
التقدير: مخافة أن تضل لأجل عطف فتذكر عليه.

فإن قال قائل : قوله : ( أن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ) لما ذكر . وهو لم يُعَدِّدِ الإِشْهَادَ ؛ لِأَنَّ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا .

فالجواب في ذلك : أنه إنما أَعَدَّ الإِشْهَادَ للتذكير ، ولكن تقدّمت ( أن تَضِلَّ ) ؛ لتوقع سبب التذكرة . ونظيره من الكلام : أعددت هذا أن يَمِيلَ الحائِطُ . فَأَدْعَمَهُ ، ولم يُعَدِّدْهُ طلباً لأن يَمِيلَ الحائِطُ . ولكنه أَخْبِرَ بَعْلَةَ الدَّعْمِ ، فاستقصاء المعنى : إنما هو : أعددت هذا لأن إن مال الحائِطُ . دَعَمْتَهُ ، فإن الأولى هي الثانية .

\* \* \*

وقد يحذف الفعل في التكرير [ وفي العطف ] وذلك قولك : رَأَسَكَ والحائِطَ ، ورَأَسَهُ والسيفَ بافتى . فَإِنَّمَا حُذِفَ الفِعْلُ للإطالة / والتكرير ، ودلَّ على الفعل المحذوف بما يُشَاهِدُ من الحال (١) .  
ومن أمثال العرب : « رَأَسَكَ والسيفَ » ، ومن أمثالهم : « أَهْلَكَ واللَّيْلَ (٢) » وقد دلَّ هذا على أنه يريد : بادر أَهْلَكَ واللَّيْلَ .

والأول على أنه : نَحَّ رَأَسَكَ من السيف . وتقديره في الفعل : اتَّقِ رَأَسَكَ والسيفَ .  
= وقال النحاس : سمعت علي بن سليمان يحكى عن أبي العباس أن التقدير : كراهه أن تضل . قال أبو جعفر : وهذا غلط ، اذ يصير المعنى كراهة أن تذكر ، .  
وما نقله النحاس عن الأخفش عن المبرد لا يتفق مع كلام المبرد هنا .  
وفي كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : ( أن تضل احداهما فتذكر احداهما الأخرى ) فانتصب ، لانه أمره بالإشهاد ، لان تذكر احداهما الأخرى ومن أجل أن تذكر . فإم قال انسان : كيف جاز أن تقول : أن تضل ولم يعد هذا للضلال ولانتبساس ؟ فانما ذكر أن تضل ، لانه سبب الاذكار ، كما يقول الرجل : أعددت أن يميل الحائِطُ فأدعمه ، وهو لا يطلب باعداد ذلك ميلان الحائِطُ ، ولكنه أَخْبِرَ بَعْلَةَ الدَّعْمِ وبسببه » وانظر ص ٤٧٦ .  
(١) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « ومن ذلك رأسه والحائِطُ . كأنه قال : خَلَّ ، أو دَعَّ رأسه مع الحائِطُ ، فالرأس مفعول والحائِطُ مفعول معه فانتصبا جميعا . . . » .  
(٢) في مجمع الأمثال ج ١ ص ٥٢ « أى : اذكر أهلك وبعدهم عنك ، واحذر الليل وظلمته ، فهما منصوبان باضمار فعل .  
يضرب في التحذير والأمر بالحزم . » .

وفي الخصائص ج ١ ص ٢٧٩ باب في الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى . . .  
وذلك كقولهم في تفسير قولنا ( أهلك والليل ) معناه : الحق أهلك قبل الليل ، وربما دعا ذلك من لادربة له الى أن يقول : أهلك والليل فيجره ، وانما تقديره : الحق أهلك وسابق الليل »

وفي سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « ومثل ذلك : أهلك والليل ، كأنه قال : بادر أهلك قبل الليل ، وانما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل والليل محذر منه . . .  
ومن ذلك قولهم : ماز رأسك والسيف ، كما تقول : رأسك والحائِطُ وهو يحذره . » .  
وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ في الحديث عن تقدير سيبويه =

١٢  
١٩٣



فلو أفردت لم يعجز حذف الفعل إلا وعليه دليل . نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يدري ما الفعل المحذوف<sup>(١)</sup> ؟

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ؛ لأن المعنى : أوقع ضربك بزيدا]<sup>(٢)</sup> .

فإن كان مصدرا فقد دل على فعل ، فمن ذلك : ضرباً ضرباً ، إذا كنت تأمر .

وإنما كان الحذف في الأمر جائزا ؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . قال الله عز وجل :

(فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) وقال : (فَإِذَا لَقِيْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كل ذلك مطرد في الأمر ، وكل شيء كان في معنى المصدر فمجره مجرى المصدر ، وسنبين ذلك<sup>(٣)</sup> إن شاء الله .

فأما قولك : الحمد لله في الخبر ، وسقياً / لزيد ، ورعياً له - فله باب يفرد به إن شاء الله .

٣  
١٩٤

= : « وسيبويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيّل من لا خبرة له انه قد جاء بتقدير الاعراب ، فيحمله في الاعراب عليه ، وهو لا يدري ، فيكون مخطئا ، وعنده انه مصيب فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره . واذا تفتنت لهذا في الكتاب وجدته كثيرا ، وأكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لأنه موضع مشكل ، ولما يهتدى له ، وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ماز رأسك والسيف .

قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان يطلب المأسور بذحل فقال له : ماز أي يا مازن رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ د باب ما يضم في الفعل المستعمل اظهاره من غير الأمر والنهي .

وذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت انه يريد منه . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس ، فقلت : القسرتاس والله ، أي : أصساب القرطاس . . . .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) سيأتي ذلك قريبا في هذا الجزء فنرجى التعليق الى موضعه .

## هذا باب

### ما جَرَى مَجْرَى المصادر

وليس بمتصرف من فعل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وقولهم : أُمَّةٌ ، وَتُفَّةٌ ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ، وسلامٌ على زيد ، وَوَيْلٌ لزيد ، وَوَيْحٌ له ، وَتُرْبًا له .  
كلُّ هذا معناه في النَّصْبِ واحدٌ ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النَّصْبُ<sup>(١)</sup> ، ومنه مالا يحوز فيه إِلَّا الرفع لِعِلَلٍ نذكرها إن شاء الله .  
ومنه قولك : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلًا ، وَغَوْلًا .

فأما قولهم : سُبْحَانَ اللَّهِ فتأويله : بَرَاءَةٌ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ ، وهو في موضع المصدر ، وليس منه فِعْلٌ . فَإِنَّمَا حَادَهُ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديره - إذا مثلته فِعْلًا : تسبيحًا لله .

فإن حذف المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ؛ لأنه معرفة (٢) ، وإنما نكرته بالإضافة ؛ ليكون معرفة بالمضاف إليه . فأما قول الشاعر :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبِيحُ الْجُودِيِّ وَالْجُمُدِ<sup>(٣)</sup>

٣  
١٩٥

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ، ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام .

وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه وعمرك الله . . .  
كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبج الله تسبيحا . . .  
وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أسبجك . . .

(٢) اسم مصدر علم جنس .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشعر ، لأنه علم جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .  
الجودي : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٧٩ .

الجمد : بضمين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .  
نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته ، وسبحنا حتى يعصمنا من الضلال .

وروي نعود له بالبدال المهملة وباللام ، أي نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبج محذوف تقديره : سبجه .

ونسب البيت الأعلم لامية بن الصلت ، وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ إلى ورقه بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها إلى زيد بن عمرو أو إلى ورقه بن نوفل .  
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

• فى رواية : « نعوذ به » [ . فإنما نون مضطراً ، ولو لم يضطر لكان كقول الآخر :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةَ الْفَاخِرِ (١)

فهذا فى موضع : براءة منه .

و (مَعَاذَ اللَّهِ) كذلك لا يكون إلا مضافا . وتقديره تقدير : عِيَاذَ اللَّهِ ، أى : عُدْتُ بِاللَّهِ

عِيَاذًا . فهذا موضع هذا .

ومثُلُ ذلك : حِجْرًا ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : حَرَامًا . فهو فى موضعه لو تكلّمت به . فمن ذلك قولُ

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أى : حَرَامًا مُحَرَّمًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا - فهو فى موضع قولهم : رَحِبْتُ بِبِلَادِكَ رُحْبًا ، وَأَهْلَيْتُ أَهْلًا ،

ومعناه : الدعاء . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حِجْرٌ ، وَمَرْحَبٌ - لَصَلَحَ ، تريد : أَمْرُكَ هَذَا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلمية وزيادة الالف

والنون .

وسبحان فى البيت للتعجب و (من) داخله على المتعجب منه ، والأصل فيه أن يسبح الله

تعالى عند رؤيته العجيب من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه .

والمعنى : أعجب من علقمة ، إذ فخر عامر بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للأعشى . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢

وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللراغب الأصفهاني رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقاييس

ج ٣ ص ١٢٥ واللسان (سبح) .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ « ومثُل هذا قوله (ويقولون حجرا محجورا) ، أى :

حراما محرما . يريد البراءة من الامر ، ويبعد عن نفسه امرا . فكأنه قال : أحرم ذلك حراما

محرما .

ومثُل ذلك أن يقول الرجل للرجل : أتفعل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترا وبراءة من

هذا ، فهذا ينتصب على اضممار الفعل ، ولم يرد أن يجعله مبتدأ لخبر بعده ولا مبنيا على اسم

مضمر .

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا . . . فانما

رأيت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا امرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : أدركت ذلك ، وأصبحت .

فحدثوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه . فكأنه صار بدلا من رحبت بلادك ، وأهلت ، كما كان

الحذر بدلا من احذر .

ويقول الراد : وبك وأهلا وسهلا . . . وانظر ص ١٥٧ منه

وأما (سُبْحَانَ) وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافاً ... فلا يصاح فيه إلا النصب. وهذا البيت  
 يُنشَد على وجهين : على الرفع والنصب وهو :  
 وبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ مَلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلُ وَمَرْحَبُ (١)  
 وقال الآخر :

إِذَا جِئْتُ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبُ وَإِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ (٢)

٣  
١٩٦

/ فأما قولهم : سلاماً . وسلاماً يا فتى ... فإنَّ معناه : المبارأة والمشاركة . فمن قال : لا تكن من  
 فلان إلا سلاماً بسلام فمعناه : لا تكن إلا وأمرُك وأمرُه المشاركةُ والمبارأة . وإنما رفعت ،  
 لأنك جعلته ابتداءً وخبراً في موضع خبر (كان) .

ولو نصبته كان جيداً بالغا . فمن ذلك قولُه : عَزَّ وَجَلَّ : ( وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا  
 سَلَامًا ) تأويله : المشاركةُ ، أى : لا خيرَ بيننا وبينكم ولا شرَّ (٣) .

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع اهل ومرحب .  
 السهب : بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره باموحدة : الغلاة الواو - ٤٤٠ ، وسبخة بين الحميتين ،  
 والمضياعة تبيض بها النعام

قال طفيل الغنوى : وبالسهب ميمون الخليفة . . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨ .  
 ونسب البيت لطفيل أيضاً فى سيبويه وقال الأعلام . يرى رجلاً دفن بهذا المكان .  
 واهل خبر لمبتداً محذوف التقدير : هذا اهل . أو مبتدأ والخبر محذوف ، أى لك اهل .  
 القصيدة فى الوحشيات لأبى تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .

(٢) استشهد به سيبويه أيضاً على رفع مرحب فى قوله : ألا مرحب .  
 وقال الأعلام : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف . فيتلفاهم مستبشراً بهم ، لما عرف من  
 حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا تضيق واديك بمن  
 حله .

ونسبه سيبويه الى أبى الأسود . وهو فى شرح الفصائل السبع لابن الأنبارى ص ١٨٩ غير  
 منسوب .

٣٠ فى سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ هـ وزعم أبو الخطاب أن مثل قولك للرجل : سلاماً  
 تريد : تسلماً منك . كما قلت : براءة منك تريد : لا التبس بشئ من أمرك ، وزعم أن ابا  
 ربيعة كان يقول : اذا لقيت فلاناً فقل له : سلاماً فزعم أنه سأله ، ففسره له بمعنى براءة منك .  
 وزعم أن هذه الآية مفعول بها ( واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ) بمنزلة ذلك ، لأن الآية  
 فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة  
 منكم وتساماً . لا خيرَ بيننا وبينكم ولا شرَّ . . . .

واعلم أن من العرب من يرفع سلام إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان .  
 سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكون منى فى شئ الا سلاماً بسلام ، أى : امرى  
 وأمرك المشاركة ، وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه  
 بمنزلة لفظك بانفعل .

والآية فى الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحان الله ، ورِيحَانَهُ . فتأويلُ (ريحان) في هذا الموضع : الرزق . وتقديره في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديقُ هذا في قوله عز وجل : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (٢) .

فأما قولهم : ويلٌ لزيد ، وويحٌ لزيد ، وتبٌ لزيد ، وويْسٌ له . فإن أضفت لم يكن إلا النصبُ فقلت : ويحَه ، وويآه (٣) . فإننا ذلك لأن هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِفْ - فأنت مُخَيِّرٌ بين النصب والرفع . تقول : ويلٌ لزيد ، وويلاً لزيد فأما النصب فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ؛ لأنه شيءٌ مستقرٌ . فويلٌ مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشد على وجهين ، وهو :

/ كَمَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلٌ لِّتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ (٤)

٣  
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحا ، وأسترزق الله استرزاقا ٠٠٠ » .  
وانظر المخصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .

وانما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك ٠٠ » .

وقال في ص ١٦٦ « با بمن النكرة تجرى مجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك ٠٠ وويل لك وويح لك وويس لك ٠٠٠ » .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنية عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتداءت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك ٠٠ » .

وقال في ص ١٦٧ « واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلا له ، يجريها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويلا له ، والكثير ويل له .

سرابيل : جمع سربال : وهو القميص .

وفى اللسان : والخضرة في ألوان الناس السمرة ، قال اللهبي :

وأنا الأخضر من يعرفنى ٠٠

وقال الأعلام : جعل لهم سراويل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم يقولون في الكريم النقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السربال .

ولم ينسبه الأعلام . وهو من قصيدة لجرير في هجاء التيم في ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته هناك :

كسا اللؤم تيمًا خضرة في جلودها فيا خزي تيم من سراويلها الخضرا  
انظر شرح الحماسة ج ٢ ص ١٣٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( وَيَلُّ لِلْمُطَنِّفِينَ (١) ) وَقَوْلُهُ : ( وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ) (٢) .  
 فَإِنَّهُ لَا يَكْرُن فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ ؛ إِذْ كَانَ لَا يُقَالُ : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنَّهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ هَذَا قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ .  
 فَإِنْ أَضْفَتِ فَقُلْتُ : وَيَلُّهُ ، وَوَيْحَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الرِّفْعِ قَدْ بَطَلَ بِأَنَّهُ لَا خَبَرَ  
 لَهُ ، فَكَذَا هَذِهِ الَّتِي فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ .

فَإِنْ كَانَ مَصَادِرًا صَحِيحًا يَجْرِي عَلَى فِعْلِهِ فَالْوَجْهُ النِّصْبُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَبًّا لِرِيَدٍ ، وَجَوْعًا  
 لِرِيَدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِكَ : جَاعَ يَجْجِعُ ، وَتَبًّا يَتَّبُ (٣) . وَكَذَلِكَ سَقَمًا ، وَرَغِيًّا . وَالرِّفْعُ  
 يَجْرِي عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَأِي بِنَكْرَةٍ ، وَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا خَبَرَهَا .  
 فَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ فَمَا فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَلَمٍ لَكَانَ تَسْلِيمًا .

• • •

فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مَعَارِفَ فَالْوَجْهُ الرِّفْعُ . وَمَعْنَاهُ كَمَا فِي الْمُنْسُوبِ ، وَلَكِنْ يُخْتَارُ الرِّفْعُ ؛  
 لِأَنَّهُ كَالْمَعْرِفَةِ . وَحَتَّى الْمَعْرِفَةُ الْإِبْتِنَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) وَ ( لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى  
 الظَّالِمِينَ ) . وَالنِّصْبُ / يَجْرِي (٤) . وَإِنَّمَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَى مَعْنِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ  
 بَعْدَهَا أَمْرًا أَوْ دَعَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

٣  
 ١٩٨

(١) فِي سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ • وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ) وَ ( وَيَلُّ  
 لِلْمُطَنِّفِينَ ) فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ دَعَاءٌ هَاهُنَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ وَاللَّفْظَ بِهِ قَبِيحٌ ،  
 وَلَكِنْ الْعِبَادُ كَلَّمُوا بِكَلَامِهِمْ • وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى الْغَنَمِ عَلَى مَا يَعْنُونَ • فَكَانَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ  
 لَهُمْ : وَيَلُّ لِلْمُطَنِّفِينَ ، وَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ ، أَيْ : هُوَلَاءُ مِمَّنْ وَجِبَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُمْ • لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ  
 إِنَّمَا يُقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هُوَلَاءُ مِمَّنْ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَوَجِبَ لَهُمْ هَذَا •  
 وَالآيَةُ أَوَّلُ الْمُتَلَفِّفِينَ •

(٢) فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ •

(٣) فِي سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ • بَابُ اسْتِكْرَاهِ النُّحَوِيِّينَ وَهُوَ قَبِيحٌ ، فَوَضَعُوا  
 الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ •

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَيَحُ لَه ، وَتَبًّا لَه ، وَوَيْحًا • فَجَعَلُوا التَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَيْحِ ، وَجَعَلُوا  
 وَيَحُ بِمَنْزِلَةِ التَّبِّ ، فَوَضَعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ •  
 فَإِذَا قُلْتَ : وَيَحُ لَه ، ثُمَّ أَحَقَّقْتَهَا التَّبَّ فَإِنَّ النِّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَبًّا إِذَا نَصَبْتَهَا فِيهَا  
 مُسْتَفْنِيَةٌ عَنْ لَه • •

وَلَا يَخْتَلِفُ النُّحَوِيُّونَ فِي نَصْبِ التَّبِّ إِذَا قُلْتَ : وَيَحُ لَه وَتَبًّا لَه فَهَذَا يَدْرِكُ عَلَى أَنَّ النِّصْبَ  
 فِي تَبًّا فِيمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ • • •

(٤) فِي سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ١٦٥ • بَابُ يَخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مَبْتَدَأَاتٍ مَبْنِيَا عَلَيْهَا  
 مَا بَعْدَهَا • •

وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعا .  
وإن كان يقع لهما جميعا كان النصبُ والرفعُ .

فمما يُدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات . وذلك قولك : تُرَبًا ، وَجَنَدَلًا (١) .  
إنما تريد : أطعمه الله . ولقاه الله ، ونحو ذلك .  
فإن أُخْبِرْتَ أَنَّهُ مَّا قَدْ ثَبَّتَ رَفَعْتَ . قال الشاعر :  
نَقَدَ اللَّبَّ الْوَأَشُونَ أَلْبَا لَبِيذِهِمْ فَتُرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ (٢)

• • •

فَأَمَّا قَوْلُهُ : أُفَّةٌ وَتُفَّةٌ فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ : نَتْنَا ، وَدَقْرَا (٣) فَإِن أُفْرِدْتَ (أُفًّا)

وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وإنما  
استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فقوى في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل  
والذي تعلم ، لأن الابتداء إنما هو خبر ، واحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالاعرف ، وهو  
أصل الكلام .

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء . . . . .  
وقال في ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وإن ابتدأت به ففيه معنى المنسوب ، وهو يدل  
من اللفظ بقولك : أحمد الله »

نعنة الله على الظالمين : الاعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥٨ « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها .  
وذلك قولك : تربا وجندلا وما أشبه هذا . فإن أدخلت لك فقلت : تربا لك ، فإن  
تفسيرها ها هنا كتفسيرها في الباب الأول . كأنه قال : ألزمك الله ، وأطعمك الله تربا وجندلا  
وما أشبه هذا من الفعل ، فاخترت الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت .  
وتد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده . . . . .  
وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من  
معنى المنسوب .

الترب والجندل : كناية عن الخيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظفر بشيء ينتفع به .  
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعاونين على افساد ما بينه وبين من يحب  
فخيبتهم الله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والاعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح  
الحماسة ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير  
الاستعمل اظهاره .

بغير هاء فهو مبني ؛ لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث عطفت عليه ،  
لأنك أجرته مجرى الأسماء المتمكنة في العطف . فإذا أفردته بُني على الفتح والكسر والضم .  
وتنونه إن جعلته نكرة (١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : ( فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ) .

وقال : ( أُفٌ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ ) (٢) كلُّ هذا جائزٌ جيدٌ .

وهذه المبنيات إذا جعلت شيئاً منها نكرةً نَبَّنت ، نحو : إيه يا فتى ، وقال الغراب : غاقِ

غاقِ يا فتى / كذا تأويلها .

٣  
٩٩

• • •

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثني  
لمبالغة . وذلك قولك : لبيك وسعديك ، وحنانك - إنما أراد : حناناً بعد حنان ، أي : كلما

وذلك قولك : سقياً ورعيماً ونحو قولك : خيبة ودفيراً وجدعاً وعقراً وبؤساً • وافة وتفة

وبعداً وسحقاً •••

وانما اختزل الفعل ها هنا ، لانهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلاً من

احذر وكذلك هذا •••

وفي اللسان : انتف : وسخ الاظفار •• وقيل : هو ما يجتمع تحت انظفر من الوسخ •

والاف : وسخ الأذن •

قولهم : اف وأفة وتف وتفة •• فكان ذلك يقال عند الشيء يستقدر ، ثم كثر حتى صاروا

يستعملونه عند كل ما يتأذون •

وقيل : اف معناه قلة له ؛ وتف اتباع ما خوذ من الالف وهو الشيء الغليل •

(١) من المخصص ج ١٤ ص ٨١ « ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاق وغاق وايه

وايه وكنحو قولهم : اف واف واف وهي كلمة للضجر غير متونة في المعرفة •

وفي النكرة : اف وأفا واف •

فمن قال : اف فضم أتبع الحركة الحركه ، كما تقول : مد •

ومن قال : اف كسر لالتقاء الساكنين •

ومن قال : اف ففتح استنقالات لتضعيف وضمة الهمزة كما تقول : مد يا هذا •

وفي الخصائص ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات ••• وانظر النسان فقد جعلها

عشراً •••

(٢) الاسراء : ٢٣ - والانبياء : ٦٧ •

وفيها ثلاث قراءات سبعية : (اف) بفتح الغاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الغاء مع التنوين

واف بكسر الغاء من غير تنوين ••

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص ٢٨٣ •

وانظر القراءات الاخرى في البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ •



كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حنانيك : إنما هو رحمة بعد رحمة .  
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رحمه<sup>(١)</sup> . قال الشاعر :

تَحْنُنْ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا<sup>(٢)</sup>

وقال الآخر :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاْمُتَبِّتِي بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ<sup>(٣)</sup>

فهذا إما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فأنت مُخَيَّرٌ : إن شئت نسبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .  
فإذا تُنِيَّت لم يكن إلا منصوبا ؛ لأنه وُضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتَمَكَّنُ ؛ نحو : لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ .  
وقال الشاعر فيما أفرد فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجِي بْنِ جَرْمٍ مَعِيرَهُمْ حَنَانِكَ ذَا الْحَنَانِ<sup>(٤)</sup>

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على اضمار  
الفعل المتروك اظهاره .

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم  
حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى الا في حال الاضاقه ، كما لم يكن  
سبحان الله ، ومعاذ الله الا مضافين .

فحنانيك لا يتصرف ، كما تم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك .

وزعم الخليل أن معنى التثنية انه أراد بحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في  
رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بأخر من رحمتك .

ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحان الله ، وحنانيه .

وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله ، وهو أيضا بمنزلة  
قولك - اذا اخبرت - : سمعا وطاعة الا أن لبيك لا تتصرف .

والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان  
الله غير مستعمل . . . .

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان ( حن ) الى الحطيئة

وللحطيئة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح قيها سيدنا عمر ص ٥٠ -  
٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثنى لقصد  
المبالغة والتكثير .

والبيت لطرفه بن العبدمن قصيدة يخاطب بها عمرو بن عنتد وكنيته أبو المنذر وهو في  
السجن . الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .

وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شجعي بن جرم : بطن ضخم من طيء . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ . والاشتقاق  
ص ٣٩٤ .

/ وقال الآخر ، فرجع :

٣  
٢٠٠

فقلت : حَنَانٌ ما أتى بك هَهُنًا؟ أذو نَسَبٍ أم أنتَ بالحَيِّ عَارِفٌ (١)

والفصل بين الرفع والنصب أن الناصب دعا له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة .

وقوله :

• حَنَانٌ ما أتى بك هَاهُنَا ؟ •

إنما أراد : أمرنا حَنَانٌ ؛ كقوله عز وجل : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) (٢) فالتقدير :

فبما يُنلَى عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثم قال : فيها ، وفيها .

ومن قال : إنما معناه : صِفَةُ الْجَنَّةِ فتمدَّ أَخْطَأ ؛ لِأَنَّ (مَثَل) لا يُرْضَعُ في موضعِ صِفَةٍ .

إنما يقال : صفة زيد أنه ظريف ، وأنه عاقل . ويقال : مثل زيد مثل فلان . وإنما المثل

مأخوذ من المثل والحذو ، والصفة تحلية ونعمت .

• • •

فأما تأويل قولهم : لبيك فإنما يقال : أَلَبُّ فلان على الأمر : إذا لزمه ودام عليه .

فمعناه : مداومة على إجابتك ، ومحافظة على حَتِّكَ . فإذا قال العبد لربِّه : لبيك فمعناه : مُلَازِمَةٌ

لطاعتك ، ومحافظة على أمرك .

= والبيت لامرئ القيس قال شارحه الوزير أبو بكر ص ١٥٦

وجدته في النسخة الصحيحة : ( ويمنعها) وهو أشبه بالبيت

وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ اذ رواه برواية أخرى •

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حنان خبرا لمبتدأ

محذوف • قال : سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقلت حنان •••

لم ترد تحنن ، ولكنها قانت : امرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله

معنى النصب •

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥

وانظر الخزانه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفى سيبويه ج ١ ص ٧١ « وأما قوله عز وجل ( الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة ) وقوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) فان هذا لم يبين على

الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى ( مثل الجنة التي وعد المتقون ) ثم قال بعد : فيها

كذا وكذا ، فانما وضع المثل لتحديث الذى بعده وذكر بعد أخبار وأحاديث فكانه على قوله : ومن

الفصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه

والله أعلم • •

وقولك : سَعَدَيْكَ . إِنَّمَا معناه من قولك : قد أسعد فلان فلانا على أمره ، وساعده / عليه .  
فإذا قال : اللَّهُمَّ لَبِّيك وَسَعَدَيْكَ ، فَإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لِأَمْرِك ، وَمُسَاعَدَةً لِأَوْلِيَائِكَ ،  
وَمُتَابَعَةً عَلَى طَاعَتِكَ .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصَرِّفًا ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبِ من ضربت . وَلَكِنَّهُمَا مُشْتَقَّانِ  
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ؛ فلذلك أُلْزِمَا طَرِيقَةً واحدة .

فَأَمَّا (حَنَانٌ) فمَنْفَرِدٌ ؛ لِأَنَّهُ من حننت : مثل قولك : ذهبت ذهابا ، ويتصرف في الكلام  
في غير الدعاء ( وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا )<sup>(١)</sup> وتقبل : تَحَنَّنَ عَلَى . فهذا وجه ما جاء على فعله ، وما لم  
يأت عليه فعل .

فَأَمَّا قولهم : شُكْرَانِكَ لَا كُفْرَانِكَ - فهما مصدران لِمَجِئَتُهُمَا الزيادة . وَإِنَّمَا التقدير : شُكْرًا  
لَا كُفْرًا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة<sup>(٢)</sup> .

• • •

واعلم أن المصدر كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسمٌ لِلْفِعْلِ . فإذا نصبت فعلى إضمار الفعل .

فمن المصادر ما يَكْتَثُرُ استعماله ، فيكون بدلًا من فعله  
ومنها ما لا يكون له حق الاسم .

فَلَمَّا ما كَثُرَ استعماله حَتَّى صارَ بَدَلًا من الفعل فقولك : حَمْدًا وشُكْرًا ، لَا كُفْرًا ، وَعَجَبًا<sup>(٣)</sup>

إِنَّمَا أردت : أَحْمَدُ الله حَمْدًا . فلولا / الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يَجُزْ أَنْ تُضْمِرَ ؛  
لأنه موضع خبر . وَإِنَّمَا يَحْمِنُ الإضمار ويضرد في موضع الأمر ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لَا يكون  
إلا بِفِعْلٍ نحو قولك : ضَرْبًا زيدًا . إِنَّمَا أردت : اضرب ضَرْبًا . وكذلك ضَرْبَ زيدٍ .

(١) سمرم : ١٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى : غفران ، لأن بعض  
العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارا لا كفرا » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك أظهاره من  
المصادر في غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا . وأفعل ذلك وكرامة ..

فإنما ينصب هذا على إضمار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمدا ، وأشكر الله شكرا ،  
وكأنك قلت : أعجب عجبا ..

وإنما اختزل الفعل ما هنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في  
باب الدعاء : كان قولهم : ( حمدا ) في موضع : أحمد الله ، وقوله : عجبا منك في موضع : أعجب  
مست .

نصبت الضرب باضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حذفت التنوين ، كما تقول : هذا ضاربُ زيدٍ غدا . والأصل إثباتُ التنوين ، وحذفه استخفافٌ لعلمِ المخاطب .

ألا ترى أن الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة ؛ لأنَّ التنوين في النية ، نحو قوله عز وجل : ( هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرٌ نَّازٍ )<sup>(١)</sup> و ( هَدِيًّا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ )<sup>(٢)</sup> . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه ( رُبٌّ ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في بابه<sup>(٣)</sup> .

قال الشاعر :

بَا رُبٌّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا<sup>(٤)</sup>

يريد : غابط . لنا . ومن ذلك قوله عز وجل : ( فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ )<sup>(٣)</sup> وإنما التقدير - والله أعلم - : فضرباً الرقاب . فهذا يدلُّ على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظائره .

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ . ص ٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن أضافه غابطنا لا تفيد تسريفاً بدليل دخول

رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .

قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يغبطني بحبتي لك . ويفظن أنك تجازيني بها ، ولو كان مكاني للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان . وانظر شرح الاعلم له .

والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨ .

وانظر السيوطي ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤

وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

## هذا باب

### المصادر في الاستفهام على جهة

#### التقدير وعلى المسألة

لأوذلك قولك : أقياما وقد قعد الناس<sup>(١)</sup> . لم تقل هذا سائلا ، ولكن قلته موبخا منكرا لما هو عليه ، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار ؛ لأنَّ الفعل إنما يُضمَر إذا دلَّ عليه دالٌّ ؛ كما أنَّ الاسم لا يُضمَر حتى يذكر ، وإنما رأيتُه في حال قيام في وقت يجب فيه غيره ، فقلت له منكرا .

٣  
٢٠٣

ومثله : أقعودا وقد سار الناس ، كما قال :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيُّ<sup>(٢)</sup> .

فإنَّما قال إنكارا على نفسه الطرب وهو على غير حينه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٩ « وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياما يا فلان وانناس قعود ، واجنوسا وانناس يفرون . لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٠ على حذف الفعل قال :

فإنما أراد : أظرب ، أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل .  
وبعده : والدهر بالانسان دوارى

الطرب : خفه من حزن كما يدل عليه السياق . وبخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال الشيخوخة على ديار أحبته الخالية .

والهمزة للاستفهام الانكارى التوبيخى ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٦ .

وانتصب طربا بفعل مضمَر دل عليه الاستفهام ، لأنه بانفعل أولى .

القنسرى : الكبير المسن . قال أبوعلی : لم أسمع بالقنسرى الا في شعر العجاج .  
( المخصص ج ١ ص ٤٥ ) وكذلك قال الإعلم .

الدوارى : مبانغة دائر والياء لتأكيد المبانغة ، ويريد به الدهر يدور بالانسان أحوالا .  
والبيت من قصيدة للعجاج من مشطور السريع وفي كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك في السيرطى ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ وديوانه ص ٦٦ - ٦٧ ، وانتمام ص ١٢١ .

وكذلك إن خُبرت على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجُلوسا والناس

يسيرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقانما وقد قعد الناس . فإنما جاز

ذلك ؛ لأنه حال . والتقدير : أثبتت قائما<sup>(١)</sup> ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

\* \* \*

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا ضربا<sup>(٢)</sup> ، وكذلك : زيد سيرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال . . . وذلك قولك : أقانما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب . . . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ؛ وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » .

\* \* \*

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقانما وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أتقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أثبتت . وفي تعليق السيرافي : قال المبرد : والقول عندي ما قانه سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا .

والرضي في شرح الكافية ينسب إلى سيبويه والمبرد أن انوصف عندهما مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أتقوم قياما .

السيوطي ينسب إلى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل . قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ « ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغى في الحال مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : أقانما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وتد سار الركب .

فيرو عند السيرافي حال مؤكدة .

وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فإضافة قائمة مقام المصدر ، أي : أتقوم قياما . وفي الأهمع ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ « أنابوا عن المصدر اللزوم اضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك ، وأقانما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المنتزم اضماره والتقدير : أعوذ ، وأتقوم ، وأتقعد . . . وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل . . . » ، وأنظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم

يكن على اضمار الفعل المتروك اظهارة . . .

وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وانما أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ،

وما أنت إلا قتلا قتلا . . .

وزيد أبدا قياما . وإنما جاز الإضمار ؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا/ لا يكون إلاَّ بالفعل ، وأنَّ المصدر إنما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلاَّ تقوم قياما ، وإن شئت قلت : زيد سيرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيدُ صاحبُ سيرٍ ، فأقمت المضاف إليه مُقامَ المضافِ ؛ لما يدلُّ عليه ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : ( وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ) (١) إنما هو : أهل القرية ؛ كما قال الشاعر :

ترتُّع ما رتعت حتى إذا ادكرتُ فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ (٢)

أى ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنه جعلها الإقبالَ والإدبارَ لكثرة ذاك منها . وكذلك

فكأنه قال في هذا كله : ما أنت الا تفعل فعلا ، وما أنت الا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرتُك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما وإن كان الأمر والنهى أقوى . . . .

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبرا على السعة ، كقولك : يبارك صائم ، وليك قائم .

وفى الكامل ج ٣ ص ١٥٣ « يكون سماعا بالمصدر . كما قالت الخنساء . فانما هي اقبال وادبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون رادت ذات اقبال وادبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف اليه مقامه ، كما قال عز وجل ( ولكن البر من آمن بالله ) فجاز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجاز أن يكون : ولكن ذا البر من آمن بالله . والمعنى يؤول الى شىء واحد » .

فظاهر كلام المبرد فى الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة توجيهات : أن يكون من المجاز انه فى أو المصدر فى تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر هنا الوجهين وقال بتأويل المصدر باسم فاعل فى الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللسيخ عبد القاهر كلام جيد فى هذا البيت . ذكره فى دلائل الاعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨ وهذا نصه : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتُّع ما رتعت حتى إذا ادكرتُ فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة ، وانما تجوزت فى أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرها - كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار . وانما يكون المجاز فى نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الاقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذى وضعها له فى اللغة » .

يقال : رتعت الابل وأرتعتها : تركتها ترعى .

ادكرت : تذكرت ، أى : تذكرت ولدها .

=

قوله عز وجل : ( وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ) (١) . الوجه : ولكن البر من آمن بالله .

ويجوز أن يوضع البر في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل ، والرفع في هذا أبعد ، لأنه إذا قال : ما أنت إلا سير . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سير ؛ لأن السير له . فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب شرباً مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب شرب كشرب الإبل ، فهذا ضعيف خبيث (٢) .

ومثل الأول قوله :

وكَيْفَ تُوَصِّلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ ٣١

يريد : كخلالة أبي مرحب . فهذا كقوله عز وجل : ( وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِفتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلِي فِي ذِي النَّقَارَةِ عَاقِلٍ ٤١

\* \* \*

= والبيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .  
انظر الخزائن ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ . وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان ص ٥٧ - ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٢٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣  
وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : ( ولكن البر من آمن بالله إنما هو : ولكن البر من آمن بالله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شرب الإبل ، وما أنت إلا ضرب الناس ، وما أنت إلا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشرب الإبل ولأن الشرب ليس بفعول وقع منك على الإبل » .

استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلالته أبي مرحب .  
الخلافة : الصداقه مصدر .

يقول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .  
وفي اللسان : الخلافة مثلثة ، وقال : أبو مرحب : كنية الظل أو كنية عرقوب .  
والبيت للنايعة الجعدى .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى النفاة ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحتري ص ٢٤١ فيها أبيات عن القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القوائد السبع لابن الأنبارى ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أى : على مخافة وعلى وفي أمالى الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد الى تشبيهه -



واعلم أن المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدل عليها ، أو كان بالحضرة ما يدل على ذلك . وقياسها<sup>(١)</sup> قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها ، إلا أنها تبدل من أفعالها .

ألا ترى قوله عز وجل : ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلْمُسَائِلِينَ )<sup>(٢)</sup> أن قوله ( أربعة ) قد دل على أنها قد تمت . فكأنه قال : استوت استواء . ومثله : ( الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ )<sup>(٣)</sup> ؛ [ لِأَنَّ فِعْلَهُ خَلَقَ ]<sup>(٤)</sup> فتعوله ( أحسن ) ؛ أى خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : ( وَعَدَّ اللَّهُ )<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه لما قال : ( وَيَوْمَئِذٍ يَنْفِرُحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ) علم أن ذلك وعد منه ، / فصار بمنزلة : وعدم وعدا ، ثم أضافه . وكذلك : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )<sup>(٦)</sup> . لما قال : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ) أعلمهم أن ذلك مكتوب عليهم ، فكأنه قال : كتَبَ اللَّهُ ذلك . ومن زعم أن قوله : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ) نصب بقوله : عليكم كتاب الله - فليس يدرى ما العربية ؛ لأن الأسماء الموضوعه موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال ، فتنصب ما قبلها . فمن ذلك قوله :

ما إن يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَىَّ الْمِحْمَلِ<sup>(٧)</sup>

وذلك أنه دل هذا الوصف على أنه منظر فأراد : طوى طى المحمل . فهذه أوصاف تبدل من الفعل ، لدلالاتها عليه .

= حدث بحدث . وانظر ص ٣٢٤ من الامالى أيضا .

وذكره ياقوت فى معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :

مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو .

قال الأصمعى : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه فقلب

الوعل : تيس الجبل . عاقل : متحصن بوزره عن الصياد .

والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩

وانظر الانصاف ٢٣٠ ، واملأ المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح المفضليات للبارى ص ٦٩٣

(١) فى الأصل : وقياسه .

(٢) فى اعراب العكبرى ج ٢ ص ١١٥ « سواء بانصب مصدر ، أى : فاستوت استواء ،

ويكون فى موضع الحال من الضمير فى أقواتها أو فيها أو من الأرض » .

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - وإيية فى فصلت : ١٠

(٣) تقدمت فى ص ٢٠٣

(٥) الروم : ٦

(٤) تصحيح السيرافى

(٧) تقدم فى ص ٢٠٣ .

(٦) تقدمت فى ص ٢٠٣

## هذا باب

ما يكون من المصادر توكيذا

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كأنك قلت : أقول قولًا حَقًّا ؛ لأنَّ قولك : لا إله إلا الله هو حَقٌّ ، وكذلك : لأضربنك قَسَمًا حَقًّا ؛ لأنَّه بَدَلٌ من قولك : أقسم ، وكذلك : لأقومن قَسَمًا / لأنَّ قولك : لأقومن فيه لام القسم (١) . ومثله :

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ (٢)

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ؛ لأنَّ قولك : والله لأفعلن مُتَّصِلٌ ، ولو أقسم مُقْسِمٌ على فِعْلٍ لم يتمع - لم يكن ليتَّصَلَ به إلا اللام والنون ، فإنَّما حَقُّهُ التَّسَمُّ ذُكْرٌ أو حُذِفَ ، وكذلك ما كان مِثْلَ الكُؤَيْتِ يعنى البلبل ، والجُيْلُ - إنَّما هو مُصَغَّرٌ ، وإن كان تكبيره غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ لَعَلَّةٌ قد ذكرناها في باب التصغير (٣) . ألا ترى أنَّه يُرَدُّ إلى الأَصْلِ في جَدِّهِ . فَيُجْمَعُ على تكبيره ، وذلك قولك في جمع كُؤَيْتٍ : كُؤَيْتٌ ؛ كما تقول : أُمْتَمَرٌ وشُقْرٌ ؛ لأنَّ الأَصْلَ أَكْمَتٌ ، وإنَّما هو مُصَغَّرٌ تصغيرَ الترخيم .

وكذلك تقول : كِرْدَانٌ ، وجِرْدَانٌ ؛ لأنَّ تكبيره : فُعَلٌ ؛ كما تقول في النُغْرَ ، والصُّرْدَ ، والجُؤَلِ : جِعْلَانٌ ، ونِغْرَانٌ ، وصِرْدَانٌ (٤) ..

(١) مثل له سيبويه بقوله : له على ألف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكد لما قيله فقال : « وحين قال : لاميل علم أنه بعد حذف » .

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جنى : « انتصاب (قسما) لا يدخلو أن يكون بما تقدم من قوله : انى لأمنحك الصدود أو من جملة : اننى اليك لاميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان فى ذلك الحكم بجواز انفصل بين اسم ان وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى انيك لاميل ، أى : أقسم تسما ، وأضمر هذا الفعل » .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهى معارضة لقصيدة أخرى بائية . انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النغر : طير كالعصافير . الجعل : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فمثل ذلك كرمى ، وقمرى . إنما هو فعل ، والياء ياء النسب / وإن لم يستعمل غير منسوب ،  
وليس فيه نسب إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك ..

•••

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسُدُّ مسدَّهُ ، فيكون حالا ، لأنه قد ناب عن اسم  
الفاعل ، وأغنى غنائه ، وذلك قولهم : قتلته صبِرا . إنما تأويله : صابرا أو مُصْبِرا ، وكذلك :  
جئته مشيا ؛ لأنَّ المعنى : جئته ما شيا . فالتقدير : أمشى مشيا ، لأنَّ المجيء على حالات ، والمصدر  
قد دلَّ على فعله من تلك الحال .

ولو قلت : جئته إعطاء لم يجز ؛ لأنَّ الإِعطاء ليس من المجيء . ولكن جئته مَعْيَا ، فهذا  
جيد ، لأنَّ المجيء يكون مَعْيَا<sup>(١)</sup> . قال الله عزَّ وجلَّ : ( ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا )<sup>(٢)</sup> .  
فهذا اختصار يدلُّ على ما يردُّ مما يُشاكلها ، ويجرى مع كلِّ صِنْفٍ منها .

(١) في سبويه ج ١ ص ١٨٦ « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال ..  
وذلك قولك : قتلته صبِرا ، ولقيته فجاءة ، ومفاجأة ، وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا ،  
وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا ، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا .  
وليس كل مصدر - وإن كان في القياس مثل ماضى من هذا الباب - يوضع هذا الموضع  
لأن المصدرها هنا في موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعه .. » .  
(٢) البقرة : ٣٦٠

\*\*\*

كلام المبرد هنا صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله وكرر  
هذا في ص ٢٣٦ من الأصل في هذا الجزء كما ذكره في الجزء الرابع ص ٥٩٩ .  
وكذلك نسبه إليه الزمخشري في المفصل والرضى في شرح الكافية وابن هشام في التوضيح .  
ولكن الخضرى في تعليقه على شرح ابن عقيل ينسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر  
المنكر حالا مطلقا .

أما السيوطى في الهمع فيقول : اختلف النقل عن المبرد : هل أجازة مطلقا ؟ أو فيما كان  
نوعا لعامله . وكذلك في الأشمونى .  
في حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ « لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا ، كما نقل  
عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا ، كاطراده خبرا فان الحال أشبه به من  
النعمة .. » .

في الهمع ج ١ ص ٢٢٨ « وشذ المبرد فقال : يجوز القياس واختلف النقل عنه : فنقل  
فيه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخرون أنه أجازة فيما هو نوع من الفعل » .  
وانظر الأشمونى ج ٢ ص ٦١

بقي أن نبين اعراب هذا المصدر عند المبرد :

ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك قوله : قتلته صبيرا انما تأويله صابرا ٠٠ وكذلك جنته مشيا ، لأن المعنى : جنته ماشيا ٠ وقوله فيما يأتي ص ٢٣٥ : واعلم أن من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال ، وتغنى غناه ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جنتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك : جنتك ماشيا ٠ والفاعل يحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه ٠ تقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما ٠

وقوله فى الجزء الرابع ص ٥٩٨ - ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشيا انما معناه : ماشيا ٠ ٠

كل هذه النصوص تشير الى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف ٠ وقد جاء فى كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا :

وكذلك جنته مشيا ٠ لأن المعنى : جنته ماشيا فالتقدير : امشى مشيا ، وقال فى الجزء الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا انما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا ٠ فالعبارتان صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف ٠

ونرى الرضى وابن يعيش وابن عقيل والسيوطى وغيرهم ينسبون الى المبرد أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا ٠

انظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ ٠

وابن عقيل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٣٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمخصص ج ١٤ ص ٢٢٦ ٠

## هذا باب

### الأسماء التي توضع موضع المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد . فإنما انتصب ؛ لأنه أراد : كلمته  
مُشافهةً ، وبايعته نقداً ، فوضع قوله : ( فاه إلى في ) / موضع مُشافهةً ، ووضع قوله : ( يدا بيد )  
في موضع نقداً . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ؛ لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في .  
وأما بايعته يدا بيد فلا يجوز غيره ؛ لأن المعنى : بايعته نقداً ، أي : أخذتُ منه ، وأعطيته ،  
ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد ؛ كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يده  
فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أي : وهذه حاله ؛ لأن هذا ليس من نعت المبايعه ؛  
كما كان قولك : مشافهة ونقداً من نعت الفعل ، فكذلك بايعته ويده في يدي (١) .

٣  
٢٠٩

\* \* \*

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ١٩٦ . باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة  
ولا مصادر لأنه حال . . .

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته  
نقداً ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في . كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته  
وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ،  
فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

وأما يدا بيد فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم  
يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالي أقراباً  
كان أم بعيداً ؟ . وإذا قال : كلمته فوه إلى في فانما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ،  
ولم يكن بينهما أحد .

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ١٥٤ : فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في ، فنصبوا  
المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر . . .

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر وذلك المحذوف كان هو الحال  
في الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلاً فاه إلى في . . .

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ : ( فاه ) نصب على الحال ، وجعلوه نائباً عن مشافهة ،  
ومعناه : مشافهاً ، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل .

والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافهاً ، وليس ثم  
ضمائر عامل آخر ، فيكون من الشاذ ، لأنه معرفة . . .

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دل على موضعه ،  
 وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا . وذلك قولك : أرسلها العراك (١) .  
 وفعل ذلك جهده وطاقته (١) ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها معتركة ، لأن المعنى :  
 أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى أرسلها ؛ / لتعترك قال الشاعر :

٣  
٢١٠

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَنْدُهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعِصِ الدُّخَالِ (٢)

= هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيين ينصبون فاه الى في باضممار جاعلا او  
 ملاصقا . . والمدهب الأول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضممار ( جاعلا ) لما كان من الشاذ .  
 وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١  
 ص ٥٢٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ « جعل العراك في موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان  
 في تأويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لان  
 لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز  
 دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال .  
 والتحقيق : أن هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ،  
 ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصارت تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ،  
 لدلالته عليه .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أورد هسا جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :  
 ازدحموا فى المعترك ، .

= وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمخصص ج ١٤  
 ص ٢٢٧ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .  
 وذلك قولك : طلبته جهدا . كأنه قال اجتهادا ، وكذلك طلبته طاقتك . . . .  
 وفى المخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ ( وأما ما جاء منه مضافا معرفة ، فكقولك : طلبته جهدا  
 وطاقتك ، وفعنته جهدى وطاقتى ، وهى فى موضع الحال ، لأن معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل  
 هذا الا مضافا . لا تقل : فعلته طاقة ولا جهدا . . . .  
 (٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع العراك - وهو مصدر معرف بأل -  
 حالا . . . .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أورها جميعا الماء كما فى قولهم : اعترك القوم ، أى :  
 ازدحموا فى المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . الذود : الطرد .

الدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضعفه كان  
 ضعفه منعه من الرى فى الشرب الأول ، فينغص عليهما شربهما بدخاله بينهما .

وروى على نغض بالضاد المعجمة ، ذكره ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .  
 وانظر فى تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ .  
 البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول :

واعلم أنّ هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ،  
وموضوعة في مواضع غيرها ؛ لوقوعها معه في المعنى .  
وكذلك : جائعنى القوم قاطبةً ، وطراً .

إنّما معناه : جائعنى القوم جميعا ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ؛ كما تقول : جائعنى  
القوم جميعا إذا أخذته من قولك : جُمِعُوا جمعا .

وقد يكون الجمع اسما للجماعة . قال الله عزّ وجلّ : ( سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ) (١) .  
فأمّا قولك : (طراً) فتدّ كان يونس يزعم أنّه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلّاحالا . ويقال :  
طَرَرْتُ القومَ ، أى : مررت بهم جميعا . وقال النحويّون سوى يونس : إنّهُ في وضع المصدر الذى  
يكون حالاً (٢) .

أورد العير أثنه الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتنفس عند الشرب ،  
ولم يدها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يدبرون أمر الابل فانهم اذا أوردوا الابل  
جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى .

والقصيدة فى الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .  
والمخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان ( عرك ، نغص ،  
دخل ) .

(١) العمر ٤٥

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبة وطرا اذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع  
وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة .

وكذلك طرا وقاطبة ( عند يونس ) بمنزلة وحده رجعل المضاف بمنزلة : كلمته فاه الى فى .  
وأما طرا وقاطبة فأشبهه بذلك ، لانه جيد أن يكون حالاً غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن  
يكون حالاً غير المصادر الا نكرة ، والذى ناخذ به الاول » .

وفى المخصص ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم  
طرا فعلى مذهب سيبويه والخليل هما فى موضع مصدرين وان كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وان  
كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وما أشبه ذلك ( وطرا ) وان كان لفظها لفظ صفرا  
وشهبا وما أشبه ذلك فانه لا يجوز حملهما الا على المصدر . » .

وقال فى ج ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومذهبه أنه لا يستعمل  
الا حالاً ، وقد حكى عن خصيب المتطبيب النصرانى وكان من أفصح الناس أن أبا عمرو بن  
العلاء قال له : كيف حالك ؟

فقال : أحمد الله الى طر خاتمه ، فاستعمله غير حال » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الاسماء الحالية ، نحو كافة  
وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا  
فيه » .

وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٠٩ . ١٢٠ وكليات أبى البقاء ص ٢٩٤ .

## هذا باب

٣  
٢١١

الاسماء الموضوعية في مواضع المصادر إذا أُريد بها ذلك /

أو أُريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وخذّه ، ومررت بأخويك وخذّهما ، ومررت بالقوم خمستهم ، ومررت بهم ثلاثتهم ، وأتاه القوم قضهم بقضيتهم .

أما قولك : مررت بزيد وخذّه فتأويله : أوحده بمرورى إيحادا ؛ كقولك : أفردته بمرورى إفرادا . وقولك : ( وخذّه ) فى معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم خمستهم فجاز أن تُجرى على الأول فتقول : مررت بالقوم خمستهم ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثلاثتهم ، وأربعتهم ، والمعنى مختلف لأنك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فمعناه : هؤلاء تخميسا ؛ كقولك : مررت به وخذّه ؛ أى : لم أخلط معه أحدا .

فكذلك قولك فى الجماعة إنما هو خصصتهم .

وإذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فهو على أنه قد علم أنهم خمسة ، وإنما أُجرى مجرى

٣  
٢١٢

/كُلُّ . أراد : مررت بالقوم كلهم ، أى : لم أبق من هؤلاء الخمسة أحدا . فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أنك إذا قلت : مررت بإخوتك كلهم جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضا (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ما جعل من الأسماء مصدرا .. وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده » .

وفى المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده ، وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الراى » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ : وشرح ادب الكاتب للجواليقى ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الرفدة فى معنى وحده انظرها فى الأشباه ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨ (٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك فى لغة اهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك الى العشرة » .

وزعم الخليل انه اذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه اذا قال : ( وحده ) فانما يريد مررت به فقط لم أجازه .



وأما قولك : مررت بالقوم قَضُّهم بقضيتهم فعلى هذا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم

وجماعتهم .

ومن قال : قَضُّهم بقضيتهم أراد : انقضاضا ، أى : انقضَّ أولهم على آخرهم (١) .

= وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ، وان كان رفعا فرفعا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم

أدع منهم أحدا .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ « وأما بالاضافة نحو جاني الرجال ثلاثهم وأربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أى مجتمعين فى المجرى ، وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها تؤكد له ، وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاني الرجال خمسة عشرهم » . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية أيضا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ « ومثل خمستهم قول الشماخ :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيَّتِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا

كانه قال : انقضاضهم - أى انقضاضا - ومررت بهم قضهم بقضيتهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضاضا . فهذه تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضاض فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق من معنى الانقضاض ، لأنه كانه يقول : انقضَّ آخرهم على أولهم » .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم ، أى جميعا ، فلما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشماخ . . . فقضها منصوب على انحال وقد استعمل على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول فى موضع الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل قضا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجريه مجرى كلهم ، فيقول : أتتني سليم قضها بقضيتها ، ورأيت سليما قضها بقضيتها . ومررت بسليم قضها بقضيتها ، ومعناه أجمعين . وهو مأخوذ من انقض وهو الكسر . وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشيء بسرعة » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ « أما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم فالأولى أن نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيتهم ، أى مع مقضوضهم ، أى كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والأصل فيه أن يكون قضيتهم مبتدأ وبقضيتهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى . . .

ثم انحى عن الجملتين أعنى قضهم بقضيتهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام لما فهم منهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيتهم : كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد : وأدت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه . . .

وقد يستعمل قضهم تابعا لما قبله . . .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٥

ولا يجوز مررت بزريد كله (١) ، لأن (كلاً) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك اثنيهما ، لأن الاثنين هما الهاء والميم ، والشئ لا يضاف إلى نفسه .

وإنما قلت : خمستهم ؛ لأن (هم) لكل جمع ، فاقتطعت من الجمع شيئاً ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصاً به .

و (هما) لا يكون إلا تشنية .

فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق فـ (كلا) لا يكون إلا لاتنين ؛ فلم أضفته إلى ضميرهما؟

فالجواب في ذلك : أن (كلاً) اسم واحد فيه معنى التشنية ، فإنما أضمت واحداً إلى اثنين . ألا ترى أنك تقول : الاثنان منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه . فإنما تأويله : كل واحد / منّا (٢) ؛ كما قال الشاعر :

أَكْبَرُهُ وَأَعْمُمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ (٣)

٣  
٢١٣

(١) في ابن يعيش جـ ٣ ص ٤٤ « ولو قلت : جاء زيد ، أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما ، فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليدين ، والرجلين لم يبعد جوازه » .  
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩

(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التشنية ، كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثني لفظاً ومعنى .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً .  
ومما يدل على أفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتهما إلى المثني كقولك : جاءني كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تشنية على الحقيقة لم يجز ذلك ، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له في أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١ ص ٦٣ والمغنى ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبريه ج ١ ص ٤٤٠ على أن ( أن ) المخففه اسمها ضمير الشيسان ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به انشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كلانا اسماً مفرداً وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظاً ، وكذلك ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ١٢٦ ، ٢٦١ .

ومع هذا إنَّ التثنية إنما تخرج عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجهِ أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وَحَدَه ، قلت للثنتين : مررت بهما وَحَدَهُمَا . فذا بَيَّنَّ جَدًّا .

\*\*\*

فأما قولهم : هذا نَسِيحٌ وَحَدِه فلا معنى له إلا الإضافة : لأنه يُخبر أنه ليس في مثاله أحد ، فلو لم يُضف إليه لقال : هذا نَسِيحٌ إفرادا . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك عَيَّرُ وَحَدِه ، وَجَحِيشٌ وَحَدِه . ولو قال : جَحِيشٌ نَفْسِه . وعَيَّرُ نَفْسِه وَحَدَهَا لصلح ؛ لأنه الرجل الذي يخدم نفسه وَحَدَهَا (١) . فهذا بَيَّنَّ جَدًّا . وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما (٢) ،

= أكاشرة : أضاحكه . وما مصدرية و ( ح ر ي ص ) خبر كلا .

ولم ينسب البيت الى قائل معين .

اجتمع الاخبار عن ( كلا ) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق :

كلاهما حين جد السير بينهما قد أقلعا وكلا انفيهما رابي

(١) في المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا بشئ ، ولا يجمع ، ولا يغير

عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيح وحده ، وجحيش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأي » .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « قالوا : هو نسيح وحده ، عيبر وحده وجحيش وحده .

وأما نسيح وحده فهو مدح وأصله أن الثوب اذا كان رفيعا ، فلا ينسج على منواله

معه غيره . فكأنه قال : نسيح أفراده . يقال هذا للرجل : اذا أفرد بالفضل .

وأما عيبر وحده وجحيش وحده فهو تصغير عيبر وهو الحمار ، يقال للوحشى والأهلى ،

وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم . يقال : للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا

من رأى . ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ، والجواليقي ص ١٥٩

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيبر وحده : يضرب لمن لا يخالط الناس ، وقال بعضهم :

أى يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جحيش وحده ويقال جحيش نفسه » .

(٢) نسب أيضا الى الأخفش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصبيان في

تعليقه على الأشموني ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبى علي وذهب

الجمهور الى الجواز ، كما قال الدماميني .

ولكن الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأخفش الجواز قال : « لا يقال :

اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام ، اذ هو لا يكون

الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش : اختصم

الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع » .

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جاعني أخواك كلاهما ؛ لأخاتم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاعني إخوانك كلهم ؛ لأعلم أنني لم أبق/منهم واحدا ، فقبل له : فقبل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن ( كلاهما ) يُكثَرُ به ، ولا يُقَلَّلُ به . وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حدّد . وذلك أن (كلاً) عموم ؛ لأن الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فتقول : جاءني بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكل<sup>(١)</sup> فإذا قلت : كلهم دخلت لتدلّ على العموم . و(كلاً) ليس كذلك . إنما تقع على الاثنين وأنت تريد كل واحد منهما . فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأن جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فتقول : تكثير أو تقليل . ومن قول الأخفش أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما : لأن الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب اقتتل ، واختصم : ونحوه .

وإنما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

\*\*\*

واعلم أن من الأسماء أسماء متاملة لا تنفصل بأنفسها . فمتى ما سمع منها شيء علم أن صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاءني رجل آخر<sup>(٢)</sup> لا يجوز هذا إلا أن

(١) يرى الأصمعي أن دخول ال على كل وبعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :

لا يعرف البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضييني

انظر الأغصاني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبد الوليد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم

عبد بنى الحسحاس قال :

« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون ادخال الألف واللام على كل وبعض . ويروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنا الا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من أن يحاط بكله فخذوا البعض . وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز ادخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بنى الحسحاس :

رأيت الغني والفقير كليهما إلى الموت ، يأتي الموت لكل معمدا

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١

والجزء الأول من المقتضب ص ٣١ ففيه ادخال ال على بعض .

(٢) في اللسان : « والآخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر .

وأصله : أفعال من التأخر ، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا فأبدلت الثانية

الفا ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها .

تكون قد ذكرت قبّله رجلا ، فتقول : جاءني فلان ورجل آخر ، أو يقول القائل : هل جاءك فلان ؟ فتقول : جاءني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا (١) . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد ذكّر بَعْضُهُ . تقول : رأيت الأمير دون سائر الأمراء ، وجاءني عبد الله . وتأخر عنّي سائر إخوتي ، إذا كان عبد الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أتتني جاريتك وامرأة أخرى [ كان جائزا ، ولو قلت : أتتني جاريتك ورجل آخر لم يجز ، وكذلك لو قلت : أتاني إختك ، وامرأة أخرى كان ] (٢) غير جائز .  
فإن قلت : أتاني أخوك ، وإنسان آخر جاز وإن عنيّت بالإنسان امرأة ؛ لأنّ الباب الذي ذكرتها به يجمعها .

وكذلك : جاءتني جاريتك وإنسان آخر ، وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .  
فأما قوله :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى ذلي جاريتها الأخر (٣)  
فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : ( فَعِدَّةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٢٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أي باقيه . والسائر مهموز : الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح .

وفي المزهر ج ١ ص ٨١ - ٨٢ قال الجوهري في الصحاح : سائر الناس : جميعهم . قال ابن انصلاح في شرح مشكلات الوسيط قال الأزهرى في تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولآ آتتفات إلى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .

وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكتاب : إن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظمه وجمه .

وقال ابن بري : يدل على صحة قول الجوهري قول مضرس :

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَغْلِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وانظر شرح أدب الكتاب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في الخزانة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعتان للراعي النميري ولنقتال الكلابي فيهما

بيتان مشتركان وهما :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاريتها الأخر

هن الحرائر لا ربات أحمررة سود المحاجر لا يقران بالسور

وفي بيت انتقال مكان عزة ( عمرة ) وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٥٤ .

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١) لما قَدِمَ من ذكر الأَيَّامِ . وكذلك : ( مِنْهُ آيَاتٌ مُّحَكَّمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرٌ مُّتَشَابِهَاتٌ ) (٢) . فهذا بابُ هذا .

٣  
٢١٦

وكان حَدُّ ( أُخَرَ ) أن يكون معه ( من كذا ، وكذا ) إِلَّا أَنْ / ( أَفْعَل ) يقع على وجهين :  
أحدهما : أن يكون نعتا قائما في المنعوت ، نحو : أَحْمَر ، وَأَصْفَر ، وَأَعْوَر .

والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبد الله فإن أردت هذا الوجه لم يكن إِلَّا أن تقول : مِنْ كَذَا وَكَذَا ، أو بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ نحو : هذا الأصغر ، والأكبر .

فَأَمَّا قوله في الآذان : الله أكبر - فتأويله : كبير ؛ كما قال عز وجل : ( وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ) (٣) . فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ : وهو عليه هيِّن ؛ لَأَنَّهُ لَا يُقَالُ : شَيْءٌ أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ . وَنَخْبِرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

= والصلاة من الله بمعنى الرحمة ، وانظر اللسان ( صلى ) فقد ذكر البيت ونسبه للراعي وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ « وأخر الذي مفردة أخرى مؤنثة آخر التي لا تنصرف بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآ من جنس ما قبله ، تقول : مررت بك وبرجل آخر ، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحمارا آخر لأن الحمار ليس من جنس الفرس . فأما قوله : صلى على عزة الرحمن وابتتها ليلى وصلى على جاراتها الآخر فإنه جعل ابتتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . . » .

وفي البحر المحيط أيضا ج ٤ ص ٤١ « وقال أبو جعفر النحاس : « هذا ينبني على معنى غامض في العربية وذلك أن معنى آخر في العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكرم وكريم آخر ، فقوله : آخر يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكرم وخسيس آخر ولا مررت برجل وحمار آخر ، فوجب من هذا أن يكون معنى قوله ( أو آخران من غيركم ) ، أى : عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا .

وما ذكره في المثل صحيح إلا أن الذي في الآية مخانف للمثل التي ذكرها النحاس في التركيب ، لأنه مثل بأخر وجعله صفة لغير جنس الأول .  
وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر في الجنس انذى قبله ، ولا يعتبر جنس وصف الأول . تقول : جاءني رجل مسلم وآخر كافر ، ومررت برجل قائم وآخر قاعد ، واشتريت فرسا سابقا وآخر مبطنا ، فلو أخرت ( آخر ) في هذه المثل لم تجز المسألة لو قلت : جاءني رجل مسلم وآخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر . . » .

(١) في آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٩ « وليست ( أهون ) أفعل تفضيل ، لأنه لا تفاوت عند الله في النسأتين : الإبداء والاعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هيِّن ، وكذا هو في مصحف عبد الله .

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرَى - وَإِنِّي لَأَوْجَلُ - عَلَيَّ أَبْنَا تَعْدُو المَنِيةُ أَوَّلُ (١) ؟

أى : إِنِّي لَوَجِلُ .

فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أَوْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ كَقَوْلِكَ : جَاعَفَى زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرَ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : آخِرُ مِنْهُ . وَلَكِنْ عُلِمَ أَنَّ الْآخَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَذْكُورٍ أَوْ بَعْدَ أَوَّلٍ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى (مِنْهُ) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي مَوْنَتِهِ : أُخْرَى ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا أَوَّلُ مِنْكَ ، وَهَذِهِ الْأَوَّلَى ، وَالْأَوْسَطَى ، وَالْوَسْطَى ، وَالْأَكْبَرَى وَالْكُبْرَى .

فَلَوْلَا أَنَّ (آخَرَ) قَدْ اسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ ذِكْرِ (مِنْ كَذَا) لَكَانَ لَازِمًا ؛ كَمَا يَلْزِمُ قَوْلَكَ : / هَذَا أَوَّلُ مِنْ ذَاكَ ؛ وَلِذَلِكَ قُلْتُ فِي أُخْرَ بغيرِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهَا مَحْدُودَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لَا يُسْتَعْمَلُ

٣  
٢١٧

وَقِيلَ : (أَهُونَ) أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَعْتَقَدِ الْبَشَرِ وَمَا يُعْطِيهِمُ النَّظَرُ فِي الْمَشَاهِدِ مِنْ أَنَّ الْإِعَادَةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَهُونَ مِنَ الْبِدَاءِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الرَّوْيَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْبِدَاءِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ الْإِثْنَانُ عِنْدَهُ تَعَالَى مِنَ الْيَسْرِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ . . . . .  
وَفِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فَأَمَّا قَوْلُهُ - جَلُّ نَنَاؤُهُ - : ( وَهُوَ أَهُونَ عَلَيْهِ ) فَفِيهِ قَوْلَانُ :

أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْمَرَضِيُّ عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ : وَهُوَ عَلَيْهِ هِينٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ - جَلُّ وَعِزُّ - لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَهُونَ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ . . . . .  
وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْآيَةِ : وَهُوَ أَهُونَ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الشَّيْءِ عِنْدَ النَّاسِ أَهُونَ مِنَ ابْتِدَائِهِ . . . . .

(١) اسْتَشْهَدُ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ (أَوْجَلُ) بِمَعْنَى وَجَلُّ ، كَمَا أَنَّ أَكْبَرَ فِي الْأَذَانِ بِمَعْنَى كَبِيرٌ . وَاسْتَشْهَدُ بِهِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٣ عَلَى بِنَاءِ أَوَّلٍ عَلَى الضَّمِّ .

وَعَمْرُكَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحذُوفٌ وَجُوبًا أَي : قَسَمِي ، وَالْكَافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ .  
وَجُمْلَةٌ ( مَا أَذْرَى ) جَوَابُ الْقِسْمِ ، وَجُمْلَةٌ ( وَإِنِّي لَأَوْجَلُ ) مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَذْرَى وَبَيْنَ السَّادَةِ عَنْ مَفْعُولِيهَا . أَوْجَلُ : خَائِفٌ .

وَتَعْدُو : بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ عَدَا عَلَيْهِ بِمَعْنَى ظَلَمَ ، وَتَجَاوَزَ الْحُدَّ .

وَرَى بِالْفَعْلِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ غَدَا غَدَوْا أَي : ذَهَبَ غَدْوَةً وَهِيَ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الصَّبْحِ وَطُلُوعِ

الشَّمْسِ وَهَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمِلَ فِي الذَّهَابِ وَالْإِنْتِقَالِ أَي وَقْتُتْ كَانَ .

وَأَوَّلُ : بَنِي عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ ، وَالْأَصْلُ : أَوَّلُ أَوْقَاتِ عُدْوَاهَا .

الْمَعْنَى : أَقْسَمُ بِبِقَائِكَ مَا أَعْلَمُ أَنِّي لَا يَكُونُ الْمَقْدَمُ فِي عُدْوِ الْمَوْتِ عَلَيْهِ .

وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةِ الْمُعَنِّ بْنِ أَوْسٍ وَهِيَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٥٧ - ٦٠ .

وَفِي الْحِمَاسَةِ ج ٣ ص ١٢٢ - ١٣٦ ، وَالْخَزَانَةِ ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ .

وَحِمَاسَةُ الْبَحْتَرِيِّ ص ٨٥ - ٩٠ .

إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا (١) . فَلَمَّا سَقَطَ ( مِنْ كَذَا ) سَقَطَ مَا يَعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرَفْ .  
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ ( وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ) ٢١ فَاَمَّ يَصْرَفُ وَقَالَ : ( فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) ٢٢ .  
 فَلَمْ يَصْرَفْ . فَهَذَانِ دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهَا .

وَاعْلَمْ أَنَّ ( أَفْعَلَ ) إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَصْرَفَ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ فَمَطَّرًا ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا الْأُمُّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا ٢٣

يُرِيدُ : صَغِيرًا وَكَبِيرًا . فَهَذَا سَبِيلُ هَذَا الْبَابِ

- (١) سيأتي الحديث عن عدل آخر في المنوع من الصرف فترجيء التعليق عليه .  
 (٢) آل عمران : ٧  
 (٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .  
 (٤) استشهد به في الكامل ج ٦ ص ٩٧ على أن أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير .  
 والتفضيل في البيت غير مراد ، فإن أصغر حال من الضمير في الأم ، والمعنى نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم وفي حال كبرهم ، والتفضيل لا وجه له إلا بتكلف وهو أن يكون التقدير : أصغر من غيره وأكبر منه ، وفيه تكلف .  
 ويجوز أن يكون أصغر صفة لأم للتعميم فيرجع إلى معنى الحالية .  
 وأأم : منصوب على الذم ، ويجوز أن يكون صفة لقوله نفرا ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنتم الأم قوم والقطع للذم أيضا .  
 اللؤم : ضد الكرم . يقال : قبحه الله ، أي نجاه عن الخير ، والجملة دعائية .  
 نفرا : تمييز محول عن الفاعل ، والتقدير : قبح نفركم .  
 النفرا : جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة وقيل إلى سبعة ، ولا يقال نفر فيما زاد على العشرة .  
 ولم يعرف قائل البيت . أنظر الخزانة ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .  
 وفي البحر المحيط ج ١ ص ١٤٤ « وأجاز مكي بن أبي طالب والمهدوي وغيرهما أن يكون ( أعلم ) هنا اسما بمعنى فاعل . . وما أجازته مكي يعني على أمرين غير صحيحين :  
 أحدهما : ادعاء أن ( أفعل ) يأتي بمعنى فاعل وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين ، وخالفه النحويون ، وردوا عليه قوله ، وقالوا : لا يخلو ( أفعل ) من التفضيل وإن كان يوجد في كلام بعض المتأخرين أن ( أفعل ) قد يخلو من التفضيل . . حتى إن بعضهم ذكر في جواز اقتياسه خلافاً لتسليماً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب ، فقال : واستعماله عارياً دون ( من ) مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس ، والأصح قصره على السماع .  
 الأمر الثاني : أنه إذا سلم وجود ( أفعل ) عارياً من معنى التفضيل فهل يعمل عمل اسم الفاعل أم لا ؟ وانقائلون بوجود ذلك لا يقولون بأعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم فأجاز ذلك .  
 والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون ( أفعل ) لا يخلو من التفضيل ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة لأنه كان يضعف في النحو . . .  
 وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١٠٣ وشرح الرضي للكافية ج ٢ ص ٢٠٢ والروض الأنف ج ١ ص ٣١ - ٣٢ والكامل ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .



## هذا باب

### مسائل (أفعل) مُسْتَقْصِئَةً

بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَصُولِهِ

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءني رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلاً أَفْضَلُ منك أخوه . يُخْتَارُ فِي هَذَا الرَّفْعِ وَالْإِنْقِطَاعِ مِنَ الْأَوَّلِ (١) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ : فَاعِلٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ تَمَّا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبُوهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ حَسَنٍ يَحْسُنُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوهُ / لِأَنَّهُ مِنْ كَرِيمٍ كَضَارِبٍ مِنْ ضَرَبٍ .  
(أَفْضَلُ) فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ أَجْرَيْتَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَبِذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَفْضُلُهُ أَبُوهُ .  
وإِنْ لَمْ تُجْرِهِ فَلِمَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَهُوَ الْبَابُ .

فإن جرى على الأول أتبعته ؛ لأنه نعت له خاصة ، وذلك قولك : مررت برجل خَيْرٌ منك ، ومررت بدرهم سَوَاءٍ يَا فَتَى ، ومررت برجل سَوَاءٍ دَرَاهِمُهُ .  
فإن قلت : برجل سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ خَفِضْتُ ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَهُ خَاصَّةٌ . فَعَلِي هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ (٢) .

• • •

ثم نذكر المسائل ، ونقول : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ عنده زيدٌ من عمرو . فَاجْرِيَتْ (أَحْسَنَ) عَلَى الْأَوَّلِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرْتَ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ ، وَلَمْ يَجْزِ هَاهُنَا غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قَالْتَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، فَارْتَدَتْ أَنْ تَرْفَعَ (أَحْسَنَ) كَمَا قَدْ أَضْمَرْتَ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِكَ (مِنْهُ) إِنَّمَا هِيَ الْكُحْلُ .  
ولو قلت : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ - كَمَا قَدْ فَصَّاتُ

(١) في التصريح ج ٢ ص ١٠٦ « مررت برجل أفضل منه أبوه . أكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ « ألا ترى أنك لا تقول : مررت بخير منه أبوه . . . . . وأما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواء اسما مضمرا مرفوعا . . . . . »

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضعتة في / غير موضعه . فإن أخرت الكحل ، فقلت : ما وأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تُقدّر أن (أحسن) هو الابتداء - كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ « وتقول : ما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه اليك ، وما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ؛ ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لانه مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم انذى في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت : ما رأيت رجلا عاملا في عينه الكحل كعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغضا إليه الشر كما بغض الى زيد . ويدلك على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء انتى تكون في من هى التحل والشر ، كما أن الاضمار انذى في عمه وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه مجال أنك لو قلت : أبغض إليه منه الشر - لم يجز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز » .  
في كلام سيبويه وتعليقه شيء من الغموض ، وأستعين على توضيحه بما ذكره بعض النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلا بأنه لو رفع (أحسن) على أن يكون خبرا للكحل للزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فان منه متعلقة بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتدأ .

وقد بسط الرضى هذا التعليل ، وقال عنه :  
انه تعليل سيبويه ، كما قال أيضا : ان انفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي لا يجوز ، وانما يجوز ذلك فى العامل القوي ، نحو : زيدا كان عمرو ضاربا .  
ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور .  
وكذلك قال الرضى .

وعلق العصام على كلام الرضى بقوله :  
فيه أن المرجع وان آخر لفظا يقدم حكما ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف الأصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا .  
انظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجامى ص ٢٠٠ وشرح العصام ص ٢٤٩ .

وفى الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .  
الثانى من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع اما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقسدم عليه لزم منه أمر ممتنع وهو الفصل بين أفعال ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .  
والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لانهما كالكلمة الواحدة . قيل : ولان أفعال مع من كالمتضايقين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا بغيره الا ضرورة .  
وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل انما يلزم على تقدير ان يتقدم (أحسن) ، ويتأخر (منه) أما على تقدير ان يتقدم (الكحل) أو يتأخر (منه) بان يقال : ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه ، أو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .  
وأجاب بدر الدين بن مالك بان فى تقديم الكحل تقديم غير الأهم . . .

وإن قدرت أن يكون (الكحل) هو الابتداء فيجيدُ بالغ ، وتأخيرُهُ كتقديمه . فكانك قلت ما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسنُ منه في عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة (١) [ كان هو الوجه إلا أن تقدم فتقول : ما من أيام الصوم أحبُّ إلى الله فيها منه في عشر ذي الحجة ] (٢) أو تؤخر الصوم ، ومعناه التقديم ، فيكون كتأخيرك الكحل في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أفضلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أفضلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا عبدُ الله أفضلُ منه ، فتجعله ابتداءً وخبراً في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجلي أخبث ما يكونُ أخبثُ منك أخبثُ ما تكون ، ومررت برجل خَيْرٍ ما يكون خَيْرٍ منك خَيْرٍ ما تكون .

فهذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان (٣) ، واحتمل / الضمير ؛ لأنَّ المعنى يدلُّ عليه . والتقدير : مررت برجل خَيْرٍ منك إذا كان خَيْرٍ ما يكون إذا كنت خَيْرٍ ما تكون .

٣  
٢٢٠

(١) الأسموني في شرحه على الألفية ج ٢ ص ٢٦٤ جعله حديثاً فقال :

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : ( ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم من أيام العشر ) .  
والرواية في كتب الحديث : ( البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي )  
ليس فيها ( أحب ) رافعا للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في الأشباه ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبة مما ذكره المبرد وهي : زيد شر ما يكون خير منك خير ما تكون . يرى المازني أن خيرا ما تكون منصوب بخير منك .

وفى سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ « باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .  
وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطباً ، فان شئت جعلته حينئذ ماضياً ، وان شئت جعلته حينئذ مستقبلاً .

وانما قال الناس : هذا منصوب على اضممار اذا كان فيما يستقبل ، واذا كان فيما مضى ، لأنَّ ذلك لما كان معناه ذا أشبه عندهم أن ينتصب على اذا كان واذا كان ، ولو كان على اضممار (كان) لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لان ( كان ) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .  
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون ورجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون . . . وهو أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون .  
فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .  
وان شئت قلت : مررت برجل خير ما يكون خير منك .

كأنه يريد برجل خير أحواله خير منك ، أى : خير من أحوالك ، وجاز أن يقول خير منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم ، .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمْرًا . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرًا أَطْيَبُ منه إذا صار تَمْرًا . وإن أومأت إليه وهو تَمْرٌ قلت : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمْرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرًا أَطْيَبُ منه إذ صار تَمْرًا . فإنما على هذا يُوجَّه ؛ لأنَّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عنب قلت : هذا عنب أَطْيَبُ منه بُسْرٌ . ولم يجز إلا الرفع ؛ لأنه لا يتنقل فتقول : هذا عنب أَطْيَبُ منه بُسْرٌ . تريد : هذا عنب البسر أَطْيَبُ منه (١) .  
فأما هذا البيت فينشُد على ضروب :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةً تَسْعَى بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جَوْوِلٍ (٢)

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ . وبسرا وتمرا حالان من المشار إليه لكن في زمنين . لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضممار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فان كان زمانا ماضيا اضممرت اذ ، وان كان زمانا مستقبلا اضمرت اذا . والعامل في الحال ( كان ) المضمر ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كان التامة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر أطيب منه التمر ، لأن ( كان ) تعمل في المعرفة عملها في النكرة ، فما اختص الموضع بالنكرة علم انها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر . والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى ( افعال ) وجاز ان تعمل في الطرفين ، لأنها نسخت شيئين معنى فعل ومصدر .  
الا ترى أنك اذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : زيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل .

وذهب أبو علي الى أن العامل في الحال الأول ما في ( هذا ) من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني ( افعال ) .

وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع الى نوع آخر ، نحو : هذا عنب أطيب منه زبيبا . لأن العنب يتحول زبيبا . ولو قلت : هذا عنب أطيب منه تَمْرًا لم يجز . لأن العنب لا يتحول تمرا . واذا كان كذلك لم يجز فيه إلا الرفع فتقول : هذا عنب طيب منه تَمْرٌ ، فيكون ( هذا ) مبتدأ و ( عنب ) الخبر و ( أطيب ) مبتدأ آخر و ( التمر ) الخبر والجمله الثانية في موضع صفة لعنب . وللسيوطي رساله ختم بها الأشباه سماها تحفة النجباء في نوالها : هذا بسرا أطيب منه رطباً ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكفیه للرصى ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات ج ١ ص ٢٠٠ :

( أ ) أول ما تكون فتية . برفع أول ورفع فتية على أن يكونا مبتدأ وخبراً ، وأنت الخبر لاكتساب أول التأنيث باضافته الى مؤنث ، والقدر : أول احوالها فيه . قال سيبويه : ولكنه أنت الأول كما تقول : ذهبت بعض أصابعه .

والجمله من المبدأ وخبره خبر الحرب . وأجاز الأعلام أن يكون ( أول ) بدلا من الحرب .

( ب ) بنصب أول ورفع فتية . فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفاوقى أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أولُ ماتكون فتيةً يجعل (أرل) ابتداءً ثانياً ، ويجعل الحال يُسدُّ مسدَّ الخبر وهو فتيةٌ / فيكون هذا كقولك : الأميرُ أخطبُ ما يكون قائماً ، وقد بينا نَصَب هذا في قول سيبويه ، ودللنا على موضع الغلط. في مذاهبهم<sup>(١)</sup> وما كان الأخصش يختار ، وهو الذي لا يجوز غيره .

فأما تصديره (فتية) حالاً لأول ، أولُ مذكر ، وفتيةٌ مؤنثة - ذلأن المعنى مُشتملٌ عليها . فخرج هذا مخرج قول الله عز وجل : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ )<sup>(٢)</sup> ؛ لأن ( مَنْ ) وإن كان مؤنث اللغظ. فإن معناه هاهنا الجمع ، وكذلك : ( فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ )<sup>(٣)</sup> ،

= يكون حالاً ، ويضعفه أنه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة ، وفتية خبر الحرب .

ج ( برفع أول ونصب فتية ( الحرب ) مبتدأ و ( أول ) مبتدأ ثان و ( فتية ) حال سد مسد الخبر والجملة خبر المبتدأ الأول وهو الحرب .  
وزاد الأعلام والفارقي نصبهما فأول ظسرف وفتية حال والتقدير : الحرب في أول أحوالها إذا كانت ندية .

وجعل الأعلام جملة تسعى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سدت مسد الخبر .  
والبيت لعمر بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تغر من لم يجربها حتى يدخل فيها مهلكة .

انظر تفسير المسائل المشكلة ص ٢٣٠ - ٢٣١ والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جنى ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسعى بيزتها لكل جهول . . ورواية الفارقي تبدو بزيبتها . . ورواية العقد الفريد كرواية المقتضب . وروى ( فتية ) بفتح الفاء وكسر التاء .  
البيت مطلع قطعة في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب .  
وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الأنف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .

(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤  
(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ : « والظاهر في حاجزين أن يكون خبراً ل ( ما ) على لغة الحجاز ، لأن ( حاجزين ) هو مخط الفائدة ، ويكون ( منكم ) لو تأخر لكان صفة ل أحد ، فلما تقدم صار حالاً وفي جواز هذا نظير ، أو يكون للبيان ، أو تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر ( ما ) وقال الحوفي والزمخشري : ( حاجزين ) نعمت ل أحد على اللفظ ، وجمع على المعنى لأنه في معنى الجماعة . يقع في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث . . وإذا كان ( حاجزين ) نعماً فمن أحد مبتدأ والخبر ( منكم ) .

ويضعف هذا القول أن النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط على الخبر ، وإذا كان ( حاجزين ) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك . .

وانظر اعراب العكبري ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جداً . ومنه قول الشاعر :

تَعَمَّشُ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي      نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِنُ بِصُطْحِبَانَ (١)

أراد مثل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القراء : ( وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ) .  
وأما أبو عمرو فقرأ : ( وَمَنْ يَتَمَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ) (٢) ، فحمل ما يلي  
على اللفظ . وما تباعدَ منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : ( بَلَى مَنْ أَسْلَمَ  
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ) فهذا على لفظ ( مَنْ ) ، ثم قال : / ( وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ  
وَلَا أُمْ يَحْزَنُونَ ) (٣) على المعنى . وهذا كثير جداً .

٣  
٢٢٢

ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً - يريد : الحربُ فتيةً في هذا الوقت .  
ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :  
أولُ ما تكونُ تسعى يزينتها فتيةً ، فقدّم الحال .  
ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . أراد : الحربُ فتيةً وهي أولُ ما تكونُ .  
ومنهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . فخبّر أنها أولُ شيءٍ في هذه الحال . فهذه  
الوجوه تدلُّ على ما بعدها .

ولو قال قائل : معناه : أنها أولُ ما تكونُ إذا كانت فتيةً ، على قياس : هذا بُسراً أطيب منه  
تمراً - كان مُجيداً .

فأما قولهم : البرُّ أرخصُ ما يكونُ قفيزاً بدرهم ، والزيتُ أرخصُ ما يكونُ منويين بدرهم (٤)  
فعلى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة ( ومن يقنت منكن ) بالياء واختلفوا في ( وتعمل صالحاً ) : فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقر بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .  
وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ \* قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح  
ان أحدا يقرا ( ومن يقنت ) الا بالياء .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : " وقرأ الجحدري والاساوارى  
ويعقوب في رواية ( ومن تقنت ) بالتاء حملا على المعنى " .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(٤) في سيميويه ج ١ ص ٢٠٠ \* وتقول : البر أرخص ما يكون قفيزان ، أى : البر أرخص  
احواله التى يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البر أرخصه قفيزان .

وقولهم : أرخص ما يكون البرُّ بستين ، تأويله : الكربستين (١) ولكنهم حذفوا (الكرُّ) لعلمهم بأنَّ التسعير عليه يقع .

فكلُّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه حائز / لعلم المخاطب .

فعلى هذا فاجتره .

٣  
٢٢٣

= ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال : البرُّ أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب الفتية ، ورفع الأول قال : البرُّ أرخص ما يكون قفيزين .

و ( قفيزا ) في كلام المبرد حال وجاء اسماً جليداً في مسألة التسعير ، ويجوز رفعه على أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أي : منه .

(١) في سيميويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البرُّ بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما في صدورهم من علمه ، وبعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكأنه إنما سئل ها هنا عن ثمن الكر .

قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ « عن البر الكر بستين :

« الضمير الرابط ( للخبر ) يجوز حذفه قياساً وسماعاً .

فالقياس: في موضع : وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول ، نحو : البر الكر بستين ، أي : الكر منه ، لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف انجار والمجرور معا .

فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم ، وكذا إن كان معرفاً باللام كما في البر الكر منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود . ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر ، أى البر الكر كائن بستين كائناً منه .

## هذا باب

### من التسعير

تقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدهمين فزائدا .

لم تُردّ : أنك أخذته بدرهم وبصاعداً ، فجعلتهما ثَمناً ، ولكنّ التقدير : أنك أخذته بدرهم ، ثمّ زدت صاعداً ؛ فمن ثمّ دخلت الناء . ولو أدخلت (ثمّ) لكان جائزاً . نحو : أخذته بدرهم ثمّ صاعداً ، ولكنّ الفاء أجود . لأنّ معناه الاتصال ، وشرحه على الحقيقة : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ • باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره

وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائدا .

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولا نهم أمنوا أن يكون على الباء .

لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ، ولا يكون فى موضع الاسم . . . كأنه قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولاً ، ثم قررت شيئاً بعد شيء لأثمان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيتين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو لم يكن فى هذا دليل على أنك مررت بعمرو بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد . وثم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، الا أن الفاء أكثر فى كلامهم .

فى الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ • ومنه ( الحال المؤكدة ) قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً . هذه أيضاً حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن الا صاعداً . . . وصاعداً ناب فى اللفظ عن الفعل الذى هو زاد .

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٣ • ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بضم لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ • وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . . . كأنه ابتاع متاعاً بأثمان مختلفة ، فأخبر بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها يتلو بعضاً فى الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ، ولا يحسن عطف على الباء فى قولك بدرهم لوجوه :

منها أن صاعداً وزائداً صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .

والوجه الثانى : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لأنه لا يتقدم بعضه على بعض ، إنما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . إنما ذلك بالواو ، لأنها للجمع بين الشيتين من غير ترتيب .



ومن ذلك قولك : بَعْتُ الشَّاءَ شَاةً ودرهما (١) . إِنَّمَا تَأْوِيلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ : بَعْتُ الشَّاءَ مُسَعَّرًا شَاةً بَدْرَهْمٍ .

فإن قلت : لك الشَّاءُ شَاةً ودرهما - كنت بالخيار : إن شئت رفعت ؛ لأنَّ لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فَإِنَّمَا خَبَّرت عن قيامه .

وإن قلت (قائما) فَإِنَّمَا خَبَّرت عن كونه في هذا المحلِّ ، فاستغنى الكلام / به .

ومن قال : في الدار عبد الله - وهو يريد أن يرفع القائم - ، فليس بكلام تام ؛ لأنه لم يَبْتُ بخبر . وَإِنَّمَا (قائم) هو الخبر ، ف(في الدار) ظرف للقائم لا يزيد .

٣  
٢٢٤

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمنا في موضع الاسم الموصوف « .  
وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٦ « يقال هذا في ذي أجزاء بيع بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أي : ذهبت القراءة زائدة ، أي : كانت كل يوم في الزيادة » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه المفعل قولك : بعت إنشاء شاة ودرهما ... »

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده . . ولا يجوز أن تقول : بعت شائي شاة شاة وأنت تريد بدرهم ... »

وزعم الخليل أنه يجوز بعت إنشاء شاة ودرهم إنما يريد شاة بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضعته في معنى مع . . . »

وإذا قال : شاة بدرهم فان ( بدرهم ) ليس بمبنى على اسم قبته وإنما جاء ليبيِّن به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة الـ « . »

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وأما قولهم : بعت الشَّاءَ شَاةً ودرهما فشاة نصب على الحال ، وصاحب الحال إنشاء ، والعامل المفعول الذي هو بعت ، وإنشاء وإن كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فإذا قلت : بعت إنشاء شاة ودرهما ، فمعناه : بعت الشَّاءَ مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فأقترن الدرهم وإنشاء ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه . »

وأجاز الخليل : بعت إنشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد : شاة بدرهم ، فشاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة في موضع الحال . فأما إذا قال : شاة ودرهم فتقديره : شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف ، كما تقول : كل رجل وضعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك . »

وكذلك بعت الشَّاءَ شَاةً ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان . »

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والأشباه ج ٤ ص ١٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (في الدار) خبيرا فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .  
وتقدير قولك : الشاء شاة ودرهما : وجب لك الشاء مسعرا شاة بدرهم : كما أنه إذا قال :  
زيد في الدار قائما - فمعناه : استقر زيد في الدار قائما . وإذا قال : لك الشاء شاة ودرهم (٢)  
فإنما المعنى : الشاء شاة بدرهم . ثم خبر أنه له بهذا السعر . فعلى هذا يجرى هذا الباب .

---

(١) مضى في ص ٥٦ وكان حديثا موجزا وسيكره مرتين في الجزء الرابع بتفصيل .  
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر  
وإن كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر »  
وذلك قولك : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم وإن شئت ألغيت لك فقلت : لك الشاء  
شاة بدرهم شاة بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، وإذا قلت : الشاء لك ، فإن شئت  
رفعت ، وإن شئت نصبت ، وصار لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كما كان فيهما  
زيد قائما بمنزلة استقر زيد قائما » .

## هذا باب

### مايقع في التسعير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعوتنا

تقول : مررت ببيرٍ قَفِيزٍ بدرهم ؛ لأنك لو قلت : مررت ببيرٍ قَفِيزٍ كنت ناعتنا بالجواهر وهذا لا يكون ؛ لأنَّ النُّعوتَ تَحْلِيَّةٌ ، والجواهر هي المنعوتات .

وتقول : العَجَبُ من بُرٍ مررنا به قَفِيزًا بدرهم .

فإن قلت : فكيف أجعله حالا للسرعة ، ولا أجعله / صفة للنكرة ؟

فإنَّ سيبويه اعتلَّ في ذلك بأنَّ النُّعوتَ تَحْلِيَّةٌ وأنَّ الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح بين الصَّحَّة .

وشرَّحُه وإن لم يذكره سيبويه<sup>(١)</sup> : إنَّما هو موضوع في موضع قولك : مُسَعَّرًا . فالتقدير : العَجَبُ من بُرٍ مررنا به مُسَعَّرًا على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببيرٍ قَفِيزٍ بدرهم فتأويلُه : قَفِيزٌ منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل بالأوَّل<sup>(٢)</sup> ويكون في موضع نعته ولا راجع إليه منه . وإنَّما هذا كقولك : مررت برجل غلامٌ له قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ « باب يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة . وذلك قولك : مررت ببيرٍ قبل قَفِيزٍ بدرهم ، وسمعتنا العرب الموثوق بهم ينصبونه . . . سمعتناهم يقولون : العجب من برٍ مررنا به قبل قَفِيزًا بدرهم ، فحملسوه على المعرفة ، وتركوا النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد . ألا ترى أنك تقول : هذا مالِكٌ درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة . فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقبيحا إذا كان صفة .  
وأما الذين رفعوه ، فقالوا : مررت ببيرٍ قبل قَفِيزٍ بدرهم ، فجعلوا القَفِيزَ مبتدأ ، وقولك بدرهم مبنيا عليه » .

سيبويه يسمي الحال خيرا كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضى في أن حذف الرابط هنا مقيس مطرد . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ<sup>(١)</sup> . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبين فسادَه على النعت ، وجوازَه في الإتيان لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هذا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رفَّعه غيرُ مدفوع ، وتأويلُه : البَدَلُ ؛ لأنَّ معناه : خاتمٌ حديدٌ . وخاتمٌ من حديد . فيكون رفَّعه على البَدَل / والإيضاح .

٣  
٢٢٦

فأمَّا ادِّعَاؤُك أَنَّهُ نَعْتُ ، وقد ذكرت أنَّ النعت إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلَّة أنت ذكرتها ، وإنَّما حقُّ هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلًّا على التبيين . فهذا حقُّ هذا .

فإن اعتلَّ بقوله : مررت برجلٍ فضَّةٍ خاتمُه ، ومررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، على قُبْحِه فيما ذكره وبُعْدِه - فإنَّ هذا في قوالك : فضَّةٍ خاتمُه غير جائز ، إلَّا أن تريد : شبيهه بالفضَّة ، ويكون الخاتم غير فضَّة . فهذا ما ذكرت لك أنَّ النعت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ؛ لأنَّه وضعه في موضعٍ شديدٍ أبوه . ألا ترى أنَّ سيبويه لم يُجز : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها إذا أراد السبعَ بعينه ، فإذا أراد الشدَّة جاز على ما وصفت<sup>(٢)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ ( باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة .  
وذلك قولك : هذا راقودٌ خلا ، وعليه نحى سمنا ؛ وان شئت شئت قلت : راقودٌ خلٌّ .  
وراقودٌ من خل . وإنما فررت إلى النصيب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ : وهذه صفة خز وهذا قبيح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خزاً والمبنى على المبتدأ قولك : جبتك خزٌ ، ولا يكون صفة ، فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣١ ، وبعض العرب يجره ، كما يجز الخز حين يقول : مررت برجلٍ خزٍ صفتُه .

ومنهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررت برجلٍ مثل الأسود أبوه إذا كنت تشبهه .  
فإن قلت : مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها فهو رفعٌ ، لأنك إنما تخبر أن أباه هذا السبع . . .

\*\*\*

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجلٍ أسدٍ على معنى شديد .  
وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال :  
=

وليس كجواز : مررت برجل قائم أبود . لأن لهذا اللفظ . والمعنى . وذلك محمول على معناه .  
فحق الجواهر أن تكون منوعة ؛ ليُعرف بعضها من بعض . وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال  
أن تكون / نعوتاً لما وصفت لك .

فإن قلت : مررت ببيرٍ قفيزٍ بدرهم - جاز على البدل . ويُجيزه على النعت مَنْ عِنا قوله ،  
وأوضحنا فساده .

فإن قيل : معناه مُسعرٌ - فحق هذا النصب ؛ لأن التسعير يعمل فيه . فعلى هذا فأجر هذا  
الباب .

فأما قولهم : هذا خاتمٌ حديداً على الحال<sup>(١)</sup> فتأويله : أنك نبّهت له في هذه الحال .  
عإن قلت : الحال بأبها الانتقال : نحو : مررت بزید قائماً .

قيل : الحال على ضربين :

فأحدهما : التَّنْقُلُ . والآخر : الحال اللازمة . وإنما هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها ،  
لأما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)<sup>(٢)</sup> فالخلود معناه :  
اببقاء . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)<sup>(٣)</sup> فهذا الاسم لا لما عمل فيه .

وكذلك أربع إنما هو اسم للعدد ، وإن نعت به في قولك : هؤلاء نسوة أربع ٠٠ وإنما  
جاز أن يقع نعتاً ، وأصله الاسم ، لأن معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لأن  
معناه شديد ٠٠

ونسب إليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذى سوغ الوصف فى نحو مررت  
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :  
قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز ٠٠  
وقال غير المبرد بل بتأويل الجواهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسد ،  
أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز فى نحو مررت برجل أسد شدة على هذا  
التأويل » .

نعم إن المبرد قال فى ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد  
فقد حذف المثل وأنت تريده ، ولولا تقدير المثل لم يكن كلاماً » . فعلى هذا يكون للمبرد فى  
المسألة رأيان .

(١) سيأتى قريباً أنه يختار فى نحو هذا خاتمك حديداً أن يكون تمييزاً لا حالاً .

(٢) الحشر : ١٧

(٣) هود : ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

## هذا باب

مايجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا . ولما تحمل كل واحد منهما عليه

٣  
٢٢٨

/ وذلك قولك : مررت بامرأةٍ معها رجلٌ قائمةٌ يافتي . إذا حملت ذلك على مررت بامرأة .  
وإن حملته على الهاء في (معها) قلت : رجلٌ قائمةٌ . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها  
في حال قيامها . فكانت المقارنة في هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابةٌ تشتدُّ مكسورا سرجُها . إن حملته على الضمير في تشتدُّ . وإن حملته  
على دابة رفعت . فيكون نعتاً كأنك قلت : هذه دابةٌ مكسورٌ سرجُها . وفي الباب الآخر أنها  
تشتدُّ في هذه الحال .

وتقول : نحن قومٌ ننطلقُ عامدين بَلَدَ كذا . وكذا فتنصب (عامدين) لما في قواك (ننطلق)  
فإن أردت أن تُجربه على قوم رفعت<sup>(١)</sup> . وقد قرأوا هذه الآية (ويُخرجُ له يومَ القيامةِ  
كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا)<sup>(٢)</sup> . أى يُخرج له طائرُه كتابا .  
ومن هذا الباب : مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به . وصائداً به<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ب ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن ،  
ومثله نحن قوم ننطلق عامدون الى بلد كذا ان جعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت .  
كأنه قال : نحن ننطلق عامدين » .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفي النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلفوا في ( ونخرج له ) : فقرأ أبو جعفر  
بالياء وضمها وفتح الراء .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الياقون بالنون وضمها وكسر الراء .  
اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، قيل :  
ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر . . فهو مفعول به والأحسن أن  
يكون حالا أى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتنفق القراءتان  
في التوجيه على الصحيح الفصيح الذى لا يختلف فيه . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فأما ما استويا فيه فقوله : مررت برجلٍ معه صقر صائدٌ  
به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل . وحملته على الاسم المضمور المعروف نصيبته .  
فقلت : مررت برجلٍ معه صقر صائداً به . كأنه قال : معه باز صائداً به حين لم يرد أن يحمله على  
الأول » .

فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها ضاربتُه كان جيّدا ، وأجودُ منه أن تقول :  
مررت برجل معه امرأة ضاربتُه ضاربها ، فيجربى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت :  
ضاربها للهاء في معه .

وتقول : مررت برجل معه فرس راكبا برذونا ، وراكبٍ على ما وصفت لك (١) .  
وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو (٢) لا يكون إلا كذلك ؛ لأنك أجريت النعت  
عليها ، والفعلُ له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربتُه هي . لم يكن من إظهار الفاعل بُد (٣) ؟  
لأنه الفِعلُ جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه  
الإضمار ، وأنه محمول على الفعل .

فإن كان فعلا لم تحتج فيه إلى إظهار (٤) . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه  
امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربتُه ؛ لأنَّ الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :

إن شئت جعلت زيدا ابتداءً ، و (هندا) ابتداءً ثانيا ، و (ضاربها) خبر عن هند ، والهاء  
والراجعة إليها ، و (هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ « وكذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . ان لم  
ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ٧ ولا  
يكون الا خبرا ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير . . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ « فان قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ،  
ونصبت على ما فسرتك لك : وان شئت قلت : ضاربا بها هو فنصبت ، وان شئت جررت ،  
ويكون ( هو ) وصف المضمرة ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وان شئت جعلت ( هو )  
منفصلا ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة  
ضاربها هو ، فكأنك قلت : معه امرأة ضاربها زيد » .

(٣) الكوفيون لا يوجبون ابراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف  
ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث  
قال : « ويكون هو وصف المضمرة في ضاربها » .  
وكثيرا ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) في شرح انكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب  
توكيد ضميره البس أو لم يلبس » . وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء .

وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداءً ثالثاً ، وجعلت/ هو خبره ، وجعلتها خبراً عن هند ، وجعلت هنداً وما بعدها خبراً عن زيد .

وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعها موضع الحال بمنزلة قولك : كلمت زيدا ، وعمرو عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إذ) ؛ كما قال الله عز وجل : ( يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ) (١) أي : إذ طائفة في هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ؛ لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأ بعده ، وضاربه لك ، فكان مبتدأ ثالثاً ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبراً عن زيد ، وأنت فاعله .

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيّره عن لفظه ، إلا أنك تجعل (زيداً) مرفوعاً بكان . ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإن زيدا أبوه منطلق .

واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أن أباه ومنطلقاً في موضع نصب ، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنه فعل وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً مما لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جارياً على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأصل ما وقفتك عليه [فقس] تُصَبُّ إن شاء الله .

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله - «عز وجل - :» يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهتمهم أنفسهم ) فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال . » .



## هذا باب

المصادر التي تَشْرِكُهَا أسماءُ الفاعلين ، ولا تكون واقعة

هذا الموقع إلا ومعها دليل من مُشَاهِدَة ، فهي منصوبة

على ذلك ، خيرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أقيما يا فلان وقد قعد الناس (١) ، وذلك أنه رآه في حال قيام ، فوبّخه بذلك . فالتقدير : أثبتت قائما وقد قعد الناس (٢) ، وليس يُخْبِر عن قيامٍ مُنْقَضٍ ، ولا عن قيام تستأنفه .

وكذلك لو قال : أقياما وقد قعد الناس ، وأجلوسا والناس يسرون . ومثله : أتخلفنا عن زيد مع برّه بك وفضله . ومن ذلك قول الشاعر :

\* أطرباً وأنت قنّسرى (٣) \*

إنّما رأى نفسه في حال طرب / مع سنّه ، فوبّخها بذلك .

ولو لم تستفهم لقلت مُنْكِراً : قاعدا علم الله - وقد سار الناس . قائما كما يرى والناس قعوداً . فهذا لا يكون إلا لما تُشَاهِد من الحال ؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل .

\* \* \*

واعلم أنّ الأسماء التي لم تُؤخَذ من الأفعال تجرى هذا المجزى . وذلك أن ترى الرجل في حال تلوّن وتَنَقَّل ، فتقول : أتميميا مرة . وقيسيّا أخرى ، تريد : أتحوّل وتتلوّن ، وأغناه عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم » .

وذلك قولك : أقيما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم . تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكانه لفظ بقوله : اتقوم قائما ، وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجزى المصدر في هذا الموضع » .

(٢) تقدم في ص ٢٢٩ .

(٣) تقدم في ص ٢٢٨ .

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميميا مرة - علم الله - وقيسيًا أخرى (١).  
ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغَلْظَةً      وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْغَوَارِكِ (٢)  
وقال الآخر :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً      وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا الْعِلَاتِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ « باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل » .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيًا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسيًا أخرى . كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيًا أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تشبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . . . . .  
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب أعياراً على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

نسبه ابن هشام في السيرة إلى عند بنت عتبة ( والدة معاوية ) قالت له لئلمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٨٣ يقال : عركت المرأة ودرست وطمنت : إذا حاضت . . . . .

ونصب أعياراً على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لأنه أقام الأعيار مقام اسم مشتق فكأنه قال : أفي السلم بلداء جفأة مثل الأعيار .

ونصب جفء وغلظة نصب المصدر الموضوع موضع الحال . . . . .  
وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الأعيار من معنى الفعل : فكانها قالت :

أفي السلم تتبلدون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز اظهاره .  
الهمزة للاستفهام التويخي . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤنت .

الأعيار : جمع غير بالفتح : الحمار أهليا كان أم وحشياً .  
وبختهم قائلة لهم : أتجفون الناس ، وتغلظون عليهم في السلم فإذا أقبلت الحرب ضعفتهم

كالنساء الحيض .  
أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٥٦ والعيني ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .  
العلات : الأمهات الشتى ، والواحد علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .  
ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان ( علل ) .

## هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

وذلك قولك : هذا زيدٌ حقًا ؛ لأنك لما قلت : هذا زيدٌ فخبّرت - إنما / خبّرت بما هو عندك حقٌ ، فاستغنيت عن قولك : أحقُّ ذاك ، وكذلك هذا زيدٌ الحقُّ لا الباطل ؛ لأنَّ ما قبله صار بدلًا من الفعل .

ولو قلت : هذا زيدٌ الحقُّ - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن تجعل (زيدا) هو الحقُّ ، وعلى أنك قلت : هذا زيدٌ ، ثم قلت : الحقُّ ، تريد : قولي هو الحقُّ ، لأنَّ ( هذا زيد ) إنما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله عز وجل : ( ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ) ، و(قولُ الحقِّ) (٢) .

وتقول : هذا القول لا قولك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويلُ هذا : أن قولك بمنزلة هذا القول حقًا ، وهذا القول غير قيل باطل ؛ لأنه توكيدٌ للأول .

(١) سبق فى ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنونه بقوله :

هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان ينصب قول ورفعه من السبعة .

انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيث النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف

ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان فى البحر ج ٦ ص ١٨٩ « وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، أى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها . . . كما تقول : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصدق وهو من إضافة الموصوف الى صفته ، أى القول الحق كما قال : ( وعد الصدق ) ، أى : الوعد الصدق .

وان عنى به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة ، كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه على المدح . . .

وقرأ الجمهور برفع « قول » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته الى امه فقط قول الحق ، فنتفق اذ ذاك قراءة النصب وقراءة الرفع فى المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو بدل . وهذا الذى ذكر لا يكون الا على المجاز فى قول وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات . . .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ، لأنك إنما تؤكد الأول بشيءٍ تحذفه ، فإذا قلت : غيرَ قبيلٍ باطل ، فقد أوجبت أنه حق [فإذا قلت : لاقولك - فقد دلت على أنه قول باطل ، فعلى] (١) هذا تؤكد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

٣  
٢٣٤

/إننى لأمنحك الصدودَ وإننى قسماً إليك مع الصدودِ لأميلُ (٢)

لما قال : إني لأمنحك الصدود ، وإننى إليك لأميلُ - علم أنه مقسم ، فكان هذا بدلاً من قوله : أقسم قسماً .

•••

واعلم أن المصادر كسائر الأسماء ، إلا أنها تدلُّ على أفعالها فأمّا في الإضمار والإظهار والإخبار عنها والاستفهام ، فهي بمنزلة غيرها .

تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضرب : زيدا . تريد : زيدا اضرب ، واستغنيت عن قولك : ( اضرب ) بما كان فيه من الذكر ، فعلى هذا إذا ذكر فعلاً . فقال : لأضربن ، قلت : نعم ، ضرباً شديداً .

فإن لم يكن ذكراً ، ولا حالٌ دالة - لم يكن من الإظهار بُدُّ ، إلا أن يكون موضع أمرٍ ، فتضمر ، وتُصير المصدر بدلاً من اللفظ . بالفعل ، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة ؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فتأمر بالمصدر نكرة ، ومعرفة بالألف واللام والإضافة ، ولذلك موضع آخر : وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى عُلِمَ ما يُراد به .

٣  
٢٣٥

/ومن ذلك سقياً لزيد ؛ لأنَّ الدعاء كالأمر ، والنهي وإنما أردت : سقى الله زيدا سقياً .

فإن قلت ذلك لم تجتج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سقياً قلت بعده : لفلان ؛ لتبين ما تعنى ، وإن عُلِمَ من تعنى . فإن شئت أن تحذفه حذفته (٣) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) تقدم في ص ٢٣٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ . باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير

المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقيا ورعيا .

• وإنما ينصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور ، فدعوت له أو عليه على اضممار الفعل .

= كانك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا .

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) إِنَّمَا هُوَ : فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا ، ثُمَّ أَضَافَ .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) إِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : فَأِمَّا مِنْتُمْ مَنَّا ، وَإِمَّا فَادَيْتُمْ فِدَاءً (١) .

وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و (صُنِعَ اللَّهُ) (٣) .

\* \* \*

واعلم أَنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتُغْنِي غَنَاءَهُ ، فلا يجوز أَنْ تكون معرفة ؛ لِأَنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وانما اختسزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله . . .

وأما ذكرهم ( لك ) بعد سقيا فانما هو ليبيّنوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء اذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا « .  
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا مبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٤ :

مثال المبنية للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنها متعديان ، ولا هي مقوية للعامل لضعفة بالفرعية . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . ولا وهى ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه .

وانما هى لام مبنية للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتى لزيد . . .

وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٠٥ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انتصب قول الله - عز وجل - : ( فاما منا بعد واما فداء ) فانما انتصب على : فاما تمنون منا ، واما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

فى البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم ( مصدر مؤكد لغيره ) وحقا مؤكدا لوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتك مَشِيًّا ، وقد أدّى عن معنى قولك : جئتك ماشيا . وكذلك قوله عز وجل : ( ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا (١) .

ومنه : قتلته ضَبْرًا . وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرا - أنْ ضَرْبًا في معنى : ( أنْ ضَرْبَ ) فيحتاج ما / بعدها إلى الفاعل والمفعول .

فإذا قلت : عجبت من ضارب عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنما بقي المفعول ، والفاعل يُحْمَلُ على المصدر ؛ كما حُمِلَ المصدر عليه . تقول : قم قائما (٢) فالمعنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا      ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

إنما أراد : لا أشتم ، ولا يخرج من في زور كلام ؛ فأراد : ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يأبى ما فسرنا ويقول : إنما قال :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي      لُبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ  
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا      ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ « فعلى هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع في موضع قولك : قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .  
وقال في ج ٤ ص ٣٨ « وقلما يجيء المصدر على فاعل ٠٠٠ » .

(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٣ على أن قوله ( خارجا ) مصدر حذف عامله : أى لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهى ( لا أشتم ) .  
وقد تحدث عنهما المبرد فى الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .  
وعند سيبويه والمبرد جملة ( لا أشتم ) جواب القسم لقوله : عاهدت وقوله ( ولا خارجا ) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم ٠٠ .  
وفسر المبرد فى الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذى عاهد عليه ٠٠ .

قال السيرافى : وكلام سيبويه الذى حكاه عن عيسى يخالفه وهو قسوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل فى الحال عاهدت كان عاملها ( ألم ترنى ) كأنه قال : ألم ترنى لا شاتما مسلما ولا خارجا من فى زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت فى موضع المفعول الثانى ، فقد تم المفعولان بعاهدت ٠٠ .

يريد : عاهدت ربى على أمور وأنا فى هلتين الحاليتين : لاشأتما ، ولاخارجا من فى

مكروه .

== وذهب الفراء فى تفسيره الى أنهما حالان والعامل ( عاهدت ) .  
ورجح ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذى عليه المحققون أن  
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأتاب الوصف عن المصدر  
لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ، ولا  
يتكلم بزور لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شىء آخر .  
( واننى لبين رتاج ) كسرت همزة ان ، لأنها فى صدر الجملة الحاليسة واقتران خبرها  
باللام وخبر ان الظرف .  
( قائما ) حال من الضمير المستقر فى الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان .  
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أى : معلق .  
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها فى آخر عمره حين تعلق بأستار  
الكعبة ، وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك فى أمالى المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر  
شواهد الشافية ص ٧٢ - ٧٩ . والقصيدة فى الديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ . وذكر فى سبب  
انشادها كلام آخر .  
ولعلى بن حمزة فى التنبهات مناقشة للمبرد فى قصة هذه القصيدة

## هذا باب

٣  
٢٣٧

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لِعَلَّةٍ دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلا رجلا . تأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد .  
فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود . فجزيا  
مجرى سائر الزوائد .

ألا ترى أنك لو قلت : الأول فالأول أتونا - لم يجوز ؛ لأنك لست تقصد إلى شيء بعينه .  
ولو قلت : الرجال أتونا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دخلوا الأول فالأول<sup>(١)</sup> على البدل . كأنك قلت : دخل الأول فالأول .  
وكذلك لو قلت : دخلوا رجلا رجلا ، فأبدلت النكرة من المعرفة ؛ كما قال الله « عز وجل :  
بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ »<sup>(٢)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه  
الألف واللام .. »

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ،  
وان شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا ، وحملته على الفعل . كأنه قال :  
دخل الأول فالأول ، وان شئت قلت : دخلوا رجلا رجلا جعلته بدلا ، كما قال - عز وجل -  
( بالناصية ناصية كاذبة ) .

فإن قلت : ادخلوا فأمرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لأنك لو قلت : ادخل  
الأول فالأول ورجل رجل لم يجوز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد  
أن تعرفه بشيء تحليه به . لو قلت : قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى  
كلهم ... وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لأن معناه ليس دخل ، فحمله على المعنى  
وليس بأبعد من :

### ليبيك يزيد ضارع لخصومة

فإن قلت : ادخلوا الأول والآحر والصغير والكبير فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم . كأنه  
قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجوز أن تدخل الفاء . لأنك  
لو قلت : مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجوز . . .

(٢) البلق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩



فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول . فلا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع : لأنَّ البَدَلَ لا يكون من المخاطب ؛ لأنَّك لو قدرته بحذف الضمير لم يجر . فأمَّا عيسى بن عُمر فكان يُجيزه . ويقول : معناه : ليدخل الأول فالأول . ولا أراه إلا جائزا على المعنى ؛ لأنَّ قولك : / ( ادخل ) إنما هو : ( ليدخل ) في المعنى .

وقرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( فَيَذَلِكَ فَلَنتَفَرِحُوا ) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخر . والصغير . والكبير - فالرفع ؛ لأنَّ معناه : ادخلوا كلُّكم . فهذا لا يكون إلا مرفوعا ، ولا يكون إلا بالواو ؛ لأنَّ الفاء تجعل شيئا بعد شيء . والواو تتصل على معنى قولك : كلُّكم . ألا ترى أنَّك تقول : مررت بزيد أخيك ، وصاحبك . فتدخل الواو على حدِّ قولك : زيد العاقل الكريم . وكذلك زيد العاقل . والكريم . ولو قلت : العاقل فالكريم . أو العاقل ثمَّ الكريم - لخبرت أنَّه استوجب شيئا بعد شيء .

وكان سيبويه يقول : جيدٌ أن تقول : هذا خاتمك حديدا . وهذا سرُّجك خزاً (٢) ، ولا تقول على النعت : هذا خاتمٌ حديدٌ إلا مُستكرها - إلا أن تريد البَدَلَ ؛ وذلك لأنَّ حديداً وفصحةً وما أنبئه ذلك جواهر . فلا يُنعت بها ؛ لأنَّ النعت تحلية . وإنما يكون هذا نعماً مُستكرها إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتمٌ مثلُ الحديد . أى في لونه وصلابته . وهذا رجلٌ أسدٌ / أى : شديد . فإنَّ أردت السُّبع بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ . وإنما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديداً . وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأنَّ الحال مفعولٌ فيها . والأسماء تكون مفعولة . ولا تكون نعوتاً حتى تكون تحلية .

وهذا في تقدير العربية كما قال . ولكن لا أرى المعنى يصحُّ إلا بما اشتقَّ من الفعل ، نحو : هذا زيد قائماً ؛ لأنَّ المعنى أنبئك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديداً . فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بيِّن . ولا أرى نَصَبَ هذا إلا على التبيين ؛ لأنَّ التبيين إنما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه . وقد قال سيبويه ما حكيت لك .

(١) انظر الجزء الثاني ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزفيد رجلا صالحا<sup>(١)</sup> لصاححت الحال لقولك (صالحا) إلا أن يكون  
 علم أنك مررت بزفيد وهو بالغ فتقول : مررت بزفيد رجلا . أى فى حال بلوغه . فقد دلتك  
 بهذا على معنى الحال .

\* \* \*

$\frac{3}{240}$

ومن الحالات قولك : ماشأناك قائما<sup>(٢)</sup> / والتقدير : ما أمرُك فى هذه الحال . فهذا التقدير ،  
 والمعنى : لِمَ قمت ؟ كما أنك تقول : غمّر الله لزيد . واللفظ . لفظ . الإخبار . والمعنى معنى  
 الدعاء ، وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ . لفظ . (يذهب زيد) والمعنى القسم .

ومثل هذا : مالك قائما ؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك ؟ والمعنى : لِمَ قمت ؟ قال الله  
 جلّ ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ)<sup>(٣)</sup> . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون ؟  
 أى : لِمَ أعرضوا ؟ .

ولو قلت : مَنْ زيد قائما ؟ لم يجز ؛ لأن قولك : مَنْ زيد ؟ سؤال يقتضى أن تعرف : أبْنُ  
 عمرو هو أم ابنُ خالد ؟ التميمى هو أم القيسى ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات . فليس  
 للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ « ومن عمل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم  
 الكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيرا فى جعل تلك النكرة - ان  
 شئت حالا وان شئت بدلا فتقول على هذا : مررت بزفيد رجلا صالحا . على انبدال ، وان شئت  
 قلت : مررت بزفيد رجلا صالحا . على الحال » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ « باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول  
 والمسئول عنه .

وذلك قولك : ما شأنك قائما ، وما شأن زيد قائما ؟ وما لأخيك قائما . . فهذا حال  
 قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائما فى قولك : هذا عبد الله قائما  
 بما قبله . .

وفيه معنى لم قمت ؟ فى ما شأنك . وما لك ؟ قال الله تعالى ( فما لهم عن التذكرة  
 معرضين ) ، ومثل ذلك من ذا قائما . . » والعامل فى الحال المصدر .

والاستفهام لا يعمل فى الحال . انظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢  
 ص ١٨٤ .

(٣) المدثر : ٤٩ .

ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحال لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى . ويستحيل في تقدير العربية مع اسحالته في المعنى ؛ لأنَّ الفعل ينصب الحال . ولو قلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيِّدا . المعنى : يُصادقك في هذه الحال . وكلُّ شئٍ كان فيه فعلٌ مجردٌ أو معنى فعلٍ ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما . أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيد أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فعلٌ فيه . وظروف الزمان لا تضمنُ الجثثَ . وكلُّ ما كان فعلا أو في معنى الفعل فعملُه في ظروف الزمان كعمله في الحال .

فأما قولهم : الليلة الهلال . فمعناه : الحدوث . ولولا ذلك لم يجز ؛ كما لا تقول : الليلة زيدٌ .

٣  
٢٤١

وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ (٢) . فمعنى (إذا) ها هنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد فانما كان جيِّدا . لأنَّ معنى فإذا زيد . أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع .

(٢) انظر الجزء الثاني ص ٥٧-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

## هذا باب

### المخاطبة

فَأَوَّلُ كَلَامِكَ لِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَآخِرُهُ لِمَنْ تَسْأَلُهُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ - :  
كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ فَتَحَتَ الْكَافُ ؛ لِأَنَّهَا لِلَّذِي تُكَلِّمُ . وَقَوْلُكَ ( ذَاكَ ) إِنَّمَا زِدْتَ الْكَافَ عَلَى  
( ذَا ) ، وَكَانَتْ لِمَا تُؤَمِّي إِلَيْهِ بِالْقُرْبِ .

$\frac{3}{242}$

فَإِنْ قُلْتَ ( هَذَا ) ف( هَا ) لِلتَّنْبِيهِ ، وَ( ذَا ) هِيَ الْإِسْمُ . فَإِذَا خَاطَبْتَ زِدْتَ الْكَافَ لِلَّذِي تُكَلِّمُهُ  
وَدَلَّ الْكَلَامُ بِوُقُوعِهَا عَلَى أَنَّ الَّذِي تُؤَمِّي إِلَيْهِ بَعِيدٌ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا أَرَدْتَ  
التَّرَاخِي زِدْتَ كَافًا لِلْمَخَاطَبَةِ ؛ لِأَنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَنْبِيَّ بِهَا الْمَخَاطَبَ عَلَى بُعْدِ مَا تُؤَمِّي إِلَيْهِ .  
فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ ؟ . تَكْسِرُ الْكَافُ ؛ لِأَنَّهَا لِمُؤَنَّثٍ . قَالَ  
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ) (١) .

وَتَقُولُ - إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ امْرَأَةٍ - : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ بِفَتْحِ الْكَافِ ؛ لِأَنَّهَا لِمُذَكَّرٍ .

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ، بِكَسْرِ الْكَافِ مِنْ أَجْلِ الْمَخَاطَبَةِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ ذَانِكُمَا الرَّجُلَانِ ؟ .

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : كَيْفَ تَانِكُمَا الْمَرْأَتَانِ ؟ .

[وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ ؟ .

وَإِنْ سَأَلْتَ] (٢) امْرَأَتَيْنِ عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَاكُمَا الرَّجُلُ ؟ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ذَلِكُمَا ، تُدْخِلُ اللَّامَ زَائِدَةً . فَمَنْ قَالَ فِي الرَّجُلِ ( ذَاكَ ) قَالَ فِي الْاِثْنَيْنِ

( ذَانِكَ ) .

$\frac{3}{243}$

وَمَنْ قَالَ فِي الرَّجُلِ ( ذَلِكَ ) قَالَ فِي الْاِثْنَيْنِ ( ذَانِكُ ) بِتَشْدِيدِ النَّونِ . . . تُبَدِّلُ مِنَ اللَّامِ نُونًا .

وَتُدْغَمُ إِحْدَى النَّونَيْنِ فِي الْأُخْرَى ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ( فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ) (٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) القصص : ٣٢ ، وقراءة تشديد النون من « فذانك » سبعية .

النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجالاً عن نساءٍ قلت : كيف أولئكم النساء ؟  
وإن سألت نساءً عن رجالٍ قلت : كيف أولئكن الرجال ؟  
وإن سألت نساءً عن رجلٍ قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟  
وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عزَّ وجلَّ : ( فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ) (١)

\* \* \*

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ؛ إذ كان يجوز أن تُخاطب واحداً عن الجماعة ، فيكون الكلام له . والمعنى يرجع إليهم<sup>(٢)</sup> . كما قال الله تبارك وتعالى : ( ذَلِكَ أَذْنِي أَنْ لَا تَعُولُوا ) (٣) . ولم يقل ( ذلكم ) ؛ لأنَّ المخاطب النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فما ورد من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تصبُّباً إن شاء الله .

---

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي أفراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكور . وفي التنزيل : ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ) وقياس اللغة الأخرى : وكذلكم ، لأن الخطاب لجماعة . . . » .  
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ .

(٣) النساء : ٣ .

## هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل.

/نحو: رويدك وأرايتك زيدا ما حاله؟ ، وقولك: أبصرك زيدا<sup>(١)</sup>

٣  
٢٤٤

اعلم أن هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أرايتك زيدا فإنما هي أرايت زيدا ؛ لأن الكاف لو كانت اسما استحال أن تُعدي (رأيت) إلى مفعولين : الأول والثاني هو الأول .

وإن أردت رؤية العين لم يتعد إلا إلى مفعول واحد ، ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه . فيتصل ضميرُه إلا في باب ظننت وعلمت . لما قد ذكرنا في موضعه .  
فأما (ضربتني) . و (ضربتك) يا رجل فلا يكون .

وكذلك (أبصرك) زيدا يا فلان . إنما هو : أبصر زيدا . ودخلت الكاف للإغراء توكيدا للمخاطبة .

وكذلك (رؤيد) . يدلك أنك إذا قلت : رويدك زيدا . إنما تريد : أروذ زيدا . والكاف للمخاطبة .

ألا ترى أنها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأن الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل . وإن كان الفعل لاثنين أو ثلاثة قلت : رؤيدكما . ورؤيدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفا في الثنية . وواو في الجمع ؛ كما تقول : اذهبا . واذهبوا .

وقد تقول : رؤيد زيدا إذا لم ترد أن تبين المخاطبة ؛ كما تقول : أرايت زيدا . وأبصر زيدا .

٣  
٢٤٥

وزعم سيبويه أن قولك : رؤيدك زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيدا للتنبيه ولمن هو غير مقبل عليك لتعطفه بالنداء . فكذلك تنبه بالمخاطبة ، وتركها كتركك (يا فلان<sup>(٢)</sup>) استغناءً بإقبالك عليه ؛ وإنما القول بغير الكاف : رويد زيدا ؛ لأن رؤيد في موضع المصدر وهو غير متمكن ؛ لأن المصدر من أرودت إنما هو الإرواد .

(١) الحديث عن رويدك ، وأرايتك ، وأبصرك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ وهذا الباب يعتبر تكريرا لما هناك بأساوب آخر .  
(٢) في الاصل : يا بافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوِيْدًا) مصدرا محذوفَ الزوائد جاز له ذلك فقال : رويداً زيدا .  
فنظير الأول قوله :

رُوِيْدًا عَلِيًّا جُدَّ مَا تَدَى أُمَّهْمُ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهْمُ مَتَمَّيْنُ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويداً زيدا . ورويدَ زيدٍ ؛ كما تقول : (ضَرَبَ الرَّقَابِ) .  
وإن كان نعنا فهو مصروفٌ مُنَوَّنٌ على كلِّ حالٍ ؛ وذلك قولك : ضَعَهُ وَضَعًا رُوِيْدًا ؛ كما  
قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أُمَّهْلَهُمْ رُوِيْدًا) (٢) . وإنَّما صرَّفنا هذا المصدر عند ما  
جرى من ذكره مع كافٍ المخاطبة .

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطاري : ١٧ .

## هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

٣  
٢٤٦

/ اعلم أنك إذا قلت : رُوَيْدَكَ وَعَبْدُ اللَّهِ فَهُوَ جَائِزٌ وَفِيهِ قُبْحٌ حَتَّى تَقُولَ : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ  
وقد تقدّم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمّر<sup>(١)</sup> .

فإن جعلت (رُوَيْدًا) متصرفاً قلت : رويدَ عبدِ الله . وزيد . ولا تقول : رويدك . ورويدَ  
زيدٍ إذا جعلت (رُوَيْدًا) غير متصرفاً والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم . و(رويد)  
اسم ؛ ولا يقع العطف على استواءٍ إلاَّ أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأوّل . فذلك  
جائز متى أردته .

وكلُّ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فَعَطْفُهَا عَلَيْهَا جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا ؛ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ . وَانْطَلَقَ  
عَبْدُ اللَّهِ . وَأَخَوَكَ قَائِمٌ . وَإِنْ تَأْتَى آتَكَ . فَهَذَا عَلَى ذَا .

ولو قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ، لَمْ تَقَعْ (رُوَيْدًا) الْمَحذُوفَةَ التَّنْوِينِ هَذَا الْمَوْضِعَ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ  
لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ عَلَى مَعْنَى : أَرُوذُ زَيْدًا .

واعلم أنَّ الكَافَ فِي قَوْلِكَ : (النَّجَاءَكَ) إِنَّمَا هِيَ لِلْمَخَاطَبَةِ بِمَنْزِلَةِ كَافِ رُوَيْدَكَ وَالِدَلِيلِ عَلَى  
ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> لِحَاقِهَا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ . وَلَوْ كَانَتْ اسْمًا كَانَ هَذَا مُحَالًا ؛ لِأَنَّكَ لَا تُضَيِّفُ مَا فِيهِ الْأَلْفَ  
وَاللَّامَ . فَهَذَا بَيِّنٌ جَدًّا .

\* \* \*

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل ، تقول : النَّجَاءَكَ نَفْسِكَ . وَالنَّجَاءُكُمْ  
كُلُّكُمْ / أَوِ الْخَفْضُ خَطَأً ؛ لِأَنَّ الْكَافَ لَيْسَتْ بِاسْمٍ .

٣  
٢٤٧

فَأَمَّا عَلَيْكَ ، وَدُونِكَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ وَلَهُ ضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ الَّذِي  
يَكُونُ بِهِ فَاعِلًا ، وَإِنْ شِئْتَ أَتْبَعْتَهُ التَّوَكِيدَ مَرْفُوعًا ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ مَخْفُوضًا .  
تقول : عَلَيْكَ نَفْسُكَ زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ نَفْسِكَ . لِأَنَّكَ تَرِيدُ : أَنْظِرْ نَفْسَكَ .

(١) تقدم في باب رويد ص ٢٠٩ وسيعيده في الجزء الرابع .

(٢) تقدم في ص ٢٠٩ .



والدليل على أَنَّ الكَافَ لها موضع (١) أَنَّ حروف الإضافة لا تَعْلَقُ (٢) ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

\* \* \*

وكلُّ شيءٍ كان في موضع الفِعْلِ ولم يكن فِعْلاً فلا يجوز أن تأمرَ به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : على زيدٍ عمراً ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخِّر . فتقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أَنَّ قول الله عزَّ وجلَّ : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ) إِنَّمَا نصَّبه بعلَيْكُمْ فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإِنَّمَا قالوا : عليه رجلا لَيْسَنِي (٣) : لأنَّ هذا مَثَلٌ . والأمثال تَجْرِي في الكلام على الأصول كثيرا (٤) .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية أيضا في ص ٢٠٣ . ص ٢٣٢ .

(٢) في الاصل : لا تعلق .

(٣) في سيبويه جـ ١ ص ١٢٦ : وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسني . وهذا قليل شبهوه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجعته الأصول كما في الضرائر الشعرية .

## / هذا باب /

ما يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمَلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجْرٌ

اعلم أنَّ الشيءَ لا يجوز أن يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي  
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ : لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ .  
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ (١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٌ . رَفَعْتَ الْعَاقِلَ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .

وَإِنَّمَا جَازَ الرَّفْعُ بِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) (٢) .

لَمَّا قَالَ : قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ - تَمَّ الْكَلَامُ . فَقَالَ : شُرَكَاءَهُمْ عَلَى الْمَعْنَى : لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّزْيِينِ  
مُزَيَّنًا فَالْمَعْنَى : زَيْنَهُ شُرَكَاءَهُمْ .

(١) فِي سَيْبُوِيَه ج ١ ص ٢٧٥ « بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَّا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ .  
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ  
غَيْرُ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ . وَكَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَانَكَ قَدْ قَمْتَ : الْإِزِيدِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْعَمْرُو ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي

الْإِزِيدِ وَالْعَمْرُو » .

(٢) الْأَنْعَامُ : ١٣٧ « وَقِرَاءَةُ زَيْنَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتَلَ وَرَفْعُ شُرَكَاءَهُمْ مِنَ الشُّوَادِ

( ابْنُ خَالَوِيَه ص ٤٠ - ٤١ - الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ج ٤ ص ٢٢٩ ) .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَقُرَّاتُ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ السَّلْمِيُّ وَالْحَسَنُ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ  
عَامِرٍ زَيْنَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . قَتَلَ مَرْفُوعًا مِضَافًا إِلَى أَوْلَادِهِمْ . شُرَكَاءَهُمْ . مَرْفُوعًا عَلَى اضْمَافٍ  
فَعَلٍ ، أَيْ زَيْنَهُ شُرَكَاءَهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَيْبُوِيَه .

أَوْ فَاعِلًا بِالمصدرِ أَيْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبِيبُ ابْنِ رَكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ

هَكَذَا . . أَخْرَجَهُ قَطْرِبُ .

فَعَلَى تَوْجِيهِ سَيْبُوِيَه الشُّرَكَاءُ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ  
الشُّرَكَاءُ قَاتِلُونَ . وَمَجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مَزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُوا هُمُ الْقَاتِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُبَاشِرِي  
الْقَتْلِ » .

وَفِي سَيْبُوِيَه ج ١ ص ١٤٦ « وَمِثْلُ لَيْبِكُ يَزِيدُ قِرَاءَةٌ بَعْضُهُمْ ( وَكَذَلِكَ زَيْنُ لِكَثِيرٍ مِنْ

المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ) رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع » .

ومثل هذا قول جميل :

سَبَيْتَنِي بِعَيْنِي جُوذُرٍ وَسَطٍ . رَبَّرَبٍ وَصَدْرٍ كَفَأَثُورٍ اللَّجْبَنِ وَجِيدٍ

التقدير : وسباني جيدها .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ<sup>(١)</sup>

لما قال : (لَيْبِكَ يَزِيدُ) عُلْمٌ أَنَّ لَهُ بَاكِيَا . فكأنه قال : ليبكه ضارعٌ لخصومة .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٤٥ و ١٨٣ و ١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف . وهذا على رواية ليبك بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف في الكلام واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة ، والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه التصحيف : ومما قلبوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر ليبك يزيد ضارع ٠٠ البيت .

وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله في كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى لجواز أن يكون ( يزيد ) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيتته : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .

الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .

المختبِط : الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة . وأصله من خبطت الشجرة : إذا ضربتها بالعصا ، ليسقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطني فلان . وقيل هو بمعنى السؤال ، فيتعدى لاثنتين

يقال : اختبطني معروفى .

فعلى الأول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبِط

الناس أموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى ثلاثية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .

وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات عند غيره .

الطوائج : بمعنى المطيحات . يقال : طوحته الطوائج ، أطاحته ، أى : ذهبت به ، ولا

يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .

وحكى الأصمعي أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده

فعلى هذا - ان ثبت - تكون الطوائج جمع طائحة من المتعدى قياسا لا شذوذا .

لخصومة : متعلق بضارع . واللام للتعليل أو بمعنى عند .

ومما تطيح : متعلق بمختبِط أى : يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله .

و ( ما ) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائج .

وقيل صفة لمختبِط أوله ولضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من للسببية .

والبيت من قصيدة لنهشل بن حرى . ونسبت للبيد ( وليست فى ديوانه ) ، ونسبت

لمزرد بن ضرار ( وليست فى ديوانه ) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل

ونسبها سيبويه وغيره للحارث بن نهيك .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧-٦٨ .

ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢

ص ٣٥٣ وشواهد الكشاف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيما أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا (١)

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أن القدم مسألة ؛ كما أنها مسألة . فكأنه قال : قد سألت القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عز وجل : ( انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ) (٣) .

زعم الخليل أنه لما قال : « انتهوا » علم أنه يدفعهم عن أمر . ويغريهم بأمر يزرهم عن خلافه . فكان التقدير : اتنوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يُضمَر الجواب ولا دليل عليه . وإذا أُضمر ( اتنوا ) فقد جعل ( انتهوا ) بدلا منه ، وكذلك انتهِ يا فلان أمرا قاصدا . وقد مر من ذكر المضمرات ما يُغنى عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان . . فقال : « فانما نصب الأفعوان والشجاع ، لانه قد علم أن القدم ها هنا مسألة ، كما أنها مسألة . فحمل الكلام على انها مسألة » .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٤٣ « رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ، فحذف النون » . رواية ابن الأنباري في المذكر والمؤنت ص ٦ كرواية سيبويه والمبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسألة إنما تكون من اثنين فصاعدا . فلما اضطر الى نصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات أن تؤثر فيهما . . ونسب هذا الرجز في سيبويه الى عبيد بنى عبيس ونسبه الأعمم للعجاج وهو في ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العبيسي .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والعينى ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطي ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان ( شجع ، شجع ) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفى سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب في هذا الباب على اضممار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال في ص ١٤٦ : « ولا يجوز أن تقول : ينتهى خيرا له ولا أنتهى خيرا لى ، لأنك اذا نهيت ، فأنت تزجيه الى أمر ، واذا أخبرت ، أو استفهمت فأنت لست تريده شيئا من ذلك انما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا » .

ومن ذلك قولُ الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا<sup>(١)</sup>  
فنصبهما ؛ لأنَّ الوجودان في المعنى واقعٌ عليهما . ومثُلُ ذلك :  
لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا<sup>(٢)</sup>

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ،  
والتقدير : وجدنا لهم جنات . . قال : « لان الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل  
الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء . . لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفًا على جزاء .  
السلسبيل : قال الراغب : السهل العذب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم  
أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا . . وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجريه .  
ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا ، وقال ابن هشام  
في المعنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدره الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية  
لئلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخمر والتصون لا بالتبذل ورأى  
المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « ولعمري ان الرؤية اذا لحقتها فقد لحقت  
ما هو متصل بها ففي ذلك شيئان :

أحدهما : أن الرؤية وان كانت مشتملة عنها فليس لها طريق الى الطيب في مفارقتها ،  
المهم الا أن تكون حاسرة غير مقنعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفريات ولا المعشقات . .  
وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون  
الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا  
وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حمله على الرؤية وينبغي أن  
يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها هي واو الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء  
فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأني بالابتداء وتجعل  
ذلك الفعل المقدر خيرا عنه » .

وفى الإبيات المشكلة ص ٣٤ « حمله على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى  
فبإبه أن يأتى بعد التمام ، لانه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا .  
ألا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام . أراد بمفارق مفارق قال سيبويه ج ٢  
ص ١٤٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع ثم قالوا المفارق كأنهم سمو كل  
موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شاب المفارقُ واكتسين قتييرا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت  
الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى روية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد  
منها . .

وانظر - رعاك الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل ، لكي يناسب المعنى عصر  
الشاعر . .

لأنَّ الرُّويَّة قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أبعد ما مرَّ ؛ / لأنَّه ذَكَرَه من قَبْلِ  
الاستغناء . وإنَّما جاز نصبه على رأيت ؛ لأنَّ المعنى : لَنْ تراها إِلَّا وَأَنْت تَرى لها في مفارق  
الرأس طيبا . فهذا على الإضمار .  
فأما قوله :

« تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ » (١)

فمن أنشده برفع اليدين فتمد أخطأ (٢) ؛ لأنَّ الكلام لم يَدَسَّغْنَ ، ولو جاز لجاز : ضارب  
عبدُ الله زيد (٣) ؛ لأنَّ من كلِّ واحد منهما ضَرِبًا .

(١) تماهه : « لها قَتَبٌ خَلْفَ الحَقْمِيَّةِ رادفٌ »

ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى جـ ١ ص ١٤٥ وقد ردد الاعلم كلام المبرد فقال :  
وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأنَّ الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى .  
ورواه أبو الفتح في الخصائص جـ ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : « أراد  
تواهى رجلاها يديها فحذف المفعول . وقد علم أن المواهقة لا تكون من اترجلين دون اليدين وأن  
اليدين مواهقتان ، كما أنهما مواهقتان ، فاضمر لليدين فعلا دل عليه الأول . فكانه قال : تواهى  
يداها رجليها ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تواهى  
رجلاها يداها . فعلى هذه الصنعة التي وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا  
بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر . . . »

التواهى : الموافقة في السير والتبارى فيه .

يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء اتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمهها .  
يداه أى متقدمتى قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها في سيره ، فرأسه  
كانه قتب لها خلف حقيبتها ، أى : عجزها .

وقد روى في سيبويه يداها بضمير الغائبة وكذلك في الخصائص وفي الروض الأنف جـ ٢  
ص ١٨٢ والاجود يداها بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار في تعليقه على  
الخصائص .

وكذلك روى في المقتضب وفي اللسان ( وهق ) والديوان .

والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر في الديوان ص ٦٣-٧٤ ورواية الديوان كرواية  
المقتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا في الأمالى جـ ٢ ص ٦٥ والسلمط ص ٧٠٠ مع  
خلاف يسير في بعض الألفاظ .

وفي المخصص جـ ٧ ص ١١٣ « وكذلك المواهقة . قال أبو علي ولذلك جاز الرفع في الاسمين  
من قول أوس بن حجر : تواهى رجلاها يداها ورأسه » .

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الأبيات التي فيها مخالفة للقياس .

(٣) في مجالس ثعلب ص ٤٨٥ « إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما . يقال : خاصم

زيد عمرو » .

وقد ذكرت كلام ابن جنى في أن رفع النانئ بفعل محذوف .

## هذا باب

أم ، وأو (١)

فَمَا (أَمْ) فلا تكون إلا استفهاما . وتقع من الاستفهام في موضعين :  
أحدهما : أن تقع عَدِيلَةً للآف على معنى ( أَى ) . وذلك قولك : أريد في الدار أم عمرو؟  
وكذلك : أَعْطَيْتَ زيدا أم حرمته (٢) ؟ .

فليس جواب هذا (لا) . ولا (نَعَمْ) ؛ كما أنه إذا قال : أَيُّهُمَا لَقِيتَ؟ أو : أَىَّ الْأَمْرَيْنِ  
فعلت؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مُدْعٍ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ قَدْ وَقَعَ ، لَا يَدْرِي  
أَيُّهُمَا هُوَ .

فالجواب أن تقول : زيدٌ أو عمرو (٣) .

فإن كان الأمر على غير دعواه [فالجواب] أن تقول : لم ألقَ واحدا ، أو كليهما .  
فمن ذلك قولُ الله / عزَّ وجلَّ : ( اتَّخَذْنَا لَهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ) (٤) . وقوله :

٣  
٢٥١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون الكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام  
بها في الاستفهام على وجهين :

على معنى أيهم ، وأيها .. » .

وفي أصل المقتضب : أعطيت زيدا أم حملته .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ،  
وأيهم ) .

وذلك قولك . أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرا فأنت الآن مسدع أن عنده  
أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك؟ وأيها لقيت؟ فأنت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما ،  
أو أن عنده أحدهما الا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو؟

والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك؟ : انك لو قلت :  
أزيد عندك أم بشر ، فقال المسئول : لا كان محالا ، كما أنه إذا قال : أيهما عندك فقال : لا فقد أحال»

(٤) سورة ص : ٦٣ قرء في السبعة (اتخذناهم ، بهمزة الاستفهام وبدونها ، فتكون  
همزة وصل مكسورة . انظر النشر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان في  
البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و «أم» ان كان اتخذناهم استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ  
كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصلة لتقدم الهمزة ،  
والمعنى : أَى الفَعْلَيْنِ فَعَلْنَا بِهِمْ : الاستسْخَارَ مِنْهُمْ ، أم ازدرأؤهم وتحقيرهم ، وان أبصارنا  
كانت تَعْلُو عَنْهُمْ ، وتفتنهم ..

(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّاءُ بِنَاهَا) (١) ومثله: (أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تَبِعَ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التَّوْقِيفِ وَالتَّوْبِيخِ . وَمَخْرَجُهُ مِنَ النَّاسِ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَيَكُونُ تَوْبِيخًا .  
فهذا أَحَدُ وَجْهَيْهَا .

\* \* \*

وَيَدْخُلُ فِي بَابِ التَّسْوِيَةِ مِثْلُ قَوْلِكَ : سَوَاءٌ عَلِيٌّ أَذْهَبَتْ أُمَّ جِئْتَ . وَمَا أَبَالِي أَقْبَلْتَ أُمَّ أَدْبَرْتَ ، وَلَيْتَ شِعْرِي أَزِيدُ فِي الدَّارِ أُمَّ عَمْرٍو (٣) ؟ .  
فَقَوْلِكَ : (سَوَاءٌ عَلِيٌّ) تُخْبِرُ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ وَاحِدٌ . فَأَدْخَلْتَ حُرُوفَ اسْتِفْهَامِ هَاهُنَا ؛ لِإِجَابَتِهَا التَّسْوِيَةَ .

= وَيَكُونُ اسْتِفْهَامًا عَلَى مَعْنَى الْإِنْكَارِ عَلَى أَنْفُسِهِمِ لِلِاسْتِسْخَارِ وَالزِّيغِ جَمِيعًا . . .  
وَأِنْ كَانَ (اتَّخَذْنَا هُمْ) لَيْسَ اسْتِفْهَامًا فَمِنْ مَنقُطَةٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنقُطَةً أَيْضًا  
مَعَ تَقْدِيمِ اسْتِفْهَامِ يَكُونُ كَقَوْلِكَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمَّ عِنْدَكَ عَمْرٍو . اسْتِفْهَمْتَ عَنْ زَيْدٍ . ثُمَّ  
أَضْرَبْتَ عَنْ ذَلِكَ ، وَاسْتِفْهَمْتَ عَنْ عَمْرٍو . . . فَالْقَدِيرُ : بَلِ أَرَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ . . .  
وَانظُرِ الْكُنُفَاةَ ج ٢ ص ٣٣٣ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .  
(١) النَّازِعَاتُ : ٢٧

(٢) الدخان : ٢٧ - فِي ابْنِ يَعِيشَ ج ٨ ص ٩٨ قَالَ عَنِ الْآيَةِ : « فَبِمَنْ نَسَا  
اسْتِفْهَامِ وَمَنْ الْقَدِيمِ - سَبْحَانَهُ - وَتَوْبِيخِ لِلْمُشْرِكِينَ خَرَجَ مَخْرَجَ اسْتِفْهَامِ وَلَا  
خَيْرَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى ادْعَائِهِمْ أَنْ هُنَاكَ خَيْرًا . فَتَقَرَّبُوا بِهَذَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَاعْلَمُوا » .  
(٣) فِي سَبْيُوِيَه ج ١ ص ٤٨٣ : « وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ : مَا أَبَالِي أَزِيدُ لَقِيْتُ مَ عَمْرٍو .  
وَسَوَاءٌ عَلِيٌّ : أَبْشَرًا كَلِمَتِ أُمَّ زَيْدًا . كَمَا تَقُولُ : مَا أَبَالِي : أَيُّهُمَا لَقِيْتُ ، وَانْمَا جاز حرف  
الاستفهام هاهنا . لأنك سويت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم  
عمرو ، فجري هذا على حرف الاستفهام . كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا  
أيتها العصابة .

وَأَمَّا لَزِمْتَ ( أُمَّ ) هَاهُنَا ، لِأَنَّكَ تَرِيدُ مَعْنَى أَيُّهُمَا .  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَبَالِي أَيُّ ذَلِكَ كَانَ ، وَسَوَاءٌ عَلَى أَيُّ ذَلِكَ كَانَ فَالْمَعْنَى وَاحِدٌ (أَيُّ)  
هَاهُنَا تَحْسِنُ ، وَتَجُوزُ كَمَا جازت فِي الْمَسْأَلَةِ .  
وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أَدْرِي : أَزِيدُ ثُمَّ أُمَّ عَمْرٍو ؟ وَلَيْتَ شِعْرِي : أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرٍو ؟ فَانْمَا  
أَوْقَعْتَ (أُمَّ) هَاهُنَا كَمَا أَوْقَعْتَهُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، لِأَنَّ ذَا يَجْرِي عَلَى حَرْفِ اسْتِفْهَامِ حَيْثُ اسْتَوَى  
عِلْمُكَ فِيهِمَا ، كَمَا جَرَى الْأَوَّلُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : لَيْتَ شِعْرِي : أَيُّهُمَا نَبِيٌّ ؟ وَمَا أَدْرِي ؟  
أَيُّهُمَا ثُمَّ ؟ فَيَجُوزُ أَيُّهُمَا وَيَحْسِنُ . . .

وَانظُرِ فِي ذَلِكَ أَمَالِ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . الْعَكْبَرِيُّ ج ١ ص ٧ وَشَرْحُ  
الْكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ وَالْمَفْنِيُّ ج ١ ص ١٥ - ١٦ .



ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو ، أنهما في علمك مُستويان ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ لأنهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأولان في علمك .

و (أى) داخلة في كل موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيهما في الدار؟ تريد : إذا أم ذا . قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١) .

وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٢) ؛ لأن المعنى : إذا أم ذا ؟

وعلى ذلك / قول الشاعر :

سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيُّ حِينٍ أَتَيْتَهُ      أَسَاعَةً نَحْسِ جِئْتَهُ أَمْ بِأَسْعَدِ (٣)

فقس (أيًا) بالألف وأم . كما تقول : أي الرجلين أفضل أزيد أم عمرو ؟ وسنفرد بابا للمسائل بعد فراغنا من الأصول . فهذا أحد موضعيهما .

\*\*\*

والموضع الثاني : أن تكون منقطعة مما قبلها . خبرا كان أو استفهاما . وذلك قولك فيما كان خبرا : إن هذا لزيد أم عمرو (٤) يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

١٣٠ البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهي في الديوان ص ٢١٩ - ٢٣٦ وروايته : ساعة نحس تنقى .

وفي شرح الديوان ص ٢٣٢ « أي ليس بتساءم بشيء إن أتيت به بنحس أو بسعد . قال أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام برقوعا كان الاستفهام أو منصوبا . أو مخفوضا . والنحويون يجيزون في اعراب ( سواء ) في مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - ( سواء ) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير : جيئتك في ساعة نحس وحينك في ساعة سعد مستويان .

ب - سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى

ج - سواء مبتدأ وما بعدها ماعل أغنى عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : الأمران سواء . ثم بينهما بقوله ساعة نحس جيئته أم بأسعد .

وانظر في اعراب سواء شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسيميويه ج ١

ص ٤٩٠ ، الكشاف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، العكبري ج ١ ص ٨ ، البحر المحيط ج ١ ص ٤٦

- ٤٧ ، المغنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٧ « ( المتصلة ) يليها المفرد والجملة بخلاف

المنقطعة ، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقسدا -

وذلك أنك نظرت إلى شخص . فتوهمت زيدا . فقلت على ما سبق إليك . ثم أدركك  
الظن أنه عمرو . فانصرفت عن الأول . فقلت : أم عمرو مستفهما . فإنما هو إضراب عن  
الأول على معنى (بَل) ، إلا أن ما يقع بعد (بَل) يقين . وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه .  
وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا . ثم تذكر أو تُنبئه . فتقول : بل عمرا  
مُستدركا مُشبتا للثاني . تاركا للأول . ف (بَل) تخرج من غلط . إلى استثبات . ومن نسيان  
إلى ذِكْرٍ . و (أَمْ) معها ظن أو استفهام . وإضراب / عما كان قبله .

٣  
٢٥٣

ومن ذلك : هل زيد منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد .  
وجعل السؤال عن عمرو . فهذا مجرى هذا . وليس على منهاج قولك : أزيد في الدار أم عمرو  
وأنت تريد : أيهما في الدار ؟ لأن ( أَمْ ) عديلة الألف ، و (هل) إنما تقع مُستأنفةً .  
ألا ترى أنك تقول : أما زيد في الدار على التقرير . وتقول : يا زيد . أسكوتًا والناس  
يتكلمون . توبّخه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هل) في هذا الموضع<sup>(١)</sup> .  
ألا ترى إلى قوله :

\* أَطْرِبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ<sup>(٢)</sup> \*

وإنما هو : أتطرب وهو في حال طرب ؟ .  
وذلك لأن الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه . ولا يخرجان  
منه . وليس كذا سائر حروف الاستفهام . لأن كل حرف منها لضرب لا يتعدى ذلك إلى غيره .  
ألا ترى أن (أَيْنَ) إنما هي سؤال عن المكان لا يقع إلا عليه .

٣  
٢٥٤

و (مَتَى) سؤال عن زمان . و (كيف) سؤال عن حال . و (كَيْم) / سؤال عن عدد .  
و (هَلْ) تخرج من حد المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ<sup>(٣)</sup>) نحو : قوله عز وجل - : (هَلْ أَتَى  
عَالِي الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا) .  
فالألف (وَأَمْ) لا يُنقلان عن الاستفهام . كما تُنقل هذه الحروف . فتكون جزاء . ويكون

أحدهما نحو : أنها لا بل أم شاء ، أي أم هي شاء . قال جار الله : لا يجوز حذف أحد جزئي  
الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة . ويجسوز في الخبر إذ لا يلتبس .  
أقول : إذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة .

- ويؤيد كلام الرضي ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟
- ١ . الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انفردت بها وانظر المفنى ج ١ ص ١٦ .
  - (٢) تقدم في ص ٢٢٨ ؛ ٢٦٤ .
  - (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما كان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : ( مَنْ ) ، و ( ما ) ، و ( أَى ) كذلك ، ويكون في معنى الذى .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يُفارقانه : الألف و ( أم ) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .  
ألا ترى أن القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ؟  
وتقول : كيف صنعت أم كيف صنع أخوك ؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام  
لتمكّنهما وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأنتك اليوم مضرؤم  
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأجنة يوم البين مشكوم<sup>(١)</sup>

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول ( أم ) المنقطعة على ( هل ) .  
(أم) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما ( أم ) المنقطعة فتدخل عليها الا ألف  
الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان ( أم ) لم دخلت على  
حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ ج ١ ص ٤٩١ .  
وفى الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي ( هل ) بعد ( أم ) وليس فيه جمع بين  
استفهامين . فان ( أم ) مجردة عن الاستفهام اذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت  
أم اسما . . .

قال المرادى فى الجنى الدانى : ان قلت : ( أم ) المنقطعة هل هى عاطفة ، او ليست بعاطفة .  
قلت : المفارقة يقولون : انها ليست بعاطفة لا فى مفرد ولا فى جملة .  
وذكر ابن مالك انها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لابل أم شاء قال : ف ( أم ) هنا  
لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد ( بل ) فانها بمعناها .  
وقال ابن هشام فى المغنى : ح ١ ص ٤٤-٤٥ لا تدخل ( أم ) المنقطعة على مفرد ؛ ولهذا قدروا فى :  
انها لابل أم شاء ، وخرق ابن مالك فى بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير  
مبتدأ . . . وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، واستدل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء  
بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أى : أم أرى شاء . . .

وممن ذهب الى أن ( أم ) عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه فى البيت « .  
وفى الخزانة أيضا ص ٥١٩ : ( أم ) اذا جاءت بعد ( هل ) يجوز أن يعاد معها ( هل ) ويجوز  
الا يعاد بخلاف ( أم ) اذا جاءت بعد اسم استفهام فانه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد  
اجتمع فى البيتين اعادة ( هل ) وتركها ، فان ( أم ) الاولى جاءت بعد ( هل ) ولم تعد ( هل )  
معها . وقد أعادها مع ( أم ) الثانية فى البيت الثانى « وفى القرآن الكريم : « هل يستوى  
الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .

مكتوم خبر ( ما ) الموصولة والتمعان بالخطاب الاول بالبناء للمعلوم ، والثانى بالبناء للمجهول  
- والمكتوم : المستور .

وجملة : ( حبلها مضرؤم ) استثنائية ، و ( اذ ) تعليلية متعلقة بمضروم بمعنى مقطوع .  
والحبل : استعارة للموصل والمحبة .

نأنتك : أصله : نأت عنك . فحذف ( عن ) ووصل الضمير بالفعل .

فأدخل (أم) على (هل) ، وقال :

سائل فوارس يربوعٍ بِشِدَّتِنَا      أهل رأونا بسفحِ القفِّ ذى الأكمِ (١)

/ وقال :

كيف القَرَارُ ببطنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا      همَّ الذينَ تُحِبُّ بالإنجادِ  
أم كيف صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجَا      سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسُقْمَكَ بَادِي (٢)

\*\*\*

وتدخل حروف الاستفهام على (من) ، و (ما) ، و (أى) إذا صرنا في معنى الذى بصلاتهن .

وكذلك (أم) ، كقول الله عز وجل : ( أم من يُجيبُ المضطرب إذا دعاه ) (٣) ، وكقوله : ( أفمن يُلقى في النار خيرا أم من يأتي آمنا يوم القيامة ) (٤) ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكتم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودعها لك وما استودعته منها من قولها : أنا على العهد أم انصرم حبلا منك لبعدهما عنك .

وتقدر ( أم ) هنا ببل ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .

أم هل كبير بكى ( أم ) منقطعة بمعنى ( بل ) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .  
و ( كبير ) مبتدأ ، و ( بكى ) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة ( بكى ) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بعد ( هل ) فى الاختيار .

المشكوم : المجزى وقال الشجرى : مشكوم : مثاب مجازى .

اثر الأجابة : بكسر الهمزة وسكون المثناة وفتحها لفة .

البين : الفراق ، واثر ، ويوم متعلقان بكى .

لم يقض عيسرته : صفة نانية لكبير . العبرة : الدمعة ، أى لم يشتف من البكاء ، لأن فى ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفائى عبرة لو صبيتها

البيتان مطلع قصيدة لعلقمة بن عبدة فى ختام ديوانه ص ١٢ .

وفى المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأنبارى ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص

٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٢٤-٣٣٥ . وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٣

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ الثَّوَاءِ بِبَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَهَا      هَمَّ الذينَ تُحِبُّ بالإنجادِ

هَمَّوْا بِبَعْدِ عَنكَ غَيْرَ تَقَرُّبِ      شَتَانِ بَيْنَ القُرْبِ وَالإِنْبَادِ

لَا كَيْفَ قَلْبِكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُخَامِرًا      سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَحَزْنُكَ بَادِي

وهى فى طبعة الميمنية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٥١

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ( أَلَمْ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ  
 افْتَرَاهُ ) (١) وقوله : ( أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا ) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عز وجل : ( أَمْ  
 اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الاستفهام ؛ لَأَنَّ المستخبر غير عالم ، وإنما  
 يتوقع الجواب فيعلم به . والله - عز وجل - منقذ عنه ذلك . وإنما تخرج هذه الحروف  
 في القرآن مَخْرَجَ التوبيخ والتقرير . ولكنها للتكرير توبيخ بعد توبيخ عليهم .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : ( أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) (٤)  
 / - وقد علم المستمعون كيف ذلك - لِيَزْجُرَهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ :  
 السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ؛ لِتُوقِفَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصَيِّرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ  
 قَوْلُهُ : ( أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ) (٥) . كما قال :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْذَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ (٦)

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهَمْ . وَلَكِنْ قَرَّرَهُمْ بِأَنَّهَمْ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ . فَمَجَازُ هَذِهِ  
 الْآيَاتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيْقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ عَلَى التَّوْبِيخِ لَهُمْ ، وَأَنَّهَمْ قَالُوا . فَنَبَّهَ الرَّسُولَ  
 وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى إِفْكِهِمْ . وَتَرَكَ خَبْرًا إِلَى خَبْرٍ لَا عَلَى جِهَةِ الإِضْرَابِ . وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ  
 خَبْرٍ بَعْدَ خَبْرٍ : كَمَا يَقَعُ أَمْرٌ بَعْدَ زَجْرٍ . وَأَمْرٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّرْغِيبِ . وَالتَّرْهيبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) القلم : ٤٦

(٣) الزخرف : ١٦

في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومثل ذلك قوله تعالى : ( أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمُ  
 بِالْبَنِينَ ) . فقد علم النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون أن الله - عز وجل - لم  
 يتخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ، ليبصروا ضلالتهم .

ألا ترى أن الرجل يقول للرجل : السعادة أحب إليك أم الشقاء وقد علم أن السعادة  
 أحب إليه من الشقاء ، وأن المسئول يقول : السعادة ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه .  
 وانظر البرهان ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصلت : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهزرة في قوله : ( أَلَسْتُمْ ) للانكار الابطالي ، فتقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وان  
 كان ما بعدها منفيًا لزم ثبوته ، لأن نفي النفي اثبات .

قال ابن هشام : ولهذا كان قول جرير : أَلَسْتُمْ . مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته  
 العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة .  
 الراح : اسم جمع لراحة وهي الكف .

والبيت من قصيدة لجرير في مدح عبد الملك بن مروان وهي في الديوان ص ٩٦ - ٩٩  
 وانظر السيوطي ص ١٥ - ١٨ ، والمغني ج ١ ص ١٦

## هذا باب

من مسائل (أم) في البابين المتقدمين

لنوضح كل باب على حياله ، ونبيّنه من صاحبه إن شاء الله

تقول : أعندك / زيد أم عمرو . فإذا أردت : أيهما عندك - فهذا عربي حسن . والأجود :  
أزيد عندك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمرو . فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف  
الاستفهام : وجعلت الذي لاتسأل عنه بينهما . وهو قولك : عندك .

وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا . أريدُ قام أم عمرو (١) .  
ولو قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ وأزيد أم عمرو قام ؟ وأزيد أم عمرو عندك ؟ . وأزيدا  
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا . والوجه ما وصفت لك . وكل هذا غير بعيد .  
فإن أردت أن تجريه على استفهامين قلت : أزيد عندك . أم عندك عمرو يا فتى . استفهم  
أولا عن زيد . ثم أدركه الشك في عمرو . فأضرب عن زيد . ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :  
أزيد عندك بل أعندك عمرو ؟ . فهذا تمثيل ذلك . ومثله قول كثير :

أليس أبي بالنضر أم ليس والدي لكل نجيب من خزاعة أزهرًا (٢)

ترك استفهام الأول . وما ل إلى الثاني . وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ . كالأستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن ،  
لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدري أيهما هو فبدات بالاسم ،  
لأنك تقصد قصد أن يبين لك : أي الاسمين عنده . وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، وصار  
الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : القيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان  
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم ها هنا احسن ، ولم يجز للأخسر إلا أن يكون مؤخرا : لأنه قصد  
قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لايسأل عنها ،  
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ، ثم يعدله بالثاني .

(٢) استشهد به سيبويه أم المنقطعة ج ١ ص ٤٨٥ .

الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له  
بريقا ونورا يزهر ، كما يزهر النجم . والسراج . من اللسان .

و (أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار أم لا (١) ؟ ليس معنى هذا : معنى (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ، ثم أدركك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إصغارها منه . فإما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أذرى - وإن كنت دارياً - بسبع رمين الجمر أم بثمان (٢)  
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أيسع ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أم)  
دليلاً على إرادته إيائه ؛ إذ كان المعنى على ذلك ، كما قال الشاعر :

لعمرك ما أذرى - وإن كنت دارياً - شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر (٣)  
يريد : أشعبت ؟ .

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة .

وفي جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك . .  
والصلت بن مالك وان ولد الصلت هذا دخل في بنى مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد  
الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش » وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت  
ابن النضر فان من بنى مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبدالرحمن الشاعر  
يذكر ذلك ( وقال مصعب : بثس الرجل كثير )

أليس أبي بالصلت أم ليس أسرتي بكل هجان من بنى النضر أزهرأ

وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضاً : اعنذك زيد أم لا . كأنه حيث قال :  
اعنذك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا ، .  
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وانما عدها منقطعة ، لانه لو سكت على  
قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله :  
( أم لا ) فائدة مجددة ، وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع  
والاضراب » .

(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبع ج ١ ص ٨٥  
و ( أم ) متصلة .

والبيت من قطعة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان:  
فوالله ما أذرى - وانى لحاسب - بسبع رميت الجمر أم بثمان  
وهى رواية الزبير بن بكار .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزاعة ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠ .

والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١  
ص ٤٨٥ ، واستشهد به المبرد على ذلك أيضاً في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧  
ص ٩٥ .

## فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ . غَاسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا (١)

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينك ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداءً ( كذبتك عينك ) مخبراً . ثم أدركه الشكُّ في أنه قد رأى ، فاستفهم .

مُستثبنا .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله : ( أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ) (٢) - فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ - والله أعلم - : أنه قال : أفلا تبصرون . أم أنا خير ؟ على أنهم لو قالوا له : أنت خير لكانوا عنده بَصْرَاءَ : فكأنه قال - والله أعلم - : أفلا تبصرون . أم تبصرون .

وشعيث : اسم رجل . وحذف نونيته للضرورة في الموضعين و ( ابن ) خبره .

والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح ؟

وحذف همزة الاستفهام قبل ( أم ) بابه الشعر عند سيبويه والمبرد . وجوزه غيرهما في الاختيار .

وانظر نسب بنى منقر في جمهرة الأنساب ص ٢١٦ - ٢١٧ . الخزانة ج ٤ ص ٤٥١ .

ونسب البيت في سيبويه للأسود بن يعفر التميمي . ونسب في الكامل إلى اللعين المنقرى

التميمي ، وانظر المفنى ج ١ ص ٤٠ والسيوطى ص ٥١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ على أن الخليل يرى ان ( أم ) منقطعة بعد الخبر .

ثم أجاز سيبويه أن تكون أم متصلة وهمزة الاستفهام معذوفة .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٢٤٨ .

كذبتك عينك : قال ابن الأثير في النهاية ج ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب

في موضع الخطأ . قال الأخطل : كذبتك عينك .

الفاص ( بفتحيتين ) : ظلمة آخر الليل .

والرباب : اسم امرأة . الخصال الطيف .

واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم السالك ج ٥ ص ٣٤٨ . والخزانة ج ٤

ص ٤٥٣ .

والبيت مطلع قصيدة للأخطل في هجاء جبريل . في ديوانه ص ٤١

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، والمفنى ج ١ ص ٤٣ والسيوطى ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سبويه جعل ( أم ) في الآية منقطعة . وقد ذكرنا في باب ( أم ) المنقطعة ج ١ ص ٤٨٤

وبعد ان مثل بجملة امثلة للمنقطعة قال : « ومن ذلك : « أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار

تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ) .



وهذه (أم) المنقطعة؛ لأنه أدركه الشك في بصرهم، كالمسألة في قولك: أزيد في الدار أم لا. وقد مضى تفسير هذا.

فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه.

فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف ما ذهبهم. فيقول: (أم) زائدة. ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير. وكان يفسر هذا البيت:

كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقله: (أم أنا خير من هذا) بمنزلة: أم أنتم بصراء. لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة فوالهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلة لو قال: أنتم بصراء.

وكذلك جعل (أم) منقطعة. الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢. وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية متصلة. قال في البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢:

«وقال سيبويه: (أم) هذه المعادلة، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقى أن يبصر عنده. وهو أنه خير من موسى. وهذا القول بدأ به الزمخشري فقال: أم متصلة، لأن المعنى أفلا تبصرون أم تبصرون إلا أنه وضع قوله: (أنا خير) موضع تبصرون، لأنهم إذا قالوا: أنت خير، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب».

ثم أخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) متصلة. وقد أخذ ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢٢ كلام الزمخشري وجعل (أم) متصلة ثم قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

وقد رد على ابن هشام الدماميني ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال: فانت تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة.

قال السيرافي في تقرير كلام سيبويه مامعناه:

«انه إذا كان بعد (أم) نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لأن السائل لو اقتصر في ذلك المثال على قوله: عندك زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا، فقوله: أم لا يستغنى عنه في تكمية الاستفهام الأول. وإنما يذكره الذاكر، ليبين أنه عرض له الظن في نفى أنه عنده كما كان قد عرض له في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله:

(أفلا تبصرون) لاستدعى أن يقال له: تبصروا أولا تبصروا. فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله: (أم أنا خير) عرض الظن له في أنهم يبصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون»

ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من

تقدم المثبت على المنفى مع (أم) المعادلة.

في البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصفار: إذا كانت الجملتان موجبتين قدمت أيهما ساءت؛ وإن كانت احدهما منفية أخرتها. فقلت: أقام زيد أم لم يقم؟ ولا يجوز: أم لم يقم أم لا. ولا سواء على أم تقيم أم قمت. وانظر الهمع ج ٢ ص ١٢٢ والكشاف ج ٣ ص ٤٢٣ والعكسرى ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - الدماميني ج ١ ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥. الخزانة ج ٤ ص ٤٢٢.

يا دهرُ أم ما كان مَشِيي رَقْصا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشِيي تَوَقُّصا<sup>(١)</sup>

٣

٢٦٠

/ يريد : يا دهر ، ما كان مَشِي رَقْصا . وهذا لا يَعْرِفُه المفسِّرون . ولا النحويُّون . لا يعرفون (أم) زائدةً ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه . وبيننا عنه .

\* \* \*

وتقول : ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ وما بالي : أقمت أم قعدت . وسواء علي : أذهبت أم جئت . وقد ذكرنا هذا قبلاً . ولكن رددناه لاستقصاء تنسييره : لأن هذا ليس باستفهام . ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنما هو أنك قد علمت أن أحدهما في الدار . لا تدري أيهما هو ؟ فقد استويا عندك فهذه الأشياء التي ودلنا مستوية . وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أجرت عليه هذه الحروف ؛ إذ كانت لا تكون إلا التسوية .

والدليل على ذلك أن (أيًا) لا تكون إلا لهذا المعنى داخله على جميعها .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو فمعناه : أيهما في الدار . وإذا قلت : سواء علي أذهبت أم جئت - فمعناه : سواء علي أي ذلك كان . كما تقول : ما أبالي : أقمت أم قعدت . أي ما أبالي أي ذلك كان . وليت شعري ! أي ذلك كان .

٣  
٢٦١

ألا ترى أنه / لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يُلغى : لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة . وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْبَيْنِ) (٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) (٣) ؛ لأن هذه اللام تفصل<sup>(٤)</sup> ما بعدها مما قبلها . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٢٢٦ على زيادة ( أم ) . وانسده :  
يا دهن ( بالنون مكان الراء ) وقال : دهن ترخيم دهناء .  
والرقص : الخب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيهه بالنقران من النشاط والقولان متقاربان .  
التوقص : تقارب الخطو وفيل : شدة الوط وكلاهما من فعل الهرم ، وانظسر الخيانة ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ واللسان ( أم ) .  
ولم يعرف قائله  
(٢) الكهف : ١٢  
(٣) البقرة : ١٠٢  
(٤) في الأصل : لا تفصل .

لا أبالي أنبُ بالحزنِ تيسُ أم لَحَانِي بظَهْرِ غَيْبِ لُثِيمِ<sup>(١)</sup>

وقول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ أَعْلَى الْعَهْدِ يَلْبَنُ فَبَرَامِ<sup>(٢)</sup>

وقال الشاعر :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ<sup>(٣)</sup>

ونظيرُ إدخالهم التسمية على الاستفهام لاشتمال التسمية عليها قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة<sup>(٤)</sup> ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ؛ لأن فيها الاختصاص الذي في النداء ، وإنما حقُّ النداء أن تعطف به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه ، فهو مختص من غيره في قولك : يا زيد ، ويا رجال .

فإذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فأنت لم تدعُ العصابة ، واكتفك اختصاصتها

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن ( أم ) معادلة لألف الاستفهام . ولا يجوز أن يؤتى بأو مكان ( أم ) .

وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ « النبيب : صوت التيس عند النزو » .  
والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبير .  
وهي في ديوانه ص ٣٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام في السيرة . انظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) في معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ . يلبن ( بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة مفتوحة ونون ) : جبل قرب المدينة . قيل هو غدير المدينة وفيه يقول أبو قطفة :  
ليت شعري . . .

وقال في ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروي بكسر أوله وفتح ، والفتح أكثر قال نصر : جبل في بلاد بني سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة . .  
ثم ذكر قصيدة أبي قطفة وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفائق ج ٢ ص ٢٢٣ .  
(٣) أنصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها المنية إلى مكان بعيد ، وأنصاعت بهمزة مفتوحة لأنها للاستفهام .

والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا في شعره لقب مية وروى بصيحاء .  
أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .  
والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في ديوانه ص ٩٣ - ١١١ .  
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيذا لقيت أم عمرا ، وسواء على أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » .

من غيرها ، كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أعني (أيتها) ، لساواتها إياه في الاختصاص ؛ كما أنك إذا قلت : ما أدرى أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه . ولكن محلّه من الاستفهام كمحلّ ما ذكرت لك من النداء .

وعلى هذا تقول : عَلَى الْمُضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز أن تقول : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ولا يَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ؛ لَأَنَّكَ لِاتُّنَّبَهُ إِنْسَانًا إِنَّمَا تَخْتَصُّ وَ (يا) إِنَّمَا هِيَ زَجْرٌ وَتَنْبِيهُ .  
وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أضربت عن الأول .  
واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بعده /  
إلا مُسْتَأْنَفَةٌ ، وتكون مع الألف مُسْتَأْنَفَةٌ إِذْ أُجْرِيَتْهَا عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ<sup>(٢)</sup> [ فإذا أردت معنى (أيهما) عداتها بالألف . وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا ]<sup>(٣)</sup> .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ « باب ما جرى على حرف النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المنادى مختص من بين أمته لامرك أو نهيك أو خبرك . فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، ولا استفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوى فيه ، كما تسوى في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدرى أفعل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل . .

وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللهم اغفر لنا أيها العصاة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيها العصاة ، وأيها الرجل . . ولا تدخل ( يا ) ها هنا . لأنك لست تنبه غيرك . .

وفي الهمع ج ١ ص ١٧١ « وقل وقسوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصفار ذلك البتة ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص . .

وتقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بايا لا يكون للغائب .

(٢) يقصد أن ( أم ) المتصلة ، والمنقطعة يقعان بعد همزة الاستفهام . و ( أم ) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .  
(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأضربنه أذهب أم مكث . يريد : لأضربنه أى ذلك كان<sup>(١)</sup> ،  
 وإنما عبارة الألف وأم بـ (أى) فحيث صلحت (أى) . صلحتنا . وكان يُجيز على هذا : كلُّ حقٍّ  
 لها سميّناه أم لم نسمّه ، على معنى قوله : أى ذلك كان . والوجهُ في هذا (أو)<sup>(٢)</sup> . وتفصيروه في بابها  
 إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ « وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث . كأنه قال :  
 لأضربنه ذاهبا أو ماكثا ، ولأضربنه ان ذهب أو مكث ... »

وزعم الخليل انه يجوز : لأضربنه اذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول :  
 لأضربنك أى ذلك كان ... ولو قلت : لأضربنه اذهب أو مكث لم يجز لأنك لو أردت معنى  
 أيهما قلت : أم مكث ولا يجوز : لأضربنه أمكث ؟ ، فلهذا لا يجوز : لأضربنه اذهب أو مكث ،  
 كما يجوز : ما أدري اقام زيد أو قعد ؟ الا ترى أنك تقول : ما أدري اقام ؟ .

وفى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل فى غير سواء ، ولا أبالي أن  
 يجرى مجراهما فيذكر بعده ( أم ) والهمزة نحو : لأضربنه اقام أم قعد مستدلا بصحة قولك :  
 لأضربنه أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : اقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال ببعيد .. لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أى قيامه وتعوده  
 مستويان عندي لا ينعنى أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل ( أو ) فلا تقول : لا أبالي أقمت أو قعدت ؟ ولأضربنه اقام أو قعد  
 لأنك إنما جئت بالهمزة مع ( أم ) وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية  
 المطلوبة هاهنا .. وليس فى الهمزة مع ( أو ) معنى التسوية .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ « وتقول : كل حق لها سميّناه فى كتابنا ، أو لم نسمّه  
 كأنه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كأنه  
 قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد تدخل  
 ( أم ) فى علمناه . أو جهلناه وسميّنناه أو لم نسمّه .. »

## هذا باب

أَوْ (١)

وحتمها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشئيين . ثم يتسع بها الباب . فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإشارك على أنها تخصص مالا تخصصه الواو .

فأما الذى يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكًا فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أن الضرب قد وقع بأحدهما . وذهب عنك أيهما هو ؟ وكذلك : جئتني زيد أو أخوك .

فأما اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا . أى : قد جعلتك فى ذلك مُخَيَّرًا . وكذلك : لأعطين زيدا أو عمرا درهما . لم تنس شيئًا . ولكنك جعلت نفسك فيه مُخَيَّرًا .

٣  
٢٦٤

والباب الذى يتسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدًا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء . ولكنك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذا ذكر زيدا أو عمرا أو خالدًا .

فإذا نبيت (٢) عن هذا قلت : لاتأت زيدا أو عمرا أو خالدًا . أى لاتأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عز وجل : ( وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ) (٣) .

والفصل بين (أَوْ) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإن ضرب أحدهما فقد عصاك . وإذا قال : (أَوْ) فهو مُطِيع لك فى ضرب أحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لاتأت زيدا وعمرا . فأنتي أحدهما فليس بعاصٍ . وإذا قال : لاتأت

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أَوْ) فى غير الاستفهام  
تقول : جالس عمرا أو خالدًا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا بعينه ؛ ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .  
وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت . كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بشرلة الذى قبله » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وان نبيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا .  
كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .  
ونظير ذلك قوله - عز وجل - : ( وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ) ، أى لا تطعم أحدا من هؤلاء » وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية فى سورة الانسان ٢٤ .

زيداً أو عمراً فليس له أن يأتي واحداً منهما ، فتقديرها في النهي : لاتأت زيدا ولا عمراً ،  
وتقديرها في الإيجاب : أتت زيدا ؛ وإن شئت فأتت عمراً معه .

وتقول : لأضربنه / ذهب أو مكث ؛ أي : لأضربنه في هذه الحال كان أو في هذه الحال (١) .  
وعلى هذا تقول : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، وإن شئت داخلٍ فيها وخارجٍ  
منها .

أمَّا الواو فعلى قولك : كلُّ حقٍّ لها من الداخل ، والخارج . وأمَّا (أو) فعلى قولك : إن كان  
ذلك الحقُّ داخلًا أو كان خارجاً .

وهذا البيت يُنشدُ على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أو تناهي فأقصر (٢)  
ويُنشد : أم تناهي .

أمَّا (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأمَّا (أم) فعلى قولك : أي ذلك كان ؟

والألف في (أطال) ألف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) ؛ لأنَّ التقدير : إن كان كذا .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان  
أي المعارفة أحدهما على الأخرى بالحال فأو نحو : لأضربنه قام أو قعد ، إذ المعنى قائماً كان  
أو قاعداً ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم ، نحو : ما أبالي أقيمت أم قعدت .  
هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو » وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩  
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :  
لأضربنه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة في (أطال) للضرورة من الإطالة ،

وعلى رواية (أم) تكون الهمزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهداً للخليل  
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراها فيذكر بعده (أم) والهمزة .  
والبيت لزيد بن زيد من بني عذرة ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية وهو مطلع  
آيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى المنجم :

كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو عدى بن الرقاع لقوله :

وعلمت حتى ما أسائل عالماً عن علم واحدة لكي أزدادها

ثم أسأله عن جميع العلوم ، فإذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زيد بن  
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أم تناهي فأقصر

أملي : من الملى وهو الزمن الطويل .

نظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأيهما ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أى) كائنا ما كان (١) - فألف الاستفهام و(أم) تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

٣  
٢٦٦

وتقول : ما أدري أزيدا/ أو عمرا ضربت أم خالدا . لم ترد أن تعدل بين زيد ، وعمرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدري أحد هذين ضربت أم خالدا . وتقول : قد علمت أربعى أم مضرى أنت أم تيمى كأنه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشُعْبَيْن أنت أم تيمى (٢) .

وعلى هذا يُنشد قولُ صفية بنت عبد المطلب :

- \* كيف رأيت زبرا \*
- \* أقطا أم تمرا \*
- \* أم قرشيا صقرا (٣) \*

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ قال :

كما قلت : لأضربنه ذهب أو مكث : أى لأضربنه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٣ من سيبويه أيضا .

وفى شعر ابن الرومي :

يفعل الله ما يشاء كما شأ . متى شاء كائنا ما كانا  
واعراب السيرافى لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهى اسم موصول وكان صلتها .

أما الرضى فجعل (ما) نكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع إليها محذوف فى التقدير : كانه .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠

(٢) فى الأصل : تيمى ثم شطب عليها وكتب يمنى .

(٣) فى الكامل ج ٧ ص ٩٦ « ويروى - وحديثه المازنى : أن صفية بنت عبد المطلب أتتها رجل ، فقال لها : أين الزبير ؟ قالت : وماتريد إليه ؟ قال : أريد أن أباطشه .

فقال : ها هو ذاك ، فصار الى الزبير فباطشه فغلبه الزبير ، فمر بها مفلولا ، فقالت صفية :

كيف رأيت زبرا

أقطا أو تمرا

أم قرشيا صقرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها أرادت أرايته طعاما أم قرشيا صقرا ، أى : أحد هذين رأيته أم صقرا ، ولو قالت : أقطا أم تمرا كان محالا على هذا الوجه . ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة فى كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفية سجعاً لا رجوا ، ورواية الأعلام .



لم ترد أن تجعل الأقط. عدلاً للتمر فنقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعما رأيت  
أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .

فأما قول الله عز وجل : ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ) (١) فَإِنَّ قَوْمًا مِنَ  
التَّحْوِيلِينَ يَجْعَلُونَ (أَوْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ « بَلْ » . وهذا فاسد عندنا من وجهين :  
أحدهما : أَنَّ (أَوْ) لو وقعت في هذا الموضع موقِعَ (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ،  
وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا . وما ضربت زيدا أو عمرا على غير / الشك . ولكن على  
معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

٢  
٢٦٧

كيف رأيت زبرا  
أقطا أو تمسرا  
أم قرشيا صارما هزبرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٧ .

الزبر : قال ابن الشجري : مكبر الزبير ، ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : اذا  
كثبته وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البئر : اذا طويتها .  
وأن يكون الزبر الذي هو العقل .

الأقط : اللين الرائب يطبخ حتى ينعقد ، ثم يجعل أقراصا . ثم يجفف في الشمس .  
والصارم : السيف . الهزير : الأسد .

والمعنى : أرايته في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشيا ماضيا في الرجال  
كأصارم شجاعا كالأسد .  
(١) الصافات : ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦١ « فأما قول الله - سبحانه - : ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ  
أَوْ يَزِيدُونَ ) فلا يكون فيه ( أو ) على مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها  
بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله  
- عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم  
فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون » .

وفي مجالس تعلق ص ١٣٥ « ( الى مائة ألف أو يزيدون ) قال : الفسراء يقول : بل  
يزيدون . وغيره يقول : ويزيدن عندكم » .

وعقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجح مذهب البصريين  
وقال عن الآية :

أما احتجاجهم بقوله تعالى ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ) فلا حجة لهم فيه وذلك  
من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : أنهم اذا رأهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف ،  
أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك والمعنى : أن الرائي اذا رأهم شك في عدتهم  
لكثرتهم . فالشك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٤٢٣ والبحر المحيطة  
ج ٧ ص ٢٧٦ والمعنى ج ١ ص ٦٣ : ومعاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أن (بَلُّ) لاتأني في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غَلَط. أو نِسْيَان ، وهذا مني عن الله عز وجل ؛ لأنَّ القائل إذا قال : مررت بزید غَالِطًا فاستدرك ، أو ناسيا فذكر ، قال : بل عمرو ؛ ليضرب عن ذلك ، ويثبت ذا .

وتقول : عندي عشرة بَلُّ خمسة عشر على مثل هذا ، فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول ؛ كما قال الله عز وجل : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) (١) فعلم السامع أنهم عنوا الملائكة بما تقدم من قوله : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا) (٢) وقال : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلُّ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) (٤) ، أي : بل هؤلاء الذين ذكرتم أنهم ولد عباد مكرمون .

ونظير ذلك أن تقول للرجل : قد جاءك زيد ، فيقول : بل عمرو .

٣  
٢٦٨

ولكن مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبل في قولك : ائت / زيدا أو عمرا أو خالدًا ، تريد : ايت هذا الضرب من الناس ، فكأنه قال - والله أعلم - : إلى مائة ألف أو زيادة . وهذا قول كل من نشق بعلمه .

وتقول : وكل حق لها علمناه أو جهلناه (٥) . تريد توكيد قولك : كل حق لها . فكأنك قلت : إن كان معلوما . أو مجهولاً فقد دخل في هذا البيع جميع حقوقها .

\* \* \*

ولها في الفعل خاصة أخرى نذكرها في إعراب الأفعال إن شاء الله .

وجملتها أنك تقول : زيد يقعد أو يقوم يا فتى ، وإنما أكلم لك زيدا ، أو أكلم عمرا .  
تريد : أفعل أحد هذين ؛ كما قلت في الاسم : لقيت زيدا أو عمرا ، وأنا ألقى زيدا أو عمرا .  
أي : أحد هذين .

وعلى القول الثاني : أنا أمضي إلى زيد . أو أقعد إلى عمرو ، أو أتحدث . أي : أفعل هذا الضرب من الأفعال .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء : ٢٦

(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذى بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :  
يقع / أحد هذين .

$\frac{3}{269}$

فأما الخاصَّة فى الفعلِ فإن تفع على معنى : إلا أن ، وحتى ، وذلك قولك :-- الزمَّه أو يقضيك  
حقك ، واضربه أو يستقيم . وفى قراءة أبي : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إلا أن يُسْلِمُوا ،  
وحتى يُسْلِمُوا . وهذا تفسير مُستقصى فى بابه (١) إن شاء الله .

(١) باب ( أو ) تقدم حديثه فى الجزء الثانى ص ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

## هذا باب

### الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوْهُوَ مَنْ يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدِّ ما كنت تعطف . كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ : وَهُوَ مَنْ يُجَالِسُهُ ، فَقَالَ : أَوْ هَذَا كَذَا ؟

وهذه الألف لتمكُّنِها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنَّما الواو تدخل عليهنَّ في قولك : وَهَلْ هُوَ عِنْدَكَ ؟ فتكون الواو قَبْلَ (هَلْ) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأَيْنَ عبد الله ؟ وكذلك جميعها إِلَّا الألف (٢)

ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أَمْ) عليها ؛ لِأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله عزَّ وجلَّ : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) (٥) .

وإنَّما مَجَازُ هذه الآيات - والله أعلم - إِيْجَابُ الشَّيْءِ . والتقدير كما شرحت لك أولاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩١ « وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : او هو ممن يكون عند فلان، فأدخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما ان ( هل ) لا تدخل على الواو » .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٩١ « وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : ( أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون . او امن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون ) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى ( فآمنوا مكر الله ) وقال - عز وجل - : ( أننا لمبعوثون او آباؤنا الأولون ) وقال : ( او كلما عاهدوا عهدا ) » .

(٥) الأعراف : ٩٩ .

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .  
وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .  
فأما الاستفهام المحض فنحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فتقول : أويُوصل  
إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنكِر ما قال ؟ فيقول : أو أدر كتبه ؟ تستبعد ذلك .  
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (١) .  
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : (أَوِ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

## هذا باب

ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي / بتفصيل أبوابه

وشرح معانيه واختلاف الأسماء . وما الأَصْلُ فيها ؟

إِعلم أَنَّ التَّنوينَ في الأَصْلِ الأَسْماءِ كُلِّها علامةٌ فَاصِلَةٌ بينها وبين غيرها . وَأَنَّهُ ليس المسائل  
أَنْ يسألَ : لِمَ انصرف الاسم ؟

فإنَّما المسألةُ عَمَّا لم ينصرف : ما المانعُ له من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن مُنْهاجِ ما هو  
اسمٌ مثله ؛ إذ كانا في الاسمِيةِ سَوَاءً ؟

ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

إِعلم أَنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضارِعٌ به الفِعْلُ ، وإنَّما تأويلُ قولنا : لا ينصرف . أَيْ : لا يدخله  
خفض ولا تنوين (١) ؛ لأنَّ الأفعال لا تُخفَضُ ولا تُنَوَّنُ . فلَمَّا أشبهها جَرى مَجْراها في ذلك

وشبهها بها يكون في اللفظ . ويكون في المعنى ؛ بِأَيِّ ذين أشبهها وجب أن يُترك صَرْفُهُ (٢) .  
كما أَنَّهُ ما أشبهه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمتركٌ إعرابه ؛ إذ كانت الحروف  
لا إعرابَ فيها وهو الذي يسميه النحويِّين / المَبْنِيَّ .

فمَمَّا لا ينصرف : كلُّ اسم في أوَّلِهِ زيادةٌ من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفِعْلِ . فمن  
ذلك أَكَلَبُ ، وَأَحْمَدُ ، وإِثْمِدُ . وإِصْبِعُ ؛ لأنَّ ما كان من هذا على أَفْعَلٍ فهو يَمْنَزَلُ : أَذْهَبُ  
وَأَعْلَمُ ، وما كان منها على أَفْعَلٍ فهو يَمْنَزَلُ : أَضْرِبُ ، وَأَجْلِسُ . وما كان منها على مثالِ إِثْمِدٍ

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن  
الحاجب بأنه ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والأشباه ج ١ ص ٣٠١ ، ج ٢ ص ١٥٠ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٦ « وإعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ،  
ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في  
موضع الجر مفتوحا . »

فهو بمنزلة إضرب في الأمر ، وكل ما لم نذكر في هذا الباب فعلى هذا منهاجه .  
فمن ذلك تَنْضُب ، وتَنْفُل (١) ؛ لأنَّهُما على مثال تقعد ، وتقتل .  
وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

---

استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافقه في البناء .  
وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،  
لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .  
(١) تنضب : شجر . تنفل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصرف في التسمية به وكذلك  
أكلب ائمد واصبع .

## هذا باب ( أفعل )

إعلم أنّ ما كان من ( أفعل ) نعتاً فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك : أحمر .  
وأخضر ، وأسود (١) .

وإنّما امتنع هذا الضربُ من الصرف في النكرة ؛ لأنّه أشبه الفعل من وجّهين :  
أحدهما : أنّه على وزنه / .

والثاني : أنّه نعت ؛ كما أنّ الفعل نعت .

ألا ترى أنّك تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أنّ النعت تابع للمنعوت كاتّباع الفعل  
الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ؛ لأنّ شبهه بالفعل من جهة واحدة ، وذلك نحو : أفكّل .  
وأحمد ، تقول : مررت بأحمد ، وأحمد آخر (٢) .

فإن قال قائل : ما بال أحمد مخالفاً لأحمر ؟

قيل : من قبيل أنّ أحمد ، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه ( من كذا ) فإن  
ألحقت به ( من كذا ) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأنّه قد صار نعتاً كأحمر . وذلك  
قولك : مررت برجل أحمد من عبد الله ، وأكرم من زيد (٣) . وكلّ ما سميت به من الأفعال

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .

اعلم أن ( أفعل ) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لانها أشبهت  
الأفعال نحو : أذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب الى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه في الأفعال  
وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو :  
أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢ - ٣ « هذا باب ( أفعل ) إذا كان اسماً . .

فما كان من الأسماء أفعل فنحو : أفكّل ، وأزمل وأيدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة ،

لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال . . » .

الأفكّل : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك .

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .



لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد . ويشكر ، ويضرب ، ونحوه لو كان اسما . تقول : مررت بيزيد ، ويزيد آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فِعْلٌ في الأصل . وقد ذكرت أن ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل . وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وهي أسماء ؟ . قيل له : إن (أحمر) أشبه الفِعْلُ وهو نكرة . فلما سميت به كان على تلك الحال . فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حاله قد كان فيها لا ينصرف : فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين<sup>(١)</sup> . ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر . وما أشبهه . ثم نكر أن ينصرف : لأنه امتنع من الصرف في النكرة . لأنه نعت ، فإذا سمى به فقد أزيل عنه باب النعت . فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتا . وهذا قول أبي الحسن الأخفش . ولا أراه يجوز في القياس غيره<sup>(٢)</sup> .

= فان سميت رجلا بأفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة ؛ وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سمينه أفضل منك لم تصرفه على حال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ « واذا سميت رجلا بفعل في اوله زائدة لم تصرفه نحو

زيد ويشكر وتغلب ويعمر وهذا النحو أخرى ألا تصرفه . .

وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفة قبل أن يكون اسما بمنزلة الفعل فاذا كان اسما تم جعلته نكرة فانما تصيره الى حاله اذا كان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما . فلما صيرته نكرة لم يرجع الى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه اذا

سمى رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المعدول عن الألف واللام الذي لا ينصرف وهو ظرف . واذا سمى بهما أو برباع أو ثلاث أو ما أشبه جميع هذا انه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر .

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذي عدل فيه ، وزالت عنه العلة التي لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كغراب ، وآخر كصرد كما أنه حيث سمي الرجل ضرب الذي هو فعل أعربه ، فصار كحجر . .

وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه أنه اذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه أن يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك ان المانع له من الصرف في النكرة أنه وصف ، فاذا سمى به ، فقد ازال عنه ذلك المعنى وادخله في باب أفعل وذهبت دلالاته على معنى الحمرة .

فإن قال قائل : انك قد تقول : مررت بنسوة أربع ، فينبغي ألا تصرف أربعاً ، لأنك قد

وكلُّ ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته انخفص في موضع الخفض ؛ لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخنْص ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أُضيفت وأدخل عليها الألفُ واللام باينت الأفعال ، وذهب شَبْهها / بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت إلى الاسميَّة الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأَسْوَدِكم (١) .

= أخرجته من باب الأسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به . فهذا لا يلزم من قبل أن ( أربع ) كان في الأصل اسما للعدد ، ثم توسعت ، فوصفت به ، ولم تخرجه من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و ( أحمر ) حيث سميت به أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنازلة زيد وما أشبهه » .

\* \* \*

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر اذا سمي به - ما وجد عليه اجتماع العرب في ذلك .

الا ترى الى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام قال :

فأما أدهم - اذا عنيت به القيد ، وأسود ، اذا عنيت به الحية - وأرقم - اذا عنيت به الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب في ذلك .  
فهذا نص قوله وسبيله سبيل النحويين اتباع كلام العرب اذا كانوا يقصدون الى التكلم بلغتهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وان حسن - يؤدي الى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .  
وأما اعتلاله بصرف المعدول اذا سمي به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .

ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدهم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك اذا سموا بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم اذ كانوا يريدون التكلم بلغتهم دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

واذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونعمل منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من ذلك ما تركوا ، وبكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : يعسى ، فيأتوا بالمستقبل فتنبهناهم اذ تنكبوا » .  
انظر الانتصار ص ٢٣٥ - ٢٣٨

قال المبرد في ص ٣١٩ : ان أفعال اذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .  
وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر النحويين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف اذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين » .

وقال في ج ٢ ص ١٣ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فان الجر يدخله اذا أضفته ، أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

## هذا باب

### ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

علم [أَنَّكَ] إذا سُمِّيت رجلاً بشيءٍ من الفعلِ ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء .  
فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ . وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ . وكَرَّمَ ، وبأيهما ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَل ، وحَجَرَ ، و(عَلِمَ) على مثال : فِخْد ، وكَرَّمَ على مثال : رَجُل ، وَعَضُد . وكذلك ما كَثُرَ عِدَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

ومن ذلك : [دَحْرَج ؛ لأنَّ مِثَالَهُ] : (١) جَعْفَر . وحوقل ؛ لأنَّ مِثَالَهُ كَوَثَّر ، والمحقق لأضل بمنزلة الأضلي (٢) .

فإن سُمِّيت بِفِعْلٍ لم تُسَمَّ فاعله - لم تصرفه ؛ لأنَّه على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، ودُحْرَجَ ، وبُوطِرَ ، إلا أن يكون مُعتلاً أو مُدْغَمًا ؛ فَإِنَّه إن كان / كذلك خرج إلى باب الأسماء . وذلك نحو : قِيلَ ، وبيع ، ورُدَّ ، وما كان مثلاً ؛ لأنَّ (رُدَّ) بمنزلة كُرَّ ، وبُرُدَ ، ونحوهما ، وقِيلَ بمنزلة قِيلَ ، وديك (٣) .

وكذلك إن سُمِّيت بمثل قَطَعَ ، وكسَّرَ - لم ينصرف في المعرفة ؛ لأنَّ الأسماء لا تكون على (فَعْل) .

#### (١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ \* باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً .  
زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً ب (ضارب) من قولك : ضارب ، وأنت تأمر فهو صرف ، وكذلك إن سميته ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسماً ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها لزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم وبمنزلة حجر ، وتابل . .

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب . . .

(٣) سيعقد له باباً في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مثلُ (بَقَمَ) ، فإنه أعجميٌ . وليست الأسماءُ الأعجميةُ بأصواتٍ  
إنما داخلة على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم . فإنما هو لقب أكثره أكلهم وخَضَمَ بَعًا  
إنما هو فعلٌ (١) .

ولو سميت رجلاً ضَارِبَ ، أو ضَارِبُ من قولهم : ضَارِبُ زيدا إذا أمرته انصرف ؛ لأنَّ  
ضَارِبٌ بمنزلة ضَارِبِ الذي هو اسم . وضَارِبٌ بمنزلة خاتَم . فعلى هذا بجرى ما ينصرف  
وما لا ينصرف (٢) .

فأما ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأفعال الأربع : الهمزة ، والياء ، والتاء ، والنون ، فكان  
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة ؛  
وإن لم يكن له فعلٌ ، وما يُحْكَمُ بأنه أصليٌ حتى يتبين .

أما ما كانت الهمزة/ في أوله ، والياء - فحُكْمُه أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروف  
الثلاثة أصلية ؛ لأنك لم تشتق من هذا شيئاً إلا أوضح لك أنهما فيه زائدتان ، فحكمت بما  
شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أفكَل (٣) ، وأيدَع (٤) ، ويرمَع (٥) ؛ لأنك لم  
ترها في مثل أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، ولا فيما كان له فعلٌ إلا زائدة ، وكذلك الياء ؛ لأنك

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكرره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب  
ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعل اسما عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف  
الملازني ج ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعد .

(٤) ابدع على وزن أفعل اسما عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف  
الملازني ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والمنصف ج ٣ ص ١٦ .  
الإيدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .

وانظر تصريف الملازني ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « فاما  
اليرمع ) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع أنف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك . واليرمع  
حجارة خوارة ليس لها ثبات ولا صلابة وهي هشة ، والهشاشة ، والخور قريب من الاختلاج  
والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليعملة<sup>(١)</sup> وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أحمراً من الحمرة ، وكذلك أخضر ، وأسود ، ويعملة من العمل .

\* \* \*

فأما (أولق) <sup>(٢)</sup> فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو . فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليُعلم أيُّهما الزائدة ؛

تقول فيه : ألق الرجل فهو مألوق . فقد وضح لك أنَّ الهمزة أصل الواو زائدة ؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل ؛ فقد وضح لك أنَّها فوعَل .

وكذلك (أبصر) <sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّ فيه ياء . وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد . فجمعه على إصار ؛ فقد بان لك أنَّ (أبصر) فيعمل . قال الأعشى :

٣

٢٧٨

(١) في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهي الناقه التي يعمل عليها في السير ، فقد تبين أيضاً بالاشتقاق زيادة الياء .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما ( اولق ) فالالف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم ، ألق الرجل وإنما أولق فوعَل ولولا هذا لثبت لحمل على الأكثر » وانظر ص ٣ منه . وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق : وأبصر . وامة فان الهمز فيهن غير زائده ، لأنهم قد قالوا : ألق فهو مألوق » .

وقال أبو الفتح : « استدلل على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : ألق الرجل فهو مألوق يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح .

ولمعترض بعد أن يعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفعلًا ؟ دون فوعَل ... فان قلت : فقد قالوا : ألق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة . كأنه كان أولاً : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعد ، وأزن في وعد ، ووزن ، فلا يكون لأبي عثمان حجة في قولهم : ألق .

فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزة في ألق إنما هي منقلبة عن الواو في ولق ، كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق .. » .

وانظر بالخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١٥٤ وشرح الرضى للشافية ج ٢ ص ٣٤٣ .  
الأولق : الجنون .

(٣) في تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « و ( أبصر ) أيضاً من نفس الحرف ؛ لقولهم في جمعه إصار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بينهن الإصارا »

وفي المنصف ج ٣ ص ١٨ أبصر : هو الحشيش ويقال في جمعه : إياصر ... ويجمع أيضاً على إصار قال الأعشى :

فهذا يُعِدُّ لَهْنُ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا  
فَأَمَّا النُّونُ وَالتَّاءُ ، فَيُحَكِّمُ بَأَنَّ كَلًّا وَاحِدًا مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهَا .  
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهْشَلُ . وَنَهْسَرُ<sup>(١)</sup> الذئب . يدلُّكَ عَلَى أَصْلِيهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ : نَهْشَلْتَ  
المرأة وَنَهْشَلَ الرجل : إِذَا أَسْنَأَ ، وَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ .  
وَكَذَلِكَ تَوَأَمُ<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ أَتَأَمَتِ المرأةُ كَمَا تَقُولُ : أَكْرَمْتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص خيسا : أى حسبها ويروى :  
وقد خيسا عندهن الإصارا

فهذا يعدلهن الخلا ويجمع ذا بينهن الإصارا  
فى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٣ « الخلا : على وجهين : فأما ما اختلته من البقل  
والرطب ( فهو ) مقصور يكتب بالياء ويقال : ان مخللة الدابة مشتقة منه ؛ لأن الخلا يجعل  
فيها ، وهو جمع خلاة . ويدلُّكَ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الْيَاءُ قَوْلُهُمْ : خَلَيْتَ الرُّطْبَ أَخِيهِ خَلِيًا . . » .  
وفى تحفة المودود فى المقصور والممدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب . الواحدة :  
خلاة ولامه ياء لقولهم : خليت البقل ، اذا قطعته ، وخليت الفرس : اذا أتيته بخلى يأكله . . » .  
البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ - ٥٣ والرواية فى الديوان :

دفعن الى اثنين عند الخصوص ص قد حسبنا بينهن الإصارا

فعد اليهن ورازا لهن واشتركا عملا وائتمارا

فهذا يعد لهن الخلى ويجمع ذا بينهن الخضارا

الخصوص : جمع خص وهو بيت يتخذ من عيدان القصب وأغصان الشجر .  
راز الرجل الشيء : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها الى رجلين عند الخصوص قد حسبنا عليها الحشيش ،  
ووقفنا على خدمتها مشتركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذاك لها الخضار .  
وانظر شرح المفضليات للانبارى ص ٦١٠ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣ « واما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس  
الحروف مصروف حتى يجيء امر بيينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لان حال التاء ، والنون فى  
الزيادة ليس كحال الألف . والياء لأنهما لم تكشرا فى الكلام زائدين ككثرتهما . فان لم تقل  
ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهسرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .

وقال فى ص ٣٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت  
رجلا نهشلا ، أو نهضلا ، أو نهسرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف فى أفكل ، ولا كالياء فى  
يرمع ، لأنها لم تكن فى الإبنية والأفعال كالهزمة أولا ، ولا كالياء ، وأختيها فى كلام لأنهن  
أمهات الزوائد . . » .

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢ : « قال ابو عثمان : فأما النون ، والتاء اذا كانتا  
أولا ، وكانتا على مثال الاسماء مع ما هما فيه - فلا تجعلهما زائدين الا بثبت ، نحو : نهشل .  
ونهصر . ونهسر » وقال ابو الفتح : الاشتقاق يدل على أن النون فى نهشل والتاء فى توام  
أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : اذا أسنت . ونهشلت : فعلت فالنون فى نهشل  
فاء بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهم فعلت . . » .

(٢) توأم : التاء بدل من الواو . أصله : ووأم مأخوذ من الوثام وهو الوفاق . انظر الروض  
الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان ( تآم ، وأم ) .

فَأَمَّا (تَنْفُلٌ) (١) ، و(نَرْجِسٌ) (٢) فقد وضح لك أَنَّ فيهما زائدتين ؛ لأنَّهما على مِثَالِ  
لا تكون الأسماء عليه . ألا ترى أَنَّهُ ليس في الأسماء مثل جَعْفُرٌ ، ولا جَعْفِرٌ ؛ فقد وضح لك  
أَنَّ تَنْفُلًا مثل تَقْتُلُ فلو سُمِّيت به رجلا لم تصرفه .

وكذلك نرجس بمنزلة نضرب . فهذا حكمه .  
فَأَمَّا من قال : تَنْفُلُ (٣) فَإِنَّهُ يصرف إن سُمِّيَ به ؛ وذلك لأنَّه على مِثَالِ لا يكون الفِعْلُ عليه ؛  
ليس في الأفعال تُفْعَلُ .

ألا ترى أَنَّ الزيادة لا تمنع الصرف / من الأسماء إِلَّا ما كان منها على وزن الأفعال .  
فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروفٌ . وذلك نحو : يَرْبُوعٌ ،  
وتَعْضُوضٌ ، وطريقُ أسلوب (٤) ؛ لأنَّ الأفعال لا تكون عليه ، وكذلك إِسْكَافٌ (٥) ، وفيما  
قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله .

٣  
٢٧٩

(١) تنفل على وزن تفاعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ وقال في ص ٣٤٨ وكذلك التفتلة ،  
لأنها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للشعلب . وقال في ص ٣ .  
« وكذلك التفتل وبذلك على ذلك قول بعض العرب : التفتل وأنه ليس في الكلام  
لجعفر » .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٧ : « فان قيل : هذه الكلمة ( نرجس )  
أعجمية فكيف حكتم بالزيادة ؟ » .

قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالثنية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ،  
فأجروها مجرى العربي ولهذا حكمتنا على إجماع أن الفه زائدة وكذا واو نوروز ، وباء إبراهيم » .

(٣) فيه أربع لغات : كبرثن : وجخدب وجعفر وتنفل ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « وأعلم أن كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على  
مثال الفعل فإنه مصروف . وذلك نحو : أصليت وأسلوب ، وينبوت ، وتعضوض ، وكذا هذا  
المثال إذا اشتدقتته من الفعل نحو : يضروب ، واضريب ، وتضريب ، لأن ذا ليس بفعل ، وليس  
باسم على مثال الفعل . ألا ترى أنك تصرف يربوعا فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه »  
وانظر ص ٣٢٧ منه .

تعضوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .  
فِي اللِّسَانِ : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ فيما جاء على أفعال قال : « وأما الصفة فنحو الإسكاف  
وهو في الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا » .

وفي ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣ : « الإسكاف : النجار وكل صانع عند العرب إسكاف » .

## هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به

مذكرا من الأسماء العربية

إعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلت حروفه أو كثرت في المعرفة - فإنه ينصرف في النكرة ، إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ، ولا نكرة فمنها :

ما كان من ( أفعل ) صفة ؛ نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من ( فعلان ) الذي له ( فعلى ) ؛ نحو : سكران ، وسكرى ، وعطشان وعطشى .  
وغضبان وغضبي ، وسنذكر علته في موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصورا كان أو ممدودا .

/ فالقصور ؛ نحو : سكرى وغضبي .

والممدود ؛ نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد ؛ نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معدولا في حال النكرة ؛ نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع .

فإذا سميت مذكرا باسم عربي فهو مصروف إلا أن يمنعه أحد هذه الموانع التي وصفت ، أو ما أذكره لك مما يوجب ترك الصرف في المعرفة ، إلا المعدول فإن له حكما آخر إذا سمى به نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فإنه لا ينصرف في المعرفة . وينصرف في النكرة .

وإنما منعه من الصرف في المعرفة علم التانيث الذي فيه . وذلك نحو رجل سميته حمدة .  
أو طلحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدم قولنا : إن كل ما كان فيه الهاء ، مؤنثا كان أو مذكرا ، عربيا كان أو أعجميا

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .



فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة؟ (١) .

قيل : إنَّ الفَصْلَ بينهما أنَّ ما كان فيه الهاءُ فإنَّما لِحِقَّتْهُ / وبنائُه بناءُ المذكَرِ ؛ نحو قولك : جالسٌ ؛ كما تقول : جالسةٌ ، وقائمٌ ثمَّ تقول : قائمةٌ . فإنَّما تخرج إلى التانيث من التذكير ، والأصلُ التذكير .

وما كانت فيه الألفُ فإنَّما هو موضوعٌ للتانيث على غير تذكير خرج منه فاستنع من الصرف في الموضعين ؛ لُبُعْدِهِ من الأَصْل .

ألا ترأْنَ حمراءَ على غير بناءٍ أحمر ، وكذلك عَطَشَى على غير بناءٍ عطشان .

\* \* \*

وما كان مؤنَّثًا لا علامة فيه سميت به مذكَرًا ، وعدُدُ حروفه ثلاثة أحرف فإنَّه ينصرف إذا لم تكن فيه هاءُ التانيث ، تحرَّكت حروفُه أو سَكَنَ ثانيها . وذلك نحو : دَعْدُ . وشَمْسٌ ، وقَدَمٌ ، وقفًا (٢) فيمن أنَّثها . إن سميت بشيءٍ من هذا رجلا انصرف . وكذلك كلُّ مذكَرٍ سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة . وذلك نحو رجل سمَّيته عَقْرِبًا أو عَنَاقًا / أو عُقَابًا فإنَّه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة (٣) .

وإنَّما انصرف في الثلاثة لخفَّتْهُ ؛ لأنَّ الثلاثةَ أَقَلُّ أصولِ الأسماءِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فان ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .

قلت : فما باله انصرف في النكرة وانما هذه للتانيث هلا ترك صرفه في النكرة ، كما ترك صرف ما فيه الف التانيث ؟ .

قال : من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وانما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلنا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في جباري : جباري وفي جحجبي : جحجيب ولا تقول في دجاجة الإديجة . . » .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهي القفا . من ذلك قوله : وما المولى وان عظمت قفاه بأحمل للملاوم من حمار » ورواية اللسان : وان عرضت قفاه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث . اعلم أن كل مذكر سمَّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف . وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

كذلك إن كان الاسم أعجمياً (١) .

ألا ترى أنَّ نوحاً ، ولوطاً مصروفان في كتاب الله – تبارك ونعالى – وهما اسمان أعجميان .  
وأنَّ قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة . وكذلك إسحق . ويعقوب . ونحوهما . ونذكر  
هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأمَّا صالح وشعيب . فاسمان عربيان (٣) . وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين .  
فكلُّ ما اشتققته . فرأيت له فعلاً . أو كانت عليه دلالة بأنَّه عربي . ولم يمنع من الصرف  
تأنيثٌ ، ولا عجمة . ولا زيادةٌ من زوائد الفعل تكون بها على مثاله . ولا أن يكون على مثال  
الأفعال ، ولا عدلٌ – فهو مصروف في المعرفة . والنكرة .

= ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم ابناءً بالمذكر .  
وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي . فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب . وعنكبوت واشباه  
ذلك . . . » انظر الكامل ج ٦ ص ١٩٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المذكر البتة . . »

كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان  
أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً إلا فعل مشتقاً من الفعل ، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ،  
ويضع ، أو يكون كضرب لا يشبه الأسماء . وذلك أن المذكر أشد تمكناً . فلذلك كان أحمل للتنوين ،  
فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لأنه ليس شيء من الابنية أقل حروفاً منه . فاحتمل  
التنوين لخفته ولتمكنه في الكلام . . . »

وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيتكلم عن الأعجمي في ص ٢٨٦ – ٢٨٧ ولم يعقد له باباً مختصاً به .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربي وكذلك شعيب » .

## هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمِّي به

ما هو على ثلاثة أحرف

- / اعلم أن جميع ذلك منصرف إلا ما استثنيناه مما فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشية .  
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، ويزن .  
أو يكون معدولا ؛ نحو : عَمَر ، وزُفِر .  
أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال نحو : ضَرِبَ ، وقُتِلَ .  
فأما غير ذلك فمصرف (١) .

$\frac{3}{283}$

---

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو اعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميته بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف الا ان تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثبة أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقثم أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل أو يكون في اوله زيادة ؛ نحو : يضع ويزن فان ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .  
الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعليق رقم ١ من الصفحة السابقة .

## هذا باب

ما كان من هذه الأسماء على مثال فَعَلٍ<sup>(١)</sup>

وإنما ذكرناه لنبيين المدول منه من غيره .

فأما ما كان منه نكرة ، ويعرف بالألف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أو جمعا .  
فالأحد ؛ نحو : صُرد ، ونُعِرٍ ، وجُعَلٍ ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع . نحو : ثُقَب .  
وَحُنَرٍ ، وعُمَر : إذا أردت جمع عُمرة ، وكذلك إن كان نعتا نحو : سُكَّع . وختع<sup>(٢)</sup> . وحُطَمٍ  
كما قال :

\* قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ<sup>(٣)</sup> \*

ولبَد (وهو الكثير) من قول / الله عزَّ وجلَّ : (أَهْلَكْتَ مَا لَا لُبْدًا) .

فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة ؛ نحو : عُمَر . وقُتَم . ولُكَع - فإنه غير مصروف في المعرفة ؛  
لأنه الموضع الذي عُدل فيه .

ألا ترى أنك لاتقول : هذا القُتَم ، ولا هذا العُمَر ؛ كما تقول : هذا الجُعَل ، وهذا النُعَر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل .

اعلم أن كل فعل كان اسما معروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف ، فالاسماء ؛ نحو :  
صرد . وجعل . وثقب . وحفر إذا أردت جماع الحفرة ؛ ولتقبة .

وأما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم . .

فانما صرفت ما ذكرت لك ؛ لأنه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة ، وليست في  
آخره زيادة تأنيث وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسما ، ولم يكن  
جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ .

وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وابر .

وأما ما كان صفة ، فصار بمنزلة قولك : هذا رجل عمل إذا أردت معنى كثير العمل .  
وأما عمر ، وزفر فانما منهم من صرفهما . وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وانما  
هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ؛ وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في  
الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر . . » .

الصدر : طسائر . النغر : البلب . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،  
ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .

وقد عقد المبرد في الكامل بابا لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما في المقتضب ، ولم  
يشر إليه .

(٢) في اللسان : رجل ختع ، وختع ، وخوتع : حاذق بالدلالة ماهر بها .

وقال : رجل سكع : متحير مثل به سيبويه وفسره السيرافي .

وقال : هو ضد الختع وهو الماهر بالدلالة .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٥٥ وكذلك الآية .

## هذا باب

### ما كان من فعل

عِلْمُ أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِ مُعْتَلٍّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِعْلًا . وَكَذَلِكَ كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ الْفِعْلِ مَعْنَاهُ فِعْلٌ إِذَا كَانَ كَانَ غَيْرِ مُعْتَلٍّ ؛ نَحْوُ : دُخِرَ ، وَاسْتُخِرَ . وَضُورِبَ .  
فَإِنْ سَمِّيَتْ مِنْ هَذَا رَجُلًا لَمْ تَصْرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِثَالٌ لَا يَكُونُ لِلْأَسْمَاءِ . وَإِنَّمَا هُوَ فِيهَا مُدْخَلٌ .

فَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، أَوْ مِمَّا يَلْزِمُهُ الْإِدْغَامُ . فَكَانَ ذَلِكَ مُخْرَجًا لَهُ إِلَى مِثَالِ الْأَسْمَاءِ - انصرفت في المعرفة (١) . لِأَنَّ الْمَانِعَ لَهُ قَدْ فَارَقَهُ . / وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَدْ قِيلَ ، وَبِيعَ ، وَرُدَّ ، وَشُدَّ إِذَا أَرَدْتَ مِثْلَ فِعْلٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى مِثَالِ فَيْلٍ . وَدِيكَ ؛ كَمَا خَرَجَ الْمَدْغَمُ إِلَى مِثَالِ الْبُرِّ . وَالْكُرِّ .

٣  
٢٨٥

وَإِنْ كَانَ عَلَى مِثَالِ : أَطِيعَ . وَاسْتَطِيعَ . وَقُوُولٍ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ . وَكَذَلِكَ : اِحْمُورٌ فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى مِثَالِ مِنْ أَمْثِلَةِ الْأَسْمَاءِ . فَهَذَا جُمْلَةٌ هَذَا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧ : « فان سميت رجلا ضرب ، او ضرب لم تصرف .. ودحرج لا تصرفه ؛ لانه لا يشبه الاسماء » .  
وقال في ص ١٥ : « وان سميت رجلا ضرب ؛ ثم خففته ، فأسكنت الراء صرفته ، لانك قد اخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قيل .. » .

## هذا باب

### ما اشتقَّ للمذكَّر من الفعل

فمن ذلك ما كان اسماً للفاعل ؛ نحو : مُجاهد ، ومُقاتِل ، وضارب ، ومُكْرِم ، ومُسْتَطِيع ، ومُدْحَرِج ، فكلُّ هذا منصرف ؛ لأنَّه لا مانع له من الصرف . وكذلك إن كان مفعولاً . نحو : مُخْرَج ، ومضروب ، ومُستطاع ؛ لأنها أسماء مُشتقَّة .

\* \* \*

وما كان من الأعجمية مُعرباً فهذا سبيله .

والمعرب منها ما كان نكرة في بابه ؛ لأنَّك تعرِّفه بالألف واللام . فإذا كان كذلك كان حُكْمُه حُكْمَ العربيَّة . لا يمنع من الصرف إلا ما يمنعها . فمن ذلك : راقود . وجاموس . وفرند ؛ لأنَّك تعرِّفه بالألف / واللام (١) .

٣  
٢٨٦

فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه « في إدخال الحروف العربيَّة عليه . وذلك نحو : إسحق . ويعقوب . وفرعون ، وقارون ؛ لأنَّك لاتقول : الفرعون (٢) ولو سميته بـيعقوب - تعنى ذكر القبح (٣) - لانصرف ؛ لأنه عربيٌّ على مثال يربوع . (٤)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب الاسماء الاعجمية .

اعلم ان كل اسم اعجمي اعرب ، وتمكن في الكلام ، فدخلته الالف واللام ، وصار نكرة . فاذا سميت به رجلا صرفته الا ان يمنعه من الصرف ما يمنع العربي . وذلك نحو : اللجام ، والديباج ، واليرندج ، والنيروز ، والفرند . والزنجبيل . والارندج . والياسمين فيمن قال : ياسمين كما ترى ، والسهريز والآجر . . . » . وانظر الكامل ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما ابراهيم . واسماعيل . واسحاق . ويعقوب . وهرمز . وفيروز . وقارون . وفرعون وأشباه هذه الاسماء فانها لم تقع في كلامهم الا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ، ولم تكن في كلامهم ، كما تمكن الاول ؛ ولكنها وقعت معرفة ، ولم تكن من اسمائهم العربيَّة فاستنكروها ، ولم يجعلوها بمنزلة اسمائهم العربيَّة ، كنهشل ، وشعثم ، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من أمة ، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم » .

(٣) انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حيوان طويل الرجلين قصير اليدين ( حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٣٩ ) .

والزوائد التي في أوله لاتمنعه من الصرف ؛ لأنها لا تبلغ به مثال الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون على يَفْعُول .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لاءمت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في القصد إلى العربيِّ والعجميِّ ما قلت لك في عُمر من أنك إذا أردت به جمع عُمرَة صرفته .

وإن أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .  
وإن كان الأعجميَّ قد أُعْرِبَ ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرف وصار كعربيٍّ لا ثاني له ؛ لأنَّه إذا أُعْرِبَ فهو كالعربيَّة الأصليَّة . فمن ذلك آجِر<sup>(١)</sup> / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربيٍّ منفرد ببناؤه نحو : إبل ، وإِطِل ، وصَعْفُوق .  
فأما (بِقَم) <sup>(٢)</sup> فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أُعْرِبَ ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلا فِعْلا . نحو : ضَرِبَ . وَقَطَعَ فمنعه الصرف ما منع ضَرَبَ لو سميت به رجلا .  
وكذلك سَراويل لا ينصرف <sup>(٣)</sup> عند التحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربيَّة لا يدخله الصرف ، نحو : قناديل . ودهاليز . فكانت أما دخلها الإعراب كالعربية .  
فهذا جملة القول في الأعجميِّ الواقع على الجنس ، والمخصوص به الواحد للعلامة .

٣  
٢٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الآجر ، لانه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، فانه قد اعرب ، وتمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لانه لا يشبه الفعل ، وليس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وانما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام العرب ، نحو : ابل ، وكدت تكاد واشباه ذلك » .

وذكر المبرد انه ليس في الكلام ( فعلول ) وصعفوق قيل انه أعجمي أعرب ج ١ : ١٢٥ ، ج ٢ : ١٢٧ ، ج ٣ : ١٣٥ .  
(٢) تقدم في ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر ، الا أن سراويل أشبهه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبهه بقم الفعل ، ولم يكن له نظير في الأسماء . فان حققتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل » .

وسيكرر المبرد حديثها في ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .

## هذا باب

### الجمع

المزید فيه ، وغير المزید

أما ما كان من الجَمْع على مثال مَفَاعِلِ ، وَمَفَاعِيلِ ؛ نحو : مَصَاحِبِ . وَمَحَارِيبِ . وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فعَالِلِ ، وفَوَاعِلِ ، / وَأَفَاعِلِ . وَأَفَاعِيلِ وكلُّ ما كان ممَّا لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصَّرْفِ فيهما ؛ لأنَّه على مِثَالِ لا يكون عليه الواحد . والواحد هو الأَصْلُ . فلَمَّا بآيَنه هذه المباشرة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة - امتنع من الصرْفِ فيها . وإذا امتنع من الصَّرْفِ فيها فهو من الصَّرْفِ في المعرفة أبعد (١) . وَيَدُلُّك على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : ( مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَائِيلَ ) (٢) وقوله : ( لَهْدُمْتُ صَوَامِعُ وَبَيْعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ ) (٣) . كلُّ هذا هذه علته . فإن لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً ؛ لأنَّ كلَّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة . وامتنع من الصرْفِ في المعرفة ؛ لأنَّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجَمْعِ إلى باب طلحة ، وحمدة ؛ وذلك ؛ نحو : صَيَاقِلَةٌ (٤) ، وبَطَارِقَةٌ .

فإن قال قائل : فما باله انصرف في النكرة . وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

فالجواب في ذلك : أنه قد خرج إلى مِثَالِ / يكون للواحد .

ألا ترى أنك تقول : رجل عباقيية . وحمار حزابية ، فالهاء أخرجته إلى هذا المِثَالِ ؛ كما أن

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ : « باب ما كان على مثال مفاعل ، ومفاعيل .

اعلم انه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا المِثَالِ الا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لانه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد اشد تمكنا ، وهو الاول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو اشد تمكنا ، وهو الاول تركوا صرفه ، اذ خرج من بناء الذي هو اشد تمكنا ، وانما صرفت مقاتلا ، وعذافرا ، لأن هذا المِثَالِ يكون للواحد . . . . .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سبأ : ١٣ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فانما يلحقه توكيدا لتأنيث الجمع

وذلك قولك الصياقلة والمهالبة » .

والصياقلة : جمع صيقل وهو شحاذ السيف .

والبطارقة : جمع بطريق وهو القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل .



يأىء النسب يُخرجانه إلى باب تميمي ، وقيسي . وذلك قولك : مدائني ونحوه ، ينصرف في المعرفة والنكرة ؛ ألا ترى أن مدائنياً إنما هو للواحد . فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاء إلا أن ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التنازيم . وما كانت فيه ياء النسب فهو مصروف في المعرفة : والنكرة (١) .

فأما سراري . وبخاتي (٢) . وكراسي غير مصروف في معرفة ولا نكرة : لأن الياء ليست للنسب . وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختية وكرسي .  
فأما قولك : حوالى (٣) ، وحوارى (٤) فهو حوال . وحوار . فنسب إليه . فإنما على هذا تعتبر ما وصفت لك .

فأما قولهم : رباع ، ويمان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع (٥) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت صياقلة واشباهها لم صرفت ؟ . قال : من قبل أن هذه الهاء انما ضمت الى صياقل . كما ضمت ( موت ) الى ( حضر ) ، و ( كرب ) الى ( معدى ) في قول من قال : معد يكر ، وليست الهاء من الحروف التي تكون زيادة في هذا البناء ، كالياء والألف في صياقنة ، وكالياء والألف اللتين يبنى بهما الجميع اذا كسرت الواحد ، ولكنها انما تجيء مضمومة الى هذا البناء ، كما تضم ياء الاضافة الى مدائن ، ومساجد بعد ما يفرغ من البناء ، فتلحق ما فيه انهاء من نحو صياقلة بيباب طلحة ، وتمررة ، كما تلحق هذا بيباب تميمي ، وقيسي يعني قولك : مدائني ؛ ومساجدي ، فقد أخرجت هذه الياء مفعيل ومفاعل الى باب تميمي ، كما أخرجته الهاء الى باب طلحة .  
ألا ترى أن الواحد تقول له : مدائني ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من أسمائه . وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو : رجل عباقية ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعل معه اسما واحدا ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الاضافة » .  
في اللسان : العباقية : اللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء .  
وشجر له شوك يؤذى من علق به .

رجل حزاب ، وحزابية ، وزواز ، وزوازية : اذا كان غليظا الى القصر .

(٢) البخاتي : جمع بختي ككرسي وفي اللسان : البخت ، والبختية دخيل في العربية اعجمي معرب وهي الابل الخراسانية تنتج من عربية . . .  
وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد . . .

(٣) في اللسان : ورجل حول . وحولة مثل همزة ، وحولة ، وحوالي وحوالي . وحولون : محتال شديد الاحتيال .

وفيه أيضا : أبو زيد : سمعت أعرابيا يقول : جمل حولي : اذا أتى عليه حول ، وجمال حوالي بغير تنوين ؛ ويقصد المبرد المعنى الأول .

(٤) في اللسان : كل مبالغ في نصره آخر حوارى ، وخص بعضهم به انصار الانبياء . . .  
والحواري : الناصح وأصله الشيء الخالص ؛ وكل شيء خلص لونه فهو حوارى .

(٥) لم يعقد هذا الباب الذي وعد به وقد تكلم عن التسمية بنحو قاض في الجزء الاول ص ١٤٣ .

وتكلم عن يمان ، وتهام ، وشام في ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى مِثَالِ (أَفْعَالٍ) ، وَ (فُعُولٍ) / ، نَحْوُ : أَجْمَالٌ ، وَفُلُوسٌ فَمِنْصَرَفٌ  
فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ يَكُونُ لِلوَاحِدِ . وَهُوَ جَمْعٌ مُضَارِعٌ لِلوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ لِأَذْنَى الْعَدَدِ .  
أَعْنَى أَفْعَالًا .

وَفُعُولٌ وَإِنْ كَانَ لِأَكْثَرِ الْعَدَدِ فَمِضَارِعُهُ لِلوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الْوَاحِدُ .  
فَأَمَّا ( أَفْعَالٌ ) فَمَا يَكُونُ مِنْهُ عَلَى مِثَالِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُمْ : بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ وَحَبْلٌ أَرْهَامٌ ، وَأَقْطَاعٌ ،  
وَتُوبٌ أَكْبَاشٌ : مَتَمَزَّقٌ . وَيُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الْوَاحِدُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْعَامٌ وَأَنْعَامِيمٌ ، وَأَعْرَابٌ  
وَأَعْرَابِيٌّ .

وَمَا كَانَ عَلَى (فُعُولٍ) لِلوَاحِدِ فَقَوْلُكَ : سُدُوسٌ لِلطَّلِيسَانِ الْأَخْضَرِ .  
وَمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا مَصْدَرًا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى (١) ؛ نَحْوُ : قَعَدْتُ قُعُودًا ، وَجَلَسْتُ  
جُلُوسًا ، وَسَكَنْتُ سُكُوتًا .

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ جَدِّ ٢ ص ١٦ - ١٧ : « وَأَمَّا أَجْمَالٌ ، وَفُلُوسٌ فَانْهَذَا تَنْصَرَفٌ وَمَا أَشْبَهَهَا ،  
لِأَنَّهَا ضَارِعَتِ الْوَاحِدِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَقْوَالٌ ، وَأَقْوَابِلٌ ، وَأَعْرَابٌ ، وَأَعْرَابِيٌّ ، وَأَيْدٍ ، وَأَيْدِيٌّ . فَهَذِهِ  
الْأَحْرَفُ تَخْرُجُ إِلَى مِثَالِ مَفَاعِلٍ ، وَمَفَاعِيلٍ إِذَا كَسَرَ لِلْجَمْعِ ، كَمَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ الْوَاحِدُ إِذَا كَسَرَ لِلْجَمْعِ .  
وَأَمَّا مَفَاعِلٌ ، وَمَفَاعِيلٌ فَلَا يَكْسَرُ ، فَيَخْرُجُ الْجَمْعُ إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِ هَذَا ، لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ هُوَ  
الْقَائِمُ ، فَلَمَّا ضَارِعَتِ الْوَاحِدَ صَرَفَتْ . .

فَكَذَلِكَ الْفِعُولُ : لَوْ كَسَرْتَ مِثْلَ الْفُلُوسِ لِأَنَّ تَجْمَعُ جَمْعًا لِأَخْرَجَ إِلَى فِعَالٍ ، كَمَا تَقُولُ :  
جُدُودٌ ، وَجِدَائِدٌ ، وَرُكُوبٌ وَرُكَائِبٌ . وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِمَفَاعِلٍ ، وَمَفَاعِيلٍ لَمْ تَجَاوِزْ هَذَا .  
وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِمَفَاعِلٍ ، وَمَفَاعِيلٍ لَمْ تَجَاوِزْ هَذَا .

وَيَقُولُ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : أَتَى لِلوَاحِدِ فَيُضَمُّ الْأَلْفَ .

وَأَمَّا ( أَفْعَالٌ ) فَقَدْ يَقَعُ لِلوَاحِدِ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : هُوَ الْأَنْعَامُ .

وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ( نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ ) .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُونَ : هَذَا تُوبٌ أَكْبَاشٌ .

وَيُقَالُ : سُدُوسٌ لِضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ . . » . وَانظُرْ سَبِيحِيَّةِ أَيْضًا جَدِّ ٢ ص ٢٠٠ .

\*\*\*

بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ : الْبُرْمَةُ : قَدْرٌ مِنْ حِجَارَةٍ وَفِي الْقَامُوسِ : وَقَدْرٌ أَعْشَارٌ ، وَقَدُورٌ أَعَاشِيرٌ :

مَكْسَرَةٌ عَلَى عَشْرِ قَطْعٍ أَوْ عَظِيمَةٌ لَا يَحْمَلُهَا إِلَّا عَشْرَةٌ .

حَبْلٌ أَرْهَامٌ : بَالٌ . وَحَبْلٌ أَقْطَاعٌ : مَقْطُوعٌ .

تُوبٌ أَكْبَاشٌ فِي سَبِيحِيَّةِ أَكْبَاشٍ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ كَمَا ذَكَرْنَا .

وَفِي اللِّسَانِ : وَتُوبٌ أَكْبَاشٌ وَهِيَ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ . وَقَدْ صَحَّ الْآنَ أَكْبَاشٌ .

وَقَالَ فِي ( كَيْشٍ ) : تُوبٌ أَكْبَاشٌ ، وَجِبَّةٌ أَسْنَادٌ ، وَتُوبٌ أَفْوَافٌ قَالَ : الْأَكْبَاشُ : مِنْ بَرُودِ

الْيَمَنِ .

وَفِي الْقَامُوسِ : التُّوبُ الْأَكْبَاشُ الَّذِي أُعِيدَ غَزْلُهُ مِثْلَ الْخَزِّ وَالصُّوفِ ، أَوْ هُوَ الرَّدِيُّ .

وَفِي الْخَصَائِصِ جَدِّ ٢ ص ٤٨٢ تُوبٌ أَكْبَاشٌ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ .

ويُجمع كما يُجمع الواحد. تقول: بُيوت وبُيوتات (١). فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كل حال: أعني أفعالاً. وفُعولاً إلا أن تسمى بهما مؤنثاً فيحذفنهما التانيث الصَّرف؛ لأنَّ كلَّ مؤنث: على ثلاثة أحرف متحرّكات غير منصرف. / وكلّما زاد في عدد الحروف كان ذلك أوكد لتترك صرفه؛ ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أفْعَل) نحو: أَكَلَبُ وَأَكْتَبُ. فغير منصرف في المعرفة؛ وإنما منعه الصرف أنه على مثال الفِعْل؛ نحو: أَعْبُدُ، وَأَقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعْل.

وما كان من الجمع على مثال (فَعْلَان). و (فِعْلَان)؛ نحو: قُضبان وظِلمان، فغير منصرف في المعرفة لزيادة الأنف والنون. وخروجه إلى باب عِثان وسِرْحان. وينصرفان في النكرة؛ لأنَّ الممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فَعْلَان) الذي له (فُعْلَى) على ما ذكرت لك؛ نحو: غضبان. وسكران.

كما أنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أفْعَل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فَأفْعَل) الذي هو نعت؛ نحو: أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ.

وما كان من الجمع على مثال (فِعَال) فمصرف؛ وذلك نحو: كِجَابُ، وَكِلَابُ؛ لأنه بمنزلة الواحد/ نحو: حِمَارٌ. وكتاب (٢). وفي هذه الجملة دلالة على كلِّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠: « هذا باب جمع الجمع . أما أبنية أذنّي العدد فتكسر منها أفعله وافعل على افاعل ، لان ( افعلا ) بزنة ( افعال ) ، و ( أفعله ) بزنة أفعله ، كما أن ( أفعالا ) بزنة افعال ، وذلك نحو : أيد وأباد وأوطب وأواطب ، وأما ما كان ( افعالا ) فإنه يكسر على ( افاعيل ) لأن أفعالا بمنزلة افعال ، ذلك نحو : أنعام وأنعام وأقوال وأقوايل .

وقد جمعوا ( أفعله ) بانثناء ، كما كسروها على ( أفاعل ) . . . وذلك قولهم : أعطيات وأسقيات . . . ومثل ذلك : الحمرات والطرقات والجزرات . . . وكذلك : الطرق والبيوت . . . » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « والجمع يجمع اذا اختلفت أنواعه . . . وكذلك تقول : طريق وطرق وطرقات . . . وأوطب وأواطب . . . وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز الا ما كان على مثال مفاعيل أو مفاعل فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية .

وقد بينا ذلك في المقتضب فيما جرى ولا يجرى باستقصاء علته « الورقة ١٤١ . وهذا النص يثبت لنا أن المبرد يجعل المقتضب قمة كتبه في النحو فيحيل عليه في كتبه الأخرى .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم أنك اذا سميت رجلا خروقا أو كلابا أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة ، وكذلك الجماع كله . ألا تراهم صرفوا أنمارا و كلابا . . . » .

## هذا باب

### ماكان من جَمْعِ المؤنث بالألف والتاء

فهذا الجمع في المؤنث نظير ماكان بالواو والنون في المذكّر ؛ لأنك فيه تُسَلِّمُ بناء الواحد كعسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليل التانيث ، والضمّة علمُ الرفع . واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين (١) .

والتنوين في مُسلماتٍ عَوْضٌ من النون في قولك : مُسلمين .

فإن سمّيت بمسلمات رجلا أو امرأة لحقه التنوين ؛ لأنّه عَوْضٌ فلذلك كان لازما . وعلى ذلك قوله عزّ وجلّ : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) (٢) و(عَرَفَاتٍ) معرفة ؛ لأنّه اسمُ موضعٍ بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون . ومررت بمسلمين يا فتى ، وكلُّ ماكان على وزن المسلمين فالوجهُ فيه أن يجرى هذا المجرى وإن لم يكن في الأصل جمعا ؛ كما / أن كُرسياً وبُخْتِيًّا كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نسب إلى حيٍّ ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

٣  
٢١٣

(١) تحدث المبرد في غير موضع من المقتضب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثا صريحا في أنه معرب في كل أحواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه . كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فإذا أردت رفعه قلت مسلمات فأعلم ونصبه وجره مسلمات يستوى الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين . .

وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد أطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقبا من القاب الاعراب ، كما فعل في حالتى الرفع والجر وقد سبق لنا أن المبرد يمنع من اطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جنى في سر الصناعة الى المبرد ان جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« لا ترى ان ابا الحسن و ابا العباس ومن قال بقولهما ذهبنا الى أن كسرة تاء التانيث في موضع النصب انما هي حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر انها حركة بناء بل قالوا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة اعراب . . . وهذا الزعم نظير ما نسب اليه فيما سبق من أن الممنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون ، وثلاثون . قال الله عز وجل : ( كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ لَفِي عِلِّيِّينَ .  
وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ) (١) .

وتقول على هذا : قَنَسْرُونَ (٢) ، ومررت بقَنَسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ (٣) ، ومررت بيَبْرِينَ .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قَنَسْرِينُ كما ترى ، وجعل الإعراب في النون . وقال : هذه  
سورٌ فاعلم فإِنَّه يفعل مثل هذا بالمؤنث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجَمْع ؛ كما تقول :  
هؤلاء مسلمين فاعلم : كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي      وَقَدْ جَاوَزْتُ حُدَّ الْأَرْبَعِينَ (٤)

(١) سورة المطففين : ١٨-١٩ .

(٢) قَنَسْرِينَ : بكسر أوئيه وفتح ثانيه وتشديد يده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة .  
انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) يَبْرِينَ : بفتح ياء ثم نون : بأعلى بلاد بنى سعد ، وقرية من  
قرى حلب . انظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ .  
وانظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على اعراب جمع المذكر والمحقق به بالحركات .  
فقال ج ٥ ص ٢٢-٢٣ معلقا على قول الفرزدق : الا الخلائف من بعد النبيين :  
" فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وانما فعل ذلك . لانه جعل الاعراب فيها لا فيها  
قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع : نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، فان اعراب هذا  
كأعراب الواحد ؛ وانما جاز ذلك ، لان الجمع يكون على ابيية شتى ، وانما يلحق منه بمنهاج  
التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه والا فان الجمع كالواحد  
لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا  
يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع أكثر من الجمع ، ثم ذكر البيتين . . . " .

وسيكرد المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع .

فالمراد في كتابه يرى أن هذا من اعراب الجمع بالحركات ونسب اليه ابن جنى في  
كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان أبو العباس يذهب في قول سحيم : وقد جاوزت حد الأربعين الى أنه أخرجه على  
أصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة . . وقال البغدادي في الخزانة : أراد بأبي العباس  
المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : ادراه يدريه : اذا خنله وخنعه . يقول : كيف يطمع الشعراء في خديعتي وقد  
جاوزت أربعين سنة .

البيت من فصيدة مشهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهي في الاصمعيات ص ٢-٧ وحماصة البحرى ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ،  
ج ٣ ص ٤١٤-٤١٦ . ومعاهد التنقيص ج ١ ص ٣٣٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

إِنِّي أَبِي أَبِي ذُو مَحَافِظَةٍ      وَابْنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِييْنِ (١)

يقال الله عز وجل فيما كان واحداً : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينِ) (٢) فمن رأى هذا قال :

هذه عرفاتُ مباركا فيها ، وعلى هذا يُنشدُ / هذا البيت :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتِ وَأَهْلِهَا      بِيَثْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرُ عَالِي (٣)

وقال الآخر :

\* تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاتِ دَهْرًا (٥)

(١) استشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيدة مشهورة لدى الأصمعي العدواني .

وهي في الأمل ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠-١٦٤ وشرحها للأنباري ص ٣٢١ - ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .  
والأغاني ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ . وإمالي المرتضى ج ١ ص ١٨١-١٨٣ . والخزانة ج ٣ ص ٢٢٦-٢٢٨ . والسيوطي ص ١٤٧-١٤٨ . والعيني ج ٣ ص ٢٨٧ .  
(٢) الحاقة : ٣٦ .

(٣) استشهد به المبرد هنا على حذف تنوين أذرعَات كما ذكر ذلك في ص ٣٧١-٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرعَات اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين في أذرعَات ونحوها .

واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرعَات قال :

« ومثل ذلك أذرعَات : سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

تنورتها من أذرعَات ٠٠٠ ومن العرب من لا ينون أذرعَات » .

وذكر ابن جنى في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرعَات ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .

المتنور : الناظر الى النار من بعد أراد قصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا اليها .

أذنى دارها : مبدأ و ( نظر عال ) خبره بتقدير مضاف ، أي : ذو .

يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟ .

الجملتان الاسميتان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .

أذرعَات : بلد في أطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠-١٣١ .

يثرب : مدينه الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠-٤٣١ والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) بقيته كما في ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

\* وَرَجَّى أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا \*

وروايته في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

فخيرها أخو عَانَات شمها      ورجى خيرها عاما فعاما

ورواية اللسان ( بر ) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلعته ، اذا نفقت .

والشاهد حذف التنوين من عَانَات ، ويجوز أن تكسر التاء وأن تفتح فيكون ممنوعا من

الصرف .

والوجهُ المختار في الجَمْع ما بدأتُ به ، وأما الواحد ؛ نحو : غسلين ، وعلَّيين - فالوجهان  
مقولان مُعتدلان .

---

= وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ « قري عانات سميت بثلاثة أخوة من قوم عاد خرجوا  
هرايا فنزلوا تلك الجزائر . .  
فلما نظرت العرب اليها قالت كأنها عانات أي قطع من الطباء وهي بالشام » .  
والبيت من قصيدة للأعشى في الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .  
وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل في عانات شـهرا  
يختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجيا ما يعود عليه منها عاما بعد عام .

## هذا باب

### مالِحِقَّتْهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ (١).

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك : حمراءٌ وصفراءٌ . والدليل على ذلك أَنَّ الوزنَ واحدَ في السكُونِ . والحركة . وعادَ الحروفُ ، والزيادة .

وَأَنَّ النُّونَ ، والألفَ تُبَدَلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا .

فَمَا بَدَلِ النُّونَ مِنَ الألفِ فَقَوْلُكَ فِي صِنْعَاءَ : وَبِهَرَاءَ : صِنْعَانِي . وَبِهَرَانِي .

وَأَمَّا بَدَلِ الألفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ / ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوَقَفْتَ - قُلْتَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ،

وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا وَ (لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا . وَلِنَسْفَعًا .

وَزَعِمَ الخليلُ أَنَّ الدليلَ على ذلك : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا

تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا مَا كَانَ مُضَارِعًا لِتَّأْنِيثِ أَوْ بَدَلًا فِي أَنَّ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛

لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَأْنِيثٌ عَلَى تَأْنِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : حَمْرَاءَةٌ ، وَلَا صَفْرَاءَةٌ .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةٌ ، وَلَا سَكْرَانَةٌ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : غَضْبَانِي . وَسَكْرَانِي .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوِزْنِ مِمَّا الألفِ والنونِ فِيهِ

زَائِدَتَانِ - انصرفت في النكرة ، ولم ينصرف في المعرفة ؛ نحو : عثمان . وعُريَان . وسِرْحَان .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانِ

وَانصرفت في النكرة ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةً (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُرْيَانَةٌ ،

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١ " وإنما دعاهم إلى الألف ينصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلته في المعرفة ، كما جعلوا أفكلا بمنزلة =



وَحَصَانَةٌ ، فقد وجدت فيه حقيقة التذكير/فمنزلةٌ هذا من باب غضبان كمنزلة أفكَل من باب أحمر ، وكمنزلة حَبَنْطَى من باب حُبلى وَسَكْرَى .

وسنذكرها بعقب هذا الباب إن شاء الله .

فَأَمَّا حَسَانٌ (١) ، وَسَمَانٌ (٢) ، وَتَبَانٌ (٣) فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُخَيَّرٌ :

إِنْ أَخَذْتَ ذَلِكَ مِنَ السَّمَنِ ، وَالتَّبَنِ ، وَالحُسْنِ ، فَإِنَّمَا وَزْنُهَا (فَعَالٌ) .

وَإِنْ أَخَذْتَ حَسَانَ مِنَ النَّحْسِ (٤) ، وَسَمَانَ مِنَ السَّمِّ ، وَتَبَانَ مِنَ التَّبِّ - لَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ

لِزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَصَرَفْتَهُ فِي النَّكْرَةِ .

فَأَمَّا فَيَنَانٌ (٥) فَالْنُّونُ فِيهِ أَصْلٌ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ حَمَادٍ ، وَذَلِكَ مَنْصَرَفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ؛

لِأَنَّ مَعْنَاهُ : كَثِيرُ الْفَنُونِ ، كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ ، فَهُوَ مَنْصَرَفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَتَقْدِيرُهُ مِنَ الْفِعْلِ (فَيَعَالٌ)

عَلَى وَزْنِ بَيْطَارٍ .

= ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة ، وذلك ( افعل ) صفة ، لأنه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الالف في الاصل لباب ( فعلان ) الذي له ( فعلى ) ، كما كان بناء افعل في الاصل للأفعال .. » .

(١) في ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ : « القياس يقتضى زيادة النون وألا ينصرف حملا على الاكثر ، ويجوز أن يكون مشتقا من الحسن » .

وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٤٤ : « يرجع الى الحسن أو الى الحس وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه » .

وفى الكامل ج ١ ص ١٠٩ : « من أخذ حسانا من الحسن صرفه ، لان وزنه فعال فالنون فيه من موضع الدال من حماد ومن اخذه من الحس لم يصرفه ؛ لأنه حينئذ فعلان فلا ينصرف فى المعرفة » .

(٢) فى اللسان : السمان : بائع السمّن . الجوهري : السمان ان جعلته بائع السمّن انصرف ، وان جعلته من السم لم ينصرف فى المعرفة .

(٣) التبان ( بالضم والتشديد ) : سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقط يكون للملاحين .

جاء جمعه فى شعر الفرزدق : ( الديوان ص ٨٥٦ ) .

وَإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو نَمِيمًا وَتَرْتَشِي تَبَابِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ

وفى اللسان ايضا : ورجل تبان : يبيع التبّن وان جعلته فعلان من التب لم يصرفه .

وفى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « واذا سميت رجلا طحان أو سمان من السمّن أو تبان من التبّن صرفته فى المعرفة ، والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف ، وهى بمنزلة دال حماد »

(٤) فى حواشى الجاربردى ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ( الحس ) الظاهر انه بالكسر ومعناه حينئذ الحركة وان يمر بك قريبا فتسمعه ولا تراه والصوت ، اما بالفتح فمعناه : القتل .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألته عن رجل يسمى فينانا فقال : مصروف ، لانه ( فيعال ) وانما يريد ان يقول لشعره فنون كافنان الشجر » .

وكذلك مُرَّان (١) لَأَنَّهُ فُعَالٌ ، ومعناه : المرانة . أَى : اللّين .

فعلى هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .

فأما ما كانت نُونه زائدةً وليست فيها ألف فمنصرف في المعرفة والنكرة ؛ لَأَنَّهُ لا يُشبهه (فُعَلان فُعَلِي) المنقلبة/نونه من أَلفه .

فمن ذلك : رَعَشْنُ إِنَّمَا هو من الارتعاش (٢) قال :

« مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشْنٍ »

وكذلك سِرْحان لو صغرتَه فقلت سُرِيحِينَ لصرفت سُرِيحِينًا في المعرفة والنكرة . وما كان

مثله نحو نصغيرك سُلطانا . وضبّعانا إذا قلت : سُلَيْطِينَ . وضُبَيْعِينَ (٣) .

وكذلك (ضَيْفَن) النون زائدة ؛ لَأَنَّهُ الذى يجىء مع الضيف . فتقدّره : فَعَلْنِ (٤) .

= وفى شرح الشافية المرضى ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينسان ، أى : حسن الشعر طويله وهو منصرف . . . والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفنن : الغصن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعلان من الفين وهو مدفوع به ذكرناه » .

وفى اللسان : وان أخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - الحقته بباب فعلان وفعلانة ، فصرفته فى النكرة ، ولم تصرفه فى المعرفة . .

وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألت الخليل عن رجل يسمى مرانا فقال : أصرفه ،

لان المران انما سمى لئينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وانما المرانة اللين » .

فى اللسان : المران بالضم : الرماح الصلبة اللدنة واحدها : مرانة .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعلى فى الصفة . قالوا : رعشن وضيفن ؛

وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال فى ص ٣٥٠ . « وكذلك الرعشن لأنه من الارتعاش . والضيفن لأنه من الضيف .

والعلجن لأنه من الغلظ » .

وفى اللسان : جمل رعشن سريع لاهتزازه فى السير وناقاة رعشنة ورعشاء كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤبه وروايته فى الديوان ص ١٦٢ :

اليك بالمنتجيات الدّقن . . . بكل رعشاء وناجٍ رَعَشْنِ .

وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « فاذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريحين صرفته ،

لان آخره الآن لايشبه آخر غضبان ، لانك تقول فى تصغير غضبان : غضيبان ، ويصير بمنزلة

غسلين . . » .

(٤) انظر تعليق رقم ٢ من هذه الصفحة .

## هذا باب

### ما كانت آخره ألف مقصورةٌ

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلَى ، وَسَكْرَى فقد تقدّم قولنا فيه أنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة<sup>(١)</sup> .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة ؛ لأنه مُدْحَق بالأصول .  
وممنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنَّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلَى وأخواتها كموضع أَفْكَلٍ من أحمر وكموضع عثمان من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطَى إنما هو من حَبِطَ . بَطْنُهُ ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبليغ بهما بناء سَفْرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاءٌ . ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أَرْطَى ملحق بجعفر ، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بفعلل ، وعلى ذلك تقول في الواحدة : أَرْطَاة .

ومثله مِعْرَى ملحق بهجرع . ودرهم .

فأما ما كان مثل ذِفْرَى . وتَتْرَى<sup>(٢)</sup> الذي يكون فيه الأمران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابيه فسنذكره في موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم في ص ٣١٩ .

(٢) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن ألف ذِفْرَى للتأنيث وكسرهما على ذِفَارَى وسيذكر في

ص ٣٢٩ أن ألف تَتْرَى للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذِفْرَى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذِفْرَى أسيلة ،

فنونوا وهي أقلهما ، وقالوا : ذِفْرَى أسيلة وذلك إنهم أرادوا أن يجعلوها الف تأنيث .

فأما من نون جعلها ( هكذا ) ملحقه بهجرع ، كما أن واو جدول بتلك المنزلة .

وكذلك تَتْرَى فيها لغتان .. » .

قرئ في السبعة بتوين تَتْرَى ومنع صرفها في قوله تعالى ( ثم أرسلنا رسلنا تَتْرَى ) النشر

ج ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

## هذا باب

ما كان من أَفْعَلُ نَعْتًا

يصلح فيه التأويلان جميعا

فمن ذلك أَجْدَل ، وَأَخِيل<sup>(١)</sup> الأَجُودُ فيهما أن يكونا اسمين . لأنَّ الأَجْدَلَ إِنَّمَا يَدُلُّ على الصقر بعينه . والأَخِيلُ أَيضًا : اسم طائر .

٣  
٢٩٩

فإن قال قائل : إِنَّ (أَجْدَلَ) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجدل وهي شدة الخلق . وَأَخِيلُ إِنَّمَا هو أَفْعَلُ مأخوذ من النكادة<sup>(٢)</sup> . قيل له : فَإِنَّه كذلك . وإِنِ هذا كان يذهب من يراد نَعْتًا . ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة . وليس بأَجُودِ القواين .

أَجُودُهُمَا : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة ؛ لأنها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فَإِنَّمَا تدلُّ على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن أَجْدَلَ لا يدلُّ إِلَّا على الصقر . تقول : أَجْدَلُ بمنزلة قولك : صقر . وكذلك أَفْعَى لا يدلُّ إِلَّا على هذا الضرب من الحيات . ومثل ذلك أَخِيلُ ؛ لآنه يدلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : " باب ما كان من ( افعل ) صفة في بعض اللغات واسما في اكثر الكلام .

وذلك اجدل ، وأخيل وأفعى . فأجود ذلك : أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعلت بعضهم صفة . وذلك لان الجدل شدة الخلق . فصار اجدل عندهم بمنزلة شديد . وأما أخيل فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه . وهو طائر أخضر وعلى جناحه لعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وان لم يكن له فعز . ولا مصدر " . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨-٢٧٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٤٢ : توعم أنها موضوعه لتصفه لما رأوا أنها للمحيه الخبيثة الشديدة من قولهم : فعوة السم ، أى : شدته . وفى الهمع ج ١ ص ٣١ فلحسظ ( فى أفعى ) معنى خبيث منكر وقيل : انه مشتق من فوعه السم وهي حرارته وأصله : أفوع ثم قلب فصار أفعى . وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

وهو الذى يلزم عندى فى أَبْعَثَ لطائر (١) .

فَأَمَّا الْأَسْوَدَ - إذا عنيت الحية ، والأدْهَمَ - إذا أردت القيد ، والأَرْقَمَ - إذا عنيت الحية -  
فنعتٌ غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنها تحلية لكل ما نعت بها غير دالة على لون بعينه (٢) .

\* \* \*

فَأَمَّا (أَوَّلُ) فهو؛ يكون على ضربين : يكون اسماً . ويكون نعتاً موصولاً به من كذا .  
وَأَمَّا / كَرْنُهُ نَعْتًا فَقَوْلُهُ : هَذَا رَجُلٌ أَوَّلٌ مِنْكَ . وَجَاءَنِي هَذَا أَوَّلَ مِنْ مَجِيئِكَ ، وَجِئْتُكَ أَوَّلَ  
مِنْ أَمْسٍ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَقَوْلُهُ : مَا تَرَكْتُ لَهُ أَوْلًا وَلَا آخِرًا كَمَا تَقُولُ : مَا تَرَكْتُ لَهُ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا .  
وَعَلَى أَىِّ الْوَجْهَيْنِ سَمِّيَتْ بِهِ رَجُلًا انصرفت فى النكرة ؛ لأنه على باب الأسماء بمنزلة أَفْكَلٌ ،  
وعلى باب النعت بمنزلة أَحْمَرٌ (٣) .

\* \* \*

وفى اللسان : وفوعة السم حدته وحرارته قال ابن سيده : وقد قيل : الـافـعـوان منه  
على هذا : أفلعان .

فى اللسان : كل شئ جر على صاحبه شرافه نكد ، وصاحبه أنكد .  
ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت  
مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأبعث وانما هو من البعثة وهو  
لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل الليث البعاث والأبعث شيئاً واحداً ، وجعلهما معا  
من طير الماء قال : والبعاث عندى غير الأبعث ، فأما الأبعث فهو من طير الماء ، وسمى أبعث أبعثته  
وهى بياض إلى الخضرة ، وأما البعاث فكل طائر ليس من جوارح الطير » .  
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أدهم - إذا عنيت القيد - والأسود - إذا عنيت  
الحية - الأرقم - إذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى  
ذلك العرب .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لأنى أقول : أدهم ، وأراقم فانت تقول : الأبطح والاباطح ،  
وأجارع ؛ وأبارق ٠٠ »

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٤٥-٤٦ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول  
فقال : ( أول ) ها هنا صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم الزموا هنا الحذف استخفافاً ،  
فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك .

وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكل وذلك قول العرب : ما تركت له أولاً ، ولا آخراً ، وأنا أول  
منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون  
اسماً .

فأما أرمل فإنه اسمٌ نُعيت به . والدليل على ذلك أن مؤنثه على لفظه . تقول للمرأة : أرملَة . ولو كان نعتاً في الأصل لكان مؤنثه فعلاً ؛ كما تقول : أحمر . وحمراء . فقولهم : أرملَة دليل على أنه اسم .

وكذلك أربَعٌ إنما هو اسم للعدد وإن نُعيت به في قولك : هؤلاء نسوة أربَعٌ . لا اختلاف في ذلك (١) .

وإنما جاز أن يقع نعتاً وأصله الاسم ؛ لأن معناه : معدودات ؛ كما تقول : مررت برجل أسد ؛ لأنه معناه : شديد .

= وعلى أي الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته في النكرة .

وإذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لانك تعلم به أنك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك إذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه أمس ، والذى يليه غد . وأما قولهم : ابدأ به أول ، وابدأ بها أول فانما تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، إلا أن الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه .

ومثل هذا فى الكلام كثير . والحذف يستعمل فى قولهم : ابدأ به أول أكثر وقد يجوز أن يظهره إلا أنهم إذا أظهره لم يكن إلا الفتح .  
وسألته عن قول بعض العرب - وهو قليل - : مذ عام أول فقال : جعلوه ظرفاً فى هذا الموضع ، فكانه قال : مذ عام قبل عامك .  
جاء عام أول فى قول الحماسى :

يا أيها العام الذى قد راينى أنت الفداء لذكرِ عامٍ أولاً

والخلاصة أن ( أول ) لها استعمالات ثلاثة :

تكون أفعل تفضيل ذكرت معها من أن حذف على أن تقدرها فى الكلام فتمنع من الصرف .

وتكون اسماً منصرفاً وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .  
وتكون ظرفاً منصوباً أو مبنياً على الضم كالفياض .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٤-٩٧-٩٨ . وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ :  
وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٤ ، والخزنة ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ ركليات أبى البقاء ص ٨٣-٨٤ .

(١) فى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

« واحترزت بقولى : تاء اثنى به لم توصلأ . . . من نحو أرمل وهو الفقير ؛ وأباتر : وهو القاطع رحمه وأدابر : وهو الذى لا يقبل النصيح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال امرأة أرملة ، وأباترة ، وأدابرة ؛ وناقاة يعمله فانصرفت لذلك .  
وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع إذ لا تلحقه تاء التانيث .

و ( أربع ) أحق بالصرف من أرمل ، لأن فيه ما فى أرمل من لحاق التاء ويزيد عليه ان وصفيته عارضة » .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأَسَد ولكن معناه : مثل أسد . والأربع حقيقة عدد .  
 قيل : إنما يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل ، ومثل الشيء  
 غيره ؛ إذا / كان المثل مضافا إليه ولكنه الأول الذي هو نعته .  
 فالشيء الذي يخرج على أنه الأول على غير حذف أجود .

ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذفت المثل وأنت تُريده . ولولا تقديرُ  
 المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أربع حقيقة على غير حذف ، ولكن لما أردت النعت  
 قدرت تقدير الفعل ؛ لأن النعت تحلّية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ مثلك ، فإنما  
 أردتُ مُشبهه لك . ولولا ذلك لم يكن نعنا .

وكان الأخنش لا يصرف أرمل ، ويزعم أنه نعت في الأصل ، وله احتجاج نذكره في موضعه (١)  
 إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

\* \* \*

فأما أجمع وأكتع ، فمعرفة ولا يكون إلا نعنا . فإن سميت بواحد منهما رجلا صرفته  
 في النكرة .

والفصل بينه وبين أحمر وجميع بابه ، أن (أحمر) كان نعنا وهو نكرة ، فلما سميت به  
 ازداد ثقلا . و (أجمع) لم يكن نكرة ؛ إنما هو معرفة ونعت ، فإذا سميت به صرفته في النكرة  
 لأنك لست تردّه إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .

فأما أولق (٣) ، وأيصر (٤) فإن في كل واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . ففي (أولق)

= وفي سيبويه ج ٢ ص ٢ « باب أفعل إذا كان اسما ٠٠٠ »

فما كان من الاسماء أفعل فنحو أفكل ، وأزمل ، وأيدع ، وأربع لا تنصرف في المعرفة ،  
 لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال ٠٠٠ » .  
 (١) لم يذكر شيئا فيما سيأتى عن أرمل وعن خلاف الاخفش .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أجمع ؛ وأكتع فإذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه  
 في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به أجمع أكتع بمنزلة  
 أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ؛ وأجمع وأكتع إنما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما  
 معرفة ، فأجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .

يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكثيرا ما يطلق الصفة على التوكيد  
 وكذلك صنع المبرد .

(٤) تقدم الحديث عنها ص ٣١٦ .

(٣) تقدم حديثها ص ٣١٦ .

الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتّى يُعْلَمَ أيُّهما الأَصْلُ ؛ فنظرت إلى أوَّلَقِ فإذا الفِعْلُ منه أَلِيقَ الرجلُ فهو مَأْلُوقٌ : إذا أصابه لَمَمٌ من الجنون . فعلمنا أنّ الهمزة أصل . وأنّ الواو زائدة ؛ فتتمايزه : فوَعَلَ مثل كوثر . فهو مصروفٌ في المعرفة والنكرة .

وكذلك (أَيَصَّرَ) يجمع على فِعَالٍ فيقال في بَجمعه : إصار . فتثبت الهمزة . وتسقط الياء كما قال الأعشى :

فهذا يُعِدُّ لِهِنَّ الخَلَى وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا (١)

---

(١) تقدم في ص ٣١٧ .



## هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

٣  
٣٠٣

بأسماء الجَمْع

قد تقدّم قولنا في جمع التكسير إنّه بمنزلة الواحد . يمنع من الصرف ما يمنع الواحد : فإذا نقلت منه شيئا . فسميت به مذكرا فهو على تلك الحال . وذلك أنك إن سميت مذكرا أنمارا ، أو كلابا انصرف ؛ كما ذكرت لك في (أفعال) ؛ لأنّ هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سمّيته أكّلب ، وأكعب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهمزة في أوّله ؛ لأنّها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ؛ لأنّه ليس بنعت . وإنما الممتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعتا ؛ لأنّه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعتا إلا ما كان على أفعل . فإن سمّيته بغلمان لم ينصرف وكان كسرّحان الذي هو واحد .

فإن سمّيته بقُضبان فحالّه كحالِ عثمان في الامتناع من الصرف في المعرفة . وأنّه ينصرف في النكرة لأنّه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فعل) إلا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة . والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجَمْع . فأمّا ما كانت فيه هاء التانيث . جمعا كان أو واحدا . نحو : طلحة . ونسابة . وأجربة ، وصياقلة - فقد أجملنا (٢) القول فيه أنّه لا ينصرف في المعرفة . وينصرف في النكرة . واحدا كان أو جمعا . قليل العدد كان أو كثيرا . عربيا كان أو أعجميا .

٣  
٣٠٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « وأعلم انك اذا سميت رجلا خروقا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

إلا تراهم صرفوا انمارا ، وكلابا وذلك ان هذه تقع على المذكرة وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . إلا ترى انك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلما لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٣٢٧ .

فإن سميت رجلا بمسجد ، وقناديل فإنَّ النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ؛ ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحالهِ في الجَمْع (١) .

وعلى هذا لم يصرفوا سَراويل (٢) وإن كانت قاء. أُعْرِبَتْ ؛ لأنَّها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

فأمَّا العُجْمَة فقد زالت عنها بآئها قد أُعْرِبَتْ ، إلَّا أبا الحسن الأَخْش فإنه كان إذا سُمِّي بشيءٍ من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميتُ به / الواحد خرج من ذلك المانع . وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة .

وصياقلة أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنَّهما قد خرجا إلى مثال الواحد .

قيل له : فلمَ لمْ تصرف مساجد إذا كان اسمَ الرجل في المعرفة ؟

فقال : إنَّ بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف مما فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفكَلٍ وبابه . من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وسرحان ، من باب غضبان وسكران .

فأمَّا سَراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا . فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جَمْعاً واحداً سرْوَالة (٣) ويُشِدون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .  
(٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني : السراويل مؤنثة لا نعلم أحداً ذكرها . قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول سراويل بالشين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه . »

(٣) سراويل أعجمية معربة ، ومنعت الصرف ؛ لأنها وقعت على مثال العربية لا يدخله الصرف - هكذا قال المبرد في ص ٢٢٦ ثم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رأياً آخر الذي يقول أنها عربية جمع سرْوَالة وبين وجهته ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .

والسيرافي وابن يعيش والرضي بنسبون إلى المبرد أنه خالف سيبويه في منع صرف سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ :  
« ومن الناس من يجعله جمعاً لسرْوَالة ، فيكون جمعاً لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس . »

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

\* عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ (١)

فمن رآها جَمْعًا يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد ، فيقول : جعلوه أجزاءً ؛ كما تقول : دَخَارِيصُ القَمِيصِ والواحد دِخْرَصَةٌ (٢) فعلى هذا كان يرى أَنَّها بمنزلة قناديل ؛ لِأَنَّهَا جَمْعٌ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ ولكن إن سُمِّيَ بها صرفها في النكرة كما وصفت لك في غيرها .

\* \* \*

واعلم أَنَّ كُلَّ جَمْعٍ ليس بينه وبين واحده إِلَّا الهاءُ فَإِنَّه جَارٍ على سُنَّةِ الواحدِ وإن عُنيت به جَمْعُ الشَّيْءِ ؛ لِأَنَّهُ جنس .

من أَنَّهُ فليس إلى الاسم يقصد ؛ وَلَكِنَّهُ يُؤْتَتْها على معناه ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) (٣) ؛ لِأَنَّ الدَّخْلَ جنس . وقال : (فَتَرَى القَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٤) ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ نَخْلَةٍ فهو على المعنى جماعة .

(١) تمامه : فليس يَرِقُ لمستعطفٍ .

في الخزانة ج ١ ص ١١٣ : قيل : البيت مصنوع ، وقيل : قاله مجهول ، والذي أثبتته قال : ان سروالة واحدة السراويل وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقة مع الحكم بأنها واحدة السراويل ؟ . هذا لا يكون .  
وقال السيرافي : سروالة لغة في السراويل اذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل .

من اللؤم : حال من سروالة .

وسروالة : مبتدأ خبره عليه . والغاء للتعليل في ( فليس ) .

انظر شواهد الشافية ص ١٠٠ والعيني ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ واللسان (سرل) .

(٢) في اللسان : واحد الدخاريص دخرص ، ودخرصة والدخريص ( من الثوب ) وهو ما يوصل به البدن ليوسعه .

(٣) القمر : ٢٠ .

(٤) الحاقة : ٧ .

اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه لغتان :

التأنيث وهو لغة الحجاز ، والتذكير وهو لغة تميم ، وقد جاءت اللغتان في القرآن الكريم كما مثل المبرد هنا وكقوله تعالى ( والسحاب المسخر : البقرة : ١٦٤ ) . ( سحاب مركوم - الطور : ٤٤ ) . ( من الشجر الاخضر - يس : ٨٠ ) . ( ومنه شجر فيه تسيمون - النحل : ١٠ ) هذا في التذكير وفي التأنيث قوله تعالى ( وينشئ السحاب الثقال - الرعد : ١٢ ) . ( لاآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون - الواقعة : ٥٢ ) .

انظر أمالي الشجري ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٥٢ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٣ ، ج ٣ ص ٣٨٠ .

عرض المبرد لهذا في كتابه المذكر والمؤنث فقال :

فأما ما يكون لأجناس فانما يقع واحده ، من جنس : نحو قولك : تمرة وبرة وشعيرة =

ألا ترى أن ( القوم ) اسم مذكّر ! وقال عزّ وجلّ : ( كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ )<sup>(١)</sup>  
لأنّ التقدير - والله أعلم - : إنّما هو جماعة قوم نوح .

٣  
٣٠٧

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وحصى . وقناة وقنأ ، وشعييرة وشعير . وكل ما / كان مثل  
هذا فهذا مجازه .

\* \* \*

ومن الجَمْع ما يكون اسما للجمع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثا كالواحد  
الذى يُعنى به الشيء المؤنث ، إلا ما كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : غنم . وإبل<sup>(٢)</sup> فإنك  
تقول في تصغيره : غنيمة ، وأبيلة ؛ كما تقول في تصغير دار : دوييرة . وتصغير هند : هنييدة .  
وأما ما كان من الآدميين من ذلك فنحو : رهط . ونفر وقوم . لا تقول في تصغير شيء  
من ذلك إلا كما تقول في تصغير الواحد المذكّر : قويم ، ورهيط . ونفير .  
فإن سميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذى ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانع مما ذكرت

= وبقرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ؛ فتقول : هو التمر ،  
وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان فى منهاجه . قال الله تعالى : ( تنزع الناس كأنهم  
أعجاز نخل منقعر ) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناسا ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة  
انث ، فقال : هى التمر ، وهى الشعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : ( كأنهم أعجاز  
نخل خاوية ) وقرئ هذا الحرف على وجهين : ( ان البقر تشابه علينا ) فهذا قول من قال :  
هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جماعة قال : ( تشابه علينا ) أى تشابهه ، ولهذا باب  
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : ( كذبت قوم نوح المرسلين ) فقال : كذبت : لانهم  
جماعة ، فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح أو جماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : ( كذبت  
قبلهم قوم نوح المرسلين ) . الورقة ١٣٢ ، ١٣٣ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ ، وسورة ص : ١٢ ، غافر : ٥ ، ق : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية  
للرضى ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال فى كتابه المذكر والمؤنث : « الا ترى انك تقول فى تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ،  
وفى ابل : ابيلة ، وكذلك خيل بمنزلة هند ودعدو قدر وشمس » الورقة ١٣٧ .

وقال فى الورقة ١٣٩ : « وتقول فى باب منه آخر : هذه ابل ، وهذه غنم ، وهذه خيل ،  
لانه اسم واقع فى الاصل للجماعة من غير الآدميين . فاذا صغرت شيئا من هذا قلت :  
خيلة وغنيمة وأبيلة ، فتأنيثه كتأنيث الواحد » .

وانظر المقتضب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرضى  
ج ٢ ص ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عُنوق : جَمْعُ عَنَاق (١) .  
وكذلك كلُّ ما كان جَمْعُهُ لمؤنث أو مذكّر ، ولم يمنعهُ من الصرف ما يمنع الواحد فهو  
مصروف إذا سميت به مذكراً .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التأنيث ؟  
فإنما ذلك / لأنّ تأنيثه ليس بحقيقيّ ، إنّما قلت : هي الجمال ، وهي الرجال على معنى  
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أنّ المؤنث والمذكّر يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : هي أَيْنُق ؛ كما تقول :  
هي الجمال ؛ فإنّما تريد بها جميعاً : جماعة (٢) . فأمّا الواحد فتأنيثه وتذكيره واقعان له .

\* \* \*

والتأنيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :  
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في تركّ الصرف سواء . لأنّ الصرف إنّما هو  
للفظ . وليس في الإخبار عنهما سواء .

فأمّا الحقيقيّ فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنك لو سميت رجلاً طلحة  
لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكراً .

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكّر لخبرت عنها كما كنت تُخبر  
عنها واسمها مؤنث . وذلك نحو امرأة سميتها جعفرًا فتقول : جاءني جعفر ؛ كما تقول :  
جاءني حمدة ، ولا يجوز أن تقول : جاءني ؛ لأنّ التأنيث حقيقة ، كما لا يجوز أن تقول :  
جاءني طلحة وأنت تعني رجلاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فان قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فان  
عنوقا بمنزلة خروق ؛ لأن هذا التأنيث هو التأنيث الذي يجمع به المذكر وليس كتأنيث  
عناق ، ولكن تأنيثه تأنيث الذي يجمع المذكورين وهذا التأنيث الذي في عنوق تأنيث حادث .. »  
العناق : دويبة طويلة الظهر انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩  
والأنثى من أولاد المعيز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : ( فان كان سمي بجمع قد كسر عليه واحده نحو  
قولك : جمال وجبال وبيوت وقيود ، وما كان كذلك مما لم نسّمه لم تمنعه من الصرف اذا  
صار اسما لمذكر الا أن يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : غلمان وقضبان وأحمرة وفتية ؛ فان  
الهاء والنون بعد الألف يمنعان الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمرّة وسرحسان  
وعثمان لأن تأنيث التكميس لا يعتد به ، اذ كان يخرج اليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت  
وشيوخ كقولك عنوق ، فهذا جمع مؤنث ، وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تأنيث ، ألا ترى أنك  
تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تأنيث حقيقة . الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم . ليلة . وبلدة . ودار ومنزل . فليس في هذا أكثر من اللفظ .

فلو قلت : قَصِرَ ليلتُك . وعمر دارُك لجاز ؛ لأنَّ الدارَ والمنزلَ شيءٌ واحد . ليس في الدار حقيقة تَصْرِفُهَا عن ذلك . وكذلك البلد والبلدة (١) : قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) .

وقال في تأنيث الجمع : (وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (٢) ؛ لأنَّ الإخْبَارَ ليس عن واحد . فإن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريتك لم يَجْز . وكذلك لا يَجوز : قام مسلماتك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لأنَّ هذا جَمْعٌ حَقِيقٌ . لا يغيّر الواحد عن بنائه (٣) إلا أن يضطرَّ شاعرٌ كما قال :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سَوْءٍ (٤) .

ولو قال في الشعر : قام جاريتك لصلح . وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما . فتقول : قام يوم كذا وكذا جاريتك . ولا يجوز / مثلُ هذا عندنا في الكلام . وهذا الجَمْعُ إنما هو على حدِّ التثنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

٣  
٣١٠

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث : (اعلم أنه ما) كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون إلا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه ألا تخبر عنه إلا كما يخبر عما يؤكده التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه إلا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ؛ لأن الخبر عن المسمى ، وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ؛ وجاء النسابة ؛ لأنك تخبر عن الذات ، ولست تريد أن الاسم هو الذي جاء وقال ؛ وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم إذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وإنما صلح أن تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و ( وأخذ الذين ظلموا الصيحة ) ؛ لأنه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تأنيثه للفظه ؛ ولك أن تذكره على معناه « الورقة ( ١٣٨ ، ١٣٩ ) .

(٢) النسوة اسم جمع عند سيبويه قال ج ٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للقللة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت إليه من كتب القراءات والتفسير .

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

## هذا باب

### تسمية المؤنث

اعلم أنّ كلّ أنثى سمّيتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن . مذكّرا كان الاسم أو مؤنّثا ، وذلك نحو امرأة سمّيتها قدما أو قمرا أو فخذًا أو رجلا .

فإن سمّيتها بثلاثة أحرف أو سَطُّها ساكن : فكان ذلك الاسم مؤنّثا أو مستعملا للتأنيث خاصّة . فإن شئت صرفته : وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم علمُ التأنيث نحو : شاة ، فإنّ ذلك قد تقدّم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سمّيتها بششس أو قدم . فهذه الأسماء المؤنّثة .

وأما المستعملة للتأنيث فنحو : جُمْل . ودَعْد . وهِنْد . فأنت في جميع هذا بالخيار ، وتركُ الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دَعْدًا ، وجاءتني هِنْدُ ، فيقول : خَفَّت هذه الأسماء ؛ لأنّها على أقلّ الأصول ، فكان / مافيها من الخفّة معادلا ثِقَلِ التأنيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدّته ؛ نحو : عقرب وعناق . موجود فيما قلّ عدده ؛ كما كان مافيها علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواء (٢) .

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث .

اعلم أن كل مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف . فإن سمّيته بثلاثة أحرف ، فكان الاوسط منها ساكنا ، وكانت شيئا مؤنّثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار : ان شئت صرفته ، وان شئت لم تصرفه ، وترك الصرف اجود .

وتلك الاسماء نحو : قدر . وعز . ودعد . وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِمُضَلِّ مِثْرَرِهَا . دَعْدُ . وَلَمْ تُغْذِ دَعْدُ فِي الْعُذْبِ

فصرف ، ولم يصرف .

وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشئ يذكر ، فالتذكير اول ، وهو أشد تمكنا ، كما ان النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة ، لان الأشياء انما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم . . . » .

فإن سميت مؤنثا باسم على هذا المثال أعجمي<sup>١</sup> ، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١) وذلك نحو امرأة سميتها بخش ، أو بدل ، أو بجاز ، لأنه جمع مع التانيث عجمة . فاجتمع فيه مانعان (٢) .

\* \* \*

فإن سميت مؤنثا بذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافا :  
فأما سيبويه والخليل والأخفش والمائزى . فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أخرج من بابهِ إلى باب يتقل صرفه . فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سميتها زيدا أو عمرا .  
ويحتجون بأن مصر غير مصروفة في القرآن ؛ لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة . وذلك قوله عز وجل : ( أَلَيْسَ لِي مَلِكُ مِصْرَ ) (٣) / فأما قوله عز وجل : ( اهْبِطُوا مِصْرًا ) (٤)

٣  
٣١٢

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنسكرة وترك الصرف أجود » .

\* \* \*

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رأيا أن منع الصرف في الثلاثى الساكن الوسط أجود من صرفه .  
والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ ينسب اليهما أنهما جزما بامتناع الصرف .  
وعبارة سيبويه : « فانت بالخيار » وقول المبرد : « فانت في جميع هذا بالخيار » مما برد على الرضى قوله .

قال الرضى : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الحرف . لكونه مؤنثا بالوضعين المغوى ، والعلمى ، فظهر فيه أمر التانيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه »  
وانظر تعليق السيرافى على سيبويه .

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) وفى سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فمن الاعجمية حمص ، وجور ، وماد فلو سميت امرأه بشيء من هذه الاسماء لم تصرفها » .

وفى الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « اذا سمي باسم أعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف اذا كان مؤنثا وان كان أوسطه ساكنا نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال فى المذكر والمؤنث : ( واذا كان اسما لمؤنث فان كان أعجميا من هذا القبيل لم ينصرف فى المعرفة ، نحو : جور وحمص وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة فى اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب وسمت المرأة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما لم يجدوا فى كلامهم دلا بالكسر أخرجوه الى ما فى كلامهم وهو الدل الذى هو الدلال . (٣) الزخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله :

عز وجل - ( اهْبِطُوا مِصْرَ ) انما أراد مصر بعينها » .



فليس بحجة عليه ؛ لأنه مِضْرٌ من الأمصار ، وليس مِضْرٌ بعينها . هكذا جاء في التفسير -  
والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب (١) ، وأبو عمر الجرمي وأخسبه قول أبي عمرو  
ابن العلاء (٢) فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا ، ويقولون :  
نحن نُجيزُ صرفَ المؤنث إذا سمينا بمؤنث على ما ذكرنا . وإنما أخرجناه من ثقلٍ إلى ثقلٍ ،  
فالذي إحدى حالتيه حالُ خِفةٍ أحقُّ بالصرف ؛ كما أننا لو سمينا رجلا ، أو غيره من المذكر  
باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت  
رجلا قَدما أو فخذًا أو عَضداً ، لم يكن فيه إلا الصرف ؛ لخفة التذكير (٣) .

وكذلك لو سميته باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحرّكات جُمع ، أو ساكنة الحرف  
الأوسط لكان مصروفا . لا يجوز إلا ذلك ؛ / لأن الثلاثة أقلُّ الأصول . والتذكير أخفُّ الأبواب .

٣  
٣١٣

فكلُّ مذكر بثلاثة أحرف فمصروف إلا أن تكون فيه داء التانيث ؛ نحو : شاة . وثبّه  
فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعل نحو : يَعد . ويَضَع . أو يكون من المعدول : كعَمَر ،  
وقَمَّ ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضَرَبَ . وقَتَلَ . وقد تقدّم قولنا في هذا (٤) .

وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ ( ابن خالويه ص ٦ ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فان سميت المؤنث بعمر ، أو زيد لم يجز الصرف  
هذا قول أبي اسحق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لان المؤنث أشد ملاءمة  
للمؤنث ، والاصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر .  
وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على الابنية » .

وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فان كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فأوقعته على مؤنث ،  
نحو امرأة سميتها بريد أو عمرو فان أكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومن كان من  
قبيلهما وهو القول الفاشي الا يصرفوا شيئا من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه ابا عمرو ممن يوجب منع الصرف .

(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأيا على آخر هنا .

وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأى الثاني وهو المجوز للصرف  
وتركه ، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل : هو القول الفاشي في كتابه المذكر والمؤنث .

في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فذو وجهين عند  
أبي زيد والجرمي والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمر ويونس وابن أبي  
اسحق ..

وانظر الاشموني ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٢٤ والتوضيح وشرحه التصريح

ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) أنظر ص ٣٢٢ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْمَذْكُورِ الْمُسَمَّى بِاسْمِ مُؤْنٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا ، أَوْ بِأَعْجَمِيٍّ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ فَبِغْيَرٍ مَنْصَرَفٍ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا انْصَرَفَ فِيهَا كَانَ مِنَ الْمُؤْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ تَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ لِأَنَّهَا الْغَايَةُ فِي قِلَّةِ الْعَدَدِ . فَلَمَّا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِّ مَنَعَهُ ثِقَلُ الْمُؤْنِ مِنَ الْانْصِرَافِ (١) .

وَالْأَعْجَمِيُّ الْمَذْكُورُ يَجْرِي مَجْرَى الْعَرَبِيِّ الْمُؤْنِ فِي جَمِيعِ مَا صُرِّفَ فِيهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّ نُوحًا وَلُوطًا اسْمَانِ أَعْجَمِيَّانِ وَهُمَا مَصْرُوفَانِ (٢) فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ! فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٣) وَقَوْلُهُ : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤) (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) (٥) فَإِنَّ (ثَمُودَ) اسْمٌ عَرَبِيٌّ . وَإِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مِنَ الثَّمَدِ فَمَنْ جَعَلَهُ

(١) فِي سَيَبُويَه ج ٢ ص ١٩ : « بَابُ تَسْمِيَةِ الْمَذْكُورِ بِالْمُؤْنِ .

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَذْكُورٍ سَمِيَتْهُ بِمُؤْنٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا لَمْ يَنْصَرَفْ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَسْلَ الْمَذْكُورِ عِنْدَهُمْ إِنْ سَمِيَ بِالْمَذْكُورِ وَهُوَ شَكْلُهُ وَالَّذِي يَلَائِمُهُ ، فَلَمَّا عَدَلُوا عَنْهُ مَا هُوَ لَهُ فِي الْأَصْلِ ، وَجَاءُوا بِمَا لَا يَلَائِمُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِتَسْمِيَتِهِمْ إِيَّاهُ بِالْمَذْكُورِ ، وَتَرَكُوا صَرْفَهُ ، كَمَا تَرَكُوا صَرْفَ الْأَعْجَمِيِّ ، فَمِنْ ذَلِكَ عَنَاقُ ، وَعَقْرَبُ ، وَعَقَابُ ، وَعَنْكَبُوتٌ . . . »

(٢) فِي سَيَبُويَه ج ٢ ص ١٩ : « وَأَمَّا هُودٌ ، وَنُوحٌ فَتَنْصَرَفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَخْفَتِهَا . »

وَقَالَ الْمَبْرَدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤْنِ : « وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مُؤْنًا كَانَ أَوْ أَعْجَمِيًّا سَمِيَتْ بِهِ مَذْكُورًا فَهُوَ مَنْصَرَفٌ ، نَحْوُ رَجُلٍ سَمِيَتْهُ بِهِنْدٍ أَوْ دَعْدٍ أَوْ قَدْرٍ أَوْ لُوطٍ أَوْ نُوحٍ أَوْ سَقْرٍ كُلِّ ذَلِكَ يَنْصَرَفُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِيهِ عِلْمَةُ التَّائِيثِ ، نَحْوُ شَاةٍ وَثَبَّةٍ ، أَوْ يَكُونَ مِنْ بَابِ فِعْلِ الْمَعْدُولِ ، نَحْوُ عَمْرٍ وَقَتْمٍ ، أَوْ يَكُونَ عَلَى مِثَالِ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ ، نَحْوُ . ضَرْبٍ وَقَتْلٍ أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ ، نَحْوُ : يَزْنُ وَيَضَعُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ الَّذِي اسْتَشْنِيْنَاهُ عَيْرٌ مَنْصَرَفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيَنْصَرَفُ فِي النِّكَرَةِ . »

(٤) هُودٌ : ٦٨ .

(٣) الْفِرْقَانُ : ٣٨ .

(٥) هُودٌ : ٦١ .

وَفِي سَيَبُويَه ج ٢ ص ٢٨ : « فَأَمَّا ثَمُودٌ وَسَبَأٌ فَهُمَا مَرَّةٌ لِلْقَبِيلَتَيْنِ وَمَرَّةٌ لِلْحَيَيْنِ ، وَكَثْرَتُهُمَا سَوَاءٌ وَقَالَ تَعَالَى : ( وَعَادًا وَثَمُودَ ) . وَقَالَ تَعَالَى : ( أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ) . وَقَالَ : ( وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ) . وَقَالَ : ( وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ) . . . »

فِي بَعْضِ الْآيَاتِ جَاءَ تَنْوِينُ ثَمُودَ وَتَرَكُ تَنْوِينُهُ فِي السَّبْعَةِ .

فِي النُّشْرِ ج ٢ ص ٢٨٩ وَاخْتَلَفُوا فِي ( أَلَا إِنَّ ثَمُودَ ) فِي هُودٍ وَفِي الْفِرْقَانِ ، وَعَادًا وَثَمُودَ ) فِي الْفِرْقَانِ وَفِي الْعَنْكَبُوتِ ( وَثَمُودَ وَقَدْتَبِينَ لَكُمْ ) وَفِي النُّجُمِ ( وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ) .

فَقَرَأَ يَعْقُوبُ وَحَمْرُزَةُ وَحَفْصٌ ثَمُودَ فِي الْأَرْبَعَةِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ( وَغَيْرُهُمْ بِالْتَنْوِينِ ) .

وَاخْتَلَفُوا فِي ( إِلَّا بَعْدًا لِثَمُودَ ) فَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ بِكَسْرِ الدَّالِ مَعَ التَّنْوِينِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ

بِغَيْرِ تَنْوِينٍ مَعَ فَتْحِهَا وَانْظُرْ ص ٣٣٤ ، ص ٣٤٣ .

الْإِتْحَافُ ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وَفِيهِ النَّفْعُ ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ وَشَرَحَ الشَّاطِبِيَّةُ ص ٢٢٣

انْظُرْ نَسْبَ ثَمُودَ فِي جُمُوهَرَةِ الْأَنْسَابِ ٩ ، ٤٨٦ .

اسماً لأبٍ أوحىُ صرفه ، ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانهم من العرب معروف : فلذلك كان لهم هذا الاسم .

وعلى ذلك اسم صالح .

فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة فهي تُبين لك عن أنفسها .

\* \* \*

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف ما لا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجز له ذلك (١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجوزُ اللَّحْنَ . وإنما يجوزُ فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قَبْلَ دخول العلة ، نحو قولك في «رادُّ» إذا اضطررت إليه : هذا رَادِدٌ ؛ لأنه فاعِلٌ في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :

مَهَلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (٢)

لأنَّ (ضنَّ) إنما هو ضنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

يَشْكُو الْوَجِي مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ (٣) \*

/وعلى هذا قال الشاعر :

فَلتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيْرُكَبْنٍ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الباء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَائِيِ هَلْ يُضْبِحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فيوما يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيِ وَيَوْمًا تُرَبِّي مِنْهُنَّ غُولٌ تَغُولُ (٦)

فعلى هذا إجراء ما لا يجرى لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ ، والكامل ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

## هذا باب

### تَسْمِيَةِ السُّورِ وَالْبُلْدَانِ

أَمَا قَوْلُكَ : هذه هودٌ . وهذه نوحٌ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ :

إن أردت هذه سورة نوح . وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ما حذفت من قوله عزَّ وجلَّ : ( وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ) (١) فمصرف . تقول : هذه هودٌ . وهذه نوحٌ .

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيدا إذا كان اسما لامرأة . هذا في هود خاصة (٢) .

وأما نوح فإنه اسم أعجمي لا ينصرف إذا كان اسما للمؤنث ، كما ذكرت لك قبل هذا (٣) . فأما يونس . وإبراهيم فغير مصرفين . للسورة جعلتهما أو للرجلين : للعجمة . ويدلُّك على ذلك أنك إذا قلت : هذه يونس أنك تريد : هذه سورة يونس . فحذفت : كما أنك تقول : هذه الرحمن .

وأما (حاميم) فإنه اسم أعجمي لا ينصرف . للسورة جعلته أو للحرف ؛ ولا يقع مثله في أمثلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما ترى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك : هذه تميم كما ترى .  
وان جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمره  
والسورة بمنزلة النساء والارضين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فأما نوح فبمنزلة هود . تقول : هذه نوح : إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .  
ومما يدلُّك على أنك حذفت سورة قولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد : سورة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما ، يصير بمنزلة امرأة سميتها بعمره .  
وان جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

\*\*\*

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « هذا باب أسماء السور ...  
أما السور فإذا قصدت لها في أنفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك قولك : هذه هود يافتى إذا جعلت ( هودا ) اسما للسورة ، فأما هي بمنزلة امرأة سميتها زيدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمي بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

العَرَب . لا يكون اسم على فاعيل . فإنما تقديره تقديره : هابيل<sup>(١)</sup> .

وكذلك طس . ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لما جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَّا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ<sup>(٢)</sup>

وقال الكُميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ<sup>(٣)</sup>

وأما فواتح السور فعلى الوقف ؛ لأنها حروف مقطعة ؛ فعلى / هذا تقول :

(الم ذلك) و (حم والكتاب) ؛ لأنَّ حَقَّ الحروف في التهجى التقطيع<sup>(٤)</sup> ؛ كما قال :

٣  
٣١٧

= لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فاذا جعلت نوحا اسما للسورة لم تصرفها باجماع ، لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف اذا كان اسما للمذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما لمؤنث باجماع ، لأنه تجتمع فيه العجمة والتأنيث .

وتقول - ان أردت اسم السورة - : هذه اقتربه تقطع الف الوصل ، وتقف على الهاء ، لأنك أخرجتها الى الاسماء .

فان قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريد هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك انما أردت الاضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله ( واسأل القرية ) انما هو أهل القرية . . . ويدلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أى سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فأجر السور .

واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيبتها ، وحذفت المضاف ان الجملة تؤدي على ما كانت .

تقول : قرأت سورة اقتربت الساعة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة . . . « . الورقة ( ١٤٥ - ١٤٦ ) . وانظر باب أسماء السور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) نى سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « واما حم فلا ينصرف ؛ جعلته اسما للسورة أو أضفت اليه ، لانهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل ، وقابيل . . . وكذلك طا سين ، وياسين .

واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم ، وياسين . وان أردت في هذا الحكاية تركته وقفا على حاله . . .

ويجوز أيضا ان يكون ياسين ، وصباداسمين غير متمكنين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو : كيف وأين ، وحيث . . . » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « واما طسم فان جعلته اسما لم يكن بد أن تحرك النون ، وتصير ميمًا كأنك وصلتها الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وبعل بك . وان شئت حكيته ، وتركت السواكن على حالها .

واما كهيمص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طا سين لم يجز . . . » .

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ تَخَطُّ رَجُلًا يَبْخُطُ مُخْتَلِفٌ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْإِفِّ (١)

فهذا مجازُ الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون . وجعلته اسما للسورة - جاز فيه الصرفُ فيمن صرفَ هذا . وتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها (٢) . وكذلك صاد (٣) ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إنما هي بمنزلة امرأة سميتها دارا .

\*\*\*

فَأَمَّا البلادُ فَإِنَّمَا تَأْنِيثُهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وتذكيرها على ذلك ؛ تقول : هذا بلد . وهي بلدة . وليس بتأنيث الحقيقة . وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكُلُّ مَا عَنَيْتَ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدًا ، ولم يمنع من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .

وكلُّ ما عَنَيْتَ بِهِ مِنْ هَذَا بَلَدَةٍ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث على أَنَّ مِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ / وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِيهِ جَائِزٌ . وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ . وذلك نحو : فَلَج (٤) ، وَحَجْر (٥) ، وَقُبَاء ، وَحِرَاء (٦) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هذا ، لأن النون تكون أنثى فترفع وتنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسما أعجميا ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون إلا على التذكير ، نحو : فَلَج » . في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « فَلَج بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد . .

وقيل واد » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣-٢٤ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف . ومنهم من يؤنث ، فيجريه مجرى امرأة سميت بعمره ؛ لأن حجرا شيء مذكر سمي به المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة اليمامة وأم قراها . . وفي الروض الأنف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل الثمر قال : إن هذا لنعيم وحجر بعصاه على موضع قصب اليمامة ، فسميت حجرا .

في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٤ « فَلَج وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير » (٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « أما قولهم : قباء ، وحراء فقد اختلفت العرب فيهما » . =

فَأَمَّا الْمَدِينَةَ ، وَالْبَصْرَةَ ، وَالْكُوفَةَ ، وَمَكَّةَ - فحرف التأنيث يمنعها .  
وَأَمَّا بَغْدَادَ (١) وَنَحْوَهَا : فَالْعَجْمَةُ تَمْنَعُهَا .

وَعُمَانَ (٢) ، وَدِمَشْقَ (٣) فَالْأَكْثَرُ فِيهِمَا التَّأْنِيثُ ؛ يُرَادُ الْبَلَدَانِ وَالتَّذْكِيرُ جَائِزٌ ، يُرَادُ :  
الْبَلَدَانِ .

كَمَا أَنَّ وَاسِطًا (٤) الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ وَسَطٍ . الْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ ، فَإِنَّمَا  
هُوَ نَعْتٌ سُمِّيَ بِهِ . وَمَنْ أَرَادَ الْبَلَدَةَ لَمْ يَصْرِفْهَا ؛ وَجَعَلَهَا كَامْرَأَةٍ سُمِّيَتْ ضَارِبًا .

= فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكَرُ ؛ وَيَصْرِفُ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوهُمَا اسْمَيْنِ لِمَكَانَيْنِ .  
وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْثَ ، وَلَمْ يَصْرِفْ ، وَجَعَلَهُمَا اسْمَيْنِ لِبَقْعَتَيْنِ مِنَ الْأَرْضِ . . .  
وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ فَقُلْتُ : أَرَأَيْتَ مَنْ قَالَ : هَذِهِ قِبَاءٌ يَا هَذَا كَيْفَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ إِذَا  
سُمِيَ بِهِ رَجُلًا ؟

قَالَ : يَصْرِفُهُ . وَغَيْرَ الصَّرْفِ خَطَأٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْثٍ مَعْرُوفٍ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنَّهُ مُشْتَقٌّ  
كَجَلَّاسٍ ، وَلَيْسَ شَيْئًا قَدْ غَلَبَ عِنْدَهُمْ عَلَيْهِ التَّأْنِيثُ كَسَعَادٍ وَزَيْنَبٍ ، وَلَكِنَّهُ مُشْتَقٌّ يَحْتَمِلُهُ  
الْمَذْكَرُ ، وَلَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَوْثِ . . . » .

فِي مَعْجَمِ الْبَلَدَانِ ج ٤ ص ٣٠١ : « قِبَاءٌ بِالضَّمِّ ) وَاصِلُهُ اسْمُ بئرٍ هُنَاكَ وَالْفَهْ وَאוּ وَيَمْدُ  
وَيَقْصِرُ ، وَيَصْرِفُ وَلَا يَصْرِفُ . قَالَ عِيَّاضُ : وَانْكَرَ الْبَكْرِيُّ فِيهِ الْقَصْرُ ، وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ الْقَالِي  
سِوَى الْمُدَّةِ . قَالَ الْخَلِيلُ : هُوَ مَقْصُورٌ . . . » .  
وَقَالَ فِي ج ٢ ص ٢٣٣ : « حِرَاءٌ (بِالْكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ) : جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ مَكَّةِ . . .  
وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْنِثُهُ ، فَلَا يَصْرِفُهُ قَالَ جَرِيرٌ :

الْأَسْتَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرًّا وَأَعْظَمَهُمْ بِبِطْنِ حِرَاءِ نَارًا

فَلَا يَصْرِفُهُ ، لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْبَلَدَةِ الَّتِي حِرَاءُ بِهَا .  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لِلنَّاسِ فِيهِ ثَلَاثُ لَفَاتٍ : يَفْتَحُونَ حِاءَهُ وَهِيَ مَكْسُورَةٌ وَيَقْصِرُونَ أَلْفَهُ وَهِيَ  
مَمْدُودَةٌ ، وَيَمِيلُونَهَا وَهِيَ لَا تَسْوَعُ فِيهَا الْإِمَالَةُ . . . » .

(١) فِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُ لَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ص ٢٤٧ « بَغْدَادُ : تَذْكَرُ وَتؤْنِثُ وَفِيهَا ثَلَاثُ لَفَاتٍ »  
(٢) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٢٤ : « وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التَّأْنِيثِ نَحْوُ : عَمَانَ » وَقَالَ فِي ص ٢٨  
كَمَا أَنَّ عَمَانَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا اسْمًا لِمَوْثٍ .

فِي الرُّوضِ الْأَنْفِ ج ١ ص ٢٤١ : « وَأَمَّا عَمَانَ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ فَهُوَ بِالْيَمِينِ  
سُمِّيَتْ بِعَمَانَ بْنِ سَنَانَ ، وَهُوَ مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ »  
وَانظُرْ مَعْجَمَ الْبَلَدَانِ ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) فِي مَعْجَمِ الْبَلَدَانِ ج ٢ ص ٤٦٣ : « دِمَشْقُ الشَّامِ ( بِكسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ ) هَكَذَا  
رَوَاهُ الْجُمْهُورُ وَالْكَسْرُ لَفَةٌ فِيهِ ، وَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ وَأَخْرَهُ قَافٌ . . . » .

(٤) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٢٤ : « مِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التَّذْكِيرِ ، نَحْوُ : فَالِحٌ وَمَا وَقَعَ  
صِفَةً كَوَاسِطٍ ، ثُمَّ صَارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرُو » .

فِي مَعْجَمِ الْبَلَدَانِ ج ٥ ص ٣٤٧ : « فَأَوْلُ مَا نَذَرَ لَمْ يَسْمَى وَاسِطًا ؟ وَلَمْ يَصْرِفْ ،  
فَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا فَلِأَنَّهَا مَتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ . . . » .

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَاسِطُ الَّتِي بَنَجْدُ وَالْجَزِيرَةُ يَصْرِفُ ، وَلَا يَصْرِفُ . =

ألا ترى أنه لما جعل حِراءَ اسماً لبُقعة لم يصرفه وقال :  
ستعلمُ أينما خيرٌ قديماً وأعظمتنا ببطنِ حِراءِ نارا (١)  
فأصلُ هذا ما تقصد به إليه .  
ألا ترى أنه يقول :

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فَلَجٌ مَاءٌ رَوَاءٌ ، وَطَرِيقٌ نَهْجٌ (٢)  
فقال : فهذا . ولم يقل : فهذه ؛ لأنه أراد بلداً .

---

= وأما واسط البلد المعروف فمذكر ، لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال ..

وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة ، فيترك صرفه ، وأنشد سيبويه في ترك الصرف :

مَنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عَرَفْتَ بِهَا أَيَّامَ وَاسِطَ . وَالْأَيَّامِ مِنْ هَجْرًا

ولقائل أن يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع الى ما قاله أبو حاتم ... » .  
رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حِراءِ حملاً على معنى البقعة .

وروى صدره الجوهري : ألسنا أكرم الثقلين طراً . وكذلك في المذكر والمؤنث للأنباري

ص ٢٤٩ .

وهي أيضاً في النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

والبيت لجريز وليس في ديوانه ويظهر انه ساقط من القصيد ص ٢٨٠-٢٨٣

وهي أيضاً في النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

وقال الأنباري « حِراءُ الغالب عليه التذكير والاجراء » .

(٢) في اللسان ( روى ) : ماء رواء ممدود مفتوح الراء ، أى : عذب .

وأنشد ابن بري لشاعر : من يك ذا شك فهذا فلج ...



## هذا باب

### أسماء الأحياء والقبائل

/ فمجازُ هذا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . تقول : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، إذا أردت هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ؛ لأنك تقصد قصدَ تميم نفسه .

وكذلك لو قلت : أنا أحبُّ تميماً ، أو أنت تهجو أسداً . إذا أردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ واحد منهما اسماً للحى .

فإن جعلت شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . تقول : هذه تميمٌ فاعلم ، وهذه عامرٌ قد أقبلت .

وعلى هذا تقول : هذه تميمُ بنتُ مُرٍّ<sup>(١)</sup> ، وإنما تريد القبيلة ، كما قال :  
لولا فوارسُ تغلبَ بنتِ وائلٍ نزلَ العدوُّ عليك كلَّ مكانٍ<sup>(٢)</sup>

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : « باب أسماء القبائل ، والأحياء .. »

أما ما يضاف الى الآباء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ، فاذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فانما تريد ذلك المعنى غير أنك حذف المضاف تخفيفاً ... ، فلما حذف المضاف وقع على المضاف اليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار في مكانه ، فجرى مجراه ، فصرفت تميماً ، وأسداً ، لأنك لم تجعل واحداً اسماً للقبيلة ..

وان شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، ( مصروفين ) لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد ، وبنو تميم ...

وان شئت جعلت تميماً وأسداً اسم قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه ..  
ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم يقولون : قيس بنت عيلان ...

ومثل ذلك تغلب بنت وائل « وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجرى منهن ومالا يجرى في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ . »

وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة الأنساب ص ٤٦٦-٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥-٢٩٦ والاشتقاق .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها الاخطل ويهجو جريراً الديوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥ وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هذه تميم بنت مر اذا اردت الجماعة ، وهذه تغلب بنت وائل كما قال الفرزدق : لولا فوارس تغلب بنت وائل .. »

وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل ( ديوانه ص ١٠٧ ) .

فنحن تركنا تغلب بنت وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر  
اذا ما لقينا تغلب بنت وائل بكينا بأطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عز وجل : ( كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ) (١) ؛ لأنَّ المعنى : الجماعة ،  
وعلى هذا ( كَذَّبَتْ عَادٌ ) (٢) و ( كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ ) (٣) ؛ لأنَّه عنى القبيلة والجماعة .

\*\*\*

فأما ما كان من هذا اسما لا يقع عليه بنو كذا ، فإنَّ التذكير فيه على وجهين :

على أن تقصد قَصْدَ الْحَيِّ ، أو تَعَمِدَ لِلأَبِ الَّذِي سَمِيَ بِهِ / الْقَبِيلِ ، وذلك نحو : قُرَيْشٌ ،

٣

٣٢٠

وثَقِيفٌ . تقول : جاء قُرَيْشٌ يا فتى ، إنما تريد : حَيٌّ قُرَيْشٌ ، وجماعة قُرَيْشٌ . فهى بمنزلة  
ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول : بنو قُرَيْشٍ ؛ كما تقول : بنو تميم ؛ لأنَّه اسم للجماعة (٤)  
وإن كانوا إنما سُمُوا بذلك لرجل منهم .

وقد اختلف الناس فى هذه التسمية لأى معنى وقعت؟ إلا أنَّ الثبوت عندنا أنَّها إنما وقعت

لقُصَى بن كِلَابٍ (٥) ولذلك قال اللُّهَبِيُّ :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الأحياء فنحو : معد ، وقريش ، وثقيف ، وكل

شئ لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فأنما جعله اسم حى .

فان قلت : لم تقول : هذه ثقيف ؟ فانهم انما أرادوا هذه جماعة ثقيف ، أو هذه جماعة من

ثقيف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا فى تميم ، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف قال : هؤلاء ثقيف .

وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى

حينئذ بمنزلة القوم ، وكيثونة هذه الأشياء للأحياء أكثر . .

وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن . . » .

وانظر ما قاله المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث فيما سياتى .

(٥) فى الروض الأنف ج ١ ص ٧١ : « وأيت لغيره ( الزبير ) ان قريشا تصغير القرش

وهو حوت فى البحر يأكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سمى به أبو القبيلة .

ورد الزبير على ابن اسحاق فى انها سميت قريشا لتجمعها وانه لا يعرف قريش

الا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحاق لم يقل انهم بنو قصى خاصة وانما اراد انهم سموا

بهذا الاسم مذ جمعهم قصى وكذا قال المبرد فى المقتضب : ان هذه التسمية انما وقعت لقصى

والله اعلم . . . » .

وفى شرح ادب الكاتب للجواليقى ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أى =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا (١) .

وثقيف كذلك إنما هو تلقيب القبيلة أو الحي ، المقصود في ذلك أبوها قَيْسُ بن مُنْبَه  
ابن بكر بن هوازن (٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :  
غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُغْضِلَاتِ وَسَادَهَا (٣)  
جعله اسما للقبيلة ؛ كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حوايلها حين غلب عليها قصى بن كلاب ، قيل : سميت قریشا ، لأنهم  
كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصححاب ضرع وزرع . . .  
وفي الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قریشا لأن قصيا قرشها ، أى : جمعها  
فلذلك سمى قصى مجمعا قال الفضل بن العباس

أَبُونَا قُصَىُّ كَانَ يُدْعَى مُجْمَعًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فِهْرِ  
ثم ذكر سبعة اقوال فى اشتقاق قریش .  
وانظر المعارف ص ٣١-٣٢ والاشتقاق .  
(١) رواية البيت هى :

وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْمُكُنُ الْبَحْرَ رَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا  
كما فى شرح أدب الكاتب للجوائقى ص ١٧٢ .

والكشف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لتبع .  
والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المشمرخ بن عمرو الحميرى واللسان ( قرش )  
وشواهد الكشف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .  
(٢) انظر نسب ثقيف فى جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .  
(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦ على منع صرف قریش حملا على معنى القبيلة ،  
والصرف فيها أكثر ، لأنهم قصدوا بها قصد الحى .

المساميح : جمع سمح على غير القياس .  
المغضلات : الشدائد . سماحة : تمييز . وكفى متعدية لاتين .  
البيت لعدي بن الرقاع العاملى من قصيدة فى مدح الوليد بن عبد الملك وبعض ابيات هذه  
القصيدة فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .  
وفى مذهب الاغانى ج ٣ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ،  
والمذكر والمؤنت للانبارى ص ٢٨١ .

عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل فى كتابه المذكر والمؤنت فقال :  
واما القبائل فاعرابها على هذا المنهاج ، الا أن لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ،  
وان تضعه على الحى فيكون مذكرا ، ويكون فيه الاضافة كالاضافة فى السورة ، وذلك قولك :  
هذه تميم ( بالتثوين ) اذا أردت قبيلة تميم ، وهذه قيس . تصرف حينئذ تميما وقيسا .  
فان جعلت تميما أو قيسا اسما للقبيلة نفسها ، كما قلت لك فى السورة قلت : هذه  
تميم ( غير مصروف ) فاعلم ، وهذه تميم بنت مروقيس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا اذا جعله  
اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمِ مُؤِدِّ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسماً للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُؤِدِّ ذَلِيلُهَا .

على أنه قد يجوز أن يقول (مُؤِدِّ ذَلِيلُهَا) - لو أراد أبا القبيلة لأنه يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكنَّ ترك الصرف قد أعلمك أنه يريد القبيلة ، وأنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فإذا قلت : ولد كلاب كذا ، وولد تميم كذا - فالتذكير والصرف لا غير ؛ لأنك الآن إنما تقصد الآباء (٢) . وأما قوله (٣) :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل نواب اسماً للقبيلة تسميها باسم أبيها .  
وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لأنك لست تسمى إلى المرأة التي ولدتهم ، كما أنك إذا قلت : هذه تميم فلست تسمى إلى أبيهم ، وإنما تريد الحي .  
العرب تجنبت مثل هذا لئلا ياتبس الحي بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفرداً مستحسنًا في كل ما يبين فيه القبول ، فيقولون : هذه تميم ، لأن هذا لا يلبس ، كما قال الشماخ :

وجاءت سُليْمٌ قَصَّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا  
وكما قال امرؤ القيس :

تميمٌ بنُ مُرٍّ وأشياءُها وكندةٌ حولي جميعاً صُبرٌ

وكذلك يقولون فيما وقعت سمته على الجماعة ولم تقل فيه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة أو للحي ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن إذا لم يرد البلدة ولا الاب ، وسيبويه يختار في جميع هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميح الوليد سماحة وكنى قريش المعضلات وسادها

فجعل ( قريش ) اسماً للقبيلة ، وأنشد :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّارِ

الورقة ( ١٤٦-١٤٧ ) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحصى : مثل فى كثرة العدد . المودى : الهالك .

والمعنى كما يقول : لا علم : إذا كثر عدد من حصل من الاشراف واهل الثروة لم يقل عددنا

فنهلك ، ونذهب قلة وذلا .

ومعد على وزن ( فعل ) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ .

ولم ينسب البيت لقائل فى سيبويه ، وائيس فى ديوان الأعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد

ورويه فى الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر انه ساقط منها .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « فإذا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ،

صرفوه » .

(٣) فى الأصل : قواك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ (١)  
فإنه جعله اسماً للقبيلة .

وأما قولك : هذه رَقَاشُ يا فتى على مذهب بنى تميم ، وهذه رَقَاشُ في قول أهل الحجاز ،  
فلهذا موضع سنبينه في عَقِبِ هذا الباب (٢) إن شاء الله .

ورقاش امرأة ، وأبو القبيل عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة (٣)

وكذلك سَلُولُ (٤) . وسَدُوسُ (٥) فليس من هذا مصروفاً إلا في النكرة . وإنما ذلك

بالتزنية باهلة (٦) . وَخِنْدِفٌ (٧) وإن كان في باهلة علامة التأنيث .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .

المطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .

ورواية سيبويه : نبأ الخز عن روح - ورواية التبريزي في شرح الحماسة ج ٤ ص ٩٦

كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاختصاب وجمهرة الانساب : بكى الخز من روح .

والبيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى او لاختها هند وكانت تزوجت روح بن

زنباع ، ثم فركته .

وانظر قصة ذلك في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠ والاختصاب ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص

ج ١٧ ص ٤٠ .

ونسب الشعر الى حميدة في جمهرة انساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .

(٢) عقد بابا لفعال كما سيأتى .

(٣) في نسب عدنان للمبرد ص ١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس . . وبنو رقاش . .

وبنو عمرو بن شيبان بن ذهل .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ٣٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .

(٤) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الانساب ص ٢٧١ - ٢٣٥ .

(٥) سدوس : في جمهرة الانساب ص ٣١٧ بفتح السين وكذلك هي في جميع العرب حاشا

طية وحدها فانهم سدوس بالضم .

(٦) انظر نسب باهلة في الجمهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٧) ونسب خندف في الجمهرة ج ٤٧٩ - ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .

## هذا باب

٣  
٣٢٢

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السور

والأحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قد عدنا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا . كما ذكرت لك في رجل يسمى هندا أو قدما أو فخذنا .

فإن سمي بشيء على أربعة أحرف أو أكثر . وكان عربيا مذكرا . فهو مصروف . وإن كان أعجميا أو مؤنثا لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمى حاميم : هذا حاميم متبلا ؛ لأنه أعجمي على ما وصفت لك .

فإن سميت صالحا أو شعيبا . وذلك الاسم اسم لسورة - انصرف ؛ لأنه في الأصل مذكر . وإن علقته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب . سميت بواحد منهما امرأة . ثم سميت بذلك الاسم رجلا فإنما تردده إلى أصله .

وإنما ذكرنا أن هندا ودعدا وجُملا أسماء مؤنثة ؛ لأنها وقعت مشتقة للتأنيث . فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث / إذ كان المؤنث المختص بها .

٣  
٣٢٣

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويين (أسماء) بن خارجه ؛ لأن (أسماء) قد اختص به النساء حتى كان لم يكن جمعا قط<sup>(١)</sup> ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها

(١) في شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٧٩ « و ( أسماء ) اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بانصفة أكثر من التسمية بالجمع » .

\*\*\*

وأسماء عند سيبويه ( فعلاء ) ، لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كعثمان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ « وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلي » .

وقال الإعلم : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيادتا معا ، فحذفنا في الترخيم ، ولا نعرف في الكلام اسما بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمى به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان ( وسم ) وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة ونكرة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلا اسمه أسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمَعًا لِلإِسْمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ صَرَفَ هُوَ لِأَنَّ النَحْوِيِّينَ ذَرَعًا اسْمَ رَجُلٍ ؛ لِكثْرَةِ تَسْمِيَةِ الرِّجَالِ بِهِ ، وَأَنَّهُ وَصِفَ لِلْمَذْكَرِ فِي قَوْلِكَ : هَذَا حَائِطٌ . ذَرَعٌ ، وَالْأَجُودُ أَلَّا يَصْرَفَ اسْمَ رَجُلٍ ؛ لِأَنَّ الذَّرَاعَ فِي الْأَصْلِ مُؤَنَّثَةٌ (١) .

\*\*\*

فَإِنَّ سَمِيَتِ السُّورَةُ أَوْ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ بِفِعْلِ ، أَجْرِيته مُجْرَى الأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا أَضْفَتَ إِلَى ( اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ) : قَرَأْتُ سُورَةَ إِقْتَرَبَةٍ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا سَمِيَتَ بِفِعْلِ فِيهِ تَاءٌ تَأْنِيثٌ صَارَتْ فِي الْوَقْفِ هَاءً ؛ لِأَنَّكَ نَقَلْتَهُ إِلَى اسْمٍ . فَصَارَ آخِرُهُ كَأَخْرِ حَمْدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُدْرَجٌ بِالتَّاءِ ، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، وَإِنَّمَا تُبَدَلُ مِنْهَا فِي الْوَقْفِ هَاءً ، وَتَقْطَعُ أَلْفَ الْوَصْلِ ؛ / كَمَا أَنَّكَ لَوْ سَمِيَتَ رَجُلًا بِقَوْلِكَ : ( اضْرِبْ ) فِي الأَمْرِ قَطَعْتَ الألفَ حَتَّى تَصِيرَ كَأَلْفَاتِ الأَسْمَاءِ فَتَقُولُ : هَذَا إِضْرِبُ قَدْ جَاءَ ، فَتَصِيرُهُ بِمَنْزِلَةِ إِثْمِدٍ . فَعَلِي هَذَا قَالَتْ : هَذِهِ سُورَةُ إِقْتَرَبَةٍ (٢) فَإِنَّ وَصَلْتَ قَلْتَ : هَذِهِ سُورَةُ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ؛ لِأَنَّهَا الآنَ فِعْلٌ رَفَعْتَ بِهَا

٣  
٣٢٤

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ١٩ : « وَسَأَلْتَهُ عَنِ ذَرَاعٍ ، فَقَالَ : ذَرَاعٌ أَكْثَرُ تَسْمِيَتِهِمْ بِهِ الذَّكَرُ ، وَتَمَكَّنَ فِي الْمَذْكَرِ ، وَصَارَ مِنْ أَسْمَائِهِ خَاصَّةً عِنْدَهُمْ . وَمَعَ هَذَا أَنَّهُمْ يَصِفُونَ بِهِ الْمَذْكَرَ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا ثُوبٌ ذَرَاعٌ ، فَقَدْ تَمَكَّنَ هَذَا الْإِسْمُ فِي الْمَذْكَرِ » وَانظُرْ ص ٢١ مِنْهُ .

قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ : « فَأَمَّا الذَّرَاعُ وَالْكَرَاعُ فَأَمْرُهُمَا بَيْنَ فِي أَشْعَارِهِمْ وَسَائِرِ كَلَامِهِمْ . يَقُولُونَ : هَذَا الثُّوبُ سَبْعٌ فِي ثَمَانِيَةٍ . يَرِيدُونَ سَبْعَ أذْرَعٍ فِي ثَمَانِيَةِ أَشْبَارٍ . وَالْكَرَاعُ مِنَ الْحَرَّةِ مَا سَالَ مِنْهَا فَتَقْدَمُ . قَالَ الْأَنْصَارِيُّ :

أَضْحَتْ كُرَاعُ الْغَمِيمِ مُوَحِّشَةً

بَعْدَ الَّذِي قَدْ مَضَى مِنَ الْحَتَبِ

وَقَالَ آخِرُ :

فَطَلَّتْ تَكْوُسٌ عَلَى أَكْرُعٍ ثَلَاثٌ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعُ

وَذَكَرَ سِيبَوِيهِ وَاتَّبَعَهُ قَوْمٌ كَثِيرٌ أَنَّهُ لَوْ سُمِيَ رَجُلًا ذَرَاعًا لَصَرَفَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَحِجَّتُهُ أَنَّهُ قَالَ : كَثُرَتْ تَسْمِيَةُ الرِّجَالِ بِهِ ، فَكَانَ اسْمُ صَبِيحٍ لِلْمَذْكَرِ ، قَالَ : وَبَعْضُهُمْ يَصْرَفُ كِرَاعًا ، وَتَرَكَ الصَّرْفَ فِيهِ أَجُودًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرِ التَّسْمِيَةُ بِهِ ، وَقَدْ سَمَوْا بِهِ . فَمَنْ صَرَفَهُ فَالْحِجَّةُ فِيهِ مِنْ بَابِ الْحِجَّةِ فِي ذَرَاعٍ . . وَالصَّوَابُ وَالْحَقُّ أَنَّ تَجْرِي الْفُرُوعِ عَلَى أَصُولِهَا فَتَصْرَفُ أَسْمَاءُ اسْمِ رَجُلٍ ، لِأَنَّهُ جَمَعَ اسْمًا ، وَالْأَصْرَفُ ذَرَاعًا وَلَا كِرَاعًا فِي الْمَعْرِفَةِ » .

الْوَرَقَةُ ( ١٢٨ ) وَفِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِلْأَنْبَارِيِّ ص ٣٦ : « وَقَالَ الْفَرَّاءُ : قَالَ الْكِسَائِيُّ : أَنَّهُ وَجَدَهُ مُجْرَى فِي كُلِّ اللُّغَاتِ إِذَا سُمِيَ بِرَجُلًا ، وَقَالَ : شَبِهَ بِالْمَصْدَرِ لِكثْرَةِ مَا تَقُولُ الْعَرَبُ : زَرَعْتَ الثُّوبَ ذَرَاعِينَ وَذَرَعًا . . »

(٢) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٣٠ : وَإِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَجْعَلَ ( اقْتَرَبْتَ ) اسْمًا قَطَعْتَ الألفَ ، كَمَا قَطَعْتَ أَلْفَ ( اضْرِبْ ) حِينَ سَمِيَتَ بِهِ الرَّجُلُ حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ نَظَائِرِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ ، نَحْوُ : أَسْبَعُ . وَانظُرْ ص ٤ مِنْهُ .

وَقَالَ فِي ص ١٣ وَلَوْ سَمِيَتَ رَجُلًا ( ضَرَبْتَ ) قَلْتَ : هَذَا ضَرْبُهُ لَا تَحْرِكُ مَا قَبْلَ هَذِهِ =

الساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيد لقلت : هذا قام زيد ؛  
لأنك سميت بفاعل وفاعل .

ولهذا موضع<sup>(١)</sup> نذكره فيه على حدته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الاسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه  
هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٣ من ص ٣٥٥ .  
(١) عقد بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .



## هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فَعَالٍ)

اعلم أن الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أضرب: فأربعة منها معدولة ، وضرب على وجهه .

فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غير مشتق ، ويجمع ذلك أن تكون مما أضله النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رَبَاب ، وسحاب ، وجمال .

وأما المؤنث / فنحو قولك : عَنَاق ، وَأَتَان ، وصناع .

فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سميت به رجلاً ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة ، ومصرف في النكرة ، لمذكر كان أو لمؤنث .

وأما ما كان معدولاً فمَجْرَاهُ واحدٌ في العَدْل وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى الفِعْل نحو قولك : حَذَارِ يَا فَتَى ، ونظائرِ يَا فَتَى ، ومعناه : احذر ، وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تغدو بَدَادٍ يَا فَتَى ومعناه : بَدَدًا . ومثاه :

لامسائسِ يَا فَتَى ، أَى : لا مُمَاسَّة . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حالة محلّ الاسم ؛ كتسميتهم النبية حَلَاقِي يَا فَتَى فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حَدَامٍ وَقَطَامٍ ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ

من هذه الأنواع الأربعة إِلَّا مَوْثَةً مَعْرِفَةً . فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فغَيْرِ دَاخِلٍ فِي هَذَا الْبَابِ .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقّه أن يكون موقوفاً ؛ لأنّه معدول عن مصدر فعل

موقوف موضوع في موسعه ، فإنما مجازُهُ مجازُ المصادر ، إِلَّا أَنَّهَا الْمَصَادِرُ الَّتِي يُؤْمَرُ بِهَا (١) ؛ نحو :

(١) عن أي شيء عدل فعال في الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أنه معدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه في الكامل ج ٤

ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرْبًا زَيْدًا ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ) (١) إِلَّا أَنْ  
المصدر مقدر مؤنثا علما لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

\* تَرَاكِيهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِيهَا (٢) \*

إنما المعنى : اتركها إلا أنه اسم مؤنث موقوف الآخر محرك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ،  
وحرسته الكسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيدا ، أى : اتركه فهما معدولان عن  
المتاركة ، والمنازلة » .

وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحذ في جميع  
هذا افعال ، ولكنه معدول عن حده ٠٠ »

وفى شرح الكافية للمرضى ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فعال هذه  
معدولة عن الأمر الفعلي للمبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعال مبالغة فاعل ٠٠  
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل  
فى كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذًا من استقراء كلامهم . فكيف خرج الفعل  
بالمعدل من الفعلية الى الاسمية ؟ ٠٠٠ »

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذار ، وتراك ، ودراك  
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » .  
(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٣٧ على أن ( تراك ) اسم فعل أمر  
متعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا .  
وتمامه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهلية إذا غنموا الغنيمة ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكها ، أى ماخيرها : أى أنا نحميها وبعضهم يقول :

مناعها من ابل مناعها .

فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أرباعها . يعنون أفناءها .

وقال يعقوب بن السكيت : أغير على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الابل ، فجعلوا لا  
يدنو منهم أحد الا قتلوه ، فتال الذين آغاروا على الابل :

تراكها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

فقال أصحاب الابل :

مناعها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ولابن الشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه ج ٢ ص ١١١ .

ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الحارثى انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها

مفسر بالتمييز المجرور بمن بعده .

مَنَاعِهَا وَنُ إِبِل مَنَاعِهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (١)

وقال آخر :

\* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ (٢) \*

وقال آخر :

\* نَظَارَكِي أَرْكَبُهُ نَظَارٍ (٣) \*

ويدلُّك على تَأْنِيثِهِ قَوْلُ زُهَيْرٍ :

وَلَكِنِّعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضا لما مر ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع . وأولاد الأبل تنبعها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنزل يعني : اقتتلوا في المواضع التي فيها الأبل انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء .

ونسب البيت الى أبي النجم سيبويه والأعلم وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس ثعلب ص ٥٦١ وبعده :

حَتَّى يَصْبِرَ اللَّيْلُ كَالنَّهَارِ أَوْ تَجْعَلُوا دُونَكُمْ وَبَارِ

ونسب في اللسان ( حذر ) الى أبي النجم وذكر بعده :

وهو في معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ .  
ورواية المقتضب والكامل : أركبه بهاء الغائب ورواية سيبويه : أركبها وكذلك في المخصص

٦٣/١٧ .

والبيت لرؤبة وليس في ديوانه .

ومن نسب الشعر في الكامل جعل هذا لأبي النجم وذاك لرؤبة .

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أزد بقوله : نظار أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

وليس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ ثم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ،

وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : انك ذاهبة ، وأنت ذاهبة ، وتقول : هاتى هذا للجارية ، وتقول : هذى أمة الله ، واضربى إذا أردت المؤنث وإنما الكسرة من الياء .

كذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنيث فعال المعدول .

جعل لابس الدرع حشوا لها ، لاشتمالها عليه ، كما يشتمل الإناء على ما فيه وهو العامل

في إذا ، لأنه بمعنى لابس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى الثناء .

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا بنزال : أن الحرب إذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم

يمكنهم التطاعن بالرماح تداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف .

ومعنى لج في الذعر : تنابح الناس في الفرع وهو من اللجاج ، وهو التماذى فيه .

/ فقال : دُعِيَتْ . وقال زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيْفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ (١)

وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأمور به فنحو قوله :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرْبَةً وَالخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّبْعِ بَدَادٍ (٢)

وقرأ القراء : (فإن لك في الحياة أن تقول لا مساس (٣)

= والبيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد المشافية ص ٢٣٠ وأمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، واصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تانيث ( نزال ) ، كما ذكره مع بيت آخر في ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بنى أسد وكان زيد يكثر الاغارة عليهم وانظر أمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل

وجاء تانيث ( نزال ) أيضا في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِعْهُ غَدَاةَ الرُّوعِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ

يريد فرسا أثرها على عياله ونفسه ، فوجده فيها يوم الروع ، أى أعطته قوة ونشاطا بما أعطها وآثرها .

وانظر شرح الأنبارى للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن ( بداد ) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعمش : ( بداد ) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سمي التبديد بدة ، ثم عدلها الى بداد .

وفى ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أى : بددا بمعنى متبذدة فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل .

واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبذدة ، أى : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي فى الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فان الحال نادر وقوعها معرفة .

المحلق ( بتشديد اللام المفتوحة ) سمة ابل بنى زراة .

وقال ابن السيد : المحلق : ابل موسومة بالحلق على وجهها .

وقال ابن الشجري فى أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أى من لبن النعم الذى عليه وسوم كأمثال الحلق

انصعيد : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت فى سيبويه للنابغة الجعدى .

ونسبه الأعمش للجعدى ثم قال : ويروى لابن الخرع .

وقال البغدادي « عوف بن الخرع ( بفتح الخاء وكسر الراء ) شاعر جاهلى وهو عوف بن

عطية بن الخرع . . . وله ديوان صغير وهو عندى » .

وانظر قصة هذا الشعر فى الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان ( بدد ، وحائق ) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مساس بفتح السين والميم المكسورة .

ومساس مصدر ماس كقتال من قاتل ، وهو منقى بلا التى لطفى الجنس ، وهو نعى أريد به النهى ، أى : لا تمسنى ، ولا أمسك .

فإن قال قائل : ما بالنأ لا نجد أكثر المصادر إلا مُذَكَّرًا . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد التأنيث في لفظه .

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ، وقاتلت مقاتلة .

• • •

وكل مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بد من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة وركبت ركبة ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كنعو ما ذكرت لك .  
والدليل على ذلك أن المذكَر من المصادر ، وغيرها الذى هو على هذا الوزن مصروف مُتصَرِّفٌ ، نحو : ذهبت ذهابا ، ولقيته لقاءً / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعَيْتُ نَزَالِ .

٣  
٣٢٨

• • •

وأما ما كان نعتا غالبا فمنه قوله :

لَحِقَتْ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرَّقَابِ ، وَلَا يَهُمُّ الْمَغْنَمُ (٢)  
يريد : المنية ؛ كما قال مهلهل :

= وقرأ الحسن ، وأبو حيوة وابن أبى عبله وقعنّب بفتح الميم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامح هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التى بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها ( لا ) النافية التى تنصب التكرات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهى .  
وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس بوزن فجار .. وهى أعلام للمسة ..

وقال ابن عطية : هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه «

وهذه القراءة من الشواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ « تقول العرب : أنت لا مساس ومعناه : لا تمسني ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا فى كلامهم ذلك المؤنث الذى عدل عنه بداد وأخواتها ونحو ذا فى كلامهم .

ألا تراهم قالوا : ملامح ومشابه وإيال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل فى الكلام . لا يقولون ملامحة ولا ليلاة ونحو ذا كثير .

وفى الأصل للمقتضب : فى التأنيث .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وإنما يريد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ : ومنها أن يكون صفة غالبية تحل محل الاسم ، نحو قولهم للضبيع : جعار يا فتى وللمنية : حلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التأنيث بعد ما ذكرنا قوله : لحقت حلاق ..

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٤ : الأكساء جمع كساء : وهو آخر الشيء وعقبه =

ما أَرَجَى العَيْشَ بَعْدَ نَدَامٍ كُلُّهُمْ قَدْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلَاقٍ (١)  
وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

ونابغةُ الجعدِيِّ بالرَّمْلِ بَيْنَهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ مُنْضَدٍ (٢)  
وإنما النابغةُ نَعَتْ فِي الأَصْلِ ، وَلَكِنَّهُ غَلَبَ حَتَّى صَارَ اسْمًا

\*\*\*

وأما ما كان اسما علما نحو : حَذَام ، وقَطَامِ ، ورقَاشِ - فإنَّ العربَ تختلفُ فيه :  
فأما أهل الحجاز (٣) فيُجْرُونَهُ مُجْرَى ما ذكرنا قَبْلُ ؛ لَأَنَّهُ مُؤنَّثٌ معدول . وإنما أَضْلُهُ  
حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .

ففعالٍ فِي المونثِ نظير (فُعَل) فِي المذكَر .

- ولا يهم المغنم : أراد أنهم انما قصدوا الانفس دون الاموال
- وضرب الرقاب : من اضافة المصدر الى المفعول
- ونسب البيت ابن بربى للاخزم بن قارب الطائي
- وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان ( حلق )
- وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .  
وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ « الحالقة نعت غالب ، أى : غلب على الاسمية ،  
فاختص بالمنية ، » .

والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو في  
اللسان (حلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة  
الغالبية ، فتلزمه الألف واللام ، وانما قصد به قصد الاعلام المختصة ، نحو : زيد وعمرو .

- ورواية العجز في سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .
- وقال الأعلم : وروى : عليه صفيح من تراب وجندل
- يصف موت النابغة الجعدى ودفنه بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .
- والصفيح : الحجارة العريضة .

والبيت غير منسوب وانظر اللسان ( نبغ ) وروايته كرواية سيبويه ورواية أمالي الشجري  
ج ٢ ص ١١٤ : كرواية المقتضب .

والصحيح أن البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٢  
ص ١١٦ - ١١٧ وسيأتى منها بيت آخر ذكره المبرد في المقتضب والكامل وجعل قافيته  
دالية أيضا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ : « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما مؤنث ، ورأوا ذلك البناء  
على حاله لم يغيروه ، لأن البناء واحد ، وهوها هنا اسم مؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث  
وهوها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في  
جميع الأشياء ، » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فسقُ . يا لكعُ ، والمرأة : يا فساقِ . يالكعِ . فلما كان  
المذكر معدولا عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف  
إذ كان ناقصا منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ الحركة والتنوين حقَّ الأسماء ،  
فإذا أذهب العدل التنوين لعلَّة أذهب الحركة لعلتين .

واختير له الكسر ؛ لأنه كان معدولا عما فيه علامة التانيث ، فعدل إلى مافية تالك العلامة ؛  
لأنَّ الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنَّكِ فاعلة ، وأنتِ فعلتِ ،  
وأنتِ تفعلين ؛ لأنَّ الكسرة من نوع الياء ؛ فلذلك ألزمتها الكسرة<sup>(٢)</sup> .

فإن نكَّرت شيئا من هذا أعربتة وصرفته ، فقلت : رأيت قطامِ ، وقطامًا أُخرى<sup>(٣)</sup> .

ولو سميت به مذكرا أعربتة ولم تصرفه ؛ لأنَّك لا تصرف المذكر إذا سميت بمؤنث على  
أربعة فصاعدا<sup>(٤)</sup> فإنما هو بمنزلة رجل سميته عقربا ، وعناقا . تقول : هذا حذامُ قد جاء ،  
وقطامُ يا فتى ، وهذا حذامُ آخر .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عقرب  
وعناق ، ولكنه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكر زال المانع منه ، / وجري مجرى مؤنث سميت به  
مذكرا مما لم يعدل .

٣  
٣٢٩

٣  
٣٣٠

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف الا البناء ، فتوالى  
العمل يوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضي في  
شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ . وابن جنى في الخصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في  
النكرة ، لأن هذا لا يجيء معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان  
منه بالراء وغير ذلك اذا كان شيء منه اسما لمذكر لم ينجر أبدا ، وكان المذكر في هذا بمنزلته  
اذا سمى بعناق ، لأن هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر ، فيشبهه به . تقول : هذا حذام  
ورأيت حذام قبل ، ومررت بحذام قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه . »

ومن العرب من يصرف رقاش ، وغلاب اذا سمى به مذكرا لا يضعه على التانيث بل  
يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح ،  
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة . ولكنهم يُجرونه مُجْرَى غيرهِ من المؤنث ؛ لأنَّهُمْ لا يذهبون به إلى العَدْل . والدليل على ذلك أَنَّهُمْ إذا أرادوا العَدْل قالوا : يافساقِ أَقبلي . ويا خبثِ أَقبلي ، لأنَّ هذا لا يكون إِلَّا معدولا .

\* \* \*

وما كان في آخره راءٌ من هذا الباب فإنَّ بنى تميم يَتَّبِعُونَ فيه لغة أهل الحجاز . وذلك أَنَّهُمْ يريدون إجنّاح الألف ، ولا يكون ذلك إِلَّا والراء مكسورة (٢) وهذا مبينٌ في باب الإمالة . فتقول للضبيّ : هذه جَعارٍ فاعلم . وإنَّما جَعارٍ نعتٌ غالب . فصار اسما للضبيّ . فمن ذلك قوله :

فقلتُ لها عَيْثِي جَعارٍ وجرّري بِلَعْمِ امرئٍ لَمْ يَشْهَدِ اليَوْمَ ناصِرُهُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فان بنى تميم ترفعه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ، لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل ( افعل ) لأن فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فاذا جعلت ( افعل ) اسما لرجل أو امرأة تغير ، وصار في الأسماء فينبغي لفعال التي هي معدولة عن افعل أن تكون بمنزلة بل هي أقوى ، وذلك أن ( فعال ) اسم للفعل ، فاذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو مثله والفعل اذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو منه أبعد . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ « فأما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما اتفقوا في يرى . والحجازية هي اللغة الأولى القدي ، فزعم الخليل أن اجنّاح الألف أخف عليهم يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكهوا ترك الخفة ، وعلّموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلوا » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨ على أن جعار اسم للضبيّ المعدول عن الجاعة . وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١١٣ (جعار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجعر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوها بهذا الاسم دونهما لكثرة جعرها . وفي مقاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ ( جعر ) الجيم والعين والراء أصلان . فالأول ذو البطن . ومعنى « عيشي » : أفسدى ، والعيث : أشد الفساد ، وفي اللسان : يقال للضبيّ : تيسى أو عيشي .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل ونسب البيت في سيبويه الى النابغة الجعدي وكذلك نسبة الأعم والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنقيطي : الصواب أن قائله ابو صالح عبد الله بن خازم الصحابي . وهو في اللسان ( جعر ) غير منسوب .



ومنهم من يُجْرِي الرَاءَ مُجْرَى غَيْرِهَا ، وَيَمْضِي عَلَى قِيَاسِهِ الْأَوَّلِ (١) . فمن ذلك قوله :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكَتْ عَنُودٌ وَبَارٌ (٢)

والقوافي مرفوعة .

\* \* \*

ومن المعدول : أُخْرَ . وَسَحَرَ . وَعَدَلَهُمَا / مُخْتَلِفٌ .

٣  
٣٣١

فَأَمَّا (أُخْرَ) فَلَوْلَا الْعَدْلُ انصرفت ؛ لِأَنَّهَا جَمَعَ أُخْرِي . فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزَاةِ الظُّلْمِ . وَالنُّقْبِ : وَالْحُنْفَرِ ، وَمِثْلُهَا مَّا هُوَ عَلَى وَزْنِهَا : الْكُبْرَى وَالْكُبْرَى ، وَالصُّغْرَى وَالصُّغْرَى . فَبَابِ فُعَلَى فِي الْجَمْعِ كِبَابِ فُعْلَةٍ نَحْوِ : الظُّلْمَةِ وَالظُّلْمِ ، وَالغُرْفَةِ وَالغُرْفِ .  
وَإِنَّمَا اسْتَوِيَا فِي الْجَمْعِ ؛ لِاسْتَوَاءِ الْوِزْنِ . وَأَنَّ آخِرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَامَةُ التَّنَائِيثِ ، فَإِنَّمَا عُدلت أُخْرَ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنْ حَيْثُ أَذْكَرَهُ لَكَ :

(١) فِي سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ٤١ « وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ الرَّاءُ » .

(٢) اسْتَشْهَدُ بِهِ سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ٤١ عَلَى مَنْعِ صَرْفِ وَبَارٍ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ فِي الْمُخْتَمُومِ

بِالرَّاءِ .

الْبَيْتِ لِلْعَشِيِّ وَهُوَ مِنْ بَنِي قَيْسٍ وَمَنْزِلُهُ بِالْيَمَامَةِ وَبِهَا بَنُو تَمِيمٍ .

قَالَ الْأَعْلَمُ : وَبَارٌ : اسْمُ أُمَّةٍ قَدِيمَةٍ مِنَ الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ هَلَكَتْ وَانْقَطَعَتْ كَهَلَاكِ عَادٍ وَثَمُودٍ

وَقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ج ٢ ص ١١٥ : وَبَارٌ : اسْمُ أَقْلِيمٍ تَسْكُنُهُ الْجِنُّ مَسْخُ أَهْلِهِ

وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ ج ٤ ص ٦٥ وَبَارٌ : مَوْضِعٌ

وَقَالَ السَّهَيْلِيُّ فِي الرُّوضِ الْأَنْفِ ج ١ ص ١٤ وَبَارٌ : أُمَّةٌ هَلَكَتْ فِي الرَّمْلِ . .

وَأَنْظُرْ مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ ج ٥ ص ٣٥٦ - ٣٥٨ وَاللِّسَانَ ( وَبَر ) وَجُمْهُرَةَ أَنْسَابِ الْعَرَبِ

ص ٤٦٢ .

وَفِي الْعَيْنِيِّ ج ٤ ص ٣٥٩ « جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ اللَّفْتَيْنِ :

أَحَدَاهُمَا هِيَ الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : عَلَى وَبَارٍ

وَالْآخَرَى هِيَ الْأَعْرَابُ كَأَعْرَابٍ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : جَهْرَةٌ وَبَارٍ

وَقَالَ أَبُو حِيَّانٍ : وَيَحْتَمَلُ وَجْهًا آخَرَ مِنَ الْأَعْرَابِ فَلَا يَكُونُ جَمْعًا بَيْنَ اللَّفْتَيْنِ بَلْ يَكُونُ بِنَاءً

وَيَكُونُ ( وَبَارُوا ) فَعْلًا مَاضِيًا ، لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الدَّهْرَ أَهْلَكَ أَهْلَ وَبَارٍ ، وَلَا يَرِيدُ بِذَلِكَ الْمَكَانَ إِنَّمَا الْمُرَادُ

أَهْلُهُ فَأَعَادَ الضَّمِيرُ فِي هَلَكْتَ مُؤَنَّثًا عَلَى وَبَارٍ مَرَاعَاةً لِلْفِظِ وَبَارٍ ، ثُمَّ أَعَادَ الضَّمِيرَ جَمْعًا عَلَى

الْأَهْلِ الْمَجْدُوفِ ، أَي : وَبَارَ أَهْلَهَا أَي هَلَكُوا عَلَى جِهَةِ التَّأَكِيدِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى « .

وَعَنُودٌ : نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لِلْعَشِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٨١ - ٢٨٣

وَهُوَ فِي الْمَخْصَصِ ج ١٧ ص ٦٧

وذلك أن (أفعل) الذى معه من كذا وكذا : لا يكون إلا موصولا بمن . أو تلاحقه الألف واللام ؛ نحو قولك : هذا أفضل منك . وهذا الأفضل . وهذه الأولى . وهذه الكبرى . فتأنيث الأفعَلِ الفُعْلَى من هذا الباب . فكان حَدُّ (آخر) أن يكون معه (من) نحو قولك جاءنى زيد ورجل آخر . وإنما كان أصله آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . فلما كان لفظ آخر يُغنى عن (من) لما فيه من البيان أنه رجل معه .

وكذلك : ضربت رجلا آخر . قد بينت أنه ليس بالأوّل استغناء عن (من) بمعناه .

فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابيه . فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاتنى امرأة أخرى . ولا يجوز جاءتنى امرأة صغرى ولا كبرى . إلا أن يقول : الصغرى أو الكبرى . أو تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما يجمعناها فقلنا : (آخر) كانت معدولة عن الألف واللام (١) ؛ فذلك الذى منعها الضرف . قال الله عزّ وجلّ : (وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ) (٢) وقال : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) .

فإن سميت به (٤) رجلا فهى منصرفة فى قول الأخفش ومن قال به . لأنه يصرف أحمر إذا كان نكرة اسم رجل ؛ لأنه قد زال عنه الوصف . وكذلك هذا قد زال عنه العدل . وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجلا .

وسيبويه يرى أنه على عدله (٥) ولكل مذهب قوى يطول الكلام بشرحه . وفيما ذكرنا كفاية

إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ « قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة الا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة . الا ترى انك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : بالكع . وفسق حين أرادوا : يا فسق » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

هكذا بالأصل . راعى اللنظ سم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فان حقرت آخر اسم رجل صرفته ، لأن فعيلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غيرت البناء الذى جاء محدودا عن وجهه . »

فَأَمَّا (سَحَرَ) فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ - إِذَا أُرِدَتْ بِهِ يَوْمُكَ - عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) ؛ فَإِنْ أُرِدَتْ سَحَرًا مِنْ الْأَسْحَارِ صَرَفْتَهُ لِأَنَّهُ [غَيْرًا] مَعْدُولٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْلَةً سَحَرًا . وَقَمْتُ مَرَّةً سَحَرًا ، وَكَلْتُ سَحَرَ طَيْبٌ . فَهَذَا مِنْصَرَفٌ / فَتَقُولُ إِذَا أُرِدْتَ تَعْرِيفَهُ : هَذَا السَّحَرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، وَجِئْتُكَ فِي أَعْلَى السَّحَرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) (٢) .

فَأَمَّا فِي يَوْمِكَ فَإِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ؛ كَمَا غَلِبَ ابْنُ الزَّبِيرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ ؛ وَكَمَا غَلِبَ الوَصْفُ فِي قَوْلِكَ : النَّابِغَةُ فَصَارَ كَالِاسْمِ اللَّازِمِ ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَعَ أُخْرَ فَقُلْتُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ يَا فَتَى ، وَلَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا فَتَرْفَعُهُ ، وَتَجْرِيهِ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ؛ كَمَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ ، فَامْتَنَعَ مِنَ التَّصَرُّفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ عَنَيْتَ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ صَرَفْتَهُ وَصَرَفْتَهُ .

وَإِنْ صَغُرَتْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّ فُعَيْلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا . وَصَارَ كَتَصَغِيرِ عُمَرَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْعَدْلِ (٣) ، وَلَكِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي الرَّفْعِ ، فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرٌ (٤) يَا فَتَى إِذَا عَنَيْتَ الْمَعْرِفَةَ .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) فِي سَيَبَوِيهِ ج ٢ ص ٤٣ « وَكَمَا تَرَكُوا صَرَفَ (سَحَرَ) طَرَفًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا ، أَوْ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا غَيْرَ طَرَفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْهُ ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الظُّرُوفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلامٍ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَصَارَ مَعْدُولًا عِنْدَهُمْ ، كَمَا عَدَلْتَ أُخْرَ عِنْدَهُمْ ، فَتَرَكُوا صَرَفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَرَكُوا صَرَفَ أَمْسٍ فِي الرَّفْعِ » .

وَانظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٠ وَابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ٤١ وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣  
(٢) الْقَمَرُ : ٣٤ .

(٣) فِي سَيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٤ « وَأَنْ حَقَرْتَهُ (عَمْرًا) صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّ فُعَيْلًا لَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ مَحْدُودًا عَنْ فَوَيْعِلٍ وَأَشْبَاهِهِ ، كَمَا لَمْ يَقَعِ فَعْلُ نَكْرَةٍ مَحْدُودًا عَنْ عَامِرٍ » .

(٤) فِي شَرَحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧١ « وَمِنْ الْمَعْرَبَاتِ غَيْرِ الْمَتَصَرِّفَةِ . . . سَحَرَ ، وَسَحِيرٌ » .

فإن سميت به رجلا فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسبويه : ما بالك صرفت هذا اسم رجل . ولم تفعل مثل ذلك في باب أخر؟  
فمن حجة من يحتج عنه أن يقول : إن أخر على وزن المعدول ، وعدل في باب النكرة ،  
فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .  
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحدا ، ينصرفان جمعا إذا كانا لمذكّر ، وترجع أخر إذا  
فارقه العدل إلى باب صرد ونغر .

\* \* \*

فأما غدوة فليست من هذا الباب ؛ لأنها بُنيت اسما للوقت علما على خلاف بنائها وهي  
نكرة .

تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتك غداة يوم الأحد .

فإذا أردت الوقت بعينه قلت : جئتك اليوم غدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تُصرف  
لأنها معرفة (٢) .

\* \* \*

(١) في سبويه ج ٢ ص ٤٤ « وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل اقوى  
لانه لا يقع ظرفا » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف .  
اعلم أن غدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما  
لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأتيتك يوم اثنين مباركا  
فيه . جعل اثنين اسما له معرفة ، كما تجعله اسما لرجل » .

وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضا وهو القياس - أنك إذا قلت : لقيته العام  
الأول أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر  
العام الأول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم تقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين في  
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب . .  
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيتك اليوم غدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة ، وزعم  
أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيتك بكرة وهو يريد الاثنان في يومه أو  
في غده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) وهذا قول الخليل ،  
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمال الشجرى ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢  
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣

فَأَمَّا (بُكْرَةَ) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأننا إذا أردنا لها يوماً بعينه فهي نكرة ؛ لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنها في معنى غدوة ؛ كما أنك تجرى كلهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان (كلهم) قد يكون اسماً وإن لم يكن جيّداً<sup>(١)</sup> نحو قوالك : رأيت كلهم . / ومررت بكلهم . ولكن لما أشبهتها في العموم ، وأجريت مجراها على المضمر ، فقامت : إن قومك في الدار كلهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت « يذر » وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنها في معنى يدع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مُخَيَّرٌ ، أعنى في جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

\* \* \*

ومن المعدول قولهم : مثنى ، وثلاث ، ورُبَاعٌ<sup>(٢)</sup> ، وكذلك ما بعده<sup>(٣)</sup> .

وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رُبَاعٍ وثلاث . وكذلك

(١) في شرح الأشموني للالفية ج ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلى العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعاً وعمامة مطلقاً ، فتقول :

القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وقلنا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة آخر انما حده : واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه ، فترك صرفه .

قلت : افتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة . . . » .

(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يقيس فعال ومفعل الى العشرة .

وكذلك نسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٦ قال :

« وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقاً وجاء فعال من العشرة

في قول الكميت :

ولم يَدْتَرِ يَثُولِكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عَشَارًا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة ، نحو : خماس ومخمس ، وسداس ومسدس والسماع مفقود . . . بلى ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو : الخماسى والسداسى . . . » .

وفي الخصائص ج ٣ ص ١٨١ : « ألا ترى أن فعلاً أيضاً مثال قد يؤلف العدل نحو :

أحاد وثناء وثلاث ورباع وكذلك الى عشار ، والمذكر والمؤنث للانباري ص ٣٦٠ - ٣٢٦ باب ذكر المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والخزانة ج ١ ص ٨٢ .

أحد ، وإن شئت قلت : مَوْحِدٌ ؛ كما قلت مَثْنِي . قال الله عزَّ وجلَّ : ( أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنِي وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ )<sup>(١)</sup> وقال عزَّ وجلَّ : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ )<sup>(١)</sup> .  
قال الشاعر :

مَنْتُ لَكَ أَنْ تُتْلِقَنِي الْمَنِيَا      أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالِ<sup>(٣)</sup>  
وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ      ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنِي وَمَوْحِدُ<sup>(٤)</sup>

/ وتَأْوِيلُ الْعَدْلُ فِي هَذَا : أَنَّهُ أَرَادَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : ( أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنِي وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ) وَالْعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ؛ كَمَا أَنَّ  
يَا فَسَقْتُ مِبَالِغَةً فِي قَوْلِكَ : يَا فَاسِقُ وَكَذَلِكَ يَا لُكْعَ ، وَيَا لِكَاعَ<sup>(٥)</sup> .

(١) فاطر : ١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وقال لي : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) صفة كأنك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة .  
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ وألفاظ العدد أحوال في الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية المقتضب .

وذكر في اللسان ( منى ) برواية ... في الشهر الحلال وكذلك في المقصور والممدود  
ص ١٠٢ .

وذكر في المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَجَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ      أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالِ

ونقده الشنقيطي بقوله : لقد أخطأ علي بن سيده خطأ كبيرا في هذا البيت ، فبدل وغير  
أوله ، ونكر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .  
والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة لذئاب كناية المقدمة .  
والبيت لساعدة بن جؤية الهدلى من قصيدة رثاء في الديوان ص ٢٣٦ - ٢٤٢ وقبله :

ولو أنه إذ كان ما حم واقعا      بجانب من يحفى ومن يتودد

يقول : لو أصابني هذا الرزء بجانب من يهتم لحالي لهان على وقعه ، ولكن الذي يعظم  
مصابي أن أهلى بواد لا أنيس به الا السباع التي تطلب الناس لتأكلهم اثنين اثنين . وواحدا  
واحدا . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٤٦٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧

ص ١٢١ . وابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والعينى ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدكبل على العدل فى ألفاظ العدد المحقق الرضى بقوله ج ١ ص ٣٦ :

وأما قولهم : الثلاثة والأربعاء يريدون : الثالث والرابع . فليس بمعدول ؛ لأنَّ المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنَّه مشتقٌّ بمعنى اليوم كالعدل والعدل . والعدل : ما كان من الناس ، والعدل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .  
 ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهدان دليان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم النجم ، والدبران (١) ؛ لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحد والاثنان ؛ لأنَّه على وجهه .

وقد فسرت لك باب العدل لتتناول القياس من قُرب ، وتميَّز بعضه من بعض إن شاء الله .  
 ونظير العدل والعدل (٢) قولهم : امرأة ثقال : ورزان . وتقول لما ثقل / وزنه : ثقيل ، ورزين .  
 إنما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣  
 ٣٣٧

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .  
 وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين .

ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءنى القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القياس في باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقبيل انه أصله » .

وانظر المذاهب في ذلك في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علما للثريا . فان أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يصير معرفة » .

وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق . . فانما يلزم الألف واللام « .  
 وأسماء أيام الأسبوع أعلام وتقدم حديثها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعدل .

فالعدل : ما عادل من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البنائين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والراة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ اليه ، والمرأة محرزة لفرجها .

ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .

فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب . فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبنائهما مختلف فيكون أحد البنائين مختصا به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما » .

## هذا باب

### الأمثلة التي يُمثَّلُ بها أوزانُ

#### الأسماء والأفعال

تقول: كلُّ (أفعلٍ) في الكلام يكون نعتاً فغير مصروف . وإن كان اسماً انصرف .  
فإن قال قائل : لم قلت . كلُّ (أفعلٍ) يكون وصفاً لا ينصرف . وأنت قد صرفت (أفعلاً)  
هذه التي ذكرت أنها تكون وصفاً ؟

قيل له : [أفعل] (١) ليس وصفاً في الكلام مستعملاً وإنما هو مثال يُمثَّلُ به .

فإنه ما قلت : إذا كان هذا المثال وصفاً لم ينصرف . ولو كان هذا شيئاً قد عَلِمَ وصفاً لم  
تصرفه ، ولم تقل : إذا كان وصفاً ولكن تقول : لأنه وُصِفَ : كما تقول : كلُّ آدمٍ في  
الكلام لا ينصرف ؛ لأنَّ (آدم) نعت مفهوم (٢) / وعلى هذا تقول : كلُّ أفعلٍ في الكلام تريد به

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كل . أفعل »  
يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة وناكرة ، وكل (أفعل) يكون اسماً تصرفه في النكرة .

قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز ، فإن

كان اسماً وليس بوصف جرى .

وفى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ « وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن  
يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا  
لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ، ورب . فقالوا : ( فعلان ) الذي مؤنثه فعسلانة  
منصرف ، فوصفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعل صسفة ، ومنعوا  
الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كثناء التأنيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعتبر  
كأفعل ، أو الألف والنون المزيديتين كفعالان ..

وان نكرت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستغراقية ، أو غيرها من علامات

التنكير انصرفت ، نحو قولك : كل فعلان حاله كذا .

وان كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع ألف التأنيث لم ينصرف معرفة ونكرة ..

وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يعيش ج ١ ص ٣٩ .



الفِعْلُ فهو مفتوح ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلًا) مثال ، وليس بفِعْلٍ معروف ، وموقعه بعد كَلِّ وهو مفرد يدلُّك على أَنَّهُ اسم (١) .

ولكن لو قلت : كَلُّ أَفْعَلٌ زَيْدٌ مفتوح ، لم يكن إِلَّا هكذا ؛ لِأَنَّكَ قد رفعت به زيدا ، فَأَخْلَصْتَهُ فِعْلًا ، ووقعت (كَلُّ) عليه ؛ لِأَنَّهُ عامل ومعمول فيه ، فهو حِكَايَةٌ .

ونظير ذلك قولك : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تصرف (أَفْعَلٌ) ؛ لِأَنَّكَ وضعتَهُ مَوْضِعَ النَّعْتِ ؛ كما وَضَعْتَ الأوَّلَ مَوْضِعَ الفِعْلِ بِهَذَا قول الخليل وسيبويه (٢) .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لِأَنَّهُ ليس بنعت معلوم . وَأَمَّا أَفْعَلٌ زَيْدٌ فيجعله فِعْلًا ؛ لِأَنَّهُ قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعما لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لِأَنَّهُ معرفة وإنما بَدَأَتْ به لذلك . فكأنك قلت : هذا البناء إذا كان نعما (٣) .

وتقول : / كَلُّ فَعْلَانٍ له فَعْلَى لا ينصرف وإن لم تكن له فعلى فمصرف .

٣  
٣٣٩

وإنما صرفت (فَعْلَانَا) ها هنا ؛ لِأَنَّهُ ليس بشيء معروف له (فَعْلَى) والقول فيه القول في الأوَّل (٤) وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلَى لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ) لِأَنَّهُ معرفة (٥) ؛ كما قلنا فيما قبله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل أفعل أردت به الفعل نصب أبدا فانما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان أفعل اسما » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول اذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل أفعل زيد نصب أبدا ، لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يعيش ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : أفعل اذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا ينصرف ( أفعل ) هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان المثل منصرفا نحو أفكل وأيدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومثله كل فعلان كان صفة ، وكانت له فعلى لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعلى ، وكان صفة يدللك على انه مثل » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : ( فعلان ) اذا كانت له ( فعلى ) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف ( فعلان ) هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَلَى في الكلام فاحصره : لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و ( كلُّ ) لا يقع بعدها إلا نكرة ، وإنما هو مثال حَبْنَطَى . وَسِرْنَأَى . وَسَبْنَأَى . ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فِعْلَى في الكلام . وَفَعَلَى فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتأنيث . وإن شئت قلت : كلُّ فِعْلَى في الكلام وَفَعَلَى يا فتى . فتصرفه . لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنما تمنعه أَلْفُه لا معناه . فإن قَدَرْتَهُمَا تَمْدِيرُ المَلْحَقِ انصرفتَا . وكانت كَمِعْزَى وَأَرْطَى .

فإن قَدَرْتَهُمَا تَمْدِيرُ التَّأْنِيثِ كَانَتَا كَدِفَلَى . وَتَتَرَى تَكُونُ لِلْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا . وَالْأَجْوَدُ التَّأْنِيثُ (٢)

وتقول : كلُّ ( فُعَلَى ) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث / وهو باب حَبَلَى ، وَبُهْمَى .

وكذلك كلُّ فَعَلَاءَ في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والقاعدة : اذا تعينت الالف للتأنيث منع الصرف ، واذا تعينت للإلحاق وجب الصرف .

واذا صلحت الألف للأمرين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .  
السرندي والسبندي : الجريء . والحبنطي : الغليظ البطن مع قصر .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل ( فعلى ) في الكلام أو فعلى كانت الفها لغير التأنيث انصرف ، وان كانت الالف جاءت للتأنيث لم ينصرف .  
وان شئت صرفت وجعلت الالف لغير التأنيث » .

قرىء في السبعة بتنوين ( تترى ) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٣٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦ « وتقول : كل ( فعلى ) في الكلام لا ينصرف في الكلام البتة » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث عن الألف الممدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا » .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .

فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : علباء واخواته فملحق بسرحان وسرداح .

والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنجو حمراء وصفراء وصحراء . ثم قال :  
وما كان على فعلى ( بضم الفاء ) فلم تكن ألفه أبدا الا للتأنيث » .

الورقة (١٣٥) .

البهمي : نبت

وتقول : كلُّ فُعْلَاءٍ ، وفِعْلَاءٍ فمصرف لأنَّه مثال لا يكون إلا مُلْحَقًا مصروفًا في المعرفة  
المنكرة . وذلك نحو عِلْبَاءٍ (١) ، وحِرْبَاءٍ (٢) .  
وأما فُعْلَاءٍ فنحو قولك : قُوبَاءٌ (٣) فاعلم : لأنَّه ملحق بفسطاط ؛ كما أنَّ عِلْبَاءً ملحق  
بِسِرْدَاح . فهذا يُبَيِّن لك جميع هذه الأمثلة إن شاء الله .

---

(١) العلباء : عرق في العنق .

(٢) الحرباء : ذكر أم حبين .

(٣) القوباء : بشر يظهر في الجسد .

تم الجزء الثالث والحمد لله رب العالمين ويتلوه في الجزء الرابع

من كتاب المقتضب :

هذا باب إيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها

\* \* \*

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصححته في سنة سبع وأربعين وثلثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافي .

\* \* \*

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

## فهرس أبواب الجزء الثالث من المقتضب

ص

- هذا باب أن المفتوحة وتصرفها ..... ٥
- هذا باب الأفعال لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة ،  
والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة ..... ٧
- هذا باب ما لحقته (إن) و(أن) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه ..... ٩
- هذا باب النونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعرفة مواقعها من الأفعال ..... ١١
- هذا باب الوقوف على النونين : الخفيفة والثقيلة ..... ١٧
- هذا باب تغيير الأفعال للنونين : الخفيفة والثقيلة ..... ١٩
- هذا باب فعل الاثنين والجماعة من النساء في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة ..... ٢٣
- هذا باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ،  
وليس بفعل ..... ٢٥
- هذا باب حروف التضعيف في الأفعال . والمعتلة من ذوات الياء والواو في النونين ..... ٢٦
- هذا باب (أما) و(إما) ..... ٢٧
- هذا باب مذ . ومنذ ..... ٣٠
- هذا باب التبيين والتمييز ..... ٣٢
- هذا باب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها ..... ٣٩
- هذا باب الإمالة ..... ٤٢
- هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائدة ..... ٤٥
- هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة ..... ٤٦
- هذا باب الراء في الإمالة ..... ٤٨
- هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف ..... ٥٢
- هذا باب (كم) ..... ٥٥

- هذا باب مسائل (كم) في الخبر والاستفهام ..... ٦٤
- هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة . وهي مختلفة المذاهب والتقدير . مجتمعة  
في المقاربة ..... ٦٨
- هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا) ..... ٧٦
- هذا باب المقصور ، والممدود ..... ٧٩
- هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام) ..... ٨٩
- هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ..... ٩١
- هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين . ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت ..... ٩٣
- هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ... ٩٥
- هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول . وإسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ... ٩٧
- هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر ..... ١٠٢
- هذا باب الإخبار عن البدل ..... ١١١
- هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر ..... ١١٢
- هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى ..... ١٢٧
- هذا باب من (الذي ، والتي) ألقه النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا  
في ذلك ..... ١٣٠
- هذا باب الإضافة . وهو باب النسب ..... ١٣٣
- هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة ..... ١٣٥
- هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين ..... ١٣٦
- هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة . والأخيرة لام الفعل ..... ١٤٠
- هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء ..... ١٤١
- هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا ..... ١٤٣
- هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب ..... ١٤٤
- هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف . والرابعة ألف مقصورة ..... ١٤٧

- هذا باب النسب إلى الجماعة ..... ١٥٠
- هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين ..... ١٥٢
- هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الغاء ..... ١٥٦
- هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع ..... ١٦٠
- هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة ؛ لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء ..... ١٦١
- هذا باب المحذوف والمزيد فيه . وتفسير ما أوجب ذلك فيهما ..... ١٦٦
- هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى ..... ١٧١
- هذا باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو : عمرويه . وحمرويه . وما أشبهه .  
والاختلاف فى هيهات ، وذية وذيت ، وكية وكيت ..... ١٨١
- هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها ..... ١٨٥
- هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهى عشرة أسماء ..... ١٨٧
- هذا باب الصلة والموصول فى مسائله فأما أصوله فقد ذكرناها ..... ١٩١
- هذا باب ما جرى مجرى الفعل . وليس بفعل ولا مصدر ..... ٢٠٢
- هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعه موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء  
المدعوبها من غير المصادر ؛ نحو : تربا وجندلا وما أشبه ذلك ..... ٢٠٨
- هذا باب (إيّاك) فى الأمر ..... ٢١٢
- هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل ..... ٢١٧
- هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة ..... ٢٢٨
- هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ..... ٢٣٣
- هذا باب الأسماء التى ترضع موضع المصادر التى تكون حالا ..... ٢٣٦
- هذا باب الأسماء الموضوعه فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على  
ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين ..... ٢٣٩
- هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله ..... ٢٤٨
- هذا باب من التسعير ..... ٢٥٥

- هذا باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتاً ..... ٢٥٨
- هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال ..... ٢٦١
- هذا باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين . ولا تكون واقعة هذا الموقع إلاّ ومعها دليل  
من مشاهدته . فهي منصوبة على ذلك خبراً كانت أو استفهاماً ..... ٢٦٤
- هذا باب ما وقع من المصادر توكيداً ..... ٢٦٦
- هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّة دخلت ... ٢٧١
- هذا باب المخاطبة ..... ٢٧٥
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل ؛ نحو رأيّتك زيدا  
ما حاله ؟ وقولك : أبصرك ..... ٢٧٧
- هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت ..... ٢٧٩
- هذا باب ما يحمل على المعنى . وحمله على اللفظ . أجود ..... ٢٨١
- هذا باب أم . وأو ..... ٢٨٦
- هذا باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين ..... ٢٩٣
- هذا باب (أو) ..... ٣٠١
- هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ..... ٣٠٧
- هذا باب ما يجرى . وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه . واختلاف الأسماء . وما  
الأصل فيها ؟ ..... ٣٠٩
- هذا باب أفعل ..... ٣١١
- هذا باب ما يسمى به من الأفعال . وما كان على وزنها ..... ٣١٤
- هذا باب ما ينصرف . وما لا ينصرف مما سميت به مذكراً من الأسماء العربية ..... ٣١٩
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمى به ما هو على ثلاثة أحرف ..... ٣٢٢
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعَل ..... ٣٢٣
- هذا باب ما كان من فُعَل ..... ٣٢٤
- هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل ..... ٣٢٥



- هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد ..... ٣٢٧
- هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء ..... ٣٣١
- هذا باب ما لحفته ألف ونون زائدتان ..... ٣٣٥
- هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتأنيث والإلحاق ..... ٣٣١
- هذا باب ما كان من أفعل نعنا يصلح فيه التأويلان جميعا ..... ٣٣٩
- هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع ..... ٣٤٤
- هذا باب تسمية المؤنث ..... ٣٥٠
- هذا باب تسمية السور والبلدان ..... ٣٥٥
- هذا باب أسماء الأحياء والقبائل ..... ٣٦٠
- هذا باب تسميه الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء . والبلدان ..... ٣٦٥
- هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال ..... ٣٦٨
- هذا باب الأمثلة التي يمثل وبها أوزان الأفعال ..... ٣٨٣





